

شخص.

والله من احد

32

9129

4159



شماره ثبت کتاب

93110

کتابخانه مجلس شورای ملی

کند حج شیخ فخر (تکفہ الزود)

سؤلف

موضوع

سازمان قفسه

عفی فرست شد۔
۴۵

بسم الله الرحمن الرحيم
 عن امير المؤمنين قدس سره
 في جواب سؤال
 من سأل عن
 ما اذا كان
 في انفسنا
 من صفات
 الله عز وجل
 في الدنيا
 والآخره



شیخ خضر

امیرالمؤمنین

۷۱

۸
۱
۸
۸
۳
۹
۵
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۹۱
۵۱
۸۱
۷۱
۶۱
۵۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
 ۹۱۷۹
 فهرست نویسی

۴۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	حج شیخ خضر (تحفة الزویر)
مؤلف	
موضوع	شماره قفسه
شماره ثبت کتاب	۹۳۱۱۵

مجلس فهرست شده
 ۴۵

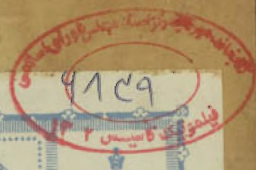
بسم الله الرحمن الرحيم
 على اذن من
 السيد محمد باقر
 من اهل البيت
 في ان انا
 كذا كذا كذا
 بسم الله الرحمن الرحيم



شیخ

کتابخانه

۱



۴۷

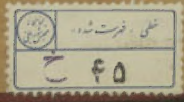
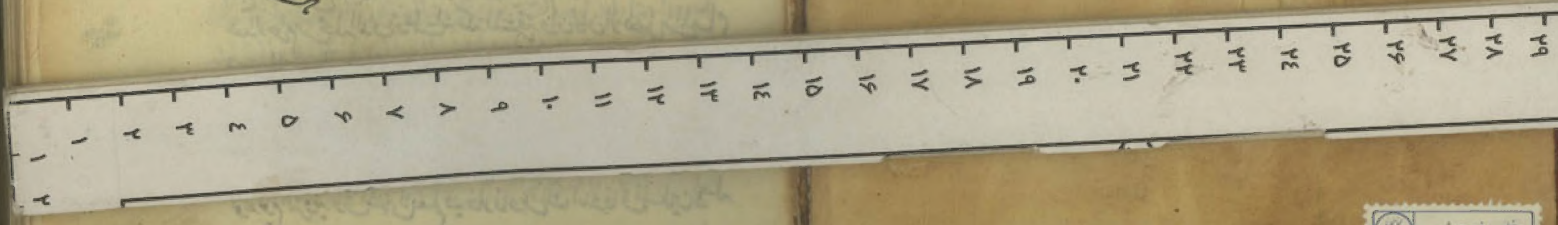
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شیخ (تکملة الخديعة)

مؤلف: _____

موضوع: _____

شماره ثبت کتاب: ۹۲۱۱۵





بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الخامس في النطق بالشارعيات في صدر الكتاب في افعال الحج الذي قد طلع على
ما بعد العمرة وقد عرفت معناه لغة شعرا واجلته من الاكام والشرائط المتعلقة بها
لافعال الحج والاحرام والوقوفان ومساكن منى وطواف الحج وركعتاه وسعيه
وطواف النساء وركعتاه وروعي الحجاز والمبيت بمعي كاهل المسافر والنقص من
الفداء واليق والتاسع واحكام المنهج قواعد بل قد يصل الحكم في كثير منها
للاحد والآخر وان كان الاركان منها خمسة الثلاثة الاول الطواف الاول والسعي
لما تستق عليه فمما لا يشك في الحال التي يذكر فيها الخلاف في وجوب الرجوع للحلق
او التقصير وقد مر تفصيل ذلك منها في باب العقر التي مثل ما بحثنا مرين في
المقام المتقدم في القول في الاحرام والوقوفين المكان تقدمها من يد الاهتمام
بها على معنى تقديم الاحرام المتقدم على الوقوف بالمشتر بالضرورة المعلوم منها وجوب
الاحرام في كل حج واجب واشترط في كل عذبة فضلا عن الاجماع المعلوم منه
ومر النقص واليق والتاسع والاحكام والقواعد لا بد من اجماع الاحرام بالاجماع الا في
اشهر كالعقر المتفق بها المكان ارتباطا بالجمعا وانه يجب بعد التقصير الاحرام
بالجماع على المتن وجوبا مع ما ان يبقى الحقون بعرض مقدار ما يمكن اذراكه
بعد الاحرام من محله الذي قد جعل له مكة المشرفة وان كان الافضل للمعالم
او تحت الميزاب الامع عند الموجب الاحرام من غير مكة كما قدره ويتجافعا
جسم التربة عند الزوال كما ذكر كثير منها طوافا لا تقصدا للحل والعقد والغنية
والمنهية والحجاج وغير بل في الغنية الاجماع عليه كما في ذكره الاجماع على استحباب
كون يوم التروية وفي المشقة لا يلزم فيه خلافا من ذلك ان وفاء في المسلمين وعمله

عبدالله التميمي

كذلك وهو الوجه مضافا الى ظاهر القيد الثاني بالمعلوم من فعل ذي الشرح في
 التوبة فتعذر على طرف منها والاعتبار بالخرج ومنه خلاف ما نسبنا الى
 زعمهم جواز التأخير بالاجرام مع الاختيار عن حجم تأخر ذي الحجة المستحق
 التوبة لكان قول بعض الخارج لبعضهم حين يشق الماء فيه منكرة لعرقلة التوبة
 لكان منها ما كالميم ترويعهم كرويتهم وقد ذكرنا ذلك كثير منهم الصدوق والفاضل
 وقيل انه المروي عن الطائفة العنقية قلت ودرو في الخامس عنه بتفسير
 وفي صحيح معين بطلان وجه المروي عن الخامس عن القصة انه قال سميت التوبة
 لان جبرئيل اتي ابراهيم يوم التوبة فقال يا ابراهيم ارفع يديك الى الله لك ولا اله الا
 هو يكن في مكة وغفرت له ثم مضى الى الموقف فقال اغفر واعرف مناسكك
 فذلك سميت غفرت ثم قال ازلون الى الشعر فبينت من خلفه وفي بعض النسخ
 سمع الصادق عليه السلام يقول ان الله لا يوفى عاقبة التوبة قال جبرئيل لبراهيم ترويع
 الماء فبينت التوبة له وفي رواية طويلة ونقل الجمهور وحاشا وهو ان ابراهيم
 رأى في تلك الليلة دجج الولد ابيض بروي نفسه هو علم فرائضه فسمى يوم
 التوبة فلما كانت ليلة عرفة رأى في كتابه فعرف انه فرائضه فسمى يوم عرفة
 فمجد عتبارا اخر لوجه التوبة يوم التوبة التي تكون الافضالية لنفسه الى
 ما بعده على انه لا ينبغي التأخير لما في الادراك المبني على كماله والى ما قبله
 المتأني للسرعة بالاعمال ولعل ذلك في صحيح معين والكلو لا يفرق بلبس
 احوت او بها والادان افضل ذلك عنه والاشهر في حصر معوية اذا كان
 يوم التوبة انتم فاعتزلتم البر في بيكنه وادخل المسبح حافيا وعليكم

مغنیہ

الكثير والوقار ثم صل بعينه مقام أو في الحج ثم اصدق بتدليل الفصل
المكتوب ثم قلغ ودر صلواتك كما قلت حين احرم من السجدة واحرم بالحج و
عليك السكينة والوقار ومثله على بن يقطين في الصحيح عن الوقت الذي تقدم
في الاصل الذي ليس له وقت اوله فقال اذا زالت الشمس الى غير ذلك من النسخ
التي قد تبين في ظاهر الامر فيها ان حجة القائل بعيم جواز التاخير في الاحرام
عن يوم التروية مع الامكان والمعلوم انه يمكن في الضعف بعد لحظة الاصل
والقواعد والادعاء المنقول صحيحا على ما في غير واحد من ظاهرها كما لا يخرج على
لان كثير من السابق وقبح مثل الصحيح الاول والاخير يكون افضل وليس هناك
وقت اوله وظهوره من مثل الحسن المذكور فيه ذلك على محمدا كونه من
المنشأ بالوجه الذي يكون بعضها وتبين في صحت ما ينهون منه الوجوب الى
الاستحباب ويزيد الفصل المذكور في ان الامر حقيقة فيه مطا في خصوص
الادعاء بالاستقراء في عموم كل ما دل منها على استحباب ايقاع الاحرام فعبثية
وخصه في محمدا في خصوص يومه ما خرج به كثير من الجملة منها الهداية
والمفاتيح والمفتحة والمصباح ومختصر والشرع الجامع وموضع النهاية ووط
فان الاصل لعين الامام ان يوصيه بعد صلوة الظهر بل قد يكون هو المشهور
بما لا يحكمك الموافق للاعتبار بظاهر السيرة والازالة وكلما دل على استحباب
التفريق بين الظهرين وان خرج كثير من المعنى في ترك الفاضلان في الحج
وقبح وكثرة والمنهى ولحق هذا فيزي الى ما بين يديه وادعى المذهب وله
صحة في مطا وموضع من النهاية فان الفصل في ايقاع بعد الظهر يستدل

عليه

عليه القائل بان السجدة الاحرام افضل من غيره والمستحب ايقاعه بعد الزهنية فاحتج
ايقاع الفريضة بين فريضة جبر حسن معوية وصفه الدليلين واخرج بعد
ما روته به كل اول من يقرأ على استحبابه عند الزوال وحذفه لك ما قد لا
يتأيد به احد فثبت ان وقوعه بعد من العصر وحطوا بعد الفريضة المندوب
اليوم والفتوى على وجه قد يكون افضل من الجمع بين الظهرين ولو كان في
المسحاح الامم الذي قد بين القائل بايقاعه بعد الظهرين خصوص في الواو فله
بعد العصر المخرجة الى الظهر في اومه كما خرج بعضهم عن السيد فاذا كان يوم
التروية طيفت وليست في الاحرام من المسجد ويلحق بمضى الى معنى فيصلى
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرة والفجر وهو يعطى ايقاعه قبل الظهرين
مطأ ولعله لم يفرق في حسن معوية اذا انتهت الفريضة فقل لان قال ثم
تصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرة والفجر والامام يصلها بها الظهر
الاخرة ذلك وموسى كان ان تصل في غيرها ان لم تقدر وفي غيره من يرب
وصل الظهران قدرت بمق وفي خبر لا يصح وان قدرت ان يكون رواحا الى
منزل والى الشغل الى ما قيلت من يوم التروية ولكن جميع جماعة منهم الشيخ
الفاضل في هذه الاخبار والادلة المتقدمة بالفرق بين الامام وغيره كما قال
في صحيح جميل ينبغي للامام ان يصل الظهرين يوم التروية عقب وفي صحيح معوية
على الامام ان يصل الظهر يوم التروية الا عقب وهو حسن قد لا يريد المذهب
غير الامام الذي قد يظهر من النسخ وجوب تأخير ظهره الى معنى الى مع العشاء
ولكن قد علمت انه محمول على ضيق الفصل على محمدا على ايقاعه بعد الظهرين

الامام الذي لم يولد بعد صلوة الظهر وقبلها لم يكن عليه ركعتين كثيره في الوضوء
 وان كان لا يصل الا وضوءا متعادلا من الاجزاء وشاهدنا اعتبار الوجوه التي لا يصح
 المقام فيها صلوات الفرق بين الامام وغيره باستحقاق تأخير صلوة الظهر الى
 في الاصل وتأخير الاحرام عن الظهر المستقيمة لسنة المشار اليها سابقا او الظهر
 المنعقبين سنة لما فيه التثافي وقد يكون هذا هو المشهور بين الصحابة وان
 اطلقوا كلامهم في ما يعطى الاجزاء بوقوعه بعد الظهر او مطلقا في كل موضع
 ما عدا في الاجزاء المعلوم منها وقتها والاصح والسير والتأني والوجه الذي
 يطول الكتاب تنقاصها ان صنعت كرامة اهل الحرم من الواجب المنعقد
 ولكن به بل قد يكون ذلك في ذلك في المقام المعلوم تنقاصها من الواجب
 ما عدا من مباحات الاحرام ومسائل الفصل الثاني في نحوها خارج وتامل فيما قد
 لا ينافي القول باستحقاق تأخير الصلاة عن وقتها بالجموع سيما على تقدير اختصاص
 تركه بسبب الخط وخضوعها على تقدير الجرم بما هو المشهور من النقص في الحرم
 من جهة في المحل الذي لم يتبين له لاحرام حج القمعة الذي قد لا يتبين له في
 كونه من الاحرام غيره في استحقاق تأخير الصلاة عن وقتها في كل التنظير في كل الاوقات
 واحدة ان ادرك الاضلاع والقتل ووجهه بعد الفرض المستقيمة سنة الاحرام
 ونحو ذلك من المنعقد وفي وجوب تأنيبه المشتمل على خصوصاته والتعليق
 الا ربع وليس في الاحرام وفي تلكه الاحرام بالثبوت بالسر والنوم عليها في
 الوضوء ودخول الحمام وتلبية المندرج في ذلك ما عدا من مفضل في النقص في
 الفتاوى التي منها قولهم في صحيح معنى ابن عطاء اذا كان يوم التروية انتم
 نأمل

وقد ذكرنا في كتابنا
 في بيان ما

فاعتدلوا بالسرى فربك وادخلوا المسجد عافيا وعليكم السكينة والوقار ثم صلوا
 عندهم مقام ابراهيم وفي الحج ثم اقموا حتى تنزل الشمس فصل المكتوبة ثم قل في دبر
 صلواتكم كما قلت حين احضرت من الحج ثم اقموا في مكة واعضوا عليكم السكينة
 والوقار فاذا انتهيت الى الرفعة ودون الحرم قلب فاذا انتهيت الى الحرم اشرقت
 على الاربع فارفع صوتك بالتلبية حتى تاقصق ومعك في قصر ابراهيم
 ان تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين اردت ان تحرم من غير ان يكون
 واطل عانتك ان كان لك شعر وانت في طيقتك فاعتدلوا بالسرى فربك ثم
 انشأ المسجد الحرام فصل في سنت ركعات قبل الحج وتعد ركعتين وتنتقل العون
 وقول اللهم اني اريد الحج في كل سنة حتى ياتي بي اليك الذي قد كنت
 على من تلجس المسجد الحرام كما لم يكن حين اوجعت تقول ليك بحجة تمامها في
 بالهنا عليكم فان قدرت ان يكون روحك المعنى في كل سنة في كل سنة
 تترك من يوم التروية ومعتبر على من يريه الكا من يوم التروية فاصنع كما صنعت
 بالحج ثم صل ركعتين خلف المقام ثم اهل بالحج فان كنت فاشيا فلتعند المقام
 وان كنت راكبا فاذا هبطت عليك وصل الظهرين ان قدرت على ما عملته
 واسع عليكم ذلك ان تحرم في دبر رفعة او دبر بافلا او ليل ليلها والفتاوى
 التي منها قول من عند الطائفة اذا كان يوم التروية فليأخذ شارب وليمض اظفار
 وليغتسل وليمس فربك ثم ياتي المسجد عافيا وعليه السكينة والوقار فليطوف
 اسبوعا ثم ليصل ركعتين لطوافه عند مقام ابراهيم ثم ليقيم حتى تنزل
 الشمس فلان ذلك من كل سنة ركعات الى اخرها قال وصعدوها حتى قال

فانما كان في الزمعة فاعلموا بالسبب فيكون داخل المسجد الحرام وعليك الكنية
والوقار فطف بالبيت وما تطلعوا الى ان قال واقصد حتى تنزل التمام
زال الشئ ففصلت ركعات قبل الفريضة ثم صل الفريضة واعتد الاحرام في
دبر الظهر وان شئت في دبر العصر والاسكاف الذي في الدار من شقته واحرم يوم
الزوية بالبحر قبل جوفه والى صفت طواف السجود بالبيت في ركعتين عند
مقام ابراهيم او غيره أو الصلاة في الدار قال فانما في التمام من يوم الزوية
فليقتل بالبيت سجد في احرامه وفي المسجد الحرام حافيا وعليه الكنية والوقار
في طواف البيت سجد ثم يصل ركعتي الطواف ثم يحرم بعدها من زهرة الدار
قال في غنيته والاحرام بالبحر ينبغي ان يكون عند زوال الشئ من يوم الزوية في
المسجد الحرام وافضل ذلك عند الزيار او عند المقام ويصنع فيه كما يصنع في الزيار
والفضل وليس في سبب الصلوة والدعاء والنية وعقد بالتلبية الواجبة لا
ان لا يذكر في الدعاء الواجب قطعا ولا يرفع صوته بالتلبية ثم يخرج متوجها الى
منه وهو غير انما انزلناه فاذا بلغ الرقعة ودور الريم واشرف على الدار فليطع
رفع صوته بالتلبية الواجبة والمنذرة ويقول ليكن بحجة تمامها عليك في
يدعي ويقول اللهم اياك ارجو وياك ضلقت واسلوا صلح وعملوا قبل
موق اعطيت شولي من صلاتك واجز عنك اياك فاذا انشرف على الدار
الاحرام الدعاء ثم ذكر المنيعة في صفة صلاة النبي قائل لا بعد ذلك وحليل
هناك اتفاق على ان في طوافه من بابها في المنيعة ومن وصية
وعندها من كفي صفة كرام في الحاجيات والمنذرات والمكرها او بما يقر من

ذلك

ذلك مع التحريم في بعضها يدعي الوجه الظاهر في كثير منهم على عدم الفرق الذي قد
يكون معلوما في غير الواطئ والتاسع والعشرة وموازاة النص في فضلا
عن الوجه وتنبيه الاخبار التي قد ذكر فيها في احوال المقام المحل ما ورد فيه
منافيا لذلك على وجه صحيح لا ما عليه الاحباب وصحت به النص من عدم
الفرق المذكور كما قال الله لا تقبل بالبحر لا تطل ولا تنسف ولا تحرك يثنا
صلى الله عليه وسلم قال لانا قد اكلنا ونفنا وعلنا الظفار يا ابا المدينة فما صنع عندك
على صحة الفريضة التي لا يجوز فيها شيء من ذلك حتى يصح في مناسك يوم النحر
اولي في الخبر اننا قد فعلنا ذلك ونحن متفقون غير من اولى اراة الاخبار
في الجواز الذي له في الفضلية التنظيف كما ذكر في الطائفة الاولى في بيت
والثاني الذي لا ريب له اظهر في الاستبصار عليك قد سمعت بقرعة جماعة
منهم المفيد والحق باستحباب تقديم الطواف الذي قد يكون مستند من امر
يذكره هذا وهم الاكثر لعدم ذكره في النصوص مع كثرة ما ذكر منها
التسليم كما قد يكون المستند انه اقدم على المسجد الذي يستحب التلبية في
الطواف لفضل الصلوة التي قد يكون في شرع الطواف هنا كما دل من نصوص
فقرى على كبر الطواف بالبيت صلوة وان كانت الصلوة افضل منه فيكون
القادم قد عاين ذلك سنين بل قد يكون في شرع مجرد في الفريضة التي قد قبل
في حرم من طوافه ثم اعلم ان الاحتياط في تحصيل الوظيفة فضلا عن احوال
اعظم الاشياء الذين قد يظن في جميع منهم المفيد بتقديم استحباب الاحرام المذكورة
على الزوال المصريح في سن وعندها يكون الافضل الاثنان بمقدارته وتبليعه

والطريق

هو المشهور والمستعار للتيق والناقص والاعتبار والنقص الذي قد يكون ذلك مجزا
او كالمصريح من كثر مناسبات قد يكون ذلك هو المعلوم من كل اول من يضع لاجتماع
مخرج على استنباط وقوع الاحرام عند الزوال في ذيل الفرضية وان كان ما ذكره
الطبيح استحيابا وقوعها بعد ما قد يحصل له شاهد النص وهو موافق
والاستحباب الذي قد يظهر من عبارات الاستحباب ان الاحرام عقبة كقوة الطراد
والمنعوع من الشجر انما عقبة يستدعيها فاعلة وكفان وما في ذلك الى كون
الاصل عقبة في قضية الظهور في قول هو الذي ورد في الشيخ على ابن بابويه
وذكر في المنسب المولانا الرضا وليا عليه صريح معقود من عار ومافى رواية
ابن جرير الاحرام عقبة التبركات ودواية عن بن يزيد الكندي يمكن
حملها على غير وقت الفرضية انتهى وهو تأويل ضعيف كقولنا ما ذكره
الشيخان مبني على تأخير صلوة الظهر الى المغرب سمعت انه يقصد الحج بنيت
هنا في تلفظ بكما يقصد العرف هناك وتلفظ بها وانه لو قيل النية عامدة
بطلت كونه نصا واجزا كما لو تركه نسبنا فاذا ذكر ولم يرجع مع تركه في الرجوع
الذي لو قلناه ولو اصبحت الوقت جعل الاحرام من موضعه نصا وفوقه وانهم
ظلموا الحشر المخرج والضرار والضرب فضلا عن منافاة تسامحة الشرع للموضو
عهم التكليف فيها التبراد من الطاعة ومخالفة الوجوه التي قد يعلم منها
انما اطلاق الشيخ وابني حجة والبرهان الاحرام عرفات لمنسبه فذكره فيها
كما طالع معتبر على بن جعفر الذي مثل افادة عن رجل ينوي الاحرام بالتحية فذكره
بعض ما حله فقال يقول اللهم على كتابك وسنة نبيك فقدم احرامه المحل على

عن ابن القيم

صلى الله عليه وسلم الذي قد يكون صديق الوقت الاختيار من مناسبات كما هو عند
بعض فضلاء الاصحاب المنسوبة الى رجل من علماء الجاهلية منهم من كان في الجاهلية
حتى اكل مناسكه على وجه يظهر من الاجماع الذي قد يكون ظاهره ان غير واحد منهم
على ذلك الذي قد يستفاد من وجوب مناسك حيل: احكاما فيمنع ان يحرم
او يحل وقد شهد المناسك كلها وطاف في حجة بنية اذا كان قد نوى في كل حجة
على بن جعفر احية في المتنوع جعل الاحرام بالتحية حتى يجمع الى الله او اقضي
المناسك ومعتبرا بغير مثل افادة عن رجل ينوي الاحرام بالتحية وهو يذبح
حاله قال يقول اللهم على كتابك وسنة نبيك فقدم احرامه فان جعل ان يحرم يوم
الزينة بالتحية حتى يجمع الى الله ان كان قد نوى مناسكه كلها فقدم حجة ولكن في
الحج نظر الا ان يتحقق الا حياحي الذي قد يذكره بنوعه كما قد يذكر الاستناد الى
الروايات التي قد لا يبراد منها غير نسيان التلبية التي قد يرد في ذات الاحرام
بعضها وفوات لسبب في بيده عند التامل الذي قد يعلم من اعطاء حقه فيما اسلفنا
قوة ما عليه الحرام استساغة من فساد السك بذلك الذي قد يظهر من الخبر وعرف
الاجماع على الضمان الذي في الشيخ وان كان ما عليه الاحكام هو الواوفا تسامحة
الطريقة واحتمل المذهب فواعده ولو علم بعض الوجوه ولكن اوله على نفس
الضرار والضرر والمصروف جوب الاحرام من موضعه عند تقدير رجوع من منسبه
ولو علم الفساد بنسيان الطواف الذي قد لا يفوق بينه وبين الاحرام كما قد
لا يفرق بين نسيان الاحرام مع ذكره قبل الدكال وبعدك وان قال في سن
انه لا شاهد لهم سوى رجل حيل الذي قد حكم بانصرح او ظاهره نسيان

في حجة بنية

التسليم لا التوبة في هذا الماحل ولو كان في الحكم الذي قد علمت غيره ان الماحل
 فيه مع تردده في حكم العالم وان الماحل مع الخوف في حكم الناس الذي لا يتصور
 الخطا المتكفي اليه فوجه تقديمه واجمع ما لمزيد يقع بمثل المقام الذي قد
 سمعت من ابن زهر الدماغي على السرا بالتمليح في اداء الشرف على ان يطلع
 في حق التسليم الواجب والمنفعة وانه لا يترك في مقامه غير الحج الذي يتعين
 تشخيصه بالتسليم وفي من وكيفيته كما مر الا انه ينوي الحج والاه فضل الاتيان بقوله
 قبل الزوال وقال الحلبي بعد ويرفع صوته بالتسليم في موضع الاحرام ان كان
 ما شيا وان كان راكبا اذا انصرف بعينه وظاهره روي ابو بصير وجماعة ان
 الركاب يؤمن بالتسليم الى ان ينصرف بعينه وفي رواية معوية يلقى عند الرقعة
 دون الرفع وهو ملحق بالطريقين حيث يشرب على الدخول ولا طواف بعد احرام
 الحج واخصه الحسن فاما الاحرام فاسية فيما سلف وتاركه جلا كما لنا
 2: رواية على من جفروا لم يركعوا له فان فقد جفده ولو بالمسح ويتعجب
 لما رسم بالحج ان لا يقيم بعد احرامه بل يخرج الى معنى سواه وكان مقتضاها وكذا
 او جفرا في يومه اقله قال في محققا بعد الطائفة والاحتياط انهم قال في
 لو ذكر بعد الموقفين فزات الاحرام فالظاهر بطلان الحج ولو كان بعد التخلل
 الاول او الثاني فالاشكال قوي انتهى وقريبه في كلام الاحباب ان اقلوا
 2: مثل موضع الاتيان بمقدمته ورفع الصوت بالتسليم وهو ذلك ما قد فتر
 الوجه فيه مع انه لا بأس بالكلية ان تصمتة النصوص في كل ما يتاح فيه
 ولم يكن له معارض سوى احتمال التشريع الذي لا ريب في الغائبة في كل ما يجمل

اذا انصرف من مكة الى مكة
 في كل سنة في كل سنة

فيه

في تحصيل طائفة فوضنا في التسليم المستفاد في غير وجه العقل
 وشاهد لا اعتبار في الاخطا في تحصيله وباتفاقه على غيره في تحصيل
 واجباتها كما قد يتبادر في ان عدم الفرق بين سائر انواع الحج في سائر ذلك
 وان اختلفوا في سواة القران والافراد في خروج يوم الزوية واحكامه بل في ذلك
 السامع بعد نقل قول الله فيسبح للمنتقم ان يخرج الى عرفات يوم الزوية
 هذا الفظة خص المنتقم بالذلة لان احكام الاحرام له يوم الزوية من جنس وفات
 بين المسلمين واما القارن والمفرد فليس فيه خروج من الاكثر وقد ذكر بعض الحكماء
 انه كان وهو ظاهر اطلاق بعضهم وفيه نقل الحكم في التمتع من الحج ثم نقل
 خلاف العامة وفقت احرام الناق في هذا هو كمال في اول ذي الحجة قلت وقريب
 منه في المنته في ما يظهر منها دعوى الاحرام الذي قد يظهر من غيره واحد وقد
 يكون من حجاج بعضهم على عدم الفرق في الحاجة المستفاد من فرضهم ان القيمة
 مكبرة من اهل الافاق اذا انتقل حكم الاحكام هل كمنه في حج مفردا احرام بالحج في اول
 ذي الحجة ان كان حروقة وان كان قد حج سابقا من اليوم الخامس في الحج و
 بعضها من الاحرام واول شهر منها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لله
 اولا يوم الحرام فكيف يصنع فقال اذا رايت الظاهر هلال ذي الحجة في خرج الى
 البصرة واحرم منها بالحج الى ان قال ثم قال ان خيان فينبهكم اني فقال ما يحكمكم
 يحكمكم على ان تاملوا حالكم يا قوم الجملين فيخرج منها فقلت له هو وقت من
 حواشي السجدة فقال واو وقت من حواشي السجدة فقلت له احرم منها
 حين يتم غلامه حين يرضى الطائف الى ان قال فقال اما علمت ان احباب

شاهد لا اعتبار في الاخطا في تحصيله

والشيخ انما اخرج من السجدة فقلت له اولئك كانوا متعدين في اعناقهم الدماء
 وان عذرا فقلنا لمكة فصاروا كما هم من اجل مكة واهل مكة لا يستحقون ان
 يخرجوا من مكة الى بعض المرافق فيشعروا بالامانة والدين ومنها اصبح صنف
 من الفضل قال كنت بجوار مكة فسلنا لابي عبد الله عن اهل الحرم فقال كنت
 اخرج من مكة من الجبل فقلت عن اهل الحرم فقال ان كنت حرة فادامني
 في الحرة يوم وان كنت قد حلت قبل ذلك فادامني من الشهر خمس في الدرع
 عن القنطرة من بلاد اليمن الى الجوار اذا كان حرة واراد الحج ان يخرج الى الحرم
 يوم من قبل يوم من الشهر وان كان بجوار وليس بحرة فادامني من ابي
 والحرم ويوم في خمس من الشهر هذا الصحيح عن اهل البيت بن ميمون قال الله
 انا احبنا بجوار مكة وهم يشلون لوقعت عليهم كيف يصنعون قال قل
 لهم ان كان هذا في الحرة فليخرجوا الى التميم فليقيموا الدين وفي حرة سنان
 فيه اعتمر في شهر الحج وقام بمكة فان حل حركت يمينه في شهر الحج بالعمرة الى
 الحج فليخرج منها حتى يتجاوز ذوات عرق او حيا وزعمان فيدخل بمكة
 بعرق الى الحج فان حل حركت يمينه في شهر الحج فليخرج الى الجبل الى العذرة لكي في الشهر
 الظاهرة في ايام الحجاز والمهجر من خارج الحرم من هذه المواضع وانها ميثاق
 له فان احرامه من هذا في الحرة او بعد من حرة ايام منه ولكن في العذرة
 النصير والفاضل ما ياتي ذلك وقد سمعت من الفاضل وغيره ما يشعرون
 بدعوى الاجماع من الخاصة على عدم الفرق الذي يمكن من حجة مثل موسى
 عن النبي قال الحجاز ومكة اذا دخلها بعرق في شهر الحج في حجة شعبة
 اؤثر

مكة

اؤثر ايضا او غير ذلك في الشهر الا انهم الحج فان اشهد الحج شوال وفي القعدة
 وذا الحجة من قبلها يوق في جبل من الحج ثم اذا كان يوم فليخرج الى الجبل فيخرج منها
 ثم في مكة ولا يقطع التلبية فيدخل الى البيت ثم يطوف بالبيت ويصلي
 الركعتين عند مقام ابراهيم ثم يخرج الى الصفا والمروة ثم يطوف بهما ثم يقصر
 ويحلق ثم يعقد بالتلبية يوم التوبة اذ التبريد كما قيل ان هذه هي العمرة الشاة
 المشار اليها بقوله ثم اذا كان يخرج الحج لا يجوز ان يكون حرة فتمنع لو جاز الا ان
 بها في الميثاق نصا واجبا فابلح من منعه بالحج المشاة اليه بقوله ثم يعقد
 التلبية يوم التبريد مع افراد البيت وقد مر في بانه يعقد حوله يوم التبريد
 ظاهرا للحج فيكون مكة حرة وانما غيره من اقسام المعززين فلا يزال حرام
 فمكة المكان النصف المستقيم بانها كانت حرة وعزم الميثاق الى مكة فان سبقت
 من قبل واما ان اقيم فلم اقف فيه على نص في كل احد فراه ولكن احدهم
 لم يثبت على هذا القول الذي ذكرناه ابيه يعني من كان حرا لا قطعاً فيها مكة
 وقد انتقل حكم اليهم واراد الحج مفردة او في الايام في ذلك حال وضعتا بعد
 ملا حلة ما حرمناه سابقا ما لم يرض في المقام الذي يحكم العقل بالتمتع
 في ارضائه فضلا عن النقل المصلي به لانه على التسامح في اوله السن
 فالحج والعمل والاعمال ثم يجيء بحرام الحج الوقوف بمعنى الكون بمرقة التي
 قد سميت بهذا الاسم لمرفة آدم حوى وابراهيم اسماعيل علي نبينا وعليهم السلام
 فيها او لمرفة ابراهيم ان اراه مرفج حوله كان من ارضه او لمثل جبريل فيها
 لاحدهما اعرفت يعني الناسك اولادهم او الناصر لا اعترف فيها بالانفرد

مقتضى ان ما وجد في غير موضع غير منزه عن غيرية في الوجود الذي قد عرفت انه
احدا لما كان الحد المخرج في النصوص والتفاوت يكونها احدا في العرفه وقال
في كتابنا في المراتبة كالمخرج في الوجود لان هذه هي عينه كارب
في حديث مقتضى ابن عمار في المراتبة ولا يقدح في كون كل واحد منها احدا فان
احدها الحق في الوجود غيرهما وان شاذ كما باعتبار استقامته في مكان خطبه
كله لكن ليس لاجزائها سببا خاصة بخلاف غير منزه عن المخرج في حله في كتب
الفقه يكونها الجبل الذي عليه انصاب الحكم على غير ما كان في المراتبة
تريد الموقف وان خرج في النصوص يكونها بطريقه كما في النصوص ما كان
على ما ذكره في الجبل من ان هذه المراتبين للموقف وما ذكره في المراتبة
فان في المراتبين الجبل في صحاح في المراتبة عن المراتبة عن
المراتبين المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
ابن عمار في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
بين النصوص في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
عقده كالمراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
على الاجماع في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة
جلز الوقوف بالحدود الخارجة عن الحدود لغة وعرفا في المراتبة في المراتبة
قول الله في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة في المراتبة

الحال فانه ليس عن غير ولا يقف فيه وفي خبرنا في بصيرتنا اصحاب الاراك الذين
في الاراك لا يحل لهم وقت الشيعه وفي خبرنا في بصيرتنا اصحاب الاراك الذين
وقد ادى في خبرنا في وقتنا في جميع الطوائر احسن من الله ارفعوا عن
بعض هذه اصحاب الاراك لا يحل لهم الا في ذلك حال لا ينبغي حرجه
اعيد صحة الوقت في العهد وليسوا اوجه فضل لا في غير هذا المعلوم
في التصور والفتاوى والاعيان والتاسع والحق المذهب في اعادة ان الوقت
فيها اختلف في كون الحد بحيث لم يقف ما بين الزوال الى العود في الموقف
مع اليقظة أصلاً بطل محله وان كان تأخيراً اذ جاء له لولا مستتمعة في علم
البطلان في غير صورة العهد التي تنبئ عن ان البطلان معها المستلزم
التي لا يبعد منكرها وان عقاب من حرج في المندوبات ان لا يقف تحت الاراك
ولكن استناده الى كون الحد وراءه وهو يتعسف في ذلك في الموقف
ظاهر في الله وفي خبرنا في بصيرتنا لا ينبغي الوقت تحت الاراك فاما التي
تحت حتى تنزل الى كمن في بعض الى الوقت فلا بأس بعد الجرم بعد الملاءمة
بما يكون الحد ووراءه وبين دخول في الموقف الذي قد جعلت في
منصوبه مع كونها بعض غير غير غيره وان لم يكن يتم في ذلك في
منظور لا ينبغي في الجواز خصوصاً لهما ملاحظة السياق الذي قد يكون
صريحاً في خروج الاراك عن الوقت الذي قد لا يرد في النص وعما يحتمله
كلام ابن حزم من كراهة الوقوف في الحاد والاراك عند اذ قد صحت على من
وقف فيه انه وقف تحت الاراك وحج فلا خلاف وان سلم فلا ريب في

صنفه وصنف ما قبله من الأدب فأنما ومقاومة لما ذكرنا إليه من النصوص
الكثيرة المتعلقة بهم العوائد التي قد شهد تصدب جلته منها العقل فمثل
والمشهور فقلنا وتخصيلا أنه لو افترض من غيره قبل الغروب ما عدا ولم يحد
قلته قبله من غيرها وجوبا يوم الخرفان فحصر صام ثمانية عشر يوما عليه
الإجماع المنقول ظاهره أن ابن عمر وأحمد وصريح علي بن ابن زهري
الغنية مضاعفا إلى النصف من المناظر في أبي جعفر الغزير في صحيحه بعد
أن سئل عن رجل فاض من غرق من قبل أن تغيب الشمس عليه بدنة نحرها يوم
الخرفان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما مكتمة أو في الطريق أو في أهله و
مقتل من غرق عن رجل في الفاض من غرقا قبل أن تغيب الشمس على
عليه بدنة فأن لم يقدر على بدنة صام ثمانية عشر يوما وصححه من ابن عمر
الملك عنه فمثل فاض من غرقا قبل أن تغيب الشمس على أن كان بها خلا فلا يكف
عليه وإن كان متعلما فضليه بدنة فاعز الصلوات من دعوى كون الواجب
ضعيف كنعما قد يصلح مستندا لها من الأدب عدم وجوب ثلثه وما عن
الجامع فلا بد من ثلثة وقول النبي في خبر ابن عباس من ثلث نكاح فضليه
دم وقول الرضا في المنسوبة إليه والمالك أن تغيب قبل الغروب فليصل
دم وقال الأبي نعبد كرام المشرك وإياك أن تضيف منها قبل طلوع الشمس وإن
معه في قبل غروبها فليصل كن الدم ومثل ما عرفت من دعوى الإجماع على الدم
طردية أن الأصل كونه قد فاض من بقائه من الاحتياط قلنا يتصور في
مثل المقام أن الأصل من دم كونه مقطوعا عما كان من الضعيف كالنهي و

النسب إلى علان الرضا مع انه الطلاق فيجل على التقيد على انه قس اليان كالم
كما طلاق ما في وقت الذي قد ذكر في عقالة ثم لم يوجد عليه ثبوت العادة كما يشهد
اليه فيكم بالاحتياط الذي لا وجه له الا في عقالة ذلك وتقع فيصير الاطلاق
مستندا لوجه الدية التي لا وجه لعدم انفرادها من اطلاقهم الذي قيل ان حيث
يطلق الاضمار وكلام الاصحاح لا يرد به سوى الشاة وهو غير كبرائتها
وكبر بعض الافاضل فان الم اذا اطلق يحل على اقراره وهو شاة عدا
باصالته اليه التي لا وجه للتمسك بما وقع على المقام الذي لا وجه له
اطلاق الم المحرمية الحثاة وان فرض انفراد في غيره اليها كما لا وجه للتمسك
بالتاثل لعدم وجوب ثبوت عليه بالاصل المقرر ووجوب وعدم التفضل في
مقام البيان وعدم تصور الكفارة على ما هو فيكم وان كان الاثنان افضل
كما قد يعطيه كلام جميع منهم الحل والفاضل والشيخ الذي ذكر في عقالات
الافضل ان يقف الموعوب على التمسك النهار ويدفع عن الموقف بعد زوالها
بعد ملاحظة تمام المتعاقبة جواز الصوم الايام المتعددة سفر او حضر متتابع
وغير متتابعة كما في حديث جميع وهو صحيح قولين بل قيل ان ذلك مرجح من
بعض النصوص وظاهر هذا البعض ان حرول في اختلاف الاثني في الدرس
المعرج فيها جميع وجوب المتابعة هنا دون الصوم الذي جعل المتابعة
فيه حراما وهو كالحان الاصول والقواعد الحاكمة بوجوب المتابعة التي قد
لا ينافي الا ذلك من اطلاق النصوص سواء هي من جهة في جواز الصوم
سواء في ذلك ما لا يرد به فيكم كما قد اشار اليه مباحث الصوم الذي له مرد

نفع في العلم العام الذي لا وجه له في عدم وجود ما يستلزمه كذا
 بوجه المتابعة كما لا وجه لها في عدم صحة بعض النصوص وظهور البعض
 الاخرى معها عند التأمل الذي قد لا يتبادر في ذهنه لولا ما قد عرف
 فلا يتوهم عليه كما كان ناسيا او جاهلا بالحق او الموضع بل في صورة
 فقد التعلل لاجتماع الظاهر فلا كالمعرج على ان كثير منهم من نفي الخلاف
 مضافا الى التعلل في قواعد ونفي الضرر والضرر ورفع الخطا والنسب
 وما لا يعلم في الشريعة الموصوفة بالساحة ومعارف صحيح صحيح واخصاص
 غيره بحكم التباين في صورة العلم الذي لا يتصور وجه الكفاية في غيرها مع
 عدم الاتم للمعلوم بقية العلم في الناس في صحة العقل والنقل كما مر
 بذلك جمع منهم شيخ الطائفة وفاضلها والعلو والعلو اضربهم في صورة
 ما لو عاد قبل التعريب بل قد يظهر الاجماع عليه من غير واحد منهم الفاضل الذي
 لم ينسب الخلاف في المسئلة الى البعض لعل الخلاف ومنهم من نسب الخلاف الى صاحب
 علم وجهه كالمعرج في دعوى الاجماع مضافا الى الجواز المذهب قواعد في
 اخصاص النصوص المتأد بالحق كالمعراج في صورة العدم مع الرجوع
 قبله من قبل التمسك لولم يقف اولا في وقت من قبله بها ولو لم يكن
 عليه شيء وان كان انما قلنا ما نحن فيه ودعوى ان المتقدمة لو صححت الكفاية
 مجرد الاضافة المحركة وقد حصل من المتبع كدهي عدم صلاحية القول
 قبل التعريب لم يوطأ لعم لا شك في عدم السقوط فيها لو عاد ساها او
 غيرنا وصح من غير التمسك لولم لا اثر للقول بعد غيرها الذي لو علم الجاهل في

الذي

انما قلنا بوجهه في عدم الاتم فانما قلنا ان من لم ينفق في قوله في قوله
 الذي قد لا يتوهم عليه فيكون الجاهل في الحكم مع تركه غير قوله كما انه لا يشك
 كون الغيب قبل الفرض بل بعد من الاعذار المسئلة له من فقد فلا تعقل ولا يمكن
 بل اجتهاد ما لم يعلم من اعتبارات التمسك الجوين والاعلاء والسكر والنوم في
 جزء من الوقت من قوله ان لو استعمل في العلم الا انه لا يثبت المتقدمة هنا
 قطعاً كقاعدة الاختيار الذي لا يتصور فيه الاشتغال ولا توجه الحكمة
 كما لو وقف بها وهو لا يعلمها او اختاره الشيخ فيوقف لنا ضمناً كدهي
 الاجتهاد بنبه الاحكام فيكون ذلك كحكم الصائم الذي قد مرا يقضي بالفتح
 من صحة صحت مع استغراق النهار ولذا قد ذكره الطيوس وغيرهم وهو غلط
 كدهي ولا يجمع على الصحة فيما لو تجدد الجوين او السكر والاعلاء او النوم في
 الشروع في وقته وان فهم البطالة من اطلاق العالم المحلي على من استعمل
 الوقت كما يفصح عنه مثلاً لا بد من سبق الى العمل الذي لم ينظر في حاله
 وقد لا يفصح من سكر العلم الذي فهم عبارة خلاف المتقدمة على عما يجتهد
 ما مر من شيخ الطائفة المحل اطلاق صحة وفوق النائم في كلامه على خصوص
 من تجدد ذلك بعد التمسك في وقته بعدم الاعتناء بالوقت يوم التمسك
 ذي الجهر او قبل ذلك في التمسك وفي المسئلة وان اعتد الاجتهاد في المسئلة
 التي لا فيها ما لفظه فلو قد فعلنا ثامنا غلطاً لم يجر ولو قد فعلنا ثامنا غلطاً
 الاجتهاد فضا للعلم في غير المسئلة في القضاء طارو من النبي عن الحكم يوم
 وقد لعم الاتيان بالواجب في الفرق بينه وبين الشاغل لا يتصور حسيباً

الذي

العلم الصحيح وما يشق ذلك في القضاء وقوى الفاضل السابق في عدم الاجراء
 للحادث كذا في قوله غلطت طائفة منهم لم يبعدوا عن الجوين في
 عدم الاعتناء ولو ادعى الجلال وحده او مع غيره وقت شهادتهم وقبول
 رقبته وان ظاهراً الناس ولا يجيب عليهم الوقت مع الناس ولو غلطوا في
 المكان او ولو قد غلطوا في النصف الاول من اليوم او جهلا لم يجز انهم
 قد اجمع كثير من ادع الجاهل بوقته في غير الناس مع اعتبار الزوال في
 غير محل الوقت وصناديق المصداق الذي للجنة الضرورة في ذلك وان لم يكن
 من الوقت الاضطراري وليس يمكن قطعاً اذ لو لم يتأب في مسكة في عدم الفرق
 بين ضمان الوقت والغلط في زمانه او مكانه كما قد يفتقر طائفة الاستسار
 الا اعظم من ذلك وطلعه الاكبر من ان زمان الضرورة مبيحة للوقت في غير
 زمانه وحله ومسطحة التكليف اذ كانت ضرورة التقية من الرشد
 في خلاف مذهبهم المنكسر الذي لا زال شهوة الزور في يومه وشهدون بما
 يقتضيه كون التمسك يوم الوقت والتاسع يوم الخرج كما قد جرت عادة اهل
 بغداد بافتلار يوم او يومين من شهر رمضان خصوصاً مع عدم المسئلة
 التي يمكن معها سمي الوقت في زمانه ولو يملك المال الذي قد لا يرتأ
 احد ان التمسك من شرط الاستطاعة اذ اوقف عليه الوقت
 كدفع الاعانة المانعة من مظهر الصلاة وعدم الفرق على المال الذي
 يجتهد في اهل الاحواز والفتور المحترمة ما لم يتحقق على خلاف ذلك
 من ذلك الاجماع الذي قد يكون معلوماً ومعتقداً على علم الفرق في التمسك

الذي

وفي القضاء من غلط او تقية او عند ادعاء من وجوه في ان فوات الوقت في
 منهم غير قليل من بعض ادع الجاهل اذا فاته الوقت بالمشرك كما استعمله مفسد
 في المحل الذي يعلم من ملاحظته ان مراد المنة وغيره من جبره في الاجراء
 بالوقت يوم التمسك والعاشرة في النصف الاول من الوقت وفي غير محله
 ولو كان ذلك غلطاً او تقية او عند كناية عن كنهه قد وقع لعم الا انه
 طرأ على جميع ذوات الاعذار اذ احاد بالوقت الا اضطراري كما لا يسي الذي
 لم يات به حاد ودعوى ان الاقرب من جبره وحله وقته لا حل التقية بمنزلة
 الاقرب في الوقت والمحل عندهم جبران كبره بالعدم تنبيه صحتهم على ان
 مع توفر المانع اليه وظهور كلامهم كالنصوص بخلافه وذكرهم في المحل
 الذي لا يرتأ في كون ما نحن فيه او يفتقر فيه كدهي ولا لزم ما دل على كون
 التقية ديناً على كذا مع ظهور في الاحكام والموضوعات قد يرتأ في
 بوجه من يقين التقية فيكون امور منها الوقت على الجبل نصاً وقوى
 ويبرر ذلك ما يمكنه هو المعلوم من مائة وقته في الشروع على تركه
 كما في شريعة في وقت اسحق ابن عمار شملت الاجاهيم في الوقت لم يفرق في حق
 للجبل الجليلك ام على الارض فقال على الارض مضافاً الى ان يستعمل من
 اشياء الوقت على الارض وعلى سطح الجبل في اجابة سؤاله في التمسك
 برجله ونحو ذلك ما يشعر بوجوبه الوقت على الجبل الذي قد مر في الوقت
 عليه جازع منهم العلم وابن زهرة مع ما في الفتيا الاجماع عليه ولا ريب في
 هذا لوط والادعاء بالجهل المذهب وقواعد والنصوص المشتمل بعضها على

يوم

في

الامر الانتفاع بالخصا من الوقوف في الجبل وكونه ما يشترط
 الجواز وان كان القول بالكرهية هو الوجه الجامع بين ما دل على الجواز اصل
 وقاعدة واجزاء ونص في كثير منها فلو لم يكن في صحيح معوية وظف
 الجبل يعرف من رسل الصدوق وخلف الجبل يعرف من رسل الجبل وكلما
 دل على شيء يدعى بما يقتضي يكون الجبل من الحدود الذي قد عملت
 قطا في النصوص والاجا على عدم الاختيار بالوقوف في ابي محل منه
 وما شئت عليه ما قد علم من على حفظان الجواز قد كان من معلومات
 النص كما قد يشعر به سؤال ابن عمار لولا ما كان علم عند كتاب الذي
 قد علم من سقوط الجبل على ما دل على صحة الجواز على صورة الاختيار وحمل
 ما يستفاد منه المنع على صورة الضرورة التي لا كراهة معها بالاجماع المنقول
 صريحاً في كراهة الفضل وظاهر على لسان غيره بل قد يكون معلوماً مضافاً
 الى خصوص معتبر سابقه قال الله اذا ضاقت عرفة كيف يصنعون قال
 برن فغوا الى الجبل ونحن في معتبر محمد بن طهارة عنه بل لا تصور الكراهة
 فضلاً عن كونه مع الضرورة من جهة الوقوف عليه كما قد لا يتصور المنع
 بالاختيار بالوقوف عليه مع كونه من اذ لم يكن من الموقف للمعلوم عدم ذلك
 بالوقوف فيما حرم عنه ولو هو الا وهو ضرورة فضاوتى فقط عرفة واصلاً
 وحضراً على تقدير كون الماد بالضرورة هنا ما يشهد بحرم الماد
 لا على الموقف ويحذف ذلك ما لا يميز كراهة كراهة هو المستفاد من النص
 والصوت من ردة ان امثال ذلك لا يتصور بترك الوقوف في محله مع انه

عنه

ما عظم الركن المحل لأكمله وجب فيسقط الاستثناء والروايتين المشار اليهما الغير
 ما اشترى اليه من جميع محلهما يتوهم من المنع على كراهة الوقوف يكون صريحة
 من حيث لا يخفى ان عار الماء اليه ومعلوم من كثير من وجه العقل والمنقل
 فقد يعرف الاصل المذكور فيكون كونه باقاً على الارض في كراهة على الوجه
 ولو اذننا على ذلك اوافق العارية والمحل ونحو ما على المعروف من ذهب
 الاصح بالدين قد قبله الاجماع من غير واحد منهم على ان كان عن ترك
 كراهة الركوب والقعود اليها المشعر بكونه من شعار الامانة
 لعله كان وهو المحجة مضافاً الى كون القيام هو المتبادر من الوقوف
 استواء الكون والفضل لا محالاً كما هو معناه وكذا عند باقي الادعية المذكورة
 في ذلك اليوم بل في سائر الالام ومناسبة التعظيم ومنه المنع
 ذلك ما قد يستفاد من النص المنقول كما يقتضي الاعتناء وينبع
 اليه في الاشارة وكثير من وجه العقل والمنقل الذي قد يجرى بذلك فيخرج
 الاحتياط ما لم يزم القيام مع الامكان لولا قيام الاجماع على خلافه
 احدهما قد في كراهة من كون الكراهة افضل يمكن من الضيق كما قبل
 بالمساواة المنسوبة الى الشافعية وان استدلوا لا الى انما يفعل
 رتبته الذي وقف على كراهة كما في طرق الامامة في صحيح
 موقوف ان عار من الله في كراهة وقوفه فلما وقف جعل الناس يتبدون
 احقاف فاقته فيقتنون الى جانبها فاضلوا مثله ونحن في خبر محمد
 ابن طهارة عنه وفي حديث لساعة بل راي صاحب عيسى مولانا الله في الموقف

على خلافه وانما يدعى الى الاستدلال في سائر ما في الموضع من الوقوف والركوب وقوى
 على الدعاء المذكورة في ذلك اليوم عقلاً وفلاً والشافعي الى الاصل وقوى
 الاختيار الدلالة عليه مع كثرتها واشتغالها على المذهب ولو كان هذا
 منها كان اولها المذكور وعدم اختيار التوسيع بما بعد ظهور كون الوقوف
 على الرحلة منه وهو وان كان قد كان لبيان الجواز كما طاف فذلكا لذلك
 اذ لا خلاف في ان المشي في الطريق افضل فلا يتصور العدول عنه من وجه
 الاصل ذلك ولا خلاف ان بركة التماس في سبيل كرامه او لاجل عارض من
 مرض او تعب نحو ما لا يصح مع احتمال التمسك بالتمسك الذي لم
 يقتض الوجب هناك وقوف خلاف ذلك لا لوجود تلك الاحتمالات
 المانعة ولا لثقل الحملان بالطريق الاول في المشي من كون الراكب
 اقوى على الدعاء الذي قد لا يفعله الراكب الذي لا وجه لكونه افضل
 من القائم وان كان اقوى من على الدعاء عند التماس وقوفه المنع على
 الثاني الذي قد يمارض بمثله وبما عدا الاحتياط في تحصيل الظيفة
 والمنع من طيلة الاجاز التي قد لا يتبادر من الوقوف فيها سوى القيام
 فلا خلاف في فضل وانما عار الركوب الذي هو مثله الاصل في اطلاق
 الوقوف على الكون ولو سائر في المقام وقوفه لا لعدم اختيار التمسك
 لذلك على وجه وضوح كما بهب على حفظ ما اشترى اليه امثال القيام
 الذي لا وجه له لامل بعض الافاضل توافقه في فضيلة القيام الذي ينبغي
 الجوز عدم فضلية حيث سافر في المشي والاقبال على اية في يوم

المش

المسئلة وتنفرد اليه من كل شدة التقوى ما قد يصل القيام عند العمل
 الحرام فضلاً عن المذكور المعلوم ان منه سؤال الناس في الحرم وغيره وقوى
 السائل بالقول على الجواب من لم يسم بغيره فاسم غيرهم وعرفوا
 تشبه هذا اليوم انه ليجب ما في طريق الجواز في هذا اليوم ان يكون
 وكان ابو جعفر اذا كان في يوم عرفة لا يرسل رسالته وقر على ابن الحسين بعد
 ان قيل له لو ركبنا في الليل ما نرعب الملك القضي لك على محمد بن الحنفية
 وصدق على ابن ابي طالب وكان في حرم الله اسئل عن رجل ان
 لافان مثل الدنيا خالها فكيف تملكها على ما شئت من السجود منها
 الوقوف في اسفل الجبل بالمشي وضاً وقوفه سيقفها تيمناً بالمعلوم فضل
 ذوق المشي في معتبر سمع من مولانا الله افضل الموقف من الجبل
 المنقول في هذه اللغة للشاعر ان اوله المصنف وهو القائل من الارض عند
 اصل الجبل المشي وهو يلهي فيلقتضيه اجتناب القرب من الجبل كما فعل عليه
 في جوارحه من هيبته لا يري قلت وذلك لان الله قال في غير ذلك كلها
 موقف معاقبة من الجبل في فضل وقال ابن فارس في المعاني من الابل
 واصلة الصبح بالصباح في الجانب في الصحاح في الجبل اسفل حيث
 فيمن في الله وهو مضطرب في القاموس السبع عن الجبل المضطرب او مثله
 او اسفل المصنف وجبه في ريش ظاهر قلت وقد اريد الجبل
 شياً كذا الاستحسان والافاضل في النصوص والارحام والوجه للمعلوم
 منها انقصا من استجاب بصوت الاختيار الذي لا يتصور وقوفه على

المسئلة

[illegible]

کونہ

كونه متعلق بالخارج فينبغي ان ولا حثرك في مثل احوال المكار الى هذا
صفة الخلل فيكون المعنى انه بعد الخلل الكائن بنفسه وبجمله بان يأكل
شرب ان كان باسما او عطشا مثلا وهكذا يصنع بيعه ويبيع النول
المائة من الاقال والتوجه في الدعاء عيان من العبد وان زعم بعض الحكماء
سبأ حارة المتبرين بوجده وحفظه بعد خوضه في قانون كبرية
بالامور التي قد لا تخفى على احد فذلك في حد ذاته حسن لا بأس بعينه ولا
المنفعة في المقام التي منها ان يعرض بجناه بقر وهو يظن عونه كافي صحيح
مفتوا السابق ويحجب حسنة اية عنه في حج النبي صلى الله عليه وآله وهو يظن
عونه بحال الادراك فضرب قتيه وضرب الناس افييتهم عندها مضافا الى
ما اشار اليه من التناقل والفرقة الى صاحب واقعا في المرحبة
الغنية وقد يكون عراي عن غيرها وربما يكون معلوما وان قال في الغنى حيث
شاء وورد في المقام في مقابلة ويصير في الماسر في النزول تحت الادراك حتى
تروا ان من ينزل في الوقت فندب ومن البيت في بعد الخروج اليها
يوم الزينة بعد عقد الاحرام في معركة المشرفة ليلية الناس الى السج العريضا
في المغرب والفتاة والغرباء تنص الى قمر طرب منها وقد تفرغ على كثير
والاجماع المنقول ظاهر على ان غير واحد وصحبا على لسان ابن زهره
قد يكون معلوما مضافا الى السيرة والتأسي بالمعلوم من فضل ودي الشريعة
والاعتبار الحاكم كونه من حجاب الافاضة بعد الحج منها المعرف بالمقصود
فيها كمال الطام في الصلوات والادعية والافكار وقلة القرن وتحت ذلك

وقد فرغ من ما على تقدير عدم تصور الحق في الخيال البسيت في عدم
منا قبل الخيال في هذا الا على تقدير القول بكونها كقولهم الميزان والحق
كشهور فلا يتخصص في القول به الا محصور عند وضوح على تقدير
المادة مثل عبارة في رسم والنهاية ذلك الذي لنتهم به كلات الاحكام
النصوص للمعلوم منها وان كان في كثير من وجوه العقل والنقل لا يكرهه
في الوجود قبل الخيال وبعد الزوال بعد حصوله في الوجود ان كان في غير
والاعذار التي يترك احكامها صحت في قوانينه وان كان فائقة الاعذار التي
يترك لها التدبير اوسع من فائقة الاعذار التي يترك الواجب لها التدبير
فيما صحت منه لولا ان الحق المبين قد لم يكن عليه شيء وان ضل محققا على
فقد علمت سقوطه عن وجه الاعتبار وان لا يتجزى بالبيان في غير ذلك ولو
في حدوده في المعنى في فتاوى الاحكام صحيح او يصحح الله بان هذا
في الحقيقة الواضحة في المراد بالاعتبة هذا العلم بالحجة فيل ولكن صحيح
اخر لم يمت وهو في وادي عظيم بين جميع معنى وهو ان معنى اقرب
فلكنا ان قريب الانساق المعنى في انفسنا من العلم والفائدة وبدل على وجه الحق
انتم في الامور المتعلق بها ان لا يقع على وادي محسوس بين وهو قد
من الامة معرفة حتى تطلعكم على المشهور فلا يتخصص في القول به
صحيح هشام ابن الحكم يوجب على محقق خلقه من معنى في الالفاظ
الشيء والتاسع وفنا في الالفاظ والتاسع بل في علمه من كماله في الالفاظ
القول بوجوبه لظاهر الحق في العلم على ما ذكره الاحكام حقا بينه وبين ما ذكره

ما يات في الاضافة اليها من الامكنة البعيدة وقيل الفجر من مكان التقبيل المقتبة
غالباً ولا يثبت من ذلك الاصل والغير الفاعلة والاجماع والنصوص التي
قد يتغير اثرها وقت الاجماع المقتضى على ذلك وان توهم الصبر لبعض
النصوص والفتاوى المحلى على الاحتياط وكما ان مقتضى الحال في الماسم
انه لا يجوز الخروج منها قبل الفجر لغيره وقيل وبسطية ظاهر النهاية وقيل
الاقتصاد قلند في حمله من النصوص منها انه لا في صحيح ميثاق اذا انتهت
الوجه فقلد الى قال ثم يصل بها الظهر والعصر المغرب والعشاء الا ان
الفجر والامام يصل بها الظهر لا يصح الا ذلك فمقتضى الاحتياط لم تقدم ومنها
صحيح ابن مسعود لم يثبت ما جعله صلى الله عليه وسلم من الزيادة في الغنم و
الغداة بمضي يوم عرفه وحين عبد الحميد الطائي قال لله انما شاء كيف يشاء
فقال الصحابة والرجال كما فرأى صلوا الغداة بمضي يوم امانا فمقتضى
تصاوفي الطريق وما لا يعلم قطع وادى تحت قطع عشر وعدم
بذلك الاعمال ولكن قد يمنع من ذلك النصوص الظاهرة في الاحتياط ومن
النصوص منع قطع وادى عشر الذي لا ملازمة بين عدم جواز قطعه والمنع
المفروض قبل الفجر كما لا ملازمة بين وجوب صلوة الغداة فيها وبين عدم جواز
الخروج قبل الفجر او لا قد يكون الزمان في ثبوتها والصلوات الخمس وقد
حلت المنع وذلك غير محتمل كما قد يمنع من عدم جواز بطلان الاعمال بما لا يثبت
ومعصية ما غير الصلوات التي قد تقضى ضرورة العقار القدر على قطع
المنع من غير ما عفا او عدم المقاومة لكل ما عدل العمل من اصل وقدر

از تصدیق فرمایید

والفوق

النفس ان كان على من هو من نفس مستقيمة من الدعاء لها مضاف الى ان مقتضى
 من هو المثلث وقت النفس كونه في الاله لان تذكر في مقابلته العزيم الجوان
 العزيم كان من الاله التي يتصفها الدعاء للغير بما هو الدين والارحام
 والجوارح وذو العتق وخصها بمحبة والاعانة والعلماء واضرارهم عن قديس
 الدعاء لهم ولهم ما يليق منه لحفظ النفس التي قد تفلح لجان سوء النفس بسببه
 رحمة الدعاء ولا ينبغي في الضرر المظنون المحكوم بوجوب عقلا وقتلا الاله بالذ
 الغير المقطوع بتاجه وانه مضمون الذي عي باله ان ضعفه كان الملك من
 يقول له مثله كان من جهل الله بجهله كل من يقول في صلوة وعزيم
 له حمد وان من صلي على محرمه فقد بلغ الغاية وتجاوز في دعائه النهاية
 واعطى ما لم يعط احد من خلقه فلكي يه في كل وطن وموقف وخصوا
 بعد تواله في الموقف الذي قد يشكل افضلية الدعاء فيه وفي غير غير
 محرمه على الدعاء للغير بعد ملاحظة الدعاء الاعتبار وقرنه في التمسك
 واهليكم ناذرة ما ينبغي فاده من اي الكتاب وكنت تتبع السير الاثار
 والادعية المأثورة عن المصنفين الذين لا زالوا يدعون لانفسهم وان على
 الغير من دعا ومن دعا قبل الله صل على محمد وآل محمد واعرفوا من دعا
 واعرفوا ان دعا الدعاء للمسلم انهم لا يدعون على ترك الافضل وفضل المفضل
 ودعوا ان ما يصدر عنهم من الادعية قد كان على سبيل التعليم لشيئهم
 يصفي بها بل هو انما اذا يتصوره كمن يتحقق له عظمة نعمته
 رغبة في رغبته ويطلع اليه في تبحره وكما في الدعاء التي يحسبها

فانها

ذنوبا وان كانت خيرا المقربين في دعائه المعلوم عند سائر العقلاء ان كل
 ازاد من معرفة في عظم خرفة من عظمه وصاخر من سكرته واشتد تحيطا من
 طائر في سكرته لا يحسب الا مقصرا في دعائه عزيمته ما يقرب اليه وان بلغ
 من الطاعة ما يليق به على ان يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له الافضل هو الدعاء
 الغير الذي لا وجه له ولهم من الدعاء لا يقبله لكان عدم تعلق شيئهم ان كان
 لا وجه له مثل ان يرضى به من الدعاء لا يقبله لكان عدم تعلق شيئهم ان كان
 الذي لا يقبله الدعاء للغير في ذلك الموقف الذي قد صدر عنهم الاية ودعوى
 انهم ما دعوا للغير الا لصلواتهم في الدعاء بالمأثور الذي قد علمت ان الغالب
 اشتغالهم على الدعاء للنفس لان حب النفس في الغاية المعبرين عند
 الدعاء للنفس الموقف اوله الى اخره مطلقا في ذلك بما قد سمع من الأئمة
 مضافا الى انهم مثل ان يرضى به من الدعاء لا يقبله لكان عدم تعلق شيئهم ان كان
 على ذلك كما عرفت ان الدعاء للغير بالمأثور افضل من الدعاء بالمأثور المشتمل
 على الدعاء للدعاء للنفس التي لو ابدت الدعاء لها بالمأثور بالدعاء للغير في
 المأثور من كونه مأثورا كما لو قصدت ان تعظمه وارحمه ويحذف ذلك من المأثور
 عزيز مع انه خارج عن قافله المرتبة التي قد يكون خارجا عنها ما لو قصد
 بدعاء بالمأثور النابتة عن غيره وبقاير ذلك على تنبيل المذموم بآيم الجماعة
 لعدم كمالها في الوقت بالمأثور مثل ان يدعو مع العارف وقد لا يقول في الاله
 ليس المذموم دعوى ان الله لا يرضى من افضلية الدعاء للغير المسمى بآيم الجماعة
 جواز الابدال او افضلية الدعاء بالمأثور على المأثور فيما كان غير المأثور لغير

النفس المأثور للنفس لها وجه ولكن قد تلمز افضلية الدعاء بالمأثور اذا كان للغير
 على المأثور اذا كان النفس ويكون ذلك هو عند في عدد والاصحاب لا يتردد في
 غير المأثور الذي قد يكون العذر في دعاءهم عند ما اشرفوا اليه مثل مقتضى
 لنفوسهم واعادهم على ذلك كنهان ودعاء الملك وان كان المأثور افضل
 كما قد يكون الشرا على المأثور دعاءهم غالبيا على الدعاء للنفس في المأثورة
 نحو شدة الاحتياج اليه والاعتداف بالنقص في حصة من دعاءهم عليه كال
 الطاعة والعصمة من جميع الادناس والخطية التي لا عليها حال في الغنى
 في حال قضا الله على كبريا ولزله اقبا لهم في الدعاء وحبهم بالاجابة
 او كثر الدعاء ولا ينقسم في قوة الدعاء لشيئهم ويكون المأثور من دعاءهم
 ذنوب شيئهم او نحو ذلك في الاسرار التي لا يوجد في منها في اغلبها
 الخلق المستحقين بها للاختيار بل هو هو في ما اشرفا اليه من افضلية الدعاء
 منه للغير كما هو المستفاد من الكتاب الشريفة المتنازع من بعض دعاءهم
 منها الى المفضل وقتا وعلى الاحتجاج والوجه التي تضمنت الكتاب شريفا
 بل لو لم يكن في ذلك الخصم مادة الحسد والخيل في هذا الخلق الذي لا زال
 يدعوا له من دعاءهم ولعل الاخوان يشارون الذين قد يحكم العقل في
 العقل كمن لا يفضل الدعاء لهم بالهداية الا في وجوبه على اللغة منهم كما
 يحكم من افضلية الدعاء للاختيار من الدعاء للنفس افضلية المأثور على
 المقتضى المعاني انهم اعرف بطرق الطلبة في مزار الخلق على غير الاله
 في سائر الامتلاء في تقديم الدعاء للغير في تقديم الدعاء الذي يعقل فيه الذي

المتضمنة

على وجهه على ما لا يفضل فيه خطه وتقدم الدعاء الذي يغني عن الدعاء على غيره
 وتقدم الموقف في ذلك كونهما المكان على غيره وتقدم المبلغ في المبلغ في
 التي من على غيره ولا تقتضي في سائر الاعصار دعاء المفضل لا يحسب
 التي من وله الامام حسنا وعلى ما شرفه عليه المتقدمة عن اهل العصمة والاتباع
 على الادعية المأثورة من ذلك فيجتمع وجهه تفضيل المأثور كان
 للنفس في الدعاء صانعا لاول اشرفا اليه الرجوع وان كان بينا وعلى افضلية
 المأثور الدعاء الغير العزيم من وجهه بل قد يتوهم من بعض التمسك المنع من الدعاء
 غير المأثور الذي قد تضمنت ضرورة الدين بآيم الدعاء بغيره وان فهم بعض
 القاصرين المنع المقوم من النص الجوهري على وجهه منها كونه اقل من المأثور
 الذي قد يتوهم على انه من دعاءهم في اخصه ما دل على مريد الفضل في
 الدعاء للغير الذي لا يحسن في دعاءهم بآيم الدعاء بالهداية اليه كما لا يحسن
 في مريد المأثور الذي قد ذكره الدعاء للغير في فضل على المأثور دعاءه الكونه
 ارضية فواذا احتج ما ذكره المأثور الذي قد يتوهم من دعاءهم ملائكة كثيرة
 وصفا عنه ما يرضى به الى النفس صفت فليامل فيما قد يعلم من انه لا يحسن
 من اثار الادعية والادكار مضافا الى الاجماع الظاهر في تفضيل الدعاء على غيره
 الى كونه في الدعاء لا يرضى به من الدعاء لا يقبله لكان عدم تعلق شيئهم ان كان
 غير الموقنين على من مثل في الرجوع منها وعنها مضافا الى الاصل والعقل
 لما ذكره عدم وجهه في الدعاء في الموقف ايجد كانه وفاء على لسا غير
 واحد منهم فاصل المسمى في كل دعاء العلم بالخلق وتخصيصا قد لا يند

غيره وان كان

انما دل

نقلا

وان عزموا الى كساد القول بوجز قطع زمان الموقف بالعماء والتوهم
والغاظه الذي قد عزموا اليه موافقة الطبع القول بحجب الذكر وقصته
على التبرع والى ابن زهرة القول بحجب الفكر استنادا الى ظهور الامر في
الاضايع وامر في خبر جعفر ابن عامر او بحجب الوصول وقاعدات الشغل و
الاحتياط والامر في الآية التي قد استدل بها الفاضل في لغتها بالمقاصد واجبا
بمع كونه للوجوب وفيه بعض الافاضل ما هذا الغلط وخصه في كون المانع
انما هو الذكر عند الشرح والحرام وعلى ضمة الانعام وفي الامام معقودا وافرقت
في الاخبار بالعبد وامام التبريق والذكر فيها بالتركيب عقيب الصلوات وبعد
فضاء المناسك فيجوز التكبير المفرد وعينه امتحان صيدا ولكن قد خصم اليه
عدم الفرق بين الموقفين فيحتاج في الجواب الى صرف الامر في الآية الى الاحتجاب
ولو عينة الشفاء والوجه المعلوم منها من ما يتوهم منه الوجوب من النص
على ذلك الذي قد يكون معاوضا في النص واشتاتها على كثير من
المستوفيا واختلافها على وجه لا يمكن ان يحجب بينها الاعلى تقدير عدم الوجوب
الذي لا دلالة له في خبر جعفر او يحجب عليه تعجب ولذا قد استدل بها غير
واحد منهم على وجه وهو قوله عند التام الذي قد علم من اعطاء حقه
انه لا وجه للاستناد الى ما عني الشغل والاحتياط الاعلى تقدير احتجاب
فساوح من لم يدهوان وقد حكيم اذ لا الاحتياط علم اهل الربة
والمعتمد من يدبني العقل والفتا فان ذلك على انه لو عيب في الربة
والادخلان في حجب او على وجه العلم به واثبات به الاخبار تزي لوجه الربة

الزنى

الذي قد يصل اليه بما دونه الرضا القوي الذي قد تدعى على عدم الرضا بفضلك
عن القطع بذلك الذي قد لا يشك في خلاف الحاجة لهذا السائل عن عبارة
القول منها ما فعله في امتعنا في الفصل اسفل لم يكن اقرب له باليه وقطع
في انه ما دعاه والوقت والاعتقاد ضرورة انه لا يتصور القول بوجوب قطعي
الزمان بذلك من احد مع ما يروى في حاتم الضرورة على حان التوك في الاشياء
وفصل كثير من المباحث والمسحات المتأنيه لذلك ولزم العسر اخرج المتعين
في الشريعة الموصوف بالهنا وعدم التكليف بها الا بما دون الطاقة عقلا
فما يخرج ذلك كما لا يتصور من جهة القول بالان بغيره من قوله في مقام تقدير
طبيعا الوقت والقاء بما يتصور الماء واعيانا عند حين احكامها ولا حيا
يقضي ذلك وظاهره في ذلك وهو الاستبعاد المتعارك ان الان يعلم من القول
بعدم الفرق بين الوقت بغيره والوقت بالمسئل الذي يظهر من القول بوجوب
الذكر في الدية التي قد يتغير بالاستناد اليها لا قد يتغير من غير تغيير في القول
ما بعد الاستدلال في الاصحاح بغير علم بذكر خلافه وبين ان نفسه في
ظاهر مثل الظبي الذي قد ذكر الفاضل ان حيايته موهبة لم يتصور هذه الاشياء
العسر في وقت شجرة النعناع والاستغناء والى الجمل على وجه التزم ولهذا قد
عثر على علم الله عليه السلام في ما يعلم من ان الله سقوا القول بوجوب
شيء في الاذكار كالادعية وان يتحقق صدقها من جهة الامعية المذمومة الذين لو
ارادوا ان يصفوا ما يقع في العسر المخلوق في الدنيا والاخرة كان قول
عملهم ما لا يجمع على بل يتفق في ذلك من الاستحوا ويؤيد فيها بينهم لعل

على تقديره وأن الأدلة والأدعية المشار إليها غير مقبولة على كونه عرفاً لبعض
الزوال بل هي منه بجهة كونها اليوم لسائر المكلفين في مسائل الاعتقاد والأحكام
ولما قد انتفتت الفرصة لاجتماع فتوى وعمل على الاتفاق بالادعية في اليوم
المعظم من ضرورة الامنية احتجاب عاة الحبيب وولده عليهم وعلى ذلك
فإن لم يكن في الحوقف اللغوي تأكيد احتجاب الاحتجاج والادعية المنطوية على
الاجتماع منها في مسائل الاعتقاد والأحكام التي قد يعلم منها احتجاب
القيام مستفاد القيد بأفهام في المسألة، منتظر القيد بحكمه على تبيينه على
رأيه غير الجس فان بلغ من المعاصرات ما نادى على ما ذكر في مسائل الادعية
فصلها في الاجماع الغرض يكون منقولاً متواتراً والوجه التي يطول الكتاب
بقا حيلها ويعلم منها احتجاب مجموع يوم عرض الا ان يضعف عن الدلالة على
فيه وجميع ما في اليد من المنقوبات التي لا يجب شيء منها سببه في العقل
والقول المعرف في معتبر الى الجاهل منه انه رأى القصة بعرضه التي تجب في قراءة
فان يصلي بقوله بعد وصلو عانه وكذا قبل صلواته وختمها بآية
الكرسى فقال له ابو المجدى جعلت ذاك عاليت احداً حكم صلواته فسلط
ههنا فقال لما تشبه هذا الموضع في وادى حتى اذهبه الضاعف ولا بد
بالعلم بما وان صليت بعد الزوال بل لا بأس بغيره هاهنا الصالح المعظم من النص
والفتوى انها خير من وقع من شأنه استقلاله واستكثراً وان كان مزيد
الفضل في الادعية والأحكام المخافة في ذلك اليوم الذي ينظر اسبقه فيه
الوجه والحق من قبله منطوياً في الموقف منه ذلك هو فضل العظم

الذكر

الذين نزلوا من فوقنا له والوفاء في تلك المشاعر بعد الفراغ من مقام الحج أنه
على ما ينبغي قير ودعوى الزاوية بعد الزاوية لما مر كونه يوم دعاء وحشة
في الجمع بعد العلم بكون الصلوات مجزى وأعيته ولذلك كان ضيقها إليها الإفعال
الحافزة لذلك عندهم قناعة بما مر من تحصيل فرض الظهور العمري وإن واحد قد
أقامين قائلين يعلم من ذلك الفرق بين الوجهين في جميع ذلك الذي لم يجل
تجريب في كلامهم ولما علم ثم يفيض من غير أي غير من هذا واصلنا في الدفاع
بكتيرة اطلاع على الخرج الحان اندفاع أحج كشيء الباسه كافه حقة الماء بعد
عزير الشمس المعوم بنهاج الحرة المشرفة تضاد فؤوسه وسيرة وآسيا وما
واسلوان خالفه قد شرا المايرة في كتاب الصلوة مضاعفا إلى الأجزاء
المنقول وكقصص التي منها قوله في موثي يود أن يعقوب بعد أن قال له
موت نفعين نفعات إذا ذهب الحجة من ههنا ولسان المشرق في المثلث
صحة الأقر بعد أن سلك ذلك إذا ذهب الحجة يعني من الجانب المشرق في
خصم المقام حيث لا تقبل شيئا من حدوده حتى تضرب إلى المشرق الحار
الذي قد مر من ههنا بعد المايرة النظام وقد يطلق على قرح وهو الجبل
أجزاء المرونة التي قد سمي بها المشرق الحار لا زولا في الخلق إلى المرح جيل
أبائهم لا يزلوا في ذلك الوضع الذي قد سمي بجمع الحان جمع آدم صلوة
المغرب وكشاه فيه أو كونه ما يحق فيه الخلق أو جمع فيه بين الغريبتين أو نحو
ذلك وهو باطلنا أو حيث توفى عليه الوقوف والمبيت في المشرق المنسوب
إلى قطر الأكثر وهو بالمبيت في مع الاختيار نضا وقوى وسبقا ونائيا وما

الإمام أحمد

وأصل قد يتفاد هذا وغيره ما وجدناه لا محالة بالمراد في قوله عز وجل
المعلوم من ضرورة الدين تصديق الوقوف فيها على الوقوف بالمشرق كذا على التمام
الذي ينبغي أن يكون مقصداً من سطران في قوله عز وجل وقد وضعت
تأنيلاً نادوا وذكر الله وأجمعاً عنه في كل شيء في قوله عز وجل ما ناله عقوبة النار
والفرج الحية والرحمة وحسن الدنيا والآخرة وحسنها إذا بلغ الكثرة لا من
عين الطريق إذ ذلك كله من المنزلة إليه من غير وسوسة وتأييد المحسنين
من فعل فعل الشرح إذا أوقف الواجب على عز الشرح ولو على ابن
منه وأما القول كما يجب في المواضع وفي الاعمال المأنيدين من الواجب ولو
بقتال يقطع معه الظفر أو على الأضراس بالمال فلهذا في العلم منه أن الأضراس
في الاستغفار والأذكار والأدعية المأخوذة كاللغة التي قد تضرع معتنق
بغير الله أن المشركين كما في بعض من قوله عز وجل نصيب الله في العلم
فما نزل من عز الشرح في قوله عز وجل فافزع الناس عليك الكسرة
والوقار وافضن بالاستسقاء فأنزلنا من قبل قوله عز وجل فافضن
من سخط الله من سخطهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم
فقتل الله من سخطهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم فافزعهم
والوجوب الذي يتحققه الناس في أن رجواته قال أبا الزمان في الحج ليس
بوجوب الخيل ولا ابتاع الأهل ولكن اتقوا الله عز وجل وسائر أحوال ولا
توطئ أصغافاً ولا توطئ أصغافاً وتوطئ أصغافاً وتوطئ أصغافاً
كانت تافقة حتى يصيبنا تافقة مقدم الويل فقتل أبا الناس عليكم

منه غيب الشمس فخرج
معه ثمان مائة دينار

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحمد لله

يكون مقوله متعارفاً مع علمه بالاعتقاد منكره والكتاب المنصوص على قدرته على
عقد التواتر بعد انضمام الغنى عنها الى الخصم والاسم القاطنة والناشئة
والصحة المذهب فاعاد وان منع الحرام من اجزاء المختار بوقر في الاول وهو
على محله ان لم يتحقق النوع المنقول على خلافه فقام اعتقاد عدم الاجزاء بالكل
سائر اوجهه من غير ان يوقر في لغة وعرفان ماسبق في قوله في معتبر
او يصير صريحاً مكانها فيقتان بالمشعر ساعة وقام احتمال الاعتقاد بنية
الاحرام الذي قد لا يتناول حتى في كل واحد منهما من الصداق التي تحببها
فيها كما ان شراً واحداً بقية ناسياً وسعي واصل وقاعدة وان جعلها
اسم واحد وفي محجب فحين فرغ محبة من سلام وتقوم قول قد يكون هو
المعجل الذي قد قيل من اوله سقط القول باعتبار بنية الوجه وقوله في
بنية الاحرام والقول بعدم التزام المقارنة بالبنية من جهة الاعتبار وان يتحقق
القول بذلك من مقتضى الاحكام الذي قد غفر من جميع مسائل الظاهر القول
اعتبار بنية الوجه وهو كما في الضعف الذي قد مر من كانه قد ما يقتضيه
يقوم ما عليه الفاضل وغيره من استحباب البنية المستلزمة للخروج الى الحج
الواقعي الا كونه من مشهور النصوص استناد الى التاسع الذي قد غفر من اوله
وضوح قول في كل المقام كانه غفر من ظهور قوله في صحيح معوية ان عمار
لا يخاف الحياض البنية من حلفه في ذلك بل قد غفر من من قوله في
الشرع بل لا على طريق الاحتياط بل من غير الحان وقصده وفضل
الدعاء والصالح فيه علمه لا ملاذقة من المنع من مجاوزة الحماض ومحجب

المحقق

الميت الذي قد مات في وجوب الاعتبار وكثير من الوجوه التي بها تجاب بالوقوف على
 الجرح الذي قد نظر ايجاز النقص والاجماع على كون الوقوف منه بالطول والتصريح بالمتن
 ان محذور العلم انه صادر عن علم باين قد بات في المسر الذي هو جليليت
 فيه كان من جملة المناك التي هي في غاية الضيق واجتراء المضطر بالوقوف فيه
 لا يوجب جرح الميت كما لا دلالة في اجتراء العامة بالوقوف فيه اذ افاد
 قبل طلوع الفجر وهو الغيبة غير ظاهر في ذلك وضيقا بعد ظهور كون من جملة
 الزمان لقرب الوقوف من الظاهر من علمه لا ملازمة بين حصة الافاضة
 قبل الفجر وان يصح عدمه واكثر وجوب الميت الذي لا يتصور من اصل القول
 بوجوب زوال السبل الى اخره كما لا يتصور القول بوجوب البت طائفة من السبل
 غير معلومة المقدار ووجه السبل لا دليل عليه كحال وجوب الميت بالامام
 اما مع انه لا خلاف في الاصل واما ما في المسألة من خروج من عذر عدم الغروب وعسرة
 السبل الى بعد الامكان والمعلوم انه خلاف النسخ والفتاوى المسر فيها
 بالاعتصاف في السبل وحول الصلوة ونحوه وفي الطريق مع اشتغالها على
 كثير من المقتضى المذمومة والمباحة بل فيما استملكته التفرقة بالامر بالزوال
 من الطريق عن ما في الطريق من غير ان يترك وجوب الصلوة قبل جميع كما قد
 تقرر علمنا في هذا القول باجتناب الميتة الذي قد تقرر في النسخ
 والفتاوى الشرعية فتدبر وان كان القول بوجوب الميتة مع نية زمنية الوقوف
 فيه لا لاحتمال عدمه لا يوجب وجوب الميتة المتوقفة عليه كوقوفه في الاول ولا عدا
 الذين لا يفيهم كقوله الى الفجر الواجب على العباد حذارة الميتة لا قوله على

ليجوز تأخيرها عنه كالحج يرجع منهم المدة وشراح وقيل من هو المعلوم من كلام
 الأصحاب الذين قد اظهر الاجماع من كل مدعيه منهم على كونه الوقت في طهر
 العجر والطلوع الشمس على ذلك الذي قد يتعارض من النسخ والكتاب الاثر
 بالذبح عند المشرق كالحج من كل ما دلت على وجوب الميت وعدم جواز الاكل
 قبل العجر وقبل الاضحية وقبل المخرج الشمسي على وجوب كونه زاولا في وقت
 المعرج وفي بعض النسخ ان الوقت في المشرق كالوقت في المغرب والوقت في المشرق
 التي قد يكون منها الفجر وتتبع المناط القطعي والاجماع على عدم الفصل
 وظاهر الشرح والمعارف التامة وقاعدة الادلال على بعض الوجوه خصوصا
 على القول بوجوب الميت الذي يتوقف على مقارنة الميت لوقوع الفجر
 المنقولة من حلية منها المتفق والهداية والملازم والمخالف وعمل العلم والعمل
 وقد استجاب لبقاء الوقت بصلواته لقول الله في صحيحه يقول ابن عباس
 اجمع على ان الميت لا يقبل الفجر فقد انشئت في بيان الجليل وان شئت
 نيسر قولنا ان الزمان في الميت لا يصح فصل الفداء وقت بها
 كقولك بغيره وهو شاذ وضعيف بعد المنع منها فاه المكتوبة لنبذة الوقت
 من اول الفجر وعدم المقابلة لما دل على وجوب المقابلة لاول الوقت لا يربط
 للامة القائلون بانحباب تأخير الوقت عن المكتوبة المتأخرة عن الوقت
 العرفي المضاف للاختصاص والادلال بالوقت الشرعي الذي لا خلاف فيه
 في باب الصلوة كما لا ينافي العمل بالوقت بغيره وسيجب اعتبار الوقت في
 اعتبار الوقت عند التامل المعلوم به سقوط القول بعدم وجوب مقارنة التنية
 لوقوع

عليه

اليه

لذلك فيجوز ان لا يجب في الكسوف المضاف لما في الوجوه من احوال الوقت الذي قد
 طلع الفجر واخر طلوع الشمس على مرج به جماعة منهم الموقوف على كثير من احوال
 الاصل الذي قد يمنع ويحذر به انشاؤه من احوال المشرق قاصدا فلا يصح
 مستندا في ذاته فضلا عن عدم مقارنته لما قلنا ان الميت لا يقبل الفجر
 من وجوب الاحتياط بتجديده اليه عند طلوع الفجر وان في الوقوف عليه قلنا
 بالاختصاص به لو افاض على قبل طلوع الفجر فاما ما ذكرنا من استهلاله من غير ان
 زوال الشمس فاعاده لزومها ان تبارك الواسع فان الواجب ان لا يكون منه
 اعتبار التسمية في باب طلوع الفجر والطلوع الشمس الباقي واجب لا غير
 كالوقت في غير الوقت في وقتها ما يستفاد من المقام الذي لا يربط الوقت
 فيه اعظم الوقت في غير وقتها لا غير يعرف الجواب والمخالف والنام ونحوها
 مع استصحاب الوقت فكذلك ما نحن فيه بل هنا اولى ضم لو جدد الفداء او الجنب
 او الزم ويحتمل ان يشرع في وقت فلو ربي في الصحة وان فهم من اطلاق
 الميت في عدم العمل المحرر على حده صوت استغراق كما ينص عليه عند استلاله
 على الخلاف الذي لا يتحقق فلهذا ياب كما لا يخفى بعد توجيه من القول بالاختصاص
 استغراق ذلك لسائر الوقت وان فهم من اطلاق الوقت في ذلك المحرر على حده
 ما لو جدد الوقت المعلوم ان الوقت في غير وقتها لا يربط الوقت في غير وقتها
 ان الوقت في حلية عرفه او غيرها في المشرق بحسب عرفه وان كان حلتها ان
 لعنه في غير وقتها كما هو الاطلاق في غير وقتها من الاستاد وذلك القول بالاختصاص
 بالوقت في يوم التاسع فتنية ما على اوله التنية عليه من المنع عليه من كون

التي قد

التي قد

عمره

ان الوقت في المشرق مما سبقت من العادة كما ان الوقت في غير يوم التامة
 من يومه وقوله التنية يومه من احوال الفجر او كالحج في حضور الاحكام
 والمصنعة الهاجئة كغيره ما ورد في التنية التي قد يمنع من كونها في غير الاحكام
 فيها لولا ان الله ولا لا يصح اياه وابانه ولم يكن الا ان في تناوله ادلة
 التنية في المقام كقوله في عدم الاختصاص بذلك وان وجب قد عرفت في بعض
 المحجج في غير المنع من غير التنية في وجوب الفجر في تمام الاستطاعة الوقت
 ذهبت منه واحدا الفاضل في الحج الذي قد استقر عليه في الاصول وعدم
 العمل به كان مالكا للاستطاعة او ملكها بعد ذلك ما عرفت في بيان تعليم
 منه وقد عرفت ان يستحب هذا امر منها تأخير المغرب والعشاء الى المدة لغزوا
 الى الثلث الليل ومنها اجمع من الغريبتين باذان واحد واقايتين مضافة
 الى المنع والفتوى في السيرة والتأني بالمسافر في كل وقت في صحيح
 ابن عمر انما لا فصل المغرب حتى تاتي جمعا وان ذهب ثلث الليل في غير
 ساعة لا يصح ما حقه في المجمع وان مضى من الليل ما مضى من الشهر في وجوب
 اتمام العشاء على استحباب التأخير وان مضى من الليل ثلثه كما عرفت في استحباب
 اجمع بينهما باذان واحد واقايتين على وجه كالحج في انشاء الامنية
 وسلامته وهو ان فضاء وان يقل عن اجمع باذان واحد واقايتين واحدا
 باجماع الفقه وحديث جابر ان سحابة حجج المغرب والعشاء في المدة لغيره
 باذان واقايتين وهو حجج باجماع الاصحاب المعرج فاضلم في ادخال الاجماع
 على خلاف الذي قد قيل ما يباين رجوع الى الاصحاب الذين قد وافقهم على
 ذلك

ذلك بعض احوال الخلقة اقولهم فيها الجمع بينهما باذان واحد واقايتين ومنها الجمع
 باذان واقايتين ومنها التفصيل في جميع بينهما وقت الاولى في كل قلنا والاقايتين
 مع احوالهم يرجع اجتماع والادام ان العدة في كل من الاقوال الظاهرة في المستند
 كما حصل منهم في صحيحه منصوص عن الله صلوات المغرب والعشاء في اذان واحد
 واقايتين ولا فصل بينهما شيئا هكذا في صحيحه في قوله لعنه من صاحب
 في صحيحه من المغرب والعشاء ثم فصل الركعات بعد ما لا يجب في كل ركعة
 لا صاحب لجان الاصل المعتبر من عدي والواجبات المنقولة على عدم المنع من
 المسافة بالغريبتين وعدم لزوم الجمع بينهما مع استماع الوقت مضافة الى التنية
 عموما وصحها كقول الله في صحيحه هشام ابن الحكم لا بد ان يصل الرجل المغرب
 او العشاء في وقتها من غير ان يجمع بينهما في كل ركعة في وقتها في وقتها
 قال قد مضى لسانه صلواتها في الشعب في صحيحه ابن عمر في كل ركعة
 صحيحه في وقتها من كل ركعة فصل المغرب وصل العشاء بالركعة في كل ركعة
 الجمع المستعمل في حنفية والثوري في اطلاقه من الاحتياط بحسب التفسير وان
 في ظاهر جميع منهما من اوجبه في الشئ في حلية ركعتين وابن زهر والمدة في
 شواكر الاصحاب الذين قد اظهر الاجماع من كثير منهم على جواز التقديم المستفاد
 من جواز التقديم المنعوب اليه نصا وقوله في المتن ما عرفت في وجوب
 الاجماع على ذلك حيث قال لو ترك اجمع فصل المغرب وقتها والعشاء في
 وقتها صحته صلواته ولا اثم عليه ذهب اليه جماعة شاذ وقد سمعنا في الشهر اجمع
 ذلك طلق من وجوب الاجماع الذي قد يكون معقودا في كل وقت في كل وقت

الذي قد يكون معلوماً من الوجه الذي قد طرف منها في وقت الصلوة التي قد لا
 وجوب تأخيرها ولجميع من فرضها من جهة الوقت واجتماع الترتيب عند التنازل
 الذي قد يعلم من اعطاء حجة انما يتوهم منه جواز التاخير وان كانت وقت الاداء
 لم يكن مختاراً من اجل ان وقت الصلوة الذي قد يكون من وقت الصلوة
 افضل من التاخير الى ربع الليل كحاجة منهم المشرق والمغرب والفاضل في بعض
 كتبهم نظر الاصل في وقت المغرب وحمل الثلث على ان يكون الفراغ من الصلوة
 عند ما قد يكون اقتضاه المصطفى نظر الزمان على وقت المغرب وجعل
 النصف المروي جواز التاخير على ان يكون الفراغ من الصلوة عند ما قد يكون
 كما لا يحد من ان لا يمنع من الوضوء لها الا بعد انك البلي في الطريق الذي
 قد يكون الاصل في الصلوة فيه ومنع من الوضوء له الا بعد الوضوء كما هو صريح القائل
 ظاهر كل وجه له غاية للتاخير الذي لا يجوز مع خوف فوات وقت الاختيار
 نصاً وقوي وقاعدة واضل وان قال ابن نهج لا يجوز ان يصل الصلوة
 الا في المشرق الا ان تخاف فواتها بخروج وقت المضطر مدتها عليه الا في
 الذي قد يذكره في بعض من يوجب في افعال المقام الذي ذكره ارجاع كلام ابن
 نهج فيه الى ما عليه الاحكام من شرط اتمام وقت كونه في حال الاختيار
 على انما انما البصر على امر في مضيقه من ان قد فيها يعلم منه ووالثاني في كثير
 من الوجه ان في المذهب اليها الصلوة قبل حط الهيكل ومنها تأخيرها فله المغرب
 الواجب المثلث نصاً وقوي وسريع وما سابل قد يستفاد من ذلك ومن
 كما دل على عدم جواز التاخير في وقت فضيحة المنع من جواز التنازل بينهما

لولا

لولا الوجه المثلث على ان كان لا يحد من وقت الصلوة التي قد يكون معلوماً من الوجه الذي قد طرف منها في وقت الصلوة التي قد لا
 من جهة الوقت واجتماع الترتيب عند التنازل الذي قد يعلم من اعطاء حجة انما يتوهم منه جواز التاخير وان كانت وقت الاداء لم يكن مختاراً من اجل ان وقت الصلوة الذي قد يكون من وقت الصلوة افضل من التاخير الى ربع الليل كحاجة منهم المشرق والمغرب والفاضل في بعض كتبهم نظر الاصل في وقت المغرب وحمل الثلث على ان يكون الفراغ من الصلوة عند ما قد يكون اقتضاه المصطفى نظر الزمان على وقت المغرب وجعل النصف المروي جواز التاخير على ان يكون الفراغ من الصلوة عند ما قد يكون كما لا يحد من ان لا يمنع من الوضوء لها الا بعد انك البلي في الطريق الذي قد يكون الاصل في الصلوة فيه ومنع من الوضوء له الا بعد الوضوء كما هو صريح القائل ظاهر كل وجه له غاية للتاخير الذي لا يجوز مع خوف فوات وقت الاختيار نصاً وقوي وقاعدة واضل وان قال ابن نهج لا يجوز ان يصل الصلوة الا في المشرق الا ان تخاف فواتها بخروج وقت المضطر مدتها عليه الا في الذي قد يذكره في بعض من يوجب في افعال المقام الذي ذكره ارجاع كلام ابن نهج فيه الى ما عليه الاحكام من شرط اتمام وقت كونه في حال الاختيار على انما انما البصر على امر في مضيقه من ان قد فيها يعلم منه ووالثاني في كثير من الوجه ان في المذهب اليها الصلوة قبل حط الهيكل ومنها تأخيرها فله المغرب الواجب المثلث نصاً وقوي وسريع وما سابل قد يستفاد من ذلك ومن كما دل على عدم جواز التاخير في وقت فضيحة المنع من جواز التنازل بينهما

الوقوف فيه وخصاً على تقدير كون معنى الوقوف المندرج الى قطع زمانه بالذ
 والهاء بمعنى فيه كما لا بد من عقل ومنها وطول العروة المشرقة لم يتبين له
 مع المشرق عليه ولو فعل او سبغ في السجدة او لكل طاق على فزع بفتح
 القاف وفتح الراء نصاً وقوي وشيخنا تأييداً بالمعلوم من فضل ذوق المشرق
 المأمور من اجل وقواعد عدم وجوبه في ذلك وكما قد عفا في ذلك
 النهاية ولا يترك الصلوة على المشرق الاختيار محمول على نكاح الاستحباب
 كما لم يشر عليه ابن مهران انه قال الله كيف صارت الصلوة على المشرق عليه
 واجبا فقال لا يتوجب بذلك جبهة الجبهة كما يشهد كسباق مع ان الوجه
 في كلام التاخر كان لذلك لم ينقل الخلاف في شيخ الطائفة ولو تحقق خلافه
 فلا يوجب سند هذه ومخالفة الاجماع للمقول صريحاً في الغنية وكما لا بد من
 السنة الاعلام والنسب المعتبرين تصحيحاً وتوثيقاً كقول الله في صحيح الحديث
 وانزل على الوادي عن عمار بن الطريق قريبا من المشرق يستحب للمؤمن ان
 يقف على المشرق اياماً ويصلي عليه وفي رواية ابن مهران يستحب للمؤمن
 ان يقف على المشرق اياماً وان يقف على البيت الغني في كل ما لا يقف في معارضة
 عامر بن العلاء في خبر سليمان بن ابي ربيعة سنة ١٢٠ هـ ولان ما كان اعتناء
 بقاعدة الاحتياط والتاخير المنع من ذلك على الوجه كما عرفت الاحتياط
 المعارضة عنها ولا تقوى على ما عرفت الاحتياط والقواعد فضلاً عما اشترط اليه
 ما لم يشر عليه في واحد من وجه اختصاص الحكم الاول بالصلوة وعدم
 الفرق بين الرجل عليه ولو فعل فعله بطلته ولو فعل فعله لم ينجح وان

١٢

فصل في تبيين المناط والوسائط المتداخلة في المناط
 عرف من هذا ما جاء ونحوه على فواته فبطلت المشتري فضلا عن خصوص الاجماع
 والمنع من التمسك بها في حق صحيح التبيين اذا كانت تلك المدة قد فقدت
 فان كان الحق في حق صحيح ابن خلدون من ان ذلك جمعا فقد ادرك الحق في المصريح
 وكلامه معنى الا فاضل بن القزويني اصبحت عن ترك الوقوف بالمشرع عند
 اعتدائه كشرحه عند واحد بمعنى الاجماع على ذلك وقدره عند واحد في
 الاجماع التبيين على عدم صحة من بعد ترك الوقوف بمعرفة الحق قد علمت
 ان الرسل المتضمن كون الوقوف بها سنة من بين مقتضيات الاجماع من المسلمين
 بل العزيمة الموجبة طردها واوله بخبرنا اننا لا يكون الملاءمة
 فيه ما قاله الفاضل الثالث وهو من الكتاب المعلوم انه مرجح في وجوب الوقوف
 بالمشرع المستلزم الاقامة اذ لا يخلل الحق بتركه وان كان عامداً وان خلافاً
 الاصله كما ينسب الى ابن خلدون في الطائفة في تركه ولو بعد ترك الوقوف
 هنا ضل عليه ان لم يكن له ما رواه ان تركه الوقوف بالمشرع الذي هو الجليل
 المصريح في كلامه لا يحتمل استحباب الوقوف عليه ضليعه في اوله من قبل الجليل ثم
 ارتحل قبل ان يقف مع الناس مستحقا ضليعه في ذلك لما رواه ابن رابع عن
 ان الله قال انما امرت ان اعلم بدينهم جميع ومن الدين شهادتهم او استحقاق
 ضليعه اذ اقره من تركه من الوقوف فاقا من قبل وقت الا فاضل ضليعه في كلامه
 لكنه مرجح ان يكون الذي قلناه في ما رواه ان عليه من شاة بعد احوال كون
 الاعتدال في حقه الفضل والبرهان العشر البير وحوال وجوب التمسك بها في كل حال

المزبور

الذي يجمع بطلان الحق غير بعيد كما جاء على التقدير الذي لا يفتقر الى كلامه
 الا فاضل واوله من طريق الحق في تبيينه ان احد الوقوفين في حقه قد انقضت
 من اجل ان اصل الحق في التمسك به هو في حق الوقوفين الذي
 قد انقضت الضرورة بطلان الحق معه وان لم يترك ما اوجبه التمسك من احد
 الوقوفين الذي قد علم تركه في حق الوقوفين العقل والاعتدال احوال المردود من طريق
 وان لا يخلل الحق بتركه سواء اولى العقل كغيره ان كان الحق بل قد يظهر الاجماع
 عليه من جهة واحد من الاسماء المتضمنة الوقوف والاعتدال والتسليم وانما امرت
 اساطيرهم الاجماع على صحة من وقف بالمشرع وان فاته الوقوف بغيره اذ
 امكن له عند تركه في كلام المتضمن في الفاضل الاجماع من حال وجوب الوقوف
 بالمشرع على الاعتدال باختياره اذ افاق الوقوف بمعرفة الحق عند تركه في حق
 الاجماع صحيحا على عدم بطلان الحق بتركه الوقوف بالمشرع ناسيا او جاهلا
 او مضطرا لمن وقف اختياره في حق المصريح في كلامه بكونها الحق والاجماع
 المسلمون على تركه الوقوف فيها كما قد يكون معلوما من الكتاب كغيره في كل حال
 والاجماع المتواتر وغيره كغيره الوجه فيكون الاعتدال بالوقوف فيها مع
 التمسك من الوقوف بالمشرع اولى من الاعتدال بالوقوف فيه عند التمسك من الوقوف
 فيها مع فيستدبر سلطة الحق والوجه التي يكون منها تفتيح المناط المتضمن
 والاجماع على عدم الاعتدال بكمال بل بالاعتدال بالمشرع مثل الاجماع المذكور
 والتسليم لكثرة التي منها المستقرة المتضمنة ان تركه المشرع فقد ادرك
 الحق ومنها قوله في صحيح الطبري ان قدم رجل وقف فاته عرفات فليفتق بالمشرع

والخطا والسيما وما لا يتكلم عنه ذلك ما يتفهم الحكام المذكور ان اللذان قد
 بطلان كلامه وان لم يكن احد اولي الاعتدال واعتدال له من كل اول على
 الفاضل من الطوائف والشيعة ونحوه وان كان الحق المحدث ولو بمقتضى الوسائط
 المتداخلة في المناط منها وكذا الخطا بها وبالموقفين على نسخ واحد ونحو ذلك
 من الوجوه المعلوم منها عدم الفرق بين سائر الاعتدال والاعتدال والجليل في
 الحكم ان كان غير تقيده في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان
 التمسك الذي قد علم بطلان التمسك في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 من جهة واحدة او في احد من الوقوفين في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان
 التمسك لعدم معتدلية الباطل فيه وقد علمت غير ذلك من جهة واحدة او في احد من الوقوفين الذي قد علم بطلان
 الا اذا اراد منه خصص في التمسك به في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 انما بالاختيار لا سيما في الاختيار اذ كان جائزا في غير مقتضى شيء من
 مقتضات فلا ريب في معتدلية بل قد علمت في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 المقدم سابقا لو كان قبل حصول الوقوف وان حصل غير ذلك فليس هو
 فكل الامور كما يرون بالتأمل المعلوم بان ذكر الشبان في مثل المتن كان
 على طريق المثال لا على الواقع فكله معلوم من النص ومما قد اجماع
 وكيفية وجوب العقل والاعتدال على لا يخلل الحق بتركه احد الوقوفين المذكورين
 من الاعتدال فاني قد علم تركه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 لذلك لا وجه لاعتداله على كل من تركه في الاعتدال وان كان مترددا في الاعتدال
 على من كان جائزا ولا مانع الشك في بطلان الوقوف في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك

الحال فان الله اعلم بعلمه اذا ادركه المشرع لم يكن تطلعه في كل الوقوفين
 فان لم يكن المشرع لم يفتقر الى الحق في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 صحيح ابن رابع ان كان في سفره في سفره في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 يعلم ذلك الا انما مرجح فقال لما نظر ابن رابع في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 جمعا من طوائف الشيعة على انما وانما لا يتكلم في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 فليأتها وقد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 بعد حفظ الاعتدال والوجه التي منها قوله لا يترك في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 المصريح الا في الموقفين بغيره وفي الجار ونحو ذلك مما قد يتفهم من منهج
 بالاعتدال في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 فليأتها لذلك كما قد يتفهم من منهج الاعتدال في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 باختياره عن غير معتدلية التمسك من المشرع في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 محمد بن يحيى او غيره عن الله في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 ان من قال الميراث من حين دخلها قال فانه جليل في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 قال لا في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 قال لا في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 فيها سيما في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 والوجه التي منها الاعتدال في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك
 والا نحو والقواعد في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك في كل حال كونه في حق الوقوفين الذي قد علم بطلان التمسك

والخطا

اضطراب النفس

۴

15

وان اضمنا

ما قبل الخيارات المشعرون ما دبرنا والماد بما قبل الخيارات المشعرون
منها المتيان لمن يفتقر بطرارة بعضها البعض المتيان الواقع عليها
والكل متجانس بحسب الارتفاع في الخيل مع الصلوة من تمام وغير
اجزاء لها وتقرى فاعلم على لسان غير واحد من تصديده وسيرة وقاسمها قد
يكون هو المعلوم من قبله ولا يشترط وقا علق واصار ولو علم بعض الوجوه
بل هو صريح كلام جميع منهم الحق والشريعة جازان مع الاختيار بل عزى الى
المشهور وان كان مكرها وقدم ما يدل على الصلوة المشعرون في
قوله كما قدم ما يدل على جواز الجبال في معنى المشعرون الذي لا يشترط
فريق في تمامه لا انما في خروج المازين عن صلبه وان حاز بالارتفاع
اليها عند الصلوة من تمام وتكون نصا وفوق وفي الغيرة الاجماع على عدم
جواز الارتفاع الى الجبل غير ضرورة ولا ريبا في حوط ووقوف بالحوادث
وفوقه فلو تفعلت عليك بالناس في المقام الذي لا يجمع كلام القوم فيه من
اشتباه واترته اعلم بحقائق الاحكام التي منها ما صرح به الاصحاح وضمان
مرفوعه فاعلم انما في بعض مرفوعة بل على الاجماع كما عرفت منها ذكره في التتميم
ولما جزم به الفاضل في غير موضع ما لا ينافي البقاء على اصراره الى القابل للتحج
بهم بحجرتهم واستظهر في كونه المشعرون وحصله التمهيد شبه وهو علمية شبه
الاعتبار ارام يتقبل الاحرام عليه فترى في لواق باضا لها من غير الاعتدال
كأنه قيل فليعلم بالاول في الخمر مرفوعة والمشعرون في سندها للانداد الوجود
العامي بل على الاستصحاب كما دل نص وفوق على فرق الادل على

على فاعلم انما في بعض مرفوعة

النية

النية فاعلم انما في بعض مرفوعة بل على الاجماع كما عرفت منها ذكره في التتميم
ولما جزم به الفاضل في غير موضع ما لا ينافي البقاء على اصراره الى القابل للتحج
بهم بحجرتهم واستظهر في كونه المشعرون وحصله التمهيد شبه وهو علمية شبه
الاعتبار ارام يتقبل الاحرام عليه فترى في لواق باضا لها من غير الاعتدال
كأنه قيل فليعلم بالاول في الخمر مرفوعة والمشعرون في سندها للانداد الوجود
العامي بل على الاستصحاب كما دل نص وفوق على فرق الادل على

قضاء

او حملوا على الجواز المحتمل في مثل المقام على فيكون الاستدلال بذلك على كل
للقائمين الذين لا ينبغي ان يتناولوا في كونه وان صرح في اوج الزوال
طرح في حجة حتى لا يتناول في كونه الفلاة ودولة المناكير قال كنت على
عليك بمنى فاعلم انما في بعض مرفوعة بل على الاجماع كما عرفت منها ذكره في التتميم
ولما جزم به الفاضل في غير موضع ما لا ينافي البقاء على اصراره الى القابل للتحج
بهم بحجرتهم واستظهر في كونه المشعرون وحصله التمهيد شبه وهو علمية شبه
الاعتبار ارام يتقبل الاحرام عليه فترى في لواق باضا لها من غير الاعتدال
كأنه قيل فليعلم بالاول في الخمر مرفوعة والمشعرون في سندها للانداد الوجود
العامي بل على الاستصحاب كما دل نص وفوق على فرق الادل على

لانا

كأنه العرفي في بعض الاوقات الى العرة والايان بما سكتا ان كان العرفي في بعض
الاشيان بما سكتا والاصول ذلك اشياء ثم ان وافقوا الحاشي فاقا ما لم ينصرف
الى يومهم ثم انما في بعض مرفوعة بل على الاجماع كما عرفت منها ذكره في التتميم
ولما جزم به الفاضل في غير موضع ما لا ينافي البقاء على اصراره الى القابل للتحج
بهم بحجرتهم واستظهر في كونه المشعرون وحصله التمهيد شبه وهو علمية شبه
الاعتبار ارام يتقبل الاحرام عليه فترى في لواق باضا لها من غير الاعتدال
كأنه قيل فليعلم بالاول في الخمر مرفوعة والمشعرون في سندها للانداد الوجود
العامي بل على الاستصحاب كما دل نص وفوق على فرق الادل على

فما ارجل بينه وقد يكون نذرا لك للهدى الذي لا ينبغي التامل بانقراض القول
ولا بعد مقاومة ما ذكره وكان محققا ورواه المشايخ الثلاثة واعتصموا
بصحاحه من غير ما لم يثبت به قد شهد بصحة خطبة من اعتقل في النقل المعنى
منها انه اذ اقبل بالقبض ان يكافأه في محبة او قران او اقله اسلامه
الآن يحضر المحضر وحينئذ اطلعه الله ههنا او يكون قد فعل في الاداء للفرق
وقرأ الشيخ الشفاء ثم قال في القرآن او الاخره نيا على حقويه القول
اختار المريد الفضل واما اذا انتقل من مكان الى اخره سقط عنه ما سبق
فما زال الحج كالهدى والفرق المبدع في الحق والتقصير فيها عنه بل له
المعنى من حيث العكس والاثبات باضال العمرة والتخلل وان استحب عند الخطا
ان يقرب من محرم الايام التشرية ثم يفر التخلل كما فعله كالحج من قول الله
للمؤمنين ما فرقا الصالحين من غيرهم في الايام التشرية ولا فرق فيها اذا
انقضت طواف بالبيت وحوال الصفا والمروة واحل من العاقبة من وجوب
عليه بغير اضال الحج المعام من الاطوار والنص من الاعم بتبعية عدم وجوب
يقته اضا له قد علم من ذلك ما مر به الاضاح ان لو قامت القران منه
عمره بعد بطلان التوبة لا يجرى لهم سلاخه حبه وعن الصدوق انه لو مات
الفرق من وجوب العمرة ودم شاة فلهذا ما مر من حبه في اودع من التناوب
للمر المتعلق بالصدوق في ان الشاة عليه من العمرة وعن حمله منهم ان لا يجزى
بالعمرة التخلل ما عند فانه من العمرة الواجبة باضال الشاة لان سلاخه حبه في وقت
الحج واجبا لها ما وجب على كل من عيها الى الطيل وليس هو بمكان الحجة
والفرق

فما زال الحج

فما زال الحج

والظاهر من النص والتمسك بالحق الى العمرة عند فاته في شهر الحج وقيل
تخلل من احرامه على الاثنان باضال العمرة على وجهه او جرح الى يده في حله احراما
الذي لا يتخلل منه بل العمرة الا اذا اعتقد عليه كونه خوف الطريق فله التخلل بالبيع
لان معتد به عن كل الى العمرة المعام ما ذكره ما ذكره في التخلل من ياديه
المعنى حج اليها لم يجز الى تجديد احرامه متاخر وان طال الزمان ثم ياتي
باضال العمرة الواجبة عليه ثم ياتي بها شاة من التناوب الذي قد يفرق بين فواته
مثل فوات الموقفين وبين بطلان التوبة من التناوب الذي المضمون باضال عملة
الاسم من مثل احد الموقفين وطواف الزاوية والسعي بان لا يحل من احرامه في
الاولى بالعمرة المفردة او الهدي عند فاته ويحل في الثاني عند بطلان
التناوب الذي قد لا يتصل بطلان من وجوب خطبة التخلل بحبه او يتوقف على
الاثنان بالفضل الفائت في محله وان كان ما يوجب به الى حل شاة في الثاني
بظهور منصوص المقام واجبا او طواف وقواعد من عدم الفرق في توقف العمل
على العمرة المفردة في الجميع هو وجهه بل قد يكون للكم يتوقف العمل على العمرة في
حج التخلل الذي لا يكون غايها الا من عصى الله او كما قد يكون عند الفوات
الموجب للتخلل بالعمرة عليه فقولنا في ذلك الم تفرج لهم الفرق كمنه في هذا كثر
التناوب غير ان ما ذكره في الحج المذكور ان على هذا لا يوافق من التناوب
للجواز في العمرة المفردة لانها هي المحل للاحرام عند بطلان التناوب غير ما
فان بطلان التناوب في التخلل من احرامها الى اضال العمرة وهو معلوم بطلان التناوب
لا يخرج من حيث على قد يفرق فيها او يتوقف بطلانها على ان لا يكون طوافها

ان

وهو فليس يتصور بطلان الواجب للتخلل بحبه مفردة بترك نية التناوب او بترك
احرامه على ولا على فواته بركن وقيل العمرة لم تبطل بنية ترك بعض اركانها
فليس في الايسر المقام تفصيله وقد مر ما ذكره في فقه في باب الحج عند
التفرع من ترك الطواف وحده والى ما ذكره في محله منها التقاط حصص
اجرامه اجمع جميعه بالاطلاع المنقلى على ظاهرة والمنقلى صريحه في قول
الله في صحيحه ميتا ابره ما روي عن حصص اجرامه جميعه وان اخذت من ذلك
بما اخرجك من جميعه فزاد فذلك سلاخه الحصى التي ترمي بها حج وتوفد
بعد ذلك من وقت التناوب الى حوله الرضا وقد روي ان اضا له ان اخذ
حصص اجرامه المفردة مضافا الى بقية التناوب سعي ما قد يكون هو المعام في فصل
ذو الشري ولا عيبا للتخلل لان حجة من الرمي فتاب التقاط حصصه في محله
لان حجة من الرمي فتاب حصة من حجة ما يجب عليه ذكر الضمير عينا
عمره على المقطوع المدلول عليه بالانقطاع الذي هو زاد في البعدين
احتياطا عند سقوط بعضها او عدم احكامه فلا بأس بل قد لا يشك
في كونه افضل كما لا يشك في جواز الانقطاع من جميع الاصل والاجاز في تسمية
والنصوص التي منها الضامح التناوب اليها بل قول الرضا في المنسوبة اليه
حصى الجوارض من شاة كالحج وعدم رجحان جميع على غيرها وخصوصا
صغيره بعد ذلك وروى في قسم لا يجوز الانقطاع من غير احرام وضائفه
ويجوز في سائر وقاعد واصل في صحيحه في ذلك في الله حصى اجرامه اخذت
فالحج اخرجك من احرامه من غير احرام لم يجرى وفي من روي عنه ان شاة

الجواز



في حرمه من خارج احرامه في حصى الجوارض ما روي عن احكامه كونه جنة كثر
كانت في وقت وقد روي عن جوارض الاضاح ان احكامه عند المساجد في كل من
في التخلل ما كان استنادا الى اذكرة فاصل وغيره من الحج اخرج احرامه الحصى المسجد
وفيه في ذلك التفتيح ان يدرج من الاجرام اذا تحقق وجوبه عادة فورا
واقصا الامرا في الحج اضاده الفاضلة والكفر في جميعه كما قد يفرق في شاة
الذي لو على تقدير تحققه كان في فلهذا من روى في الفاضلة ولو على تقدير
الاعادة الى ذلك المسجد او غيره او على الفقد كان التناوب حصى المسجدين
وهو على انه قد يفتي له باعلامه بها كذا في ما روي عنه ويذكر ان التناوب ان
يعيد مع ما يجرى به حصى المامور باعادة ولا وجه له في ذلك وفي الاضاح
على تقدير كراهية اخرج الحصى الذي قد يكون القول بكراهية اخرج من التناوب
وقا في حق الفاضلة والمعة وصاحبها فيكون المامور في كل من
الاضا والمعة الاضاح في التناوب قطع كما قد يكون المامور في الاضاح
في كلام بعض الرغبة عنه نورا نعم في الوقت من حصى الله انما لا يجوز
حصى اجرامه جميع احكام الاضاح احكام من حصى الجف والدلالة على ذلك وان
كان مختلفا ما المسجدين الذين قد يفتي في الاضاحية لها التناوب في جميعه من
اخرج الحصى او كراهته وان حقا بالذكرة ان ما هم الفرة المفردة من حصى
في احكام الاضاح من الاضاح غرضه وقاعد ما روي عن كل كلام الجاهل في حصى
الجواز على الاضاح بالمعنى الاضاح في التناوب ولا خصص احكام المسجدين
الذين قد يكون لها خصوصية على سائر المساجد ومن اخص احكامهم بها كثر ولم

الاستمال

تحتلها عن طاعة الله اولاد جبريل لما اراد ان يبارك آدم قال انتم
المعدون اولاد الله قال هناك لا ابراهيم عن علي وعلى ما ثبتت
فتم في هذا الجبل مكان ابنه ايل كبا ما وجدته له فاعطى
منه ما كان هناك الاثني والفرخ من افضال الحج الذي يقناه كل مسلم او اخ
ذلك ما لا يتوقف الخبز على شدة في النار من المعلوم من النصوص والاجماع
والقرى والشايع بالمعروف قبل ذوق الشرع ان مناسكنا يوم النحر ثلاثة وهي
روح جرة العقبة التي هي قرب الجبل الثلاثة الواقعة المشرفة على جدها من
ذلك الجبل ثم الذبح او الحرم ثم الحلق والمقصود وجوب ايقاعها في الحرم متبعا
في المقام الذي يليق ان ينفرد في تفصيل ذلك على وجه الاحكام ما وجب في
فلا خلاف في الاداء الا ان عرفا اوقافا عطلت سائر قبل واما الاخر فكل وان
احتمل اختلافه في وقت الاقامة بل هو كالموجوب بالمقصود لا يتصور
الاعلى من كون الحلق افضل هو اجبين بخير واما وجوب ايقاع الذبح او الحرم
يوم النحر في اتيان في وقت وجوب ايقاع الحلق والتقصير قبل طواف الحج
الذي قد تسلم وجوب الحلق من وقت ايقاعه يوم النحر واما الاول فلا ريب في
وجوب ايقاعه يوم النحر على تقدير وجوبه المصريح به في كلام المشهورين فلا خلاف
كاد يكون اجماعا على ذلك في وقت المشهور لا يعلم فيه خلافا صريحا في الاضطرار بالمقصود
باجابة بعض الاخبار بولم يشهد من ايام سنة ثمانية بالسنه لا يستحب
وعلى ما وجدنا خلافه عندنا في وجوبه ولا خلاف في اقله المسجل في خلافه
حاشا على ما وجدنا في مثل كلام الشيخ من انه مستحب على ما ثبت بالسنه لا

روى في العقبة

بالنحر

بالنحر من مضافا الى الفصل المقرر بوجوبه وعلى المسلمين قد عاينوا ما فعلوا
الذي هو الثالث في فعل من ما يند المناسك عندنا في الاضطرار
في التواتر في كل يوم في كل وقت من كل وقت في كل وقت في كل وقت
التي هي العقبة فادعها ووجوبه سعيه لا وجوبه عندهم انما هو في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
او وجوبها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
عندنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
جميع بليل وان يسجد الحج ببليل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الحديث في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كلما علم وقد عرفت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كوبها سعيه وعلى وجوب قضاءها على من كان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وعلامه المفيد والاشارة من سنة ثمانية بكان من الاضطرار وان يوم من كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما هو اقر من زمانه انه ما وجدنا بعض الاخبار من سنة ثمانية بالمعروف
للتاخير في بعض ما هو المصريح به من انما وجدنا بعض الاخبار من سنة ثمانية بالمعروف
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قد علم منها ما ذكره في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

روى في العقبة

من ان سنة على شق ما بالسنه التي قد اختلفت في العتبات كما ذكر في المناسك
وعدده في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الحج فاشتهر هذا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
عليها من هذا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
معينة خذ حجة الحرام ثم ان الحج القوي التي عند العقبة فادعها ووجوب
الاجرة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على ذلك الحج المقدس على الحلق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اخذت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وشككنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لان الله يقول ولا تخلقوا زواجا حتى يبلغوا الحلم ووجوبه وحاشا
القاسم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يزود من سنة ووجوبه عليه من سنة ثمانية في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يفضلي قال لا بأس بالعلل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
التي قد لا توافي الا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على عدم وجوب الترتيب لعملة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
النحر فقال بعضهم ما ليس له حلق قبل ان اذبح وقال بعضهم حلق
قبل ان اذبح فلم يتركوا لهم شيئا ينفردون في الاداء ولا يشكوا
ينبغي ان لا ينفردوا في الاداء فقالوا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ابن ابي عمير في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

منها

منها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وقواعد والاقوال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كثير منهم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
التاخير في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قد يكون في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
حري جليل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما كان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
خالف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لا يجوز ذلك ما يجب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المعقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الحال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
طعن في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
انما هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بعد ما فيها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فليس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يشير بذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بالنحر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الشرط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
عند كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

بالجور وبسبب الحق بالحق القدر من صيد والرمي في الحق فصل الى عدم
 ريت الجور وبسبب الجور من معنى القاتل من ريت وادعاه عنه وهذا الذي
 بطلن على الطريق الاول والمفعول الاول والوضع هو في ذلك وان امكن القول
 بنسب الطريق والوضع كما يعرف بالتامل المعلوم به كون الرمي الى الجور
 ليس هو وحدهما بل هو ايضا لا يخلو من الاعمال المتشابهة في الانتصار وظاهرا
 كالرمي في خطبة منها المنهية وكذا على اعتبار ذلك والنسب المتضمن للخصا
 او الخصا وتوالت في صحيحه من ذلك او حسن لا يتم الجور الا بالجمع وسيرة
 القاطعة والتامة والحق المذهب قواعد لما كنهه عدم الاعتدال بالرمي
 اذا كان غير فلو تجر وجهه عند التخلو ونحوها فان من جوار الرمي الجور
 وما كان من جوار الملم والجوار والواقع الجور غير من بل لا يظهر
 في الحق لظهوره في الجور زعمه الحق في صيد غير جرم جوار الرمي
 غير الجور من مثل الذود والجر والكل والرمي وغير ذلك من الذود المعق
 غير سبب الجور الا لا يخلو من حيث جرم الجور وبما كان من نظر الرمي
 كالظن والذود والكل والرمي واهل الظاهر حيث جرمه بكل شيء حتى
 بالحق والعصا واليشة وكان ما زعمه في غاية الاشكال الذي لا يخلو منه
 صحة الرمي الا يستقيم من الحق فتدبر فيما علم منه عدم الفرق بين صيد
 الجور وكبره والظاهر والحق المتصل غير كقولهم وغيره على شكل
 في التخلو الذي قد لا يميز بين المبالغة لخطه بعد قول الرمي في المسألة
 واعلم ان لا يخلو من خطاها في المصلحة في بعض الكتب اعلم ان

نقلها

نقلها وكانت بقية لم يضر فيها الجور والمقتضى في الكبر والصغر خصوصا مع عدم
 حيز الجور على مثل ذلك نعم باعتبار صفة الجور بما كان متصلا بالغير كما
 عين كونه الجور من جوارها كذا غير جرمه من الجور في نصا وفوقه وسيرة
 وناسبا بالمعلوم من فضل ذي الشرف وقاعد واصاد في حق صحيحه من ذلك او
 والله حتى الجور ان اخذ من اكرم اخرا وان اخذ من اكرم لم يجرى
 به من ريت من ريت لا تأخذ من صنفين من خارج اكرم ومن جوار الجور في
 عبد لا على غيره ولا يأخذ من جوارها كذا في حق والغير والجوار لا يخلو
 اعتبار كونه الجور وظاهره ما قد كانه لا يضر عدم الفرق بين الرمي الصحيح
 الفاسد ولكن تبادر الصحيح من ذلك وانظر الى الامثلة التي قد لا يجرى في
 عدم متساوية الملم بها على ما كان الرمي فاسدا وحيث في تناو لا يخلو
 المنع من الرمي به واصله لا يقدح في الخارج الصحيح ولكن حيث في تناو
 اطلت المنع لما قد كان الرمي فاسدا بشك في تناو لا يخلو من جوار الرمي
 بالجمع لثقله في جرم المبالغة والقواعد القاضية بعدم الاختيار بالملم
 به ولو ريت ما بطلان لا يخلو من حيث جوارها فاسدا وحيث في تناو لا يخلو
 على فصل الجور من حيث ذلك ما يضر بعدم اعتبار الرمي من جوار الملم في
 الاختيار بقرى الغير باطل كاحتمال عدم الاختيار فيما يشك فيها انما جرمه في الملم
 نعم لو اشبهت جوارها في غير الملم بها وكان العذر محصورا فالجور جوارها
 الجور على شكل الملم بها في جوارها جرمه بطريق الرمي غير الملم بها كما لو اخلت
 في جوارها جوارها في الجور كذا في الجور من الغان فاصا بما لا واحدة منها قد

تدبر الى

فيما قد يتقادم وجه اعتبار كون الخصا من غير المساجد التي قد ورد الامر في الحق
 اليها اذ اخرج منها وان قلنا بكونها الاخرى الذي قيل بجرمته المتضمن
 للخصا من حيث الرمي كونه مقتضا وجوب اعتبار الرمي في الرمي المتشبه
 على التفرقة بين جوار الجور والواقع الجور الذي قد يظهر من جوار الجور
 في الاصل والقواعد والشعر القاطعة والتامة بفعل من ناسبا بالخصا
 عند وبسبب اعتبار وفوقه كبر مع كل جوار بل قد يكون هو الملم من
 كل ادلة الرمي من خصا من الخصا والقواعد المستفاد منها فخر الجور
 وتوالت ان لا يميز بين الرمي في الاصل والاطلاق ولو على بعض
 الوجوه وحده لا تشال ذلك انه بفرق الرمي في القواعد صفة المتشابهة
 دفعت اجرت كالم تجر المعتبر دفعت وان تلاه حقة الاصابة كاصح ذلك
 جميع منهم الملم والقواعد المتشبه باحتساب الرمي الخصا من جوارها عند
 في جوار واحدة وفي اشكال لا يخلو من الاختيار باصابة المتشابهة في
 عند التامل الذي قد يعلم من بعده خطية الاطوار والقواعد وكذا في التامل
 والخصا التي لا يخلو منها سبب المعاد في امثال المقام وجه اعتبار
 الملة الرمي الذي قد يحكم بان الامر بكل مركب وذو اجزاء اخرى
 يحتاج اجزائه وحده مثل عمل الجوار لئلا يقتضيه حقيقة المقام
 المستفاد من الرمي وعدم حيز الاشياء بالمركب على الانفصال بينهما
 فكان لغيره عند وكان متصلا كما لو فصل بين الخصا بين شيئا فاصلا
 وخصا في الملم كان قبل تجاوز النصف الذي قد يترك تجاوزه معتبرة كما

الملم

الملم في الملم في الملة في الاطوار بعد تجاوزه لم يخلو من حيث جوارها
 قبله وكذا الوصام في جوارها في الكفاية ثم حجة بالباقي منفصلا كان
 الملم في ذلك ما قد يميز به قدم التفرقة وقد صلب من الملم في جوارها
 التامل من حيث جوارها في اعادة المقام التي لم يخلو من جوارها في جوارها
 غير الجوار من المقام الذي لا يرب ان ما شغل به من الرمي وان كثر
 الملم من حيث جوارها او على ما كان جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 عدم اعتبار الملم في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 ان في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 وفي النسب الوارد في الرمي وان جعلت ريت الى الاول سبع والى الثانية
 ستة الى الثانية ثلث ذلك فاقم الى الثانية بواحدة واعاد الثالثة ومضى لم تجر
 فاعاد الرمي في اوله ومضى اجرت نصف فان علق لك وان ريت الى الجور الاول
 دون النصف فيلك ان تفيد الرمي اليها والى ما قبلها من اوله قبل وهذه كفاية
 هو المنفرد بقطعة من والى الملم في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 بها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 ولم يخلو من جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 الاكتفاء به بل في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 من جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 الملة هنا على اعتبارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها
 ولم يخلو من جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها في جوارها

ملة الرمي

فقلوبنا ان لا نقصص شيئا انما اتسع فوات المواقف انما وكذا يصيد العلم
الجزء على النجم المشار اليه ويوم كل واحدة بحصة منها لولم نقصص احدا
انما من الاول واحد لاخرين كما تقتضيه قول الله في صميم معوية ابن عمار
فمن اخذ احد عشر وعشرين حصفا فيهما فزاد واحدة لم يدر من ايتهما نقصت
فليس جمع فليم كل واحدة حصفا وتعليم من اصول المذهب فواعد المعلوم منها
ومن النقص والفتاوى الى مع الشك في الاصابة يتعين الايمان بالمتيقن
وانه يجمع الاختيار وقوع الرمي قبل الذبح وفيه دليل على علمه بغير علم
الى العروب وفي النسب الامانة الرضا وادام حجة العقبة في يوم الفرج جميعا
فاجوبهم حجاز الرمي في ليلة الفرج وقبل طلوع الشمس يحملون ذوى الاعذار
كلما دأب على حجاز تاجره مثل قول الله في خبر عبد الله بن جعفر روي في الحجة بيت
حقيقا وقت واحدة في الحجاز بعد ما ان شأه منباعدة وان شأه من الخندق على
خصم من لم يكن في فضل الوقت الذي لم يكن سوى غير التاييس
وليد على وجوب انعام الرمي وكيف وكيف في حجة الرمي امور منها ان
تكتف الحقا الذي بهام البر من الرضة المنقطة الكلمة كما في خبرها ط والويلة
وقد المذهب والجامع والناظر في وقد نقول الله في حسن هشام ابن الحكم
ان يجرى كرم الصم وقال اخذ الشئ وقول الرضا في معتبره في نفي لا تأخذ شئ
ولا يبيضا ولا يجره هذا الكلمة منقطة قبله هو روي صحيحا في قرب كسنا
للجوي والسهم وفيه الخبر ان يكون في الشئ نقطه كما في لونه وقدره بن
فارسي على عايد فخط بعض ولدا كلف بعض الرضا كما في كلامه عند علي

مجمع

افضل

اخلافه الزمان للصحة بعضها البعض ومكانه من العبد في حق وفيه دليل ان الله
على المنقطة والفتح في بيت وفيه دليل على البر في كل من يتردد في ان البرية لولم
قوة وبياض اوجعها وفي المحيط ان لولم منقطة في بيت الله في البيت الايش
الذي في الزمان وقطع ولا يكون في المنقطة قلت وقد يقال مع في امثال
عقرا بعد الثباين بين الايش والمنقطة ان يقال للبرية برشي ان كان لها لولم
واسع ولومشوية حجة يخالف لونها ولا يقال لها خطا كما يقال لملحها كان في
جبهتها بياض صغير كما لو لونها فقط ولا يقال لها برشي مع في كل يعلم سقوطها
قبل من المار من البرية النقص والقوى المنقطة ويكون الجمع بينها في كلام الرضا
لكن التاكيد او تنبيه الذكرها في النص المحمل على الاستحباب وان فهم منه الوجوب
الذي لم يدر في قوله وقد يرد العشر الحجة العظمى فضلا لا سيما في بعض
والاخطا والواجب الذي قد يظهر على صفحات وجوه القوم المنقول عن بعض
كتمه كالتا والفتنة ان افضل البرية في البيعة والمواساة بعد كسنا في الية
منه ومضما على تقدير كونه كونه لولم في الفينة ومن الامور المبرورة ان
يكن من الجمع المنقطة التي كانت منفصلة بعد الاغلة فيق العلة وضم الميم
راس الوصفي نصا ونقوى وفيه تناسيا بالمعروف من فعل ذوى الشري في خبر ابي
يعين الله المنقطة المعروفة ولا يكره من شيئا ما يرمي الزمان الاول وقول الرضا في
خبره في فعل صحيحا وفيه خبر الجار يكون مثل الاغلة فيهم الزمان الثاني لولا الاصول
والقواعد والمطلوب كنعمة وكفاوى والوجه التي يكتفى بعضها في حرف مثل ذلك
الى الاستحباب المنقول عن الفاضل انه لا يعلم في حقا فافهم الاصح الاول كما لا يعلم

غير معلوم بل يميل بها اليهم سبل النعم الذي قد يمنع من ظهوره في قوله انه فضلا
معارضة لما تقدمت الكافي في بعض من حابله بظاها على الوجه الى الاستحباب
الذي قد لا يشك في حرف كلام الجماعة الرضا في خبره حجة غلبة نعيمهم
والتصديق التي قد لا يمكن الجمع بينهما في فعل القيام الا بالحق المبرور وان زعم بعض
الفاضل ان كان الجمع على الصحيح الاول على الوجوب الذي قد قل ان لا ينافيه
لفظ استحباب الذي قد يعمد في اعم منه ومن الاستحباب المنقول به واولى تقدم
عدم وضع لفظ استحباب في ظاهر المصطلح بينهم بعدا بجوار غير الصحيح الصحيح ما يشهد
العظيم والاطمان المبرورة والاعمال والقواعد والاعتبار والاطلاق ما دل على في
العلة من الرمي وحق فيعرف ما قد اشار اليه انه لا وجه لاختصاص المعاري
لصحيح ابن مسلم رواية محمد بن مسعود كما حصد من فضل المع ولا يبرور كسنا في حرفه
كيف يتصور الجمع على صحيح ابن مسلم على رواية محمد بن الجهم واولى ما ذكره في
لفظ وغيره من كلام القائلين بالوجوب على تأكيد الاستحباب كما كان من الحسن كنسبة
القول بالوجوب الى ظاهرهم مع انه قد يمنع ايم عند التامل الذي قد لا يمنع في حرف
ان يريها في العيان طهارة العمل النجاسة فانه مستحبابه على المشهور كما في
استناد الاما رسل في لغة في بعض الكتب اعلمها فان لم تقبلها وكانت فتيحة
لم يترك وقول الرضا في المنسوب اليه واعلمها عند التامل بل قبل بوجوب المناسك
لاصل المذهب وقوله والوجه الموجب لكل الخبرين المبرورين على حرف من
الاستحباب الذي قد يتفاد من باقها مع انها لا يعومان بالحق على الوجوب في حله
ذاتها وان فهم اعتقادها بالحق والقواعد المعارضة باحداها وان قاما بالحق

عالمنا في الشاؤون قال كصد في الفينة والهداية افضل جميع الخلق الذي قد قل
انه دون الولاية كالياتة وروى في كافي في كونه افضل طهارة ورضا والاعمال
وقال كسنا في حرفه ومنه من قال كالياتة قبل ويجوز الذكر والاصغر للاصل والحق
الذي رواه في حرفه انه لم يجد الا كسنا في حرفه بل يرد انه لا خلاف بين المسلمين في
عدم الزمان في القدر الذي لا يبرور في حرفه استحبابه على انما في الشئ ما تقدم
الذي لا يوقف استحبابه لبعض على انما في حرفه وان كان الجمع بين كسنا في حرفه
او بصاحبه افضل ومن الامور المبرورة ان يكون الراي على الطهارة من الأحداث
عند روي في المشهور فلو علم ان فيه واحدة منهم في خارج وتخصيصا كما يدل على
حد الاجاز الذي قد يكون صحيحا مع منهم ايم زهرة وكفاصل الذي لم يعمد لهم
بالقول في المشهور في حرفه في صحيح معوية ابن عمار ويحتمل روي الجار على طهر
ولم يجد في حرفه الجار عند ما غل كسنا في حرفه جيلون ان طفت بينها على غير
طهر لم يترك والهداية فلو علمه واثم قادر عليه طهارة لما في الفينة في حرفه
والدين في الشاؤون القول بعدم حجاز الرمي في حرفه طهارة استناد الى قول الرضا في حرفه
في صحيح ابن مسلم لا روي الجار الا وان علمه في حرفه عن ابي الحسن في الروي في حرفه
الاستناد لولم انما في الصنف من حرفه ان الجمع بينها وبينها تقدم الجار على
استحباب المع في الصحيح ويحتمل لولم معوية ما في الصحيح من حرفه لولم انما في نقص
المناسك كلها على غير وضوء الى الطهارة فان فيه صلوة والوضوء افضل والاصح
والاعتقاد والاعتبار والوجه المشار الى طرف منها مع انه لو كان واجبا لوجب
الطهارة وجا في الاخبار كسنا في حرفه روي الجار في حرفه والمحقق به صحيحا

غير

وروى ذلك لمن لم يكن عاصيا فان الاشارة فيه راجعة الى التوبة دون شرط ثم قال
 لو قلنا انما راجع اليها وقتنا ان لا يصح منهم التمتع اصله كان قويا انتهى من روى
 ان عود الاشارة الى الاصل ظاهر كما هو المستفاد من اللغة والعرف بل ونشر في
 لنا قد قيل الحجة بين الرجوع الى الغريب وكعبه والاصح في الاشارة فقالوا اذا
 الاول وذلك الثاني وذلك الثالث واستدلوا بالثاني على ان اهل مكة ليس لهم متعة
 بقوله ذلك لمن لم يكن اهل حاضرة المسجد الحرام كقول ابن جبير لما سئل عن
 عن قوله ومن لم يكن اهل حاضرة المسجد الحرام يعني اهل مكة ليس
 لهم متعة وقوله في معتبر جسد الاعرج ليس له طهر ولا اهل مكة ولا
 اهل مكة متعة يقول الله ذلك لمن لم يكن اهل حاضرة المسجد الحرام واستدل
 الفتاوى على ذلك بغير الاستدلال بالثاني المعلوم من العقل والنقل ان الحج
 قولهم وفهم اتباعهم مع ان ما ذكره من كونهم يحرمون المثال المذهب قبالا لرجوع
 به المذهب مع انه مع الفارق وقد يجمع من الاصل الذي قد يكون كالفرد في رجب
 ورجوع الاشارة فيه الى شرط الجزاء او الى شرط خاصة مع انه لا يجزى في رجب
 الى خصوص الجزاء مع عدم ظهوره من الآية التي قد تكون ظاهرة فيما عليه الصحاح
 وان كانت الاشارة فيها الى خصوص الجزاء ويكون المعنى ذلك لرجوع من لم يكن
 اهل حاضرة المسجد الحرام على انه لا اقل من كونها الاشارة الى الاصل الذي
 قد يستدل به في رجب بعد المعاصرة بما مثاله فيقول ما اشترنا البيت الاول سليمان
 عن المعاصر فاعترضوا بغيره مع عدم الوجوب فيما لو عدل التمتع في رجب
 الى التمتع اختيارا قد عرفت حاجته ومطابق في اللغة في من احتمال وجوبه على
 الكل

احتمال

المكون كان لغیر الاسلام الذي قد يدعى اختصار الآية بحجة وهو غير كالمقول
 بعدم ضرورة وجوب الحج على المندقة الذي لا يرتب ابا حدى وجوبه او العزم
 وان قال جمع منهم الشيخ في وقت وطا والفاضلان في المتعة والتمتع وكذا ان وجوب
 يستحق بالحق لا يبرهنه فقل على ان في رواية انه لا يبرهنه الوقوف به فيه وفي
 الاخرى بعد من حجة العقيدة كما عظموا وكان كما لا بد من كتاب حجة ونحوها
 كما وجب الكل الحج والعمرة المشاغل والمندوب الذي لا يتأخر به من صفه
 بالنسبة وبين وجوب كل واحد منهما بالنسبة كما قد عظموا في الفوائد والاعتكاف كما
 لا تأخر به من صفه بملك واجابه بعد التلبين لكنه اخبره خصوصا بعد روى
 الدليل الذي قد سمعته في مثل المقام الذي قلنا بدلالة الآية والرواية فيه على
 عدم صحة التمتع لغير الثاني وان كان قد تأخر قد سمعت تقوية من شيخ الطائفة
 كان وجهها يكون معه النزاع في وجوب الهدى على المكمل اذا تمتع لظننا الاول ما يظهر
 من مخالفة الاول الدالة على استحباب الحج بجميع اقسامه لظننا الحاضر والثاني ان
 اختص فرض الثاني بالتمتع والحاضر باحد قسمين الاجزين وهي كثيرة قد لا
 يتصور القول بخلافها كما قد لا يتصور القول بعدم صحة ذلك التمتع الحاضر ولا
 القول بعدم صحته بانه في رجب الثاني ونحو ذلك ما لا بد من الاعمال بتقدير شرح التمتع
 بعد الحاضر الذي يصح فيه فرضه الثاني وبنايته قطعا فتدبر فيما قد يعلم منه ما
 عليه الوجهان من عدم وجوب الهدى على من التمتع ولو كان ما نأمنه او حاجا معتبرا
 او متغاضا مضافا الى الحق المذهب فراعده والواجع المنقول ظاهره ان لم يكن
 منهم من نقل المحدثين بين الاحتجاجه وحرمانه وكذا وعندها وظاهر الآية المتفاد

تقر

ذلك من منهم شطحا ومن اشارتها التي قد يعلم منها حصر الهدى في حج التمتع
 التي منها ما في معتبر حيد الاعرج وقوله في حجه معوية في المفرد وليس عليه هدي
 ولا ضحية وقوله في حجه استسما بن عبد الله وادالم يكن متقيا لا يجزى عليه
 الهدى بل ربما يكفى لكم بذلك المسئلة التي لا ينعى عنكم ها وحققا بعد حجة
 امثال المقام الذي كان الهدى واجبا فيه كانت به الاحبار تنزلهم المبلور الذي
 قد يصل اليهم بادور التمتع الصفة فضلا عن الاجماع المنقول من جملة اهل العلم
 عدم الوجوب الذي قد يتوهم من الدليل حيث عرفت الواجبات سابق الهدى
 للقرن وفي صحيح العيص من كنهه في رجب فقل ان اقام مكة حتى يخرج
 منها حاجا فتدعي عليه هدى فان حجه من مكة حتى يخرج من غير هاد عليه عليه
 هدى وليس عليه هدي فقل ان ما لا بد من الهدى الوجوب ان شرط او بعد الاستبراء والتقليد
 كما يروى الصحيح الاجماع خصوصا من اقام بها حتى يتمتع بعمرة اخرى الى الحج
 اشهر او نحو ذلك ما عليه في رجب ونحوه من الغريب بعض الجارح
 المعلوم من قول المذهب فراعده وسيرة القاطنة والتاس بالمعالم من فضل روى
 الشرح وقوله في كونه ايام معلوما على ما ذكرته من مجتمعة الانعام
 فلو امكنها واطهر الباطن القليل لا يجزى في الحج هدى التمتع ان يكون المذبح
 من جنس الانعام الثلثة ابل والبق والغنم مضاعفا الى الاجماع الذي قد يكون
 مستقولا متواترا ومعلومه من الاية منكم والنضح التي منها حجه بدلة عن
 او جعلة في التمتع قال عليه الهدى فقلت وما الهدى قال افضل بدنة وقا
 اوسط بقرة واحيدة وقول الله في صحيح معوية اذا ربيت الحقة فانه ذلك

ان كافر البهائم البقرة الا فاجعل كبشاسمين اخلا فان اعبد فزج من الضأ
 فان لم تجد فتيثا اخلا فان لم تجد فتيثا عليك وعظم شعرا لاسدته فان
 رستماء وحج عن اهلها المؤمنين فحرب بدنة ومعهما في حجة من مكة عن الاضحية
 فقال افضل الاضحية الحج ابل والبقر فقال ذو الاربعة وقال او تحكي
 فورا ولا جلا ورواية داود الرقي الذي شمله بعض النحاة مع هذه الآية
 من الضان اثنين ومن الغنم اثنين فقل الذي حرم ام الاثنين آة ما الذي احل
 اهد من ذلك وما الذي حرم فلم يكن عندى حجة حتى قد خلت على ابو عبد الله
 وانا حاجا فاحضرت ما كان فقال ان استعمل حل الاضحية يعني الضانين
 الغنم الاهلية وحرم ان يضحي بالجليلة وما قوله من ابل اثنين ومن الغنم اثنين
 فان اسد احلة الاضحية ابل الغنم وحرم فيها الخافق واحل البقر الاهلية
 ان يضحي بها وحرم للجليلة فانضرت الى الرجل فاحضرت هذا الغنم فقال
 هذا شئ جليلة ابل من الحان وفي معناه الهدى في تضاعفها في صفه
 الجال بعد ان سئل عن ذلك صدقته الخارج فذكر له ذلك عن الله فقال
 الخارج لو لا ما اراق ابنه من الماء ما اتخذت اما ما فانه لا يجزى ذلك من
 النصوص المستندة متناوذة بها قد مر من عند وقد عرفت على ذلك اخر
 لان من كان من حدى عبد او جارية او دابة لزمه ببيع وحرقه فانه في صفه
 البيت الذي لا يجزى في هدى التمتع الرجوع بالعمرة الاجماع من الضان او من
 من عرج بالاجماع انما هو فقل على ان عينا واحد بل قيل انه مذهب كافة
 الاحتجاج اكثر العامة مضاعفا الى الاضحية والقواعد حبة القائمة والثانية

كاله

بالمعلوم فضل ذي النفع والنفع المعتبر متساو وسنأول بمعرفة النفع
 المتأخر لكونه منقول امير المؤمنين في صحيحه لبعض الشبهة الاولى والثانية
 من البقرة والثالثة من الميزان والحق من الصان وفي صحيحه في بعض النسخ
 النفع من الميزان من الصان النفع وقال الله في صحيحه ابن سنان يجرى
 من الصان النفع ولا يجرى من الميزان النفع وفي صحيحه جابر بن عثمان بعد ان
 سئل عن النفع من الصان النفع من الميزان النفع وقال لا يجرى
 النفع من الميزان قيل ولم قال لان النفع من الصان تلقى والنفع من الميزان تلقى
 وفي صحيحه جابر بن عثمان النفع من الصان النفع ولا يجرى من الميزان
 من الميزان في معتبره او يصحح بغيره النفع من الصان وأما الماعز فلا يصلح وقول
 احمد في صحيحه ابن سنان النفع من الصان النفع والنفع من الميزان يجرى والنفع
 من الميزان لا يجرى فكيف يعلم منه المطلب تصحيحا وتامورا ولم يعمد في المقام
 الذي هو الميزان في حمله منها الا للاقتصاد والمصلحة ومختصر الجواب
 العقيد وقول الاول وعن المحدث في البقرة في سئل الله عن الاول والبقر
 ايها افضل ان يظهرها قال ذوات الاطعام وسئل عن ثانيا فقال ما البقر فلا
 يضر باي سنانها يصحح ولما الاول فلا يصلح الا الثاني فافهمها الا ان في ما لا
 يقول به احد اخر لا يقول سنان البقر كان الا ان يقال ما قبل الثمن منها اما يصح
 له الجواب كقولنا خبر محمد بن جابر عن ابن سنان البقرة تباع وسنان في الذي سواه
 والاخر طبل الامام الاقتصار على الثمن وهو ما سقطت ثمنه وان كان محققا
 في الاول ما دخل في ثمنه كادته بالاجاز الظاهر فقله على ان غيره واحد بل
 قيل

في قوله
 النفع من
 الميزان
 لا يجرى

قيل ما لا يجرى فيه ولعله كان من البقرة الغنم ما دخل في السنة الثالثة على
 بين المطاوعة التي قد يظهر الاجاز من غير واحد منهم على ان الذي قد يكون الاجاز
 عليه صحيحا في السنة ومن مثل من قال انه ما قطع به الاصح وروى في بعض الكتب
 مولانا الرضا عن ابن الموفى في اللغة انما دخل في السنة الثالثة وقال في قوله وثبت
 والمنه في الخبر ان المشتري البقرة ما دخلت في السنة الثالثة وهي الثانية ولا ريب ان
 العلم باحوط ان لم يكن هو الا ان يبين ما بعد ملاحظة الشغل والاجاز الذي قد
 يظهر على ذلك وطرد ما روي عن النبي من ان قال السنة هي السنة فصاعدا
 بعد ما انقضاء في مباحث الذوق التي قد فيها تحقيق هذه الامسا المنقول عن
 العين والمخطوط والروايات والفر بين ان النفع منها كان قبل الثمن سنة ومن
 حمله منها الصحاح والجرى العرب وفقه اللغة وادب الكاتب والمصلحة السياسي
 والمخلص من الدخلة السنة الثانية قبل والمصلحة واحدة كما في المأثور
 من انما في السنة الثانية وقال الاخر في ثمنه اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 عن ابن سنان الغنم فقال في الميزان في ثمنها الحول فالذكر يفسد الاش
 عن ثمنه يكون من حيث في السنة الثانية والثالثة من ثمنها في السنة الثانية من رباها
 الرابع ولم يذكر الصان واخر المذهب في البقرة عن ابن الاعراب في قوله
 الاصح وقت وليس من قال والنفع من ثمنه رباها اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 لاربعة سنين قال والنفع من ثمنه رباها اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 فتم في ثمنها اجازها في ثمنه رباها اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 سمعت اباهم المحدث في النفع من الصان قال اذا كان بين ثمانية اجاز

صدق على

لثمنه اشهر لثمنه اشهر واذا كان بين هذين اجاز لثمنه اشهر لثمنه اشهر
 قال الاخر في ثمنه رباها اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 الثانية اشهر او ثلثه قيل والذي في كتب المصدق والشيخين وسلا روى
 حجة من حيث يقول العلامة لثمنه اشهر لثمنه اشهر والاشارة لم
 يدخل في الثانية وفي ثمنه رباها اختل في وقتا جازا عروى عن جابر
 المشي والخبر هذا انه الذي رتبته اشهر قلت والاحتياط غير في مثل القاء
 المعلوم من الاصح والقواعد وقيل المستمرة والتاسع بالمعلوم من فضل ذي
 النفع والاجاز الظاهر فقله على ان غيره واحد وتخصيصا والنفع من الثمن
 منها صحيح على ابن جعفر مثل حاة عن الرجل يشتري الاصح فهو له فلا
 يعلم الا بعد شراها هل يجرى عند قال لم الا ان يكون هديا واجبا فانه لا
 يجرى ان يكون ناقصا والمروي عن الفضل بن شاذان عن مولانا الرضا
 لا يجزى ان يصحح بالخصي لا تناقص ويجوز الوفاء انه يجزى ان يكون تاما
 ولذا قال بعض الافاضل ولا يعلم فيه خلافا في الاصح الذي لا يجرى عندهم
 العورة ولا العرجة ولا البنية ولا الكوفة في المشي على عدم اعتباره في
 صفة من هذه الصفات الادوية الاتفاق من الصلة وفي المروي عن ابن سنان
 عازب قام بينا رسول الله خطيبا فقال ادع لا تجوز في الاصح العورة والبيق
 عورها والبنية البين ومنها والعرجة البين عرجها والكسرة التي لا تقف
 تصحح بذلك المعلوم من عدم كماله على اعتباره تمام الخلق وفي قول النبي
 في مقابلة الكوفة لا يصحح بالعرجة بين عرجها ولا العورة بين عورها ولا

بالجنابة والادوية والادوية والادوية والادوية والادوية
 الجواب وصحيح محمد بن مسلم مثل حديثه انما يصحح بالخصي فقال لا يصحح عبد
 الرحمن بن الجاهل سئل الكاظم عن الرجل يشتري الهدي فله ان يبيع او لا يبيع
 صحيح ولم يكن يعلم ان الخصي لا يجزى في الهدي هل يجرى بام يبيع قال لا يجزى
 الا ان يكون لا فقه به عليه ويحيى ذلك ما يعلم منه اعتباره كونه غير مذكور
 لا اجاز ولا كسرة القرن الداخل ولا مقطوع الاذن ولا الذنب ولا
 ساقط الاسنان ولا خصيا بل في ظاهر حمله منها المشي كونه الاجاز عليه في
 الخصي الذي قد يكون صدق اسم النقص عليه في ثمنه اشهر لثمنه اشهر
 صدق على سؤل البصير في الميزان في حمله منها المشي كونه والقرين لعدم
 الاجاز به وعلى الجيب الذي قد يساويه الميزان في كلام المحدثين
 الاجاز به وفي كلام جمع منهم الشيخ والفاضل بالاجاز مع الكراهة عند
 بعض عسا كما بالاصل الذي قد يفاضل ما بينه وبين العور المأثور على ما
 ول على عدم الاجاز بالناقص الذي قد لا يشك في صدقه على مشله
 نعم في قول الله في حسن معقوبين عازب صحيحا لثمنه اشهر لثمنه اشهر
 يجزى فانه لا يجزى في قوله الميزان لم يجز في ثمنه فان لم يجز في الثمن
 من الهدي وجوابه يجب الميزان اجاز النفع وان كان خصيا فاجزى
 وقول احمد لا يجزى لم والصحيح الميزان اجاز النفع من الهدي وهو جاز
 من النفع والنفع من الميزان في ثمنه اشهر لثمنه اشهر في ثمنه اشهر
 على الاجاز ايها بعد استبعاد الميزان في ثمنه اشهر لثمنه اشهر

ذوه في فرق الاجتهاد وبالحجة والمجيب عند تقديره كالمعلم مذهب الصحاح
تصحيحا وتلويا للعلم والبرهان وعدم سقوط الميسر بالمسؤول الاجازات والامام
وما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج مثل قوله عن الرجل يشترى الكتاب فيخرج
محبوبا فقال ان كان صاحب كتابا فليست مكانه وقول الله في صحيح الحديث
الكثير الذين يخرجون من الحق والبرهان في العينة والاصحاب ومع
ناضيه عند تقديره كالمعلم في القول ولذا قال في العينة والاصحاب ومع
بتقريبها للمعنى المختص وعن كل ما قصر الاجازات للعلم والبرهان قد يستفاد منها
ومن كل ما اشترى الله وكثير من جموع العقل والنقل وجوه سقوط الاجتهاد بالبرهان
معه وان لم يكن البرهان عقلي شاكيا لعموم البرهان الذي قد علمت انه مختص
الاجازات كما قد علمت انه لا يستفاد بالبرهان مع ذلك في تناوله فضلا عن
العلم بالعدم المقطوع به هنا يكونه انفع الفقهاء الذين قد يمنع من مزيد
نفعهم فيه كما قد يمنع من كونه العلة في الهدى ذلك عند التأمل الذي قد لا
يرتأذون بعدم المنع من كونه كونه الظاهر ويشق الاذن وتفتتها ووسمها
من غير ان يذهب منها شيء بذلك وقد اذن والقرن خلقة وسحق ذلك ما لا
يعد نقصا بل في كشف النشأ قطع الاجازات اجازة مكسورة للقرن الحاضر لكل
ولانه في صحة العينة كما في الفائق والمرب والمرب وفي الصحاح عن النبي
وتهذيب اللغة والعربين عن الجعبيته وعدم مثل النقص في الاجازات الخارجية
وفي قوله قول الله في حق جليل في الاضحية بكثرة ما ان كان القرن الاول
صحاحا من جليل قلت وفي حق غيره الاضحية اذ كان القرن الاول صحاحا
فلا بأس

فلا بأس ان كان الخارج مقطوعا في قرع الصغار اجازة ما بقي ثلث قرنه
الداخل الذي عند الفقهاء اجازة في الاضحية وفي نهج البلاغة عن امير
المؤمنين فاذا سلم الدين والادب في الاضحية ولو كانت عصا القرن
تجربتها الى المنكس ولما سلمه الفقهاء من ان كانت عصا القرن او تجربتها
الى المنكس فلا تجزى فان صح الاول في الاختصاص بالاصححة التي اصلها
الذي يتجلى عن ذلك بعد كونه في حق صحيح معقول مثل قوله عن رجل
اهدى هديا وهو ما بين فاصلا من عن وافقات عينة وانكسر من المعز وهو
في قول يذهب وقد اخرج عنه وهو اوجه مختص بالذهب للاجازة وكيفية ابعده
في رجل اهدى هديا فانكسر فقال ان كانت معشورة فليدها ما كان ذلك
او جاز او يمينه وان لم يكن معشورة فليدها شيء وفي الترمذي
المنشئ القطع اجازة الجاهل التي لم يخلق لها في كافيها وفي كونه ان الاثر بالاجازة
بالعلم الفارقة الاذن او صفة لها بل في الحقائق قد قطع الاجازة اجازة
الجاهل وهي التي لم يخلق لها في كافيها والاصححة وهي الفارقة الاذن خلقة للاصل ولو
تقدروا الاضحية لا يوجب نقصا في قيمة الثأث ولا في حقها التوقيل عند ان
التقليد لا يوجب من علة وفي قول المنكس ان اصلها انكسر الاضحية اذ كانت
الاذن مشقوقة او مشقوقة لينة فقال ما لم يكن مقطوعا فلا بأس وقول ابن
2. من اجل ان حلة الاضحية كان يعلو بكون التفسير في الاذن والحج ولا بأس بها
ان كان نقض موضع المراسم وفي المروعي عن امير المؤمنين في الفقهاء في نهج البلاغة
2. خطبة له من تمام الاضحية استشراف اذنها وسلامة عنها فان الاستشراف هو

الاجازة ذلك ما يعلم منه وجه ما خرج به بعض كفتوى من الاجازة بالكلية الذي ينق
والعول التي لا يبين عنهما والعجاء التي لا يبين عنهما والمراضة التي لا
يبين منها والمجرب في البيت وعدم الموعود اهل اللسان الذين منهم القائل
المنقول عن ائمة قال ومعهم الذين عولها التي انخفضت عنها وذهبت فان ذلك
يتقصر لان صحة العين عضو يستطاب كله والعجاء الذين عنهما التي
عولها متنا حتى يفيها الميزان الغنى ومشاد كونه في العلف والبرهان في
التي لا يبق لها لعلها لان الحق بالون المكسورة والثاق المسكة الخ
والمراضة قبلها الجربا لان الحرب جسد اللجم والاقرب اعتبار كل موضع
يؤثر في هزها وفي ساد لهما ثم قال العول لم تخفف عنها لو كان على
عنها باحظاها فالوجه المنع من الاجازة لعموم الخبر والاختصاص بالبرهان
قبل ويحذر ذلك في الترمذي في الاضحية جملته الوجه فاحمله فيها وفي المنقول
كونه ان لا يعتبر فيها الاحتياط العين اجازة قلت ولعله كذلك وان قرأنا اصل
البرهان عنهما ما ينافي عند التأمل الذي قد يعلم ذوه ان الاضحية بل
الاحوط الاحتياط كما يذك في صدق اسم الكامل عليه من مثل قول الاذن
لغير الموم وتفتها في غير الموم الذين قد ورد فيها ما ينافي في الاجازة
الحكي الذي مثل الله عن الضحية تكمل الاذن مشقوقة فقال ان كان مشقوقا
وسا فلا بأس وان شاف فلا يصح وقول امير المؤمنين في خبر شيخ ابن هاشم
امان لسوء في الاضحية ان تستشرف العين والاذن وهما ما في الحق
عن الصدوق 2. معان الاجازة انما التي يكون في اذنها شيء مستدركا عندها

ان الشرا المشقوقة الاذن ما شئ حق مفيد الى الطرف والمقابلة ان يقطع
مقدم اذنها شئ ثم يترك ذلك معلقا لا يتبين كانه زفة ويقال لمثل ذلك
من الاصل المزمع ويسمى ذلك المعلق المعلق المدايرة ان يفسد مثله بموضع
الثأث انكسر قبل وهو ما في كفتى اللغة المنقول عن اهلها تفسير الصحاح
الاذن خاصة كما في جملة منها النهاية وطوب وقوع وقوع وقوع تفسير الميزان
بالبرهان على كليتها شئ وهو مرجح المروعي عن الفضيل الذي قال في حجة اهلها
منه فزيت الاضحية فانطلقت واشتدبت شائين فبذلك القيت اهلها
تدعت ندامة شديده لما رايت بها من الهزال فاقترت فاحتمت بذلك فقال ان
كان على كليتها شئ من التيم اجزئت قبل وفي رواية اخرى ان هذا الهزال اذا
لم يكن على كليتها شئ من التيم قلت والجمع في ذلك الامل البرهان الذي يرمي
العلم في مثل الموم لاجتهاد الجمع في صدق امثال ذلك الموم الذي لا يبعد
اهله والناقص ما سقط منه بعض النساء او كسر من قرنه الداخل شئ يسير او
قطع اليسر من اذنها او من لجم او من صورة او من ذلك ما لا يقلل من الشان
في صدق اسم الناقص عليه في تناوله الموم وهو ان تمامية اللغة من الشروط
التي تجعل حازها قد تمنع ويدين ان النقص ما في الاصل عدمه عند بعض الفقهاء
في رجل قد يدعى ان هذا هو المستفاد من عمومية الآية والنقص من الفتاوى
والاعتقاد والوافد للبرهان الموصوف بالناقص وعدم التكليف فيها الايمان
الطاعة ونقص النقص والحجج الاذنين على تقدير عدم الاجازة الا بما قد قطع انما
الخطبة التي لا يربن تمامها هو الاصل حادث والاصل عدمه بل قد يدعى ان ذلك

وكنت

في قولنا ما علم في قوله في خبر ابن عازب ومعه الكوف وقولنا الاصح
 المقرب منها بالمعنى مثل العورة البين عودها والماضية البين وجها والوجه
 البين عودها خرون ان غدا البين من مخروكة كمشكوك في نقصه والمعلوم من
 التصريح اقتضاه الاختيار به وما ذلك الا لكونه القصر ما وافق الشرط
 عما تيسر للخطوف كالمهم من حيث المكان تضمنه وضع القصص الماخر من الامثال
 الذي لا ينافي ذلك في وجود الماخر المخرج من صدق اسم الماخر عليه عند
 الجرم به ورفها ان غير المذول يكون في النظر المستند الالهي الحجة عند الاحتجاج
 المخرج في مصوبهم المستند على الصحيح وغير ما بدلو اشتراطها على انها سميت فانت
 موزولة اخرته كقول احداهما صحيح ابن مسلم فان اشتري حبيته وهو يبيعها
 سميت فخرجت موزولة اخرته عند قول الله في صحيح منصور وان اشتري الرجل
 هديا وهو يري انه سوا اخره عنه وان لم يبيع حبيته لم يخلو ما لوطن ان تامة فكل
 ناقضا فانه لا يخرج عند المقطع مغللا في كلامهم معذورة الاول كونه ما لا يعلم
 عالبا في قوله كذا اجزا وان ظهر موزولة لقاعدة الاجزاء وتعبا المرء بظلمته
 وعدم معذورة الثاني كونه تمام الحلقة اولا فانه يكون خلافا مستندا
 الى التقصير الفاسد بتعدد الامثال وعدم تصورية القرية وان كان ظهور
 بعد الذبح وقدر التمر مضافا الى ما في صحيح ابن جعفر اخبره وان خالف في
 في بيت الذي قد ذكرناه ان كان فقد التمر في نظر التقصير اجزا لم يزل
 2 صحيح عن الخلف في اشتري هديا لم يعلم ان به عياضه فيقتل ثم علم به
 فقدم وجلس معوية بن جارية في رجل اشترى هديا وكان به عودا وبيع فقال

ان كان فقد شئ فقد اجبره وان لم يكن فقد شئ وقد فليست عليه ان يكون
 فقد التمر بعد ظهور العيب واحدا مما ان يكون هذا في الحرف الواجب في ذلك
 2 المنسوب والاجزاء اذ لم يقدر على اشتراط في التمر وفي اجزا الحرف
 فقد عذره وظهر خصيا بعد ما لم يكن يعلم اما التقدير فقد مضى مستند
 اما الاخر فلا علم به فلا واستننا كما اعترف بذلك بعض افاضل اصحاب
 ووافقه شيخ الطائفة وسنننا بها عديت ومن المعلوم سقوط ما فيها من
 درعة الاعتبار اذ كان ظاهر العيب في الحرف قبل الذبح او بعده اذ كان ظهور
 للذبح مستندا الى تقصير حرفة انه لا يتصور الاشتراط في ما شاك او قطع
 بكونه احوال او رخصا او خصيا او نحو ذلك ما قد اتفق النصارى على عدم
 الاقتداء به وان ابتاعه من احد غيرهم لا يفسد ولا ناقص ولا يفسد ما قبله
 الصحيح والمخرج نورين للذبح على خصي المندوب لوصوفه التمر كما قد شيعر
 التفصيل فيها او للمعذرة الذي يمكن صدوقه القرية منه او نحو ذلك ما
 لا يخالف الاصحى المعلوم من قواعدهم معذرة ودية الجاهل الذي لم يتقدم
 في الحكم فضلا عن الموضوع في قوله من الجرم تمام الحلقة فذبحه كان مستدرا
 يقتضيه الاجزاء يظهر من ظاهرها سميت فذبحها وظهر لها موزولة وعوى الفرق بين
 ظهور الخزال والتقصير بخمسة الاول عالبا في عذره بالخلاف وظهور الثاني فلا
 يبعد منه قد منع كعوى من الماخر في هذه النصوص التي قد لا يتقاضيها
 سوى القاعدة المتأخر بها اجزاء المعذرة في ذبحه ولو فهم العذرة
 على شرطه غيره لم يولم ان اشتراط عدم الخزال من الامور التي فيها طلق

وان كان ما عليه المشهور من الاجزاء هو الوجه لكان تحقق انكشاف شرطه في قولنا
 2 صحيح ابن مسلم المتقدم بعد ما وان فزاهما موزولة فخرجت سميت اخرته
 وقول الله في صحيح منصور ومن اشترى هديا وهو يبيعها ان يبيعها لم يزل
 سميت اخره وعنه وصحيح الحلبي او حسنه اذ اشتري الرجل البنية موزولة
 فزحها سميت فخرجت اخرته وعنه وصحيح العيص وان اشتريته موزولة فزحها
 سميت اخره وقول علي بن المسيل واذ اشتراها عبيدا فزحها سميت اخرته
 عنه وخصوصا بعد ظهور الاجزاء عليه من غير واحد وعبدا حال حمل النصارى
 الذبوبة على خصيها لو كان ظهور السمن قبل الذبح الذي قد يبيع صراحة
 عنه وادع النصارى المتأخر بها فيا كان لعنه عند التامل الذي قد يمنع
 ذبحه من عدم تصوره البنية يذبح الموزولة طاهرا جازا ان يبيدها سميت لعنه
 وخصم الجاهل الخاتم بالحي ومن هنا قال بعض افاضل انما يتم بغير
 عدم تصوره القرية في العالم بالحكم القاطع بالزال فلهذا يذبحه متقربا
 لعنه يخرج سميتا وهو معنى قوله في لفت والحجاب للنصارى فان عدم
 الاجزاء ليس هو الاشارة الى ذلك بل يبيع حوصلة كما مع موزولة سميتا
 فلا قلت ويمكن ان يكون المتفاوت في مجرى الاول جرحا في القرب يذبح ما لا يظهر
 سمته ونقصه عا ان يخرج لعنه الذبح غير موزولة واذنا قصر في اجزا موزولة
 على شرط الذي لا يفتقر العالم الى حال الذبح الذي لا يتصور قصد
 التقيد به مع القطع بكونها موزولة اذ ناقضه فتكفي النصوص في القتل والحق
 على خصيها ما يبيع معه مصداق السمن والحق ان كان قد قبله الماد من كلام الحسن

لكان خذله المالم عالبا فيكون من الشروط الملمية وان اشتراط عدم التقصير من
 العلم لكان تيسر غالبا فيكون من الشروط الواقعية التي ينفي الشرط بينها
 وان كان ما عدا انفسه عند مقتضى الشرط المتطوع بتحقيقه به في نظر الجازم
 بالطهارة فصل في تبين الخلاف لكان ما ذكره الاصحى صحيحا ولكن لا وجبه
 لتسليم اجزاء الاول بالمعذورة وعدم اجزاء الثاني بعد ما المتطوع
 لعنه وضوء الجرم لعدم التقصير من الظن الذي قد لا يفتقر في تصورية
 القرية بالذبح حال صلحها بتمية الذبح كما قد لا يفتقر في كونه هو الماد مثل
 القتاوي والنصوص العديدة على اشتراطها سميت او صحوة او غيرها كذلك
 فخرجت موزولة او مبيدة ويرى ان الحكم في السليتين على سبغ واحد
 فيكون الماد من ظهور الخلف في السليتين من مثل العبارة ما اذا كان لعنه
 الذبح وان امكن حال الطلاق النص والفتوى اجزاء ما شئت سميت فخرجت
 موزولة على خصوصه لكان بعد الذبح الذي قد يخل على ما بعد ايضا
 اطلاق بيت اجزاء ما يظهر بقضيه اذ اقتضت مئة واطلاق سبغ اجزاء النقص
 بعد ما لم يكن يعلم وقد يكون فقد التمر في النص كناية عنه كما قد يكون ما
 من في قول صحيح ابن مسلم من قوله فان اشتري حبيته وهو يبيعها سميت
 فخرجت موزولة اخرته عند طاهر في ذلك فالقول بعدم الاختيار اذ اظهر
 التقصير والذبال اذ كان قبل الذبح وان اشتراها بن يبيعها سميت فخرجت
 لم يزل في الاحتياط الحرس باقدهم به الحسن من عدم الاختيار ما اشتراها موزولة
 فخرجت سميت لكان عدم تقصير الامثال وصدور البنية من لعنه لعنه الاجزاء

ف

كان لدى المذبح من ماله من المذبح الفاضل بحجة من التائب وصلاً
 أو لا يان به جاعاً لشرائط المذبح بل يلزم طاعة العصر الحج المنيب في
 الشريعة الموصلة بالفاضة وعدم التطرف فيها إلا ما دون الطاعة إلا أن
 يقال أنهم قد ذكروا اعتبار العدالة في التائب هذا إنما على اعتبارها في
 نظائرها إنما على ما هو من قبلهم لو فقد الهدى خلفه عند فتنة
 بشرى عنه ويذبح ويقتصر في الذبح على صورة النجم بعد فعل
 بل والفتن القوي كان السيرة ولم يعم طاعة العصر والحج ووجه قد اشترى
 إلى طرف منها والأحياء شية لهم من قبله في قربا يستفاد من كثير من الوجوه
 وجه ما هو به بعضهم من استحباب نية التائب والمذبح عنه أو إيمان الذابح
 والفاضة من التائب وما عليه الأصحاب ودل عليه التائب بالمعلوم من قبل
 ذوي النية وقول الله في صحيح الحديث وحسنه فان كان أمية فليست في
 نفسها أصنافاً إلى الاعتبار وكل ما دل على من قبل الفصل في مباشرة العبادات
 من استحباب مباشرة التائب للذبح هذه أوجه وما عليه الأصحاب الظاهر
 نقلاً وتخصيلاً قد فصل إلى هذا فيه منكر ويستفاد من النص من أنه
 يستحب للتائب التائب عنه في الذبح أو التائب عليه معه أن لا يحل في كونه
 أو مع كل الظاهر ولو كان متبجلاً وكان متبجلاً من أن كان المذبح عنه أنفي
 والتائب ذكره بالعكس على مثال مجب مع الاحتياط بالمنع إذا كان ممن
 يحرم مباشرة الذبح الجاهل ما ذكر في أدومه ودل عليه النص استحباب
 التائب عند ذلك أن لا يحل له مع موقف صحيح معوية أو حنيفة المصنف

وقد التزم

كان

كان على ابن الحارث بن عيسى السكاني في بدا الصبي ثم يقبض على يد الرجل فيذبح
 وقال النبي في المذبح من الحسن من يشرب من ذيل لفاضة اشهد في ذبح ومجربك
 فان أول قطرة يغفر الله بها كل ذنب عليك وكل خطيئة عليك قال
 هذا الحديث مما لا ينفك من قد يستثنى من ذلك ذبح الأضلع من المفضل
 بل المساوي عن مثله كما في رسول الله الهدى عن أمير المؤمنين ولم يعلم
 أنه يصل يد معه وكان حاضراً بل ربما يكن الذبح من الفاضل عن المفضل
 ولو مع الفتنة وعدم المفضل أفضل كما يشترط في ذبح أمير المؤمنين يذبح
 ويساوي عنه على كافة الصحابة الذين لا يمانعوا ولا يمانعهم فضلاً
 عن ذوي الرضا بل التي لا تخصي وصارت سبباً للتقدم من تقدم علم من
 بعض معاليه أنه نفس لرسول الله وأخوه البايع على فرائضه وذبح ابنه
 التي لا تقوله أسوة ولا سبباً لغيره من وجهه وقاتل العرين ووالد
 السبطين صاحب البعثة يوم الغدير الذي خرج فيه المنيب الذي
 أدنى مساوية أن يمانعوا ما في المصالح وأنه من جهة رجال كثير
 قد خافوا ما به نيت والده المنسوب إليه عند الطعام الذين قد موافق
 قال كثير منهم سادات السليم يكرهه وأدى مسأله التي لا تحصى ذلك
 وأخيراً قال كثير منهم برؤيته وكان بعض معاليه التي لا يحيط بها
 سوى علمه ما هنا كذا وإن كان للنظر فيه مجال واسع سيما في المساوي
 الذي قد يعلم من الأدلة عدم استثناءه عند التأمل والمعرفة من منزهة
 الأصحاب أنه يستحب شتمه أناد ثابرين الأهداء إلى الموت والصدقة عليه

الأيتام على التثنية المشهور فتوى وعلمه ولكن البيان عندنا
 بطعن ثلثة ولعل ثلثة القانع والعتة ويبدى الثلث ويخرج المجمع
 عنهم قلت في لعله كالمذبح في دعوى اتفاق النص للفتوى على
 ذلك والمعلوم أنه كاف في إثباته ومن هنا عراه في رواية العجائب
 كثر في الأوصية التي قد يعلم أنه لا خصوصية لها وقال في دعوى المتمم وكذا
 قالوا ليس ن تأكل منه ولو قليلاً ويتصدق على القانع والعتة ولو قليلاً
 لقوله ثم فكلوا منها وأطعموا القانع والعتة والأمر عندنا يقتضيه الوجوب
 انتهى لم يكره الأهداء اقتصاصاً على منطوق الأيتام لا عفاً لها إياه
 اتحاد مضمونها إلا في المتصدق عليه قبل عليه أن التأسيس له من التأكيد
 حصصاً وقد تأيد هذا بالخبر الصحيح وقيل نظر المكان ضمن الصحيح الأمر
 بأطعام الأقل ثلثاً ولم يفتوا به مطعماً أنه ليس فيه تصحيح بل ولا ظهور
 بالأهداء وإنما احتل كذا أطعام القانع والمعتة كفاية عنه ويمكن
 الجواب عن الأول بالمنع عن عدم قول الأصحاب بجواز أطعام الأهل
 وذلك فانه لم يجرى واستحبابه بالخصوص ولكن صحيحاً استحباباً
 الكل للثلاث وهو وإن كان ظاهر في الكل الذابح نفسه إلا أن المراد كله
 مع أهل البيت الذين كان على ابن الحارث وولد المارة يمكن ثلث
 الأصحاب لهم مع أنه قد لا يتصور تكليف الذابح بأهل الثلث وجه لما فيه
 نقده أو نقد غايباً وإنه لو كان في موقد مدله وذلك لثلاثهم
 من صحت وقد صفا عنه فلا يجامع الحكم باستحباب أكله الثلث بنفسه ومن

فالأكل منه قبل أن يذبح به الأصحاب في غير كتاب على وجه يشترط
 الإجماع منه ورواية من هذا على فظاهر الأكثر ووجه كثير
 أما عدم الوجوب فلا يصل وأما الفضل فلا ينص من الكتاب ونية
 ولما هذا التثنية فضيلة الأكثر وقد يؤيد به موثق العرف في
 الذي قال الله سقت في المروة بدنة في ابن أخيها قال بمكة قال
 أي شيء أعطى منها قال كل ثلثاً وأهد ثلثاً وتصدت بثلث
 وشئله أبو جعفر في القريب من الصحيح عن لحوم الأصحاب فقال
 كان على ابن الحارث وأبو جعفر يتصدقان بثلث على جيرانهم
 وثلث على السائل وثلث يسكنون ذلك البيت ويجوز أن يكون التصديق
 على الجيران هو الأهداء الذي في الموقف فلا ولو اعتباراً واستحقاق
 من عهده إليه أقول ولكن حكى عن الأصحاب عدمه الذي قد لا يشك
 في تحصيل الإجماع عليه مضافاً إلى الأصول والقواعد والاعتبار
 قال أبو جعفر في صحيح سيف القانع في حيان ابن عبد الملك
 لما قدم حاجاً وساقه هدياً أطعم أهلك ثلثاً وأطعم القانع وكسوة
 المعتز ثلثاً وأطعم المسكين ثلثاً قال سيف المصنف المسكين هم
 السائل فقال القانع الذي يقتنع بما أرسلت إليه من
 البصيرة فافترسوا والمعتز يعني ما أكثر من ذلك هو عاقب القانع
 يعتريك فلا يشك فان كان أطعام القانع والمعتز هو الأهداء
 وأيضاً الأول وأشهر أيضاً باستحقاق من عهده إليه ودل مجموع

الأيتام

ووجه الالهام

هنا يعلم ان اكل ثلثك بنفسه ليس واجبا عند كثرة الاربعة الذين قد دفع
 الخلاف بعض افاضلهم عن ذلك الذي قد تقضى به ضرورة العقل و
 النقل فضلا عن الاجماع والمعلوم والمنقول على عدم وجوب اكل الثلث
 بنفسه وان تمكن منه بعض الافراد الذي لا يمكن ان يكون مناط الوجوب
 بل ولا الاحتياج في مثل ما تقدم به كقولهم قسم لهم خلاف في وجوب اكل
 منه ولو لم ياتوا في شيء وجب على الاحتياج المستوفى من الوجوب
 على وجه يشهد به اجماع الاجماع الذي قد يظهر من غير واحد على ذلك
 والحل وجب على الوجوب لما ذكره من الامور في الآية كقوله مضاعفا
 الى الامور في النصوص التي منها الصحيح او الموقف اذ اذبح وتحررت
 فكل واحد على ما لا يثبت فكلوا منها واعلموا ان السابغ والمعتقل القافر
 الذي يقتنع بما اعطيه والمعتل الذي يعتريك والسائل الذي يملك
 في يديه والبائس كقوله والناس يقبل من امر ما يجد المناسك عنه
 فانه وامرهم من اهدى ما يذب عنه فامر ما يجد قطعة من كل
 وطبخ الجميع في برمة ثم اكلوا واحسبوا في الموت ونظر الى الاحتياط
 والكل قد يمنع ولورد الامر هنا بعد توهم الحصر كما يستفاد من الاحتياط
 وصريح جميع منهم الفاضل المعتاد في كثر العرفان وحكام بعض غريب
 الكشاف فقال ان الامم السالفة لم ينفذوا اكل مناسكهم من رفع الله
 الحرج من اكلها وذلك لا ينفذ على الاباحة كما هو المقرر في محله مع ان
 مورد النزاع انما هو هدي القنع خاصة لما مر به في ذلك ويظهر من
 عين

عين ايم كما قد تقرر ولا اختصا للآية كغيره وكذا الرواية به بل تقرر وهي
 القرآن والتخفيف وتشميرها لهدى القرآن صريح الفاضل في المتن وان
 حيث استدله الجواز اهدى القرآن والمنقذ بعد الاجماع والاية وساقها
 الى قوله ثم ليقتضوا قنعتهم وليوفوا نذرهم وقال في وجه الاستدلال
 والذي يتب عليه قصص الثفت هو هدي القنع والقرآن والاية
 في اليمين ولهدى القرآن واجبا اتفاقا كما مر به في المقادير في الكثر
 والعادة في المتن حيث قال هدي التطوع في سبيل الاكل منه بل خلاف
 لقوله فكلوا منها الآية واقل ما تبت الامر الاحتياج الى ان قال لولم ياكل
 التطوع لم يكن يكره بل خلافه وعنده هدي التطوع هدي القران
 كما مر به في موضع اخر فلا بد من ضرورة الرواية عظمها فاما
 الى الاحتياج او التخصيص بهذه القنع دون غيرها والثاني وان كان
 اول الان كثره المنقولة والمحصلة القنع قد تصل الى عقد الاجماع الذي
 قد يظهر من غير واحد مع ما قد ساء من الجواب الاول بل يحان الاول او
 ليا وما يات مع الثاني في جميع الحكم الاصل وهو البائس الوجوب الذي
 قد لا يدل عليه الثاني بفضل من قد يكون فضلا لنا كجوان الاكل
 الذي قد كان ممنوعا منه من الذم كما لفتنا لا يدل عليه الاحتياط
 الذي لا يدل على محضته في مثل المقام الذي لم يكن فيه الا الشك القاطع
 بوجوب الجميع الى الامور وكما عاهد الحائكة بعدم الوجوب كذا لو
 كان ثابت الوجوب قطعها وجابت به الاخبار الصريحة تنزيه للمعصوم

الذي قد يكون بما دونه فعيل الحكم المحدث كقوله التي قد تدعى على عدم حجب
 صفة الهدي ثلثا بل على عدم وجوب سمي الاكل والصدقة والهدية
 وان سميت قاله الجوز وجوب الاكل ولو قليلا والتصدق على الفقير
 الذي قد يكون الدفع اليه كناية عن الهدية والمعتل الذي قد يكون الدفع
 اليه كناية عن الصدقة ولو قليلا وقال في صفة وجوب القنعة بين الهدى
 الوجوب والصدقة عليه مع فقره والاكل مع عدم وجوب الشربة بل
 يكفي في الاكل شاة ويعتبر فيها ان لا يقبل كل واحد منها عن ثلثة
 قال الفاضل في المتن وجوب الاكل مستند عليه بالآية التي قد استدلت
 بها على استحباب الاكل هدي التطوع الذي يتعين حمله الامر عليه
 ما عرفت غير ذلك من جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
 واحد واحتمال عموم الحان مع انه محال لا قرينة تدل عليه لوجه الاستدلال
 اليه في المقامين كما لا وجه لاداة المعنى الحقيقي في بعد ذلك خصوصا
 بعد تصحيح لشمل الآية هدي القرآن المستحب فيه الاكل بلا خلاف كما
 ذكره في القول لعدم وجوب شيء من ذلك ما لا يحضره وان كانت
 الاحتياط بما عليه تحتاج مشقة كل مذهب تقضي خصوصيا في مثل المقام
 الذي لا يمتثل باحد في عدم لزوم الترتيب بين الاكل والهدية والصدقة
 ولو على القول بوجوب تلك القنعة التي تحجب الميتة لكل قيم منها على
 القول بوجوبها وتحتج على القول باحتياجها بمقارنة للتناول او التسليم
 الى المستحق او وكيله من الناسك او وكيله كما يجب ثمان ثلث الصدقة
 والامارة

والاهدية لولا ذلك مع الائم اذ كان متعللا وبقيت الائم خاصة بترك الاكل
 عامدا ولا ضمان عليه اضلا على تقدير الوجوب بل يستحب ان تلتقى الصدقة
 والاهدية لولا ذلك على القول بالاحتياط وفي صفة من لا يواظب على الهدية
 الذي جعله صدقة فلا ضمان عليه اضلا على ظاهر الوجوب وان قطع في قوله
 وقربه في المتن وجوب الهبة في التورير وتحقيق الاطعام الذي ليس الايتين
 غيره مع الاكل بعد ما عرفت من الامر على نحو الامر بالصدقة وما مباينة
 نيته لنية التصدق وان دفع لا بعنوان الاكل ولا عادت كصدقة عليه
 دون الهبة وان دفعت اليه لا بعنوان الاكل كقول بوجوب العشرة
 او استحبابها انكنا بحيث لا يزيد شي ولو على تقدير كون الاكل الناسك
 وعمله واعتبار الثلث فاذا زاد على ذلك الاكل بما بعد تنوع الاحناف
 ما ذكره والاعتبار بوزن العشر يخرج في الشريعة الموصوف بالساخية
 عدم التكليف فيها الامدادون الطاعة في الزام ذلك الذي قد لا يبط
 وجعلوا في مثل مني التي لا يمكن فيها تلك القنعة على التحقيق مع ان
 الناسك فيها ذبح هديه والغالب عدم التمكن من هديه الميتة ويتصدق
 عليه وعدم التمكن من الميزان ويحرم ما عسى به تلك الذبايح فتدبر
 وانما علم حجابها في الامور يستحب او منها على الاقل قائم لقوله فاذكروا
 اسم الله صوات مضافا الى النصوص والاجماع والمعلوم والمنقول الذي
 قد لا يغير منه والتسليم والتسليم بالمعلوم من فضل ذوق الشريعة وان
 فيهم في ذلك الوجوب الذي لم يحجبها ثمان السليم وقال في قوله والمنتهى

لاضام خلافاً في غيره الذي قد يكون فيه الاضواء والقواعد الحادثة من عند
2: دلالة الادام عليه ولو في طريق كان فضلاً عن مثلها في المقام المعقول
عدم وجوبه عام ومثلها في غيره في قرب الاستدلال عندنا من جنس
فرضه على من حمله مثل اعادة البنية كيف يخبرها فائدة او باركة
قال حقيقتها وان شاء قائمة وان شاء باركة ولا يمانعها الامر في الكفاية
والسنة المحل على فرض من الاحتجاب بها بين ما يوجب الوجوب وبين المصلحة
معدية المعتضد بحجج العواطف التي تشهد بصحة حجة منها العقل
النقل الذي قد يصل منه انه لو كان انما تنفردا خيراً ويسقط الاحتجاب
المزبور وان في الامر ذلك والها انها تحركت وقد ربطت بها
محتملة من الغف ما ركبة على وجه عيها من الاضطراب كما في
قول الله في صريح ابن سينا يربط بين ما بين الغف الى الركبة او بين
الحق الى الاطراف في قوله في معتبره ان واما البعير فتد احفاه
الاولا طلة واطلق رجله فيل وهو الذي ياتي في الصيد والدبايح
فيغير الغنم واخرق الذي وعبره قلت والتجربا ظهر بعد السامح
اوله المقام الفاضل بجواز الاخذ بكل من الذين لا يشك في مرضها
2: جمع البين بالربط من الغف الى الركبة او الابط او يمتثل بينهما
الذي في الغف الى الركبة كما في خبرنا في حديثه انه رأى كعباً وهو يحترق
بذنبه معقولة يذها اليسى فيل وروى العامة من جمع واختاره
الحلياً والظاهر جواز الامر من قلت وهو كذا وضوحاً بعد ما عرفت

من السامح

من السامح في دلالة السن وان قام احوال تقديم الاول لا شئاً في روايته
على الصحيح وغيره مع الاعتقاد بحجج العواطف وموافقة الاعتقاد الخالف
له المروي عن ابن سينا في الصحيح من وجوب شئ مع كونه نافعاً لا لقصته
لا عوم فيها ولا اطلاعاً في احتمال التقية وان في الامور المتأثر بها طبعها
في ثبوتها في الجانب الايمن ما في يقف الناصر على ذلك الجانب ويطعن بها
2: موضع الخبر كما في خبرنا في حديثه انه رأى كعباً اذ احتج بذنبه قام في
بها الموقوف خبرنا في حديثه يخبره في كونه من قبل البين وان منها
الدعاء عند وعند الذبح وان كان بالماثور في مثل المروي عن الصحيح
2: صحيح معتبر وحجج صنفان وابن ابو عمير اذ اختريت هذين
فاستقبل الفسلة واخره او اوجه وقل وجبت في حله في فطر
العمل والارض حنيفاً ومثلها واما في المشركين ان صلوات في
وحياي وها في قد رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من
المسلمين اللهم منك ولك اللهم وبالله اللهم تقبل مني ثم من المسلمين ما
عزاني في حديثه في انه سمع علي بن ابي طالب عليه السلام يقول اللهم هذا منك
وللك اللهم تقبل مني ثم يطعن بها في ثبوتها هو افضل ولو عجز عن البين
ما لا يمكن منه او فقيهه فالأقرب عندنا لمع وجاؤه اجزاء المهرول
وكذا الناقص لو عجز عن اتمام الامر به بالاثبات بالمتطاع في مقتضى
امتناع الاجزاء والخبر قول الله في من معوه او معوهة فان لم يجدوا
لمنيس الذي المؤيد بمنزل قوله في صحيح الحلي الكشي السمين خير من

من الانثى وقول الكاظم في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج بعد ان شئ عن
الرجل في شئ الذي فلما اذبح اذ هو ضيق محبب ولم يكن يعلم ان
الحضرة في المحب هل يحرم بياض لعينه لا يجوز به الا ان يكون لا فوج
به عليه صحيح مثل المصنف الرجل في شئ الكشي فيجوز خصياً بجوا
فقال ان كان صاحبه مؤثراً فليشتهر مكانه قبل وفي الفتنة والاصلاح
والجامع تقييد الله من وعن كل ناقص لا اخبار لعن الاية انه قد
يستفاد منه وعوى الاجماع عليه وعلى عدم الفرق بين الخفي والمزول
والناقص في الاجتهاد بعينه الضرورة التي يباح لها كل محظور عقلاً و
نقلاً بل قد يستدل بقاعدة عدم سقوط الميتة بالمصروف واليدك
كله لا تترك كله وقاعدة النقل والاحتياط لعبدك في الانتقال
الى البلد في مثل المقام سيما على تقدير العقل وجوب القتل والاكل
ومقتضى ما لو كان كقولهم الانتقال الى الصوم اقوى من وجوب
انه على تقدير ذلك يكون العدول الى الصوم عند الامتناع المانع الى
المجموع والمعلوم انه يتم عقلاً ترك العمل بهم الاية والرواية بعد
ظن محله او في عدم الاختيار بالمزول والناقص على خصوص
القادر المتأثر من غير الناقص المزول ولو لم يلاحظ الاعتبار
والوجوه المشار الى طرف منها في تقدم وفي امثال المقام الذي قد
يعلم من ظلاله سقوط ما قيل في وجوب الانتقال الى الصوم عند
تقدير الكمال وان قال به جميع دعائهم انه المأمور به مطع فاذا تعذر

استل

استل

ولما قد حكموا بوجوب الآخرة وجد منه وافسدها التيم عند ذلك وقد
دعوا إلى النية في حق الخطايا المتروكة اليه مع القدرة عليه بنفسه
حين المنع كدعوى عدم صحة النية الا مع الوجود بالفعل وسند المنع
الذي هو باطل ما قد مر من ذلك كله النص منها صحيح عرب
عن الله في صحة نية التيم ولا يجب الغنى قال خلف التيم عند بعض اهل
مكة وباه من شترى له ويخرج عنه وهو يخرج عنه فان مضى والحجة
اخر ذلك الى قابل ذي الحجة قبل وهو كما ينقض على ذلك ينص على
اجزاء الذبح طول ذي الحجة فان لم يجد فيه حتى العام المقبل في
الحجة كما نص عليه الاجماع وهذا الخبر يضر التيم من قوراش بن كعب
عن علي بن ابي طالب في الحج فوجب عليه السك فطلبه فلم يجد وهو
محصن من الحال وهو يضعف عن الصيام فما ينبغي له ان يصنع قال
يخرج من السك الى من يذبحه بكه ان كان يريد المخ الى اهله قال
ليخرج عنه في ذي الحجة قال فانه دفعه الى من يذبح عنه فلم يصيب
ذو الحجة فكانا واصابا بكه بعد ذلك قال لا يخرج عنه الا في ذي
الحجة ولو اذع الى قابل قلت والموضع من انا الرضا في المنع
اليوان وحديث من الهدي ولم يجد الهدي خلف التيم عند رجل
من اهل مكة فشرى له في ذي الحجة ويذبح عنك فان مضى في الحجة
ولم يشترك اذعها الى قابل في ذي الحجة فانها ايام الذبح الى غيره لك
ما ايام من سقطها عليه الحلي والحج في وجوب الانتقال الى الكعبة

عند

عند ذلك وما عليه الاستدلال في الخبر بين الصوم والتيم بالقرآن
الهدي وهو عند من يشترى فيذبح عنه الا في ذي الحجة فان لم
يجد ذلك اذع الى قابل ايام النحر وان استند الاولان الى الآية والآية
العلاقة فيها الانتقال الى الصوم عند عدم وجوب الهدي الصادق
عندهم وجوبه عند القدرة وان وجد التيم عنهم المعلوم فانه ما
والخبر في جبريل اذعها الى رجل يذبح فلم يجد الهدي حتى الى الكعبة
يوم النحر وحديث شاة الذبح او يصوم فان ايام الذبح قدمت المعلوم
عدم صحة وظهوره في المطلوب بطلانها في عدم وجوب الهدي والعين
وظهر كونها غير فدية في الذبح في الصوم ثم وجد الهدي الذي لا يجب
عليه لقاعدة الاجماع صحيح ما ذكره عن عثمان بن عفان عن علي بن ابي طالب
ايام في الحج ثم اصاب هذا يوم فخرج فذبح في الجرة صبا وسند
الاخير الى الحج بيز ما تقدم وبه شاهداه عليه بن عمر قال كنا بمكة
فاصابنا غلة في الاضاح فاشترينا بدنا ثم بدنا بدين ثم بلغت مائة
ثم لم يوجد تبديل ولا كثير فذبح هاتم المذبح رقة الى ابي بكر
فاخبره بما اشترينا وانا لم نجد بعد فوقف اليه انظر الى التيم الاول
والثاني والثالث فاعلم ان تصدق بمثل ثلثة المعلوم عدم صحته
وظهوره في المنع من ان اتفاق التيم الهدي محالف للكتاب
والسنة والاجماع وكثير من وجوه العقل والنقل المعلوم منها ان الجمع
في حق القادسة وهو كاشد المنع من في مثل المقام الذي

قال بل يصوم

وقد علم في ذلك كذا ان الملة بقوله بالحج اي سقم قبل رجوعه الى
وطنه وهو هذا ذو الحجة عندنا في ظاهر المتن وغيره بل في الغنية
الاجماع عليه صحيحا وقد شتم ما يلي عليه وصافا الى ذلك وان ما قيل من
وجوب التيم على من عجز عن الغنية مع امكن الاستدلال على الخبر المذكور
ساقط من جهة الاعتبار وخصصا بعد قول القاض في المنع لا يعلم
خلافه في حق المعتبر من القدرة على التيم القدرة عليه موضع في بلد في
حيث صومها متواليه بالاجماع الظاهر بقوله على لسان غيره واحد صحيحا
في الغنية والمنع وغيره والنصوص التي منها قول الله في نوح اسحاق
لا يصوم التيم في ايام متفرقة قبل ويحصى كصوم المهي في شهر الحنادة
وعرب منها الصيام وغيرها الآخرة يصوم يوم قبل التوبة وصومها
صوم عرفة لكنها محمولة على التيم عند الاضاح وظاهر كونه والمنه
الاجماع عليه قلته في الاستدلال اليه ايضا على عدم حبان التفرقة
عند التامل الذي لا يرتب ذوق في سقوط التتابع عند الاضاح او
وعن صام يومين قبل التفرقة للصوم ثم انك لا بعد التفرقة عتفر
الفصل بالعيد واما التيم في الاضاح والاداء وبقائه الاجماع
هنا بل تحقيقه على الاعتقاد كافي في الغنية والنصوص التي منها
معين عبد الرحمن في الحج المصطفى صام يوم التوبة ويوم عرفة
قال ابن ميران يصوم يوما اخر ومعتبر يحيى في مثل بالحج عن رجل
قدم يوم التوبة معتقدا وليس له هدي فصام يوم التوبة ويوم عرفة

وقد

لوفرض القاد من فيه بين الاضاح لكان الواجب الادعاء بما عليه الاجماع
لكنية وصراحة وجه بعض اسانيد واعتصاده بحج المصنف الذي
بعض حجة منها العقل والنقل الذي قد يتوهم منه عدم اشتراط وقافة
من جعل التيم عند الشاة في حجب المعلوم من الادلة خلافه ولعل
ترك ذكره في النصوص محلة في الفتاوى كما لا يعلم ما هو المذهب في عدم
الاعتناء بغير التيم في نظر المصنف الذي قد ظهر الاجماع من غير وجه
على اعتبار الوفاة في ذلك يظهر من المذهب قواعد والاعتبار
كثير من العجم ذلك بل في الغنية الاجماع عليه صحيحا الا اذا علم انه
يشترى ويذبح عنه فيجوز في غير العدل حله لفعل على الصحيح
الجامع لشرائط الهدي الذي قد ذكر في صفة سقوط الاكل منه هنا
وفي غير التيم في وجهها وتيجية التيم الاخر بين الامرين في
احتمال ارفاق الناس مقام فيه ثم قال ولم يتفرعوا لهذا الحكم الذي
قد يكون عدم تعرضهم لما لا يعلم في غير ما تقدم المعلوم منه
حسن الاخذ بما مع الاحتياط ولو تجوز في حصول التيم ومن يصلح للنية
او غير التيم في محله ولو بالاستئذان على ما في بلد والانتساب للذوق
بحاله ومع ما عدى المستثنات في الدين صام ببلد عشرة ايام بالاجماع
المتفق الذي قد يكون متواترا كما لنصوص والمعلوم الذي قد لا يحد
منه مضافا الى الكتاب في الشرطية والاضاح والقواعد ولو علم
بعض الوجوه ثلثة ايام منها بالحج كما ما ومنه واجبا فعلا وتحصيله

قال يصوم يوم الاثنين بعد ايام التشريق قبل ويحرم خبر عبد الرحمن بن الحجاج
عنه لا غير ذلك ما لا ريب في شموله لائق الاختيار والاضطرار كما هو
منه بعض وظاهر الباقي من سائر القاصين والجليلين فاشترطوا التزوية
وقد يكون حملها على ما سمعته وقول الله في صحيح العيص في متمتع
دخل يوم التزوية ولا يجزئها فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة
ومتمتع يوم الحصة فيصوم صائما وهو يوم النفر ويصوم يومين بعد
وقول الخاطم لعماد القسري في خبر عبد الرحمن بن الحجاج فيمن فاتته
صوم هذه الايام لا يصوم يوم التزوية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلثة
ايام متتابعة بعد ايام التشريق وفي خبر علي بن الفضل الواسطي
اذا صام المتتابع يومين لا يتابع يوم الصوم اليوم الثالث فقد فاتته
ثلثة ايام في الحج فليصوم مئة ثلثة ايام متتابعة قبل وحمله على
عمل الفضل بخبر العبد واما التشريق وما قبله من صوم ايامها ومن
المتاخرين من اشترط العمل بكنز الثالث العيد واحدا من جملة صوم يوم
السابع والآخرين يوم الاثنين لئلا يخاف ان يضعفه صوم عرفة عن
الدعاء وفي لغة انه لا بأس به واحتج له بان التتابع لا بد من
للتتابع فحاشا لافطاره وضعفه فلا يراه الا ان يستكمل هذه الايام
الناهيته عن صوم يوم عرفة وغيرها ما لم يصر صوما معك كقول الصافي
في خبره ان لا يصوم في يوم عاشوراء ولا في يوم مكية ولا في المدينة ولا في
وطئت ولا في عصر من الايام وان اضعف عن الدعاء كقول ابي جعفر

تأخير

في خبر ابن سالم اذ سئل عن صومها في يوم عرفة ان لم يتمكن من الدعاء
فانه يوم دعاء ومثله فصد وان خشي ان تضعف عن الدعاء فليصوم
ويحرم في صحيح رفاعه عن الله فانه يوم التزوية فقال له يصوم ثلثة
ايام بعد التشريق وقال كذا في صحيح ربيعة في تقديم صوم
الثلثة الايام من قبل التشريق في تأخيرها الى بعد ايام التشريق لمن ظن
ان صوم يوم التزوية ويوم عرفة يضعف عن القيام بالمتناسك انتهى في
الظاهر وجوب المباداة في الثالث بعد زوال العذر وان اطلقت
الاخبار والقاضي القمي عنت عليها الاقوي ابن سعيد فانه قال صام
يوم الحصة وهو رابع النفر ولو فات صوم يوم التزوية اختاروا واضطروا
صام ما قبله او اخر جميع ما قبله فخط ولم يفتقر الفصل بل وجب شيئا
وفاقا للذكر لعدم المتابع الواجب ما مر في النص على ان لا يصوم يوم
التزوية ولا عرفة ويصوم النصوص المتطابق على ان عرفة الثلثة صامها
متتابعة بعد ذلك وفي الاقتصاد ان من افاض الثاني بعد صوم الاول
لم يضر وحضر وعذر به كذا قوله الا اذا كان العذر سفر او لعلها
استند الى عموم التعليل في خبر سليمان بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة
متتابعين فصام يوم عرفة يومين ثم مرض فاذا برى يضيء على صومه
ان يصوم مئة فانه لم يضر به على ما كان صام ثم قال هذا ما قبل
اسرعه على عليه لم يضر على ما قبله سرعه على عليه شيئا واستشأنه بسفر
لانه لم يضره عذرا ولا يجوز استينافه في ايام التشريق وفاقا للذكر

ولم يضره هذا على فرض صومه في الضرورة وفي من اهل عدم استينافه ما قبل
فقلت ان يكون ليلة الحصة ليلة الرابع كما حله عن محمد وحكيه عن علي بن
سعيد فقلت في ان الاحواب قالوا يصوم ليلة الحصة صائما وهي
بعد نقصاء ايام التشريق فقلت فانه صحيح ما روي في البعض من التفسير
يجوز ان يكون من الروي ثم استوفى الفاضل هذا التاويل لوجهين الاول
ان الحصة لا يكون يوم الثالث عشر لثانيه في ان في ايام يوم الحصة
يوم النفر قلت وكذا النهاية وبه وقوي خبر رفاعه عن ربيعة لكن شيئا من
ذلك لا يفتخه ان يكون ليلة الحصة قبله وانما يوهى القياس على ليلة
الحج في كنفه فانه لا يقر ولا حاجة الى تاويل كلامه في لغة ايضا
منه بالبراهم الرابع في الخبر مع ان كلامه في نفسه خلافه في الاحتياط
ايضا فيتحقق التأخير قلت بل لا يلزم حاكمه بذلك اذ خلافه في الاجزاء
معدول وان ايام التشريق مكية فوالله في لغة لا يصومها لهم الهوى عنه
مع اعتصاده بتعادى قتل والاحتياط واصله عدم الايمان بالمال
بطل وجهه والتمسهم بقتيل المعنى على بل في لغة لا يصومها على من
لديهم اجابا وفي صحيح معوية سئل عن الصيام فيها فقال اما الامام
فادباس واما يعني فلو كان قد ظهر ذلك من جملة في الاخبار وفي الأصول
وتقاعد التي قد لا يقوى في معارضتها ما مر الذي قد كان منشأ التردد
في تردد في مثل هذه المعنى من كلامه ولم يدر كثيرا في حجة منها المتابع
ولم يرد في مثل هذه المسئلة وقد نقل الاجماع عليه من ابي جعفر فقد نها

لهم النهي عن صومها في يوم عرفة بخلاف صحيح ابن مسعود فليصوم
ثلثة ايام قال انها ايام التشريق قال لا يصوم عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي الحسن ان عباد الصبر مشقة الايام التي تقام بدل الهدي
الى ان قال فان فات ذلك قال يصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك
قال فلا تقول كما قال بعد ان قال في شيء قال قال يصوم ايام
التشريق قال ان جعفر بن محمد قال ان رسول الله ام يلاول ينادي ان
هذه ايام الكلد وشرب فلا يصوم من احد اخر وصبيحة الحصة في يوم
الذي بعدهما واما جعفر بن محمد قال فيها لعمري في خبره حتى
في لغة صيام ثلثة الايام التي في فليصومها ايام التشريق فان ذلك
حاشي له ويحرم من جملتها في لغة صيام ثلثة ايام التشريق في لغة
موافقا لقول العامة في لغة ايام التشريق بالحق وفي
الفقه رواية عنهم في لغة ليلة الحصة وهي ليلة النفر واصبح صائما
وفي النهاية وطوب ورواها يصوم يوم الحصة وهو يوم النفر وهو الحكي
عن علي بن ابي حمزة وبه اخبار الجرمي في صحيح العيص في صحيح معوية بن جهم
لكن في قول وهو يوم النفر في لغة في صحيح معوية بن جهم فانه
ذلك فليصوم ليلة الحصة يعني ليلة النفر ويصوم صائما في رفاعه
سئل الله فانه يوم التزوية قال يصوم ثلثة ايام بعد التشريق
قال لم يضر عليه جملة قال يصوم يوم الحصة وبعد يومين قال وما الحصة
قال يوم النفر قال لا يصوم وهو ما مر في لغة فليصوم يوم عرفة مسافر

قد روي

زاول ذي الحجة لاطلاق الآية والرواية وتفسيرها في صحيحه رفاعته
 الله بندي الحجة وقوله في معتبره من ذلك فلم يجد الهدى وأما بصير
 الثلاثة الأيام في أصل العشر فلا بأس بذلك قبله وضرب سنن
 انه رخص في ذلك لغيره وفي ظاهر البيان الإجماع على وجوب كون
 الضيق في الثلاثة المتصلة بالخير وفي نفي الخلاف عن وجوب اختيارها
 لكن يحتمل نفي الخلاف عن تقديمها على الإجماع بالجمع وفيه وفي النهاية
 وطوب ذكرها في حصة في صومها أول العشر لكن في الأخيرين أن التاميم
 إلى السابع أو نحو ذلك أنه أولى وظاهره اختصار الرخصة بالمضطر
 قلت وقوله هو الأحرط والأدنى على المذهب فواعده المعلوم منها أن
 النص في الفتاوى لا يوجب تقديمها على أول ذي الحجة وأنه لا يصح
 صومها إلا بعد التمسك بالمتعة بلا خلاف في ذلك إلا في رواية عن أحد
 المصنفين في كونه بخطة من لزومه تقديم الواجب على غيره وسبب مخالفة
 الإجماع قيل ونحن في المتن قلنا وقريب منه في غير ذلك فمخالفنا
 لضرورة الدين فضلا عن المذهب المصنف في جملة من كتب أعيانه كالخلاف
 والتجديد وكذا والمنتهى بكفاية التمسك بغيرها أخذًا باطلاق الآية والرواية
 والاتفاق على أن الواجب المأمور صومها مع السابغ مع استحباب
 كونه الإجماع بالجمع والثناؤه لم ينقل الشيخ والفاضل خلافا في ذلك
 إلا الشافعي وبعض المتأخرين وظاهر الإجماع الذي قد يلوغ من غيرها
 وإن اشتغل الله التمسك بالجمع وقال وجوز بعضهم صومه في أصل القوة

وهو

وهو بناء على وجوبه بها يعني الحج أو الهدى أو الصوم قال وفيه لا يجب
 قبله أيام الحج بلا خلاف ويجوز الصوم قبله أيام الحج وهذا إشكال انتهى ما
 يجب قبله أيام الحج الأول فيه على ما وجبه وهو أيام الحج فيبقى الإشكال
 الذي قد يلوغ من قبل نفي الوجوب على نفي الوجوب المضيق عن أحد
 الآخر أنه مثل الرضا المتعقد مقدم وليس معه هدي الصوم ما لم يجب
 عليه قال بصير المصنف الخ فإن لم يصح فمضى لا يجب له على الجواز
 لأن أدركه في جملة على واجباته ومن العاين هذا مع الإرسال والجل
 والمخالفة لظاهر الكتاب وكنت وكنت من الوجوه المعلوم منها ما استغفر به
 بعض المتأخرين في غير ذلك من إبراهيم في تفسيره صوم ثلثة أيام يمكنه بعد
 ما لا يوجب الهدى وعدم ذكره في غيره يمكن من الجوزة كالقول بما حرج به
 جميعهم الفاضل في بعض كتبه والمقداد في كونه من أيام لوصام الثلاثة
 في قول الشيخ وعبد الهدى يوم الخرماء بعد الواجب في الحجة لا يوم الخرماء
 وحده ويجب النسخ لأنه واحد فتشمله الأدلة التي خرجت فرعها ما لو وجب
 بعد الصوم في الوقت الموقوف له ما قبل الترخي وهو ما لا يتأهل بالنسخ
 والإجماع كما قد يظهر فلا يجب عليه الصوم المقدس من حصة وبعضه منتمية
 من الأجر والرجوع وإن قام احتمال عدم أخذ ابتداءه الأجر وإصالة
 الدية وعدم تصور الجمع بين البدل والمبتدئ من وقت الصوم وتيقن في التقديم
 على يوم الخرماء الجوزة على الظاهر مع انكشاف الخلاف وإطلاق الأخبار
 والفتاوى في المسئلة الآية والرجوع التمسك في الشهر الحج في الشريعة

صومها

الموصوفة بالسوء وعدم التكليف فيها ما دفع الطاعة عقلا وقوله على
 ذلك ما قد يقتضي بحجج العلم وإن كان الاحتياط كاللزام في مثل
 المقام الذي يستفاد من ذلك لمتاعه كثير فحرجا وتلو بحجج جوان
 صومها اختيارا في ما يفي ذي الحجة ما عدا العشرة أيام التشرقي في معنى
 أو على خلاف المشا واليه لاطلاق الآية المعشر في صحيحه رفاعته
 بندي الحجة والرواية وقوله في صحيحه من ذلك فلم يجد الهدى
 فأجاب بصير الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك بل
 صحيح ابن مسكان ما لا على وجوب تأخير صومها إلى وصوله إلى الأهل
 وفي صحيح ابن مسكان ما لا على وجوب تأخيرها إلى ذلك أن لم يصحها
 في السابغ وتأيل إلى غير ذلك ما قد يقتضي طرف من مضاعف إلى
 الإجماع المنقول من حجة على الإجماع مع أصالة البراءة من وجوب المباداة
 وتعمم الأمر ولكن قيل ظاهر الأكثر ومنهم الفاضل في تأخيرها وجوب
 المباداة بعد التشرقي فليصير ذلك إلى آخر الشهر وهو أحرط لا حرج
 أكثر الأخبار بذلك من ذلك كونه قصدا بعد أيام التشرقي ولم يخرج
 التأخير إليها اختيارا قطعا وهو مذهب الشيخ وقد علم ما قلنا ثم قال
 والقول أنه لا يفي في وقت وقوله في المتن وفيه وفيه وفيه
 من نسخ ط قلت بل قد يظهر الإجماع عليه في غير واحد الأصول والقول
 حاكم لعدم خروج الوقت الذي قد علم عدم حرجه من حجة الكتاب
 وكنت والإجماع وإن وجب المباداة التي لا تمنع بين عدم حرج

الوقت

الوقت ووجوبها الذي قد يمنع اشتداد المنع الذي قد يوجب على نسبة الظاهر
 الذي ليس في عباداتهم أزيد من ذلك لم يقدم صومها على أيام التشرقي
 بصومها بعدها وذلك غير ظاهر في وجوب المباداة عند التأمل
 الذي قد يعلم ذوق أنه لو خرج ذوا الحجة ولم يصحها ولو كان قصير
 وجب الهدى واستقر في ذمته عند علمائنا وأكثر العامة كما عرفت بل في
 قلت وعين الإجماع الذي قد قيل على طاعة قلت وقد يفي صلوها
 يظهر في غير واحد وهو الحج ومضافا إلى قول الشيخ في صحيحه ابن حزم أنه
 حسن فلم يصح في ذوا الحجة حق حمل هلال الحرم فليصير ثاة وليس
 له صوم ويحب بمنى فإن قيل أنه لا يحتمل الهدى يحتمل الكفارة بل هي
 أظهر وكذا النهاية وبذلك قد يفي في هذا ظاهرا في الهدى الظاهر
 قصده من الصحيح ولو بمقتضى الفرائض التي منها الأمر في بدعيه بمنى
 ومنها صحيح عمران الخطي أنه مثل الصوم عن نسي الثلاثة الأيام حتى يقدم
 أهله قال يجب عدم الذي قد يفي في حجة في الهدى الذي قد فات وقت
 عليه فخرج إليه كالحجة بل في حجة كلام الفاضل وظاهره والجامع
 أن عليه وهو في حجة كذا استنادا على وجوب الأول بما قد عرفت
 وجب الثاني ما قد ترك لشكا وقاله من ترك شيئا فعليه صومه وإنه
 صوم موقت ويجب لأوفيه لتأخير كفاة نقصا شهر رمضان ولعل
 الفاضل قد احتج بهذا على العامة كما لعل حقا به ما في خبر ابن حازم
 على وجوب كلا الأمرين إشارة إلى الاختلافين الذين قد علمت أن أولهما

الوقت

أظهرنا في غير هذا ما سمعنا من أن فيهم الثلاثة مكية ولا في الطرقت
وجميع المطبوع وكان متكاملا من الهدى بعينه فانه أفضل من ذلك
بحرارة الصوم والمعلوم فانه كما في لفت انه ليس يجب لانه ان كان قد جرى
ذو الحجة بعين الهدى المتعين ايضاً على تقدير عدم حروجه اذا تمكن
منه قبل شروعه في الصوم ويؤيد ذلك كثير من الوجوه التي منها الملاقاة صحيح
للطوبى واشراط الصوم في الآية وغيرها بالافتقار المفقود في على التقدير
صحة ان كان تارك منه فخاصة في ذي الحجة بعينه والافتقار القابل كما هو
المستفاد من النصوص المتناوئة في تحريمها وتلويحها على حرمه قد يعلم منه
انه لو حرم لزم من تردد في احتمال الوجوه ان وعد من قبله لم يتكلم منه
في عامه قبل وقطع الشبهة بخبر الشيخ بين الصوم والهدى ويتبين
الهدى على التقديرين ويحتمل كلام الشيخ ولذا قال الفاضل في لفت
ان كلامه المشار اليه يؤيد بالتحريم غاية انه على العتب بانه افضل
الصوم فلهذا بيان الحكمة في تعيينه ولعل هذا الظاهر فلا وجه لحرمه للمع
بشبهه كان في ذي الحجة الذي قد حرم الله بخلاف ما نسب اليه وهو في محله
كالقول المصريح به في كثير منها طوية وقوم ومع ويع وقد علم انه لو حرم
الهدى لم يصوم الثلاثة في السابغ وتاليه او بعد ايام التشرية في
ذو الحجة ودلالة الاصل والنصوص على فضله على الصوم على الاطلاق
ومعنى عقبتين حال التمسك لله عن رجل تمتع وليصوم ما بشرى به ههنا
فلما ان صام ثلثة ايام في الحج ايسر ان يشرى ههنا فيخرى ايدع ذلك وصوم

وتحريمها الاثر
والاخرى التحريم

سبعة

سبعة ايام اذا جمع الى الهلة قال يشرى ههنا فيخرى ويكون صيامه الذي
صامه نافلاً بل قد يستفاد منه وجوب الجمع الى الهلة كما قد يظهر من
بعض ما قيل في اعدا الفاضل اشتباهاً او في نسخة لم اعثر عليها لولا
الاطراف المنقول من كتاب وقت وكما لخص على السان كثير على خلافه بل قيل
انهما الاطلاق فيه مصافاً الى اقل عدل الاجزاء والنصوص التي منها خبر جابر
ابن عثمان مثل ما عرفت من صام ثلثة ايام في الحج ثم اصاب هدياً يوم
خرجه من مكة قال يخرى صيامه ويحل في صيامه بل يصير مثل احداهما عن رجل تمتع
فلم يجد هدياً حتى اذا كان يوم النفر وجد من شاء ايدع او يصوم قال
بل يصوم فان ايام الذبح قد مضت بل لا تقوى جماعة منهم الشيخ في وقت والحلى
والفاضل في محله في كتبه بسقوط وجوب الهدى بحرم التلبس بالهدى
وهو الذي يقتضيه الاصل والاعتبار ومثل الآية التي قد استدلل القائل
به المنه على طاعتها ايجاب الصوم على من لم يجد الهدى المفروض عدم حرمه
عند التلبس به قطعاً ثم قال لا يقال هذا يقتضيه عدم الاجزاء بالهدى
وان لم يدخل في الصوم واجاب عنه باننا لو قلنا بالظاهر لم يكن ذلك
لكن الوفاق وقع على خلافه فيبقى ما عداه على الاصل واعتز به بعض القائلين
بان الآية دللت على صوم من لم يجد وهذا واحد لان ذي الحجة كل وقتة فلو
قلنا ونظائرنا وجبنا الهدى اذا وجد فيه وان صام العشرة فغلبوا عن
الثلثة مع ضعف خبر جابر بن عثمان بعد ما بين يحوي كما في وع بعد ما يحوي
كما في الاستدراك مع ان الظاهر انه قد تعيها وضعت خبراً في بعض ايضا

وان روي بعدة طرق لكن الوفاق وقع على ان الاصل في الثلثة صومها
في السابغ وتاليه كما عرفت وهو يعلى العبارة وان وجد يوم التشرية
وعليه كلف الاصل عدم الاجزاء الا ما خرج بالدليل والمعلوم انه غير حديد
بل القواعد الشرعية والاعتقادية والاعتبار وتبين النظائر قاضية
بالاجزاء بفعل الله عند عدم التمكن من التلبس منه وان وجد في الوقت
بعد التلبس فيه فغلبوا في الفراغ من ذلك لو وجد قبل التلبس بالهدى قالوا
كما ذكر البعض المعترض الذي لا وجه لاعتراضه على الفاضل في صدق التلبس
بالهدى والفراغ منه كما لا وجه لجوابه فاضلها قد جعله جواباً لما قد اشعر
من الامرياد على استدلاله باللاق الآية المعلوم ان الاستثناء اليها يمكن
في الجودة ولا يوردها عليها ما لا تشترط ولا يشترط ما قد ذكره ذلك البعض الذي
لا وجه لورده الخبرين بضعف سند الذي قد يكره ضعفه في احدهما فكيف
الاقتضاء بحج العلم من الذي قد شهد تصديق حليتها العقل والعقل
الذين قد يعلم منها سقوط القول لعدم كسقوط بحج التلبس بالهدى وان
قال به بعض اعلام وشيخ الاكثر واستجاب ذبح الهدى الموجود في ذي
الحجة بقصوم الثلثة المذكورة وان تلبس بصوم خمسة بل ولو صامها
وان قيدت الفاضل في يقع وعندها قبل التلبس بالسبعة مع ان اجزاء
الثلثة يعينها اجزاء الاكثر قطعاً الا ان يدعى انها في معرض الرد على من يدعي
وجوب الهدى الموجود في ذي الحجة بعد صوم الثلثة قبل التلبس بالثلاثة
او انها عينان من ذبح الهدى في اولان ذلك مورد النص والمستفاد من

الرجوع

الرجوع في ذبح الهدى في المثلثة التي قد انقضت الفرق بينها وبين ما قبلها على
ما ذكرنا بخلاف ما عرفت الايضاح وان الوجدان في الاول يوم التشرية وفي الثاني
بعد تلبس فيها قد يعلم منه وجوب الاحتياط في صوم السابغ وتاليه صوم
ما قبل ايام التشرية مع التقدير فضلاً عن الاحتياط الذي لا ريب فيه
وان كان اجزاء ولو لم يجد في سائر ذي الحجة عدداً اشبهه هو الوجه
وحققوا بعد ملاحظة امثال المقام الذي قد قضت الضرورة في فضاء
عز الاصح والكتاب وحسنه بوجوب صوم التشرية بدل الهدى في الثلثة
المشادة اليها في الحج وسبعة ايام الى الناسك الى الهلة بالاجماع الذي قد
يكون منقولاً متواتراً كالنصوص ومعلوم ما لا يفتن حرمه مصافاً الى
الكتاب الاصح والقواعد وان قال البعض العامة بصومها بعد ايام التشرية
واخر بصومها بعد كراخي من افعال الحج واخر بصومها اذا خرج من مكة سائراً
في الطريق الغيرة كذلك في الاول التي لا يعينها بها فاضلها في مخالفتها
الكتاب وحسنه والوجه التي يعلم منها انه لا وقت فيجوز صومها متى شاء
وعلى سحاق ابن عمار انه مثل ابائنا الحشر انه قد الكوفة ولم يصم التبعة
حتى فرغ في فضاة الى بغداد فقال في صومها في بغداد قلنا قلنا قال نعم
فان اقام من حرم عليه حصة المذبح بركة الهدى بمكة المشرفة استغفر
الاستغفار من غير شدة وضوحاً صحا به بل به ثم صامها في حليتها مرة واحدة
والمنع وتروى في وقت ومع وعده بل لا خلاف فيه في الجملة بل لا خلاف في جزمه
وفي غيرها انه موقوف في كلام الاحتياط لقول الله في صحيح معيونه وان كان

له مقام كبره واذا ان يصوم كسبة ترك الصيام بعد من الى اهله او
 ثم صام واوجب الفاضل والخليلين الانتظار الى الوضوء ولم يعتبر الشهادتين
 عليه العتيد اجماع ورواه المنذر القمي ورواه مصنف او جليل المروي
 في في العتيد قبل وجوب الصوم في المقام اذا صام ثلثة ايام ثم جاز
 ينظر مقدم اهل بلد فاذا اظن انهم قد صاموا فليصوم سبعة ايام لكنه مقتضى
 كان الاول قبل فيصنف الخبر انهما على ما تقدم في المقام في الصحيح مع انه
 مقتضى في اهل بلد اقرى من العلم بالمطلق بل ينبغي بقيده به قلت بل قد يجب
 نظر الى اعتضاده بفتوى المشهور وظاهر الاجماع للمنفرد والاعتبار
 ولزوم عدم وجوب الصوم على من لم يكن لاهل بلده يصومون اليه وعلى من
 اقام معه في مكة وان اعتضدا لا طلاق ما جاع في الغنية التي قد جعل معتقدا
 اجاعها على احد شقين مع انه مطلق كما لا يخلو على المعتد حجة ان لا
 التوقلا على انما اولى ذلك وعزم الشيخ في الاعتضا وجوب الانتظار
 شهر اخبر وجهه عن ظاهر عندنا لما الذي قد لا يصح ذروه بغير الحكم
 على المقام بمكة المشرفة كما عليه جميع منهم الصدوق وشيخه والخليل والفاضل
 بعض كتبه ولا على المقام باحد الحرمين كما عزم ابن ابي عمير ولا على اقام
 بمكة او طهرين كما على الفاضل في التوبة ويصعب في ذكره والطلاق الاقامة
 الذي قد كفي بمجابهة تقيم للبلدين لا يصدق وطهرين على الغنية
 الاجماع الذي قد يدعي في النصوص والفتاوى محرم الغائب على طهرين
 المثال كما يشهد له استناد الفاضل على ما ذكره في كونه بصحي معوية المزبور

تحصيله وتبين

في

قيل والوجه قصر الشهر على المنصوب للامم في الآية بما تايخ الى الجمع غاية الا
 تقيم ما في حكمه والام يصح ما لم يجمع انتهى وقال في انما يفي الشهر اذا
 كانت الاقامة بمكة والا فليصوم انتظارا لوجه الى اهله كمن كان اقتصادا على
 مورد الضرر وشكا بقوله في وسبقه اذا رجعت حلا للرجوع على ما كانت
 او حكمه قيل ويتبعه مرجع في لغة وعينه كمن لم يعتبر الرجوع الحكم في بناء على
 ان الظاهر من الآية الرجوع المتيقن الحقيقي وهو من الادان مقتضاه حكم
 لزوم صومها لم يربط الاقامة بها ابدا ولعل خلافه واليهذا انما والفاضل
 المتقدم بقوله والام يصح ما لم يجمع في قيل الرجوع كحكمه ومبناه
 على ان اللاد بالاقامة في الفتوى والرواية المجاورة سنة لغت وعرفا مقصدا
 الرجوع التمتع بذلك في رواية او يصير المتقدمة فان فيها عزم على التمتع
 فلم يجد ما يتكفصام ثلثة ايام فلا يقتضي شك بل ان يقيم بمكة سنة قال
 فليست اهل بلده فان غلظتهم قد صاموا بلدهم فليصوم سبعة ايام وهو ان
 كانت ميلة لكنها معتقدة باطلاق لفظ الاقامة لغت وعرفا فينتج
 ما ذكره من اعتبار الرجوع المتيقن حيث يتوقع ويمكن واحل هذه الصورة بزيادة
 او بامان في وجوب كسبة لا لا يربط الرجوع ابدا لاشتراطه بالرجوع
 المتيقن وهذا وكنته حجة حقاقت وهو يمكن بل يحال للاجماع والنصوص
 المشايخ في هذا وان ساعد الآية التي قد خرجت محرم الغائب اوقات
 الرجوع فيها كما تخرج معنى فان رجوعه المطابق لزمان رجوع اهل بلده و
 متى خرج عن الباقي تلك الاعتضا والى معظم الناس فيها مثل العراق وكشام

الفصل الثاني

بصلوات اربع ركعات ونية الاقامة بعد ان وال معتد بسبع الركعتين اختيارا
 وتبريرا لا بسبع فتايله المقام الذي قد قيل فيه انه لا خلاف بين اصحابنا
 وجوب الفصل بين الثلثة وسبعة لانهم اوجبوا صوم الثلثة في الحج وسبعة
 في البلدة وهو مرجح الآية كثر فيه وعليه ذلك الاخبار المتكثرة ومنها صحاح
 حاد بن عيسى وموسى بن يعقوب ورواية الفقه الربيعي وصحاح ابن سنان
 صاحب مجمع البحرين وابن عمار وشيخان بن خالد بن زكريا في حاشية الشارح واليه
 خيلان هذا اهل طائفة وشكل بعده ما علمت من جرحه لثمة في شاذ في
 الحجة الذي قد يمكن بعضه وهو في المنزل او في محل الاقامة التي قد مضى
 مقادير من صوم اصحابه ولم يكن صامها للثمة قبل نية صلاته في بالسعة
 بل في جملة من الاخبار التمرحج بها زاحج صوم الثلثة الى الجمع الى اهله
 كصحيح معوية ابن عمار حيث قال فان خاف ذلك وكان له مقام بعد الصوم
 صام ثلثة ايام وان لم يكن له مقام صام في الطريق او في اهل بلده وفي صحيح
 ابن سنان فان لم يبق عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصوم في ايام
 اذا رجع الى اهله وفي من ثمة في فان فات صوم هذه الثلثة الايام حتى
 يخرج وليس مقام صام الثلثة في الطريق ان شاء وان شاء صام العشرة
 في اهله او غيره ذلك من النصوص التي قد علم منها جرح تايخ الثلثة في
 الالاه لغيره من صومها يستند في مثل قول احمد في صحيح ابن سنان في
 الثلثة الايام فان صامها فاحرمها من عرفة فان لم يبق على ذلك فليصومها
 حتى يصومها في اهله ولا يصومها في سفر وجوب التايخ الى اهل اهل اهل

وفاقا بها ما قد كان غلب على الحديث منه لا تحول فيقضي ما عليه الفاضل في
 للبلدين ولزوم انتظار وصوم اصحابه ولو حكم بل تقيس كما تقول ان
 مبدأ التمرحج لجمع على الاقامة سيما بعد ظهوره من الرواية التي قد قال
 في حقه والرايين بعدم طوقها في اشتراط ذلك وخصوصا على تقدير جرح
 الغرض المزبور بعد اقتضاء ايام التشريق والوقوف بمكة المشرفة وان قال
 جاعته ان سبعة اقصاء ايام التشريق واعتلوا بكون ان مبدئه دخول مكة
 الذي يحتمل في زمان سير الرقعة التقيس به كما يحتمل ان مبدئه سيرها
 اقتضاء ايام التشريق والوصدان مبدئه سيرها مبدئه سيرها على الحاج فيك
 قصا المناكس في نذر الصدور والحوط الاخذ بالمتيقن في جميع ما مر
 حتى لو كان زمان الشهر اكثر زمان وصول اهل بلده انتظر كما ينتظر
 زمان وصول الفاضلة المتأخر ولو كان لثمة في روايتها او مانع من غيرها
 اذا ابلغ الى الحد الاحمال والتاخر في الصوم الذي قد تجزئ الاقامة اذا
 سافر بعد التمرحج في الشك في حجة اهله او اليها على خلاف العادة
 لغيره وحاشا لكونه وكيفية بعض زمان وصول الرقعة او شهر قبل
 عن الاقامة وان قام احتمال تأخير الصوم الى مضي سبقتها اذا تعذر علمها
 كما تجزئ سقوط الصوم عن المسافر فيكون ان تمكن من عزم الاقامة والوضوء الى
 اهله كما خرج بجمع من فتاواه العشرة قبل التمتع وقصا شهر رمضان
 منهم ان المسافر موصوع والحاضر موصوع اخر فلا يتبع انصافا في كل منهما بصفة
 الاخر وان وجب عليه ما ينافي ذلك نظير السفر في شهر رمضان وبعيد الخطا

بصلوة

وان فتر في دوى الاختصاص الذي قد اتمها الفاضل ايضا في غير المقام الذي
قد علم من الاصول والقواعد لا يخرج عن الحديث الواحد في الحج الواجب ولو
بالشرع في دوى الاعتراف احد ولو عند الضرورة بل في ظاهره كثر دوى الاجماع
المفرد عليه في حكاية مضافا الى الصواعق التي منها يخرج من الجمل الذي
التي في الفقه يخرجهم كبقية قال اما في الهدى فلا واما في الدخول فمخرجهم
مسلم عن اهلها الذي قال لا تجوز البنية والبقية الا في احدى وجهين
الطبيعي الذي يخرج البنية والبقية في الامصار وسبعة ولا يخرج في غير ذلك
واحد وان قيل يخرج الواحد في سبعة وفي سبعين عند الضرورة لاهل الخوان
الواحد استنادا الى ما لا يصلح استنادا في نفسه فضلا عن المقاومة ولما قد قيل
ان هذا القول لم يفتقر على قائله وان قال به في حق نية وطول الاقتصاد
والطريق المقبول لكن في الحقيقة ولم يذكر قوله لاهل الخوان واحد وتعبه كثير قد
يكون منهم ابن زهره المخرج في كل دوى الاعتراف على الاختيار بالمدينة في
البقرة من خمسة وعشرين مع الضرورة ومن المهندسين الاختيار بالبقية من خمسة
والطريق فلم يثبت بالضرورة ولا بالاختيار على جواز واحد لاجل كثرة اكنها
قاصد سند لادلة او ضعيفه وايضا ما بين قاصد السند والادلة مضافا الى
اختلافها في وجهه ولذا ان الشئ بعد مقتضى حجة منها ومن الصالحات المتأخر
قال فالكل على هذه الاقسام في اختلاف الفاظها وتوافق معانيها في وجهين
احدهما انه ليس في شئ منها ان يخرج عن سبعة وعشرين على سبب
اختلاف الفاظها في الهدى والقبول كقطع فاذ لم يكن فيها الواحد عن واحد

فيما كان

حيثما ذكرنا والذي لم يعل هذا التاويل ابعاده الحديث اربع عشرين سابقا
المقدم وقال دعوى والوجه الاخر ان كثر ذلك انما سأل في حال الضرورة
دور حال الاختيار واستشهد عليه بخبر قول ابي براهيم في صحيح علي بن
عبدان سأل عن فقه غلبت عليهم الاضاحي وهم مقتضون وهم من اهل البيت
باهل البيت واحد او احتملوا في سبعة وعشرين واحدا لهم في خبر الله بقره
لا في ذلك الامر ضرورة قال في الرباين ومخرج في خبره حقيقا ولا يمكن الحجج
بغير الاختيار في وجهين ثم سابقا كما ذكره في حق كثر رجحانها قائله على الاول
انه لا يخرج في جميع عباد الرحمن واثباتها الى الصيغة الاخرى المذكورة في
كلام الشيخ ولعل غشاه النقص فيها باينهم مقتضون وفيه انه معارض بالنقص
فيها لم يلفظ الاضاحي الظاهر في غير الهدى كما يشهد الصيغة المتقدمة في
ان خالي العلامة المحقق في فائضه عن هذه الصيغة على الصحة قال ليس
بذلك وهم مقتضون ضرورة ان السؤال عن الهدى كان الظاهر ذلك اقول نعم
ولكن معارض ظهور لفظ الاضاحي فيتحقق الاحوال في الرواية ويمكن ترجيح
الظهور في شئ بجوابه لاجل ذلك ان الضرورة الظاهر في جواز الشركة في
حال الاختيار وهو مختص عندهم باحدية وبالمصلحة المشددة على الخلال الان
الظاهر المصير الى المنع كما على الاكثر لظهور الجمع الاول في الظاهر مضافا الى الظاهر
الاني من يجب نصيبا من ثلثة ايام في الحج الاية الحديث بالاجماع المقبول قلت
الشبهة المقولة لعل لسان غير واحد والمعلومة التي قد نقلت الى هذا الجاه
التي قد ظهر من جمع والاصح والقواعد والاعتبار الحاكم لعدم صدق قسم الهدى

سبعة اذ اهتموا من اهل البيت واحد من غيرهم وليس شئ نصا في الواجب
والثاني وهو لا يصح على الاجماع ويحتمل ضرورة ان البقرة اذا ابيحت
وفي ثمنها بحسب شياه وخيل الخ من على عن حادثة انه قال ان الاضاحي
قد رعت علينا قال فاجتمعوا واشتروا جزوا فاجتمعوا بينكم قلنا لا
يتبع فاعتنا ذلك قال فاجتمعوا واشتروا فافترق فيما بينكم قلنا لا تتبع
قال فاجتمعوا واشتروا فاجتمعوا بينكم قلنا يخرج عن سبعة قال
نعم وعن سبعين في ظاهر الاضاحي للذهب واعتبر في المنه على اشتراط
اجتماع المتكررين على القرب بان الجزء المجر لا ينقص قديمه بزيادة الشريك
الجملة قلنا قد يكون اشتراطه لاختصاص الاخبار به وروى الصدوق في العلل
المنقولة سناوه عن الحسين بن خالد انه سئل عن رجل اشترى البقرة فقال
فصل حقة قال قال بقره قال يخرج من خمسة قال لان البقرة لم يكن فيها من
العلقة ما كان في البقرة ان الذين اموالهم موصى بصداقة الجمل كما في
حجته وكانوا اهل بيت ياكلون على جران واحد وهم الذين في حجة البقرة
وفي حج فاجتمعوا واشتروا سبعة في بنة واحدة او بقره واحدة اذا كانوا
مقربين وكانوا اهل جران واحد حله كما في ائمتهم او قارئين او مقربين
او بعضهم مقربا او بعضهم قارنا او متعتما او بعضهم مقربين او متعتما
ولا يخرج من يريد بعضهم اللحم ويبيع قال ابو جعفر الا انه لم يعتبر لاهل جران
واحد وقال في ثلثة ايام في الحج الاية الحديث ان يكون بعضهم يريد اللحم وقال
ما لم لا يجوز الاشتراك في موضع واحد وهو اذا كانوا متعلقين وقتا

على المشايخ من الواحد الذي يذبحه الاثنان فصاعدا بل ربما يذبحه اربعة
الاختيار بالواحد من الجماعة ولو في حال الضرورة لوجب القطع به ولما ثبت
به الاختيار تترى لهم الملبى الذي قد فصل الحكم باذنه والخذل في
فضله في الاجماع المقبول على خلافه في المقام الذي اختلفت فيه كل
القوم على ما يشهد به النصيب التي يناسب ذكره من هذا ومن كلمات
القوم مضافا الى ما مر في لا يخرج الهدى الواجب الواحد مع الاختيار
سواء كانت بنية او بقرا ويخرج عند الضرورة عن خمسة وعشرين
وكما قلنا كان افضل وان اشتروا عند الضرورة افرزت عنهم سواها
متفقين في السكن ومختلفين ولا يجوز بان يريد بعضهم اللحم واذا ارادوا
ذبحوا سبعة او واحد منهم يتوب عن الجماعة ويسلم ثمنها الى المالكين
وقيل ويحتمل في النهاية وكذا الاقتصاد والميل والعقد ولم يفتقر فيها
على البنية والبقرة ولا اشتراط ان لا يريد بعضهم اللحم اى اجبا عنهم على
القرب بالهدى وهو خيرة القاصه ولفق والمنتهى المحتمل في قوله تعالى
فاستسرى الهدى وعن جرمان قال خرجت البنية ستة حتى بلغت البنية
مائة دينار فاشترى البر حقة في ذلك فقال اشترى كوايفها قال قلت كم قال
ما حق فهو افضل قال قلت عن يخرج فقال عن سبعين وخبره في
ابن جهم سئل الله متع لم يجهد ثلثا فقال ما كان معه درهم باقي فجمعه
فيقول اشترى في هذا الدرهم وقال كفى في خبره معوية يخرج البقرة خمسة
بمنه اذا كانوا اهل جران واحد وفي خبره في بصير البنية والبقرة يخرج عن

سبعة

الصحيحة

روى ذلك اصحابنا ايضا وهو الاصل وعلى الاول خبر جابر قال كنا نسمع على
 عهد رسول الله وشركه في البقرة او البقرة وما رواه اصحابنا اكثر
 من ان يحصى وعلى الثاني ما رواه اصحابنا وطريقة الاحتياط تقتضيه
 انتهى ومعلوم ان الاحتياط انما يقتضيه اذا امكن الافراد والاصح
 بين الصوم والامتناع وفي كماله من يحرم من صومه فخره واطلق ولم
 يقيد بغيره واذا اجتمع على حرمان واحد وزيد في بعض نسخها والاصل
 يحرم من صومه فخره وفي الصحيح ان عبد الرحمن بن الحجاج مثل ابا ابيهم
 عن قوم غلبت عليهم الاطاحي ولم يمتنعوا وهم مترفقون وليسوا باهل
 بيت طاهر واحتملوا في صومهم ومضاهيهم واحداهم ان يذبحوا فخره قال لا
 ذلك الا من صوته وظاهره ان احتيازا وفي الهاتية ويحرم من صومه فخره
 عنه فخره فخره والكثير يحرم من الرجل وعن اهل بيته فاذا عرفت
 الاصل في اجتناب شاة من سبعين ولعلنا اننا سمعنا من الاجاب
 قال على في خبرنا في البقرة المذبة فخره عن ثلثة من اهل بيت
 واحد والمتمتع يحرم من سبعة نفر متفرقين والجزء يحرم من عشرة متفرقين
 وجنب سواة القطان وعلى ابن اسباط انها قال لا لا صحتنا احد فالك
 عرفت الاصل في اجتناب شاة من سبعين ان فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 وفي المتفق ويحرم من صومته فخره فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 لا تجزى الا من واحد واذا عرفت الاصل في اجتناب شاة من سبعين ويحرم من صومته

والله

شاة

ابن ابي

ابن ابيهم انتهى ما ذكره القليل المشتمل على ما كان ينبغي ذكره من ان
 وكلم الاحتياط الذي قد يحمل من منه على احتياطه من الوجوه المشار
 الى من منها وقد يكون منها التقيد بغيره مع الامكان ولو كان
 وجب الصوم على واحد منهم بل الهدي الذي يحرم من المتعد ومنه كالا حنفية
 والمتمتع والا فاق والمتمتع ببياتة اذ لم يمتنع بالاشهاد والتقليد عن
 اكثر من واحد احتيازا من منعه في المنتهى الاجماع على الاحتياط بغيره
 وفي ذكر الاجماع عليها وعلى السبعين وقد ظهر الاجماع عليه ولو لم يلقوا ما لم يلقوا
 وهو الحجة مضافا الى النص الذي قد ذكره منها وفي خبره من يمتنع
 مثل البقرة المذبة فيصحيها فقال يحرم من سبعة وما نص على الاحتياط
 عن سبعين وقال ابو جعفر في خبره من ذكركم يحرم من الرجل وعن اهل
 بيته فيصحيها وهو مطلق ولعل اقتصار من اقتصر على سبعة احتياط
 لما ورد في النص الذي منها على ابن الريان ابن الصلت انه كتب
 الى ابي الحسن الثالث فيمنع من الجاهل من يحرم من صومه فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 لان ذكره واحد وان كان انما في سبعة فخره فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 الوصل في الذكر والسبعة في الاثني كعقد اجماع المنتهى وليان قلته فضيلة
 ما زاد او على طريق المثال ما عليه الافراد وقولنا اننا لم يمتنع من فخره
 واحدا وبسبب واحد لا يزيد من على السبعة فخره فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 لها بوجه كالا يابا في ان التافهة ليست كل الفضة فالا احتياط في
 اصل الفضيلة والتام في دولة اتين والاعتبار بها فيصحيها بالاحتياط

سمعت

قوله
 الاحتياط

والكثير واحد ولو بلغ ما بلغ فاصدا كل منهم ذبح الذي مع الاثني في وان
 وكذا واحد منهم او من غيرهم على خبره وبسبب من على تخمها في واجبه الهدي
 الذي لا يجب بيع ثبات التيمم بالاجماع الظاهر في لسان كثير وان لم
 يكن محتاجا اليها كما ينطبق النصوص المتفرقة وهو كذا مضافا الى خبري
 كل ما دل على اشتراك في الدين ونحوها من حقوق الناس والوجوه التي قد
 يعلم منها انه لو باعها واشتاء لم يحرم منها بعد قوله في صحيحه ان يذبح هذا
 من كماله ثم يحيد فصيلام الية وان قال المتع بما جازاه ووضعه فيه ما به اثبات
 بفيل الفخره هو في محله فندبه ولو مات من صومته الهدي قبل اذ اذبحه
 اخبر عن صومته المال وان لم يوص به كفنه من الفقهاء المالية الواجبة
 من دون طواف لانه دين مالي جزء من الحج الذي يحرم كذا منه فيتم له كل
 ما دل على وجوب خارج المالي واجم من نص واجماع ويحرم ولو خسر التركة
 عند من الموت ونعت على الجميع بالخصص كل يظهر الاجماع عليه من غير واحد
 ولعل ذلك فيما لو وف حقته بغيره هدي ولو باق له اقل لم تق حصته
 ما قبل الهدي فان وقت حجه من وجب له ما في ذلك لقاعدة عدم
 سقوط الدين بالفسخ وعدم قوله اذ اذبحكم ما جازا فانه ما استطاع
 نظرية كالمقوله بوجوب التصديق بالم يذبح ما جازا فخره فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 افاضل الاحتياط المصحح فيمنع كل ما منهم بعد ذلك ميلنا ولعله هو الوجه
 وان كان الاحتياط كالا لانه ولو مات فاذا الهدي قبل الصوم صام الواجبة
 الثلثة وجوبا على المشهور فلو لم يوصيه قد يوصي بالحق الاجماع المتفق

صحا

صحا في وقت على وجوب قضاء الصوم واجبه على الميت وهو الحجة مضافا
 عدم كل ما دل من خبره واجماع ويحرم على فقهاء الواجبات الميت من صلاته او
 صوم ويحرم او خصص قول الله في حسن موته بن اذ اذبحه فخره فخره فخره فخره فخره فخره فخره
 يكن هدي يمتنع فليصم عند وليه الذي يصوم عنه العشرة وان لم يصل لله
 عما قبله صرح به كالم لا يلحق الفاضلين كالم سمعته من خبره واجماع وكثير
 من الوجوه التي قد يعلم من سقوط القول به بوجوب صوم الثلثة خاصة وان
 قاله كذا في شاة الواجبة الية المعارضة بقاعدة الاحتياط مع
 دليله لا دليل وحسب الجمل الذي شاع من رجل تمتع بالهجرة ولم يكن له هدي
 فقام ثلثة ايام في ذبيحة ثم مات هديا من الهدي قبل ان يصوم كسبعة
 الايام اعلم عليه ان يقض عنه قال ما اورد عليه فقهاء الجمل على صومته عدم
 التمسك من صومها والقول باختصاص صوم كسبعة غزوات بعد وصوله الى مكة
 وان قهره من عبارة الفقيه المتقول عنه القول باسحباب صوم الولي عن الميت
 معطو هو بكان السقوط الا ان يحمل ما فيه على صومته عدم تكن الميت الصيام
 الذي قد اعلم من احوال المذهب فمأله ونصحه انه يعتبر بوجوبه يمكنه منه
 كالا انه لا يقوله ويقضى ما عداه يمكنه ما عداه انه لا يمكن لم يكن واجبا
 على الميت فكيف يحسب حجه المعلوم من التمسك والفتاوى ان وجوبه عليه
 فخره وجوبه عليه كان المعلوم منها ان التمسك من الثلثة ما كان فعلها في الحج
 وفي السبعة بوجوبه الى اهله وصلى المدة المشترطة ان لم يجمع ومضى مدته
 يمكنه فيها الصوم ولو تمكن من البعض قضاء خاصة اذا بقا عده عدم سقوط

المستوفى المستوفى الوجه الثاني في بيان الصلوة وقسم المعلوم منها تفصيلا
هذا المختار الذي عليه فراجع وتأمل وحمل الذبح لرب التمتع وأحوال التقصير
منه فراجع وقوم سيرة وتأمل بالمعلوم من فضل ذوق الشريعة وقاعدة وأصلها
بل قد يكون ذلك من سبلات المذهب المعلوم من قول الله في خبر إبراهيم
الكرخي أن كان هديا وأجلا فلا تخير إلا بعقب في صحيح ابن حازم غير فصل هذه
فيجوز رجل أن كان كرم ينفق فسادا عن صاحب وإن كان كرم في غير من
لم يجز صاحب وصحح الجليل بعدل سئل عن رجل سأل أن يقصر بغير شعرة
أو حلقه حتى يدخل من مخرج الأذن حتى يلق شعرة بها حلقا كان أو لم يكن
وغيره لا يصح لئلا يخل ذلك حتى لا يخل من شيء قال فليجمع إلى ما يحق
واسمها أو يقصر إلى غير ذلك ما قدر في الإجماع يجمع على وجوبه يظهر
الإجماع الذي قد يكون حكاية عامة منهم على ذلك الذي لم يخالف فيه سوى
العامة فحينئذ الذبح في ذبح الحرم شاء وفرضه في الحل إذا فرض في الحرم
وفي صحيح ابن عمار أنه في رجل سأل أن يذبح بغير حق زار البيت واشترى
مكة فذبح قال لا بأس فراجع عند قال الله ويحل بانه في غير محل الذبح قلت
وهو كذلك وليس يخاف في الذبح بغير حق الذي يحل الذبح فيها مع الامتنان فيها
وفوقه كالصوم ومع ذلك أو التقصير للمعنى على فرضه منها ولم يفعل
طونا ساء وفي خبر أبي بصير أنه في رجل زار البراءة لم يحلق رأسه قال يحل
مكة ويحل شعرة التي على رأسه شيء يظهر لعدم القول بالحلق إذا قدم عليه
الطواف لكنه محتمل للصحة التي قد يحل عليها كلها ولا يلزم عدم وجوب الذبح

منهم المقيم

والكفر

في الذبح

والله في التقصير المعلوم من أحوال المذهب وقواعد ونصوص وأجلا ذوقه
والناس بالمعلوم من فضل ذوق الشريعة أن ذلك من مسائل عن جميع النسخ الذي
لا يصح تأخير ذبح الحج عليه ولا تأخير عنه وعن تأمل ذوق الحج بالنسبة التي
والسيرة والتأسي بعباد ذوق الشريعة على ذكره والأصول والقواعد المعلوم منها
وجوب تقديمه على الحلق أو التقصير من غير من تجوز العقبة على النسخ المشار
إليه سابقا ويجوز لو ذبحه طول ذوق الحج كما سئل في قطع الأصحاب من غير فرق
بين الجاهل والعالم كما مددوا في التأسي ولا بين المختار والمفضل بل مع حمله منها
النهاية والعناية وشر الحوز المخرج بدعي الإجماع عليه في الغيرة وفي المصباح
ومختصره أن الهدى العاجب بحج ذبحه بغير طول ذوق الحج ويوم النحر أفضل
وغيره ظاهر بوجوب التأخير في الحج ولعله لم يرد كما قد يكون في الكلام
الشيخ من قوله في أنه يعاين أيام التشريق فضاء أنه يجزى بتمام ذوق الحج
وأن مصنفه لا يقول أصلا في خبر أبي بصير بعدل سئل عن رجل سأل
فلم يجز ما يهدى حتى إذا كان يوم النحر وجد من شاة أذبح أو يصوم بل يصوم
فإن أيام الذبح قد مضت في يوم من جمعة فصحح أخيه بعدل سئل
عن الذبح كما هو معنى الإجماع أيام نيل وشذوذ جازع في الله وهو كونه
الفرق في ذلك حرمه تصوم كما في صحيح منصور بن جهم من قول الله الذي يجزى
ثلاثة أيام من أجل تصوم لم يصوم حتى يفتي الثلاثة الأيام والنحر بالامتنان يوم
من أيام أو أن يصوم صام من بعد العيد قلت وقد كفي ذلك لبيان غاية ما
يتطرق في الصوم أو عدم وجوب الهدى والحق أنه بعد هذا أداء أنه يجزى بتمام

عقله على ذلك

ذوق الحج وإن فصل محرما في تأخير ذبح يوم النحر لغيره عند كما يحتمل ذلك كلام
ومهم الله الذي قال في دروسه وضمنه يوم النحر فأتى آخر أو منهم المقيم
الأردبيل الذي قال في شرح الأثراد ما لمصلحة ما كان الذبح فظاهر الإجماع
أنه لو كان يوم النحر وثلاثة أيام بعد زمان الأضحية في غير من يوم النحر
ونومان بعدد ودليلهم عليه مثل صحيح علي بن حمزة أن قال وتعلم منها
أنه يجزى تأخيرها في أهلها من الأضحية أيام التشريق مثل الحلق والطواف حيث إن
الذبح مقدم عليها وفيه تأمل ثم فظاهر أن هذه الأيام أيام الذبح بمعنى الوجوب
فيها لا بمعنى الإجزاء بها وعدم الإجزاء في غيرها قال في المنتهى ولو ذبح في شبته
ذوق الحج لغيره وإن كان لا خلاف عندهم في ذلك ويؤيد ذلك في الحج لجملة
من أشهر ذوق الحج كما فهم من الآية والأخبار وما في الرواية المعتمدة من أن من لم
يجز هديا وعنده من يذبح عند واحد من أهل مكة في ذوقه هذا لا يذبحه
طول ذوق الحج وإن لم يتفق فيه القائل في ذلك كشرقة انتهى فراجعها من
ظاهر عصابة من قبل الذبح على آخره عن يوم النحر وعنده في الثلاثة بعدد
لغيره عن رواية أخرى وخصوصا من سئل على الإجزاء بالأصل واطلاق الآية
وحجج معوية بن عمار أنه في رجل سأل أن يذبح عن حق زار البيت
فاشترى مكة ثم خرج قال لا بأس بقاؤه عند خمس حريم أو حجي عشر في حرم
التمتع ولا يحل التمتع قال يخلف الأمر عند أهل مكة وما من شيء ولا
ويجوز عنه وهو يجزى عن غيره من ذوق الحج آخر ذلك القول في ذوق الحج
وغيره من الخبرين فراجع عند ضرورة أنها لا تقام بالمعنى المختار كما لا يرد

المعاصر

المعارض بما لا يمكن لم يمنع من أصله فمثل المقام المختلفة في كلمات الأصحاب
انقضاء على آخر الذبح في ذوق الحج على الحجة كما لا ينص عليه بعض
أنه لا يجزى التأخير عن يوم النحر لأبعد وبعضه لا يجزى التأخير عنه وعن
الثلاثة وعن الاثنين بعد الأضحية مع اختلاف وإن ما بعد ما قضاه
أداءه وبعضه يجزى التأخير احتياجا إلى ذوق الحج أو طرفة العين في ذلك
وجوه الاختلاف التي لا سبعيات بكل قائل وقد لا يمكن التمام النص
الأمر المعصية الثاني الذي قد يظهر الإجماع عليه وعنده ما كان الأول
أحوط أن لم يكن أقوى بعد ملاحظة التماسه والسرقة والأصل ولو لم يصر
والنصوص وكثير من الوجوه التي منها كما لا بد من ضرورة على وجوب التمسك
بمسالك من الحقيقة على الطوافين واليه المأمور بتجديدها يوم النحر
وخصمها بل في غير معوية أو حجي لله فان شئت فقل فذكر أن تقرر
في الغنى ولا يفرقها عند ما أكد وفي صحيحه عنه بعدل سئل عن المقتنع من
من البيت قال يوم النحر أو بعد ذوقه في ذوقه والتمتنى إلى
على ثمانية المؤذن بدعي الإجماع على عدم جواز تأخيرها في غير ذوق يوم
النحر وعنده بناء على ما سمعته من حوز الترتيب بين هذه مسائل من الحق
قد رخص الأصحاب بقوله وهو ظاهر العقبة الوادي محشر وفي الغنية الإجماع
عليه إلا أنه قال في حوز واو محشر العقبة وهو الحج مضافا إلى القول
وحجج معوية وأبو بصير جازع من العقبة الوادي محشر الذي قيل أنه على
صحة اسم الغنم الحجازي الأتيقاف في الحوز أو الأعيان سمي به لأن إبهمة

ايق احكام الفقه والاعمال لما جردوا ان يتوجه الى الكثرة فلم يفعل
 ولكن قال في جميع احوالهم وهو ادي محترم وادع عظيم بين جميع
 وهو الذي قرب فليكن الاقرب لا تصالحي وانفصاله عن المذاهب
 وبذلك عاين وجهه من الحد وهو الذي قد يظهر من جعل وادي محترم
 عنه والظاهر من كثرة ما منها ان كلف الاكتفاء بالظن واختار الاعراب
 معرفة الحدود وقد يتفاد في كل ما من ضرورة فتوى على الاكتفاء بذلك
 بمعرفة الموافقة وامثالها ما يقع به البولي ويصلح لهم من العلم ويجب
 دمج هذه القرائن في محله من سامة وعقدية اعمه بان اشهر او قلته
 استغ ابدالها كما ينافي في وجه في الحل لما مر به فيه اجزاء على الظاهر
 لتقلد كالمعج على ان غير ما صدر للاختصاص وتخصيصه قد لا يبعد من كونه
 كما قد لا يترك في دلالة كل ما من ضرورة على وجهه وجوب هذا القرائن
 بالاعتبار او التقليد على ذلك الذي يستدل عليه بكل ما من ضرورة اجزاء
 ويحسن على وجهه وجوب وجهه ان يكون في وجهه ويجوز ان قد لا يبعد
 وبالنسبة الى المصنف المضاف بان كسابق منقول الى التتم مضافا الى التام
 بالمعلوم من فضلها والاعتبار القواعد التي قد علم منها ومن كل ما اشترى اليه
 وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم ولا اموالكم ولا اموالكم ولا اموالكم ولا اموالكم
 للبلو الذي مثل الله عن شترى كونه فتصل فلا يحجبها حق باق من تقال
 ان لم يكن قد اشترى من غير حاله ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله
 يخبرها ومعتبر بغير الذي مثل الله عن شترى كونه فتصل فلا يحجبها حق باق من تقال

قال

قال ان كان شترى مكانه اخر من قبل الاول فقال ان كانا جميعا قاضين فليد
 الاول وليهم الاخر ان شاء الله وان كان قد خرج الاخر فخرج الاول معه
 والوجه القوي قد تقرر على ان من منها ما هو المشهور من ان لا يحصل الا بالقبول
 الحق الاجاز من تعيين ذبحه او يخرج بغير اشعار او تقليد وان لم يبق
 معه خلافا لظاهر المذهب هنا والفاضلين فضل بغير وعده من خوف لزوم
 تعيين الذبح او الخوف في محله على سابق الهدى الذي يتحقق ما في الفقه
 بغير الاشعار او التقليد الذين قد لا يبرر الفاضلون والمذهب وعنده بالسيا
 غير المقتضى بها الاعمال فيكون ما في الاشعار او التقليد المجرى من ضرورة
 الاحكام ومع فتصل المضافة بين السيا والاشعار او التقليد وبين المعطوف
 والمعطوف عليه مثل المتن الذي قد جعل المعطوف فيه في وجهه عطف تعيين
 وهو في محله بآراء علمه اذ كونه كثير منهم كسابق المزمور من كونه الاشعار
 التقليد هو السيا في الشريعة بل قيل ان هذا هو المستفاد من النصوص
 كلام الاحكام انما لا خلاف فيه وعليه فيزعم الخلاف المذكور ضرورة ان
 اول المشهور من الاشعار او التقليد خصوص الموقوف بالاعمال منها ويتم
 ما اوردته جماعة منهم المحقق على الفاضلين من لزوم التماثل من كلام
 الفاضلين المتضمن لجواز ابدال الهدى والتصرف فيه وان اشهر او قلته
 وجوب ذبحه او يخرج في محله اذ اساقه الا ان يستثنى بغيره من قبل من كونه
 الماد بالاشعار او التقليد عالم يقرن به الاعمال والسياسات فلهذا وان بها
 الاعمال ويرشد البيان الفاضل مع كونه في التوجيه بما في قول تعيين الهدى

يركب

بمنزلة ابدال البيع ويحتمل ويتعين تعيين مع كونه في محله وشترى لهدى
 ما قبل ذلك لم يرد ذبحه ويحسن ذلك ما لا ينافي وجوب الذبح الذي لا
 ينافي بتعيين الملك الذي يحكم به الاصول والقواعد الحاكمة بذلك من غير
 معارض مضافا الى الاجزاء الظاهر قد علم ان كثير من جملة لسان
 لبعض المعلم الذي قد لا يبعد من كونه والنصوص التي منها معتبر كسابق
 في الفقه في قول الله عز وجل لكم فيها الاصل مستقر قال ان احتاج الى ظهرك كما
 من غير ان يعنف بها وان كان لها ان جعلها احادها لا ينسبها ويحسن في معتبر
 ان يبعد عنه ويرد به العوام المستن كسابق ليمان بن خالد وصحح ابن
 وصحح حاد عن ابن وصحح يعقوب بن شعيب وصحح منصور بن حازم
 ومن هنا قال بعض الافاضل ان ذلك قضيت اطلاقهم للاصل من غير معارض
 والاحتياط وهو كثير وامامنا السكوني في الله انما سئل ابدال البنية فتأكد
 النقل وتقرر مقالة اما النقل فتقرر بانها بنية وليها صاحبها بفساد
 واما الاشعار فتخرج من اعم صاحبها من حيث اشعارها فلا يتطبع كسابق
 ان ينسبها لغيره على الكثرة او الجواز على المذاهب او غير معتبر وقال ابن
 على ولا بأس بان يشترى من هديه ولا يختار ذلك في المضيق فان قيل
 غرم فتيمة ما يشترى من هديه لما كين ائتم قال في وجهه ولا بأس بقوله قلت
 عليه لئلا وطلاق كلامه يقتضي لزوم الفرق في عدم الخروج عن الملك
 وجواز النقص في الكسب والابن ولا ينافي الذبح او الخوف في محله بين
 الهدى المتبرع به كهدى القران والواجب كهدى المنذر ويحسن من المضيق في الذبة

يحصل بقوله هذا هدي او باشعاره او تقليده مع نية الهدى ولا يحصل
 بالشرع مع النية ولا بالنية المجردة وقال لو صل فاشترى مكانه غيره ثم
 الاول فصاحبها الحيوان شاء ذبح الاول وان شاء ذبح الاخر فان ذبح
 الاول كان له بيع الاخر وان ذبح الاخر فخرج الاول ان كان قد اشترى الاخر
 لم يبعد ويحسن المستوي كونه الحيوان ما فيها وما في وجهه على خلاف المذهب
 حقوقا لئلا ان مقتضى كلام الفاضل ان هدي القران لا يخرج عن
 ملكه ساقه ولا ابدال والتصرف فيه قبل الاشعار وعنده عالم ينظم اليه
 السابق فان اظلم اليه وجب تحريمه ويلزم منه عدم جواز التصرف فيه والخال
 هدي ما ينافي في التحريم يقتضي وجوب تحريمه وعدم جواز التصرف فيه ما ينافي
 ان يخرج الاشعار يقتضي وجوب تحريمه وعدم جواز التصرف فيه ما ينافي
 ذلك وان لم ينظم اليه السابق انتهى وظنوا انه اشتباه في عبارة في التي قد
 قيل لها ساقه وتبع عليه كفاصل الذي لا زال يقتضي ثابته والوجه ما اشترى
 اليه ما يبعد منه الفاضل لفظا وان قيل من بعض الاحباب ان الواجب
 قبل السوق احد الامرين ذبحه او ذبحه لله والمعلوم انه قول من عذب عنه
 كاحتمال ان يخرج ذبحه في محله عن ما في جواز ابدالها واتلوه في الغرم
 على الفاضل كما في مثل الذبحة والخوف وكل ما يجري فيه دفع الفتيمة
 المثل بعد الاخذ سابق ومنع القياس وخصوصا مع العاروق المخرج
 من مثل المقام المعلوم من ان لا يخرج هدي القران عن ملكه ساقه
 ولو بعد ذلك الذي لا يقتضي الذبح قبله ولا يمنع من انواع التصرف فيه

من

كالقفاة والمنفعة فان كان الاول صحيح وفاق هذا الثاني الذي قيل
 الخاف فيه وقيل ان المشهور عدم الفرق بينه وبين الاول في ذلك ولعله
 كان بل في ظاهر كلام الفاضل وغيره ان النزاع في الثاني فيما لو سافر ناوليا
 به الواجب في ذلك ان يعين بالتقيد حيث قال في المنتهى الهدى على مزاجين
 الاول التعلق مثل ان يخرج حاجا او معتمرا فاشاق معه هديا بنية ان يخرج
 عنه او مكره غير ان يشترط ان يلقه هذا لا يخرج عن ملك صاحبه بل هو
 ملكه يتصرف فيه كيف يشاء ببيع او هبة وله وله وشرب لبنه فان هلك
 فلا شيء عليه الا ان الواجب هو فان اهدى ما اوجب بالندرة في ذمته او في
 غيره كهدى كتمتع والهدية الواجبة ترك واجبا وفعل محظور كاللباس والطيب
 والذي وجب بالندرة فاما اهدا ان يطلق النذر فيقول الله على هدي بل
 او بقر او شاة وحكمه حكم ما وجب بغير النذر وسواء في الثاني ان يعينه
 فيقول الله على ان اهدى هذه البنية او هذه الشاة واذا قال زال ملكه
 عنها وانقطع تصرفه في نفسه فما وهب امانة لا كغيره في يد غيره عليه ان
 يبررها الى الخرج يتعلق العيوب هنا بعينه دون ذمة صاحبه بل يحجب عليه
 حفظه وايضا له المحل فاذا تلف بغير تقريط او سرق او ضل كان لم يلزمه
 شيء لان ما يجب بالندرة وانما يتعلق العيوب بالهدى فيسقط بطلانها كالوجه
 واما الواجب المطلق كهدى التمتع بجزء الصيد والندرة عن المعين ومعاشرته ذلك
 فله حرية اهداها ان يوفقه بغيره به الواجب غير ان يعينه بالقول فكذا
 لا ينزل ملكه الا ببيعه ودفعه الى اهله وله التقرب فيه بما شاء من انواع

التقرب

التقرب كالبيع والهبة والاطل وغير ذلك لانه لم يتعلق بغيره فان
 تلف من ماله وان عاب لم يخرج ذمته وعليه الهدى الذي كان واجبا عليه لانه
 وجب لتعلق بالندرة فلا بد ان يوصا الى شخصه وعمرى ذلك يخرج من
 عليه ومن لا يخرج له اليه فلتلفه قبل وصوله اليه الثاني ان يعين الواجب فيه
 فيقول هذا الواجب فيتعين الواجب به فخرج ان يتألف من غيره لانه لو
 اهدى هديا ولا هدي عليه لتعين فكذا اذا كان واجبا فحينئذ فحينئذ
 عليه فان عطيك يترك او ضل لم يخرج وعاد الوجه الى ذمته كما لو كان عليه
 من فاشترى صاحبه من ماله فملك المتاع وقبل القبض فان الذي اهدى
 الى النعمة ولان التعيين ليس سببا في ابداء ذمته وانما يتعلق الوجه بحال اخر
 فصار كالهدى اذا هدى عليه هديا فان المتعلق بالندرة والهدى فقولك
 الهدى استوفى المدين فاذا استوفى له شيئين فانه يرد ملكه عنه وينقطع تصرف
 فيه وعليه ان يشق الى الخرج فان وصل بخرجه واجزه ولا يسقط التقرب وجب
 عليه اخرج الذي ذمته على اقله وهذا كذا لا ضل فيه فلو كان انتهى
 كلامه المستحب في هذا الذي قال شيخ الطائفة في الهدى على ثلاثة اقسام
 ونذكر في تعيينه اقله وتعيين هدي واجبه في ذمته وان كان فلو كان اهدى
 اخبر حاجا او معتمرا ثم ذكر حكمه كما تقدم في الكلام ففاضل ثم قال الثاني
 او الجهد لانه لا يعينه ثم ذكر الحكم فيه كما تقدم ايضا في الثالث وان
 في ذمته فهدى او اهدى محظور كاللباس والطيب القوب او مثلهم المسقة
 فحينئذ هدي بعينه فحينئذ فاذا عينه ملكه عنه وانقطع تصرفه فيه

الطائفة

هدى

وعليه ان يهدي الى الخرج فان وصل بخرجه واجزه وان عطيك العذر ان كان
 سقط التقرب وكان عليه اخرج الذي ذمته فاذا انتفى حكم ولها
 حكمها انتهى صحيح فاذا ذكره الفاضل يتبع عليه في تأخره ولا بأس به عزازت
 الاخبار مطلقا لا لفتاوى وقد يمنع من تعيين المطلق بقره هذا هدي
 من ضلته على تقدير تعيينه ومن عدم كونه نتائج الهدى هديا هديا
 فخر الاخبار بذلك المخرج به في كثير منها النهاية وطوبى ومن وقع فيها
 الاعتبار لكن ينبغي تعديده بما لو تعين بالسوق والندرة ويخرج وكان الولد
 بعد ذلك او مضمونا به وساق كما يشترط في جواز التصرف في الهدى على
 لان ما في النسخ الواجب بعد التسليم ويخرج عدم الضرر به وبولده الذي يخرج
 عليه جميع كلامه عند التأمل المعلوم لذو به انه لا يعين هدي الشياق
 في ذمته للندرة الا بغيره فيكون وانه لو هلك قبل ذمته بخرجه بغيره
 تقر به لم يجز لاقامة بدله كهدى النسخ الا اذا كان معفوفا فيجوز عليه الواجب
 الظاهر فلو لم يتصير كاد حصل الى حد الاجماع المنقول صحيحا في المقام
 وقد يكون صحيحا في المولى الزاين اللغوي مع المتن بخلافه كما في تأمل
 خلافا له وبوجهه بغير الاصل غير معارض في القول وللصالح في هذا
 فيه وفي الثاني الذي قد يدل عليه اية فاعيدت في مثل الاحتياط
 مضافا الى النص في النسخ صحيح ان لم يسلط اهداها الهدى الذي
 يلقه او يشترط يعطى فقال ان كان فلو كان فليس عليه غيره وان كان
 جزاء او نذر فليقبله وصحيح معوية ابن عمار مثل الهدى عن رجل اهدى

هديا

هديا فان كنت فقال ان كانت معفوفا فليقبلها والمصنف ما كان نذرا او
 جزاء او عينا وله ان ياكل منها فان لم يكن معفوفا فليس عليه شيء وصحاح الهدى
 سلبه عن الهدى اذا عطيت قبل ان يبلغ الخرج يخرج عن صاحبه قال ان كان
 فلو كان فليقبله ولما ياكل منه وقد اخرج عنه بلغ الخرج او لم يبلغ فليس عليه
 وان كان معفوفا فليس عليه ان ياكل منه بلغ الخرج او لم يبلغ وعليه حكمه الى
 غيره كهدى النصيب القربا كلها قال بعض الافاضل الظاهر انه لا خلاف
 خصوصا في ذمته لو هلك هدي القران فلا يجزى اقامته بدله لانه عزمه في ذمته
 انما يجزى المصنف الذي استغفلت به النعمة كما تقدم في الكلام الفاضل ويعلم
 منها سقوط ما ذهب اليه الحلبي من وجوب بدل في غير المصنف ايضا ان كان
 مندوان استند الى ظاهر ما ياتي من خبري ابن سيلم الحلبي وما هو قوله
 في كل حين وكل شيء اذا دخل الخرج سقط فليقبله على صاحبه فلو كان
 من عدم لزوم البدل في المصنف وخصصنا بعد احوال حل الغير فيه على ما يجب
 بعينه او يخرج ذلك ما لا ينافي النص في التوفيق لان صحيح الاول منها
 وصحح في تركه وظاهره غير غيره بما في خبره من عدم اشتراط كون الشياق متجا
 به ابتداء وانه لو كان مستحقا لكان له كفارة قادت به وظيفة الشياق
 من عبادات الاصحاب كالهجرة في ذلك قلت والمثله على الشك الا
 اذا كان النذر يخرج على ان يسوق الهدى معه فاما ما استدلنا ان كان كالمادة
 الحكم بوجوب كنهان مع التقريط الذي قد علم انه لا يؤثر في غسل المتبرج بيا
 ما لا يخرج عن الملك وان وجبت بخرجه سكر الحرة سماع المصنف من وجوب فتمت

انكنا وخصها على تقدير عدم تقوية ما نه وان وجب منه ودفع بعضه
الممكن الذي لا يمكن الا بالقبول ان يدعى الاجماع عليه او غيره من النصوص
التي قد تقرر على طرف منها ولا يجوز ما سافرة انتم اليه من غير ادراك وجوب
حينئذ امالة منه ونحوه فانه من الواصل الى محل الذي يجزى فيه فيكون
ومنه في صفة في موضع غير واحد ولم يوجد فيه مستحق اعلامة الصدقة بان
يقتضيه في عدمه ويضرب بها صفة سامة او كيب رقة ويضعها عند
توخذ بان هديك من غير خلاف في ذلك الذي قد يكون الاجماع صريحا من
كثير منهم عليه يضاف الى النصوص التي منها قولكم في مثل حين كل من
ساق هديا تطوعا فقطب هديه فلا شيء عليه بخلافه وما وجد مثل التعليل
في بعضها في العلم فيضرب بها صفة سامة ولا بد عليه وما كان من جزاء
او نذر فقطب على مثل ذلك وعليه ذلك وكل شيء اذا دخل الحرم فقطب فلا
يلبس عليه تطوعا او غيره وفي صحيح الجليل الذي رواه الصدوق في
العلل التي جعل ساق بنية فانكنت قبل ان تبلغ او عرض لها موت او هلاك
فليخبرها ان قد علم ذلك ثم ليبلغ عليها التي قلنا بها بدم حتى يعلم
من قولها انها قد كتبت فياكل من لحمها ان اراد والحرفين في الخبر في صحفه
ليمان قال لا رجل ساق الذي فقطب موضع لا يقدر على من تصدق به
عليه ولا يعلم انه هدي بخلافه وكتب كتابا انه هدي يضعه عليه ليعلم من
به انه صدقة لا يجوز ذلك ما يعلم منه انه لا يجزى الاقامة عنده حتى يوصله الحق
فيبلغه اليه وان امكنت وجواز التولية الحكم بالندكية واما حدة الاكل

انهم

وان لم يعلم من تلك الامارة ذلك وسقط البنية المقابلة لتناول المتقرب وان
امكنت فلهذا قال بعض الافاضل ولا يجب عليه الاقامة عنده حتى يوصله
المتقرب في صدقة اليه مع النية وان امكنت ولا اشكال في جواز التولية على
هذه الصلة في الحكم بالندكية والواجب لا ذلك للمصنف في عمل الاحتجاب
في غير خلاف يظهر وقرب منه في كلام غير واحد من الاحتجاب الذين قد يظن
انه لا يجوز التولية في الحكم بالندكية والواجب على تلك الامارات في المقام
لما كان النصوص الواردة فيه تقتضي عليه والمعلم انه في غاية الاشكال لظهور
عدم الخصومة التي تعلم فيها ساق بالندكية التي قد كتبت فيها
ما قلنا في ذلك فليكن وجوب ساقه او لا يجب عليه الا بالسياق او على كسر
كل منع وضوح كسر ذلك كثير منهم في شيء في وطء الفاضلة وجميع
من تراخا سنادا الى غيره من ذلك عن صفة الهدي مع ثبوتها على الملك وجميع
الاجماع سئل احدنا عن الهدي الواجب اذا اصابه كسر وعطيل يبيع صاحبه
فيتعين بنية على هدي فقال لا يبيع فان باعه تصدق بنية وهو يبيع
هديا اخر قيل رواه في الغيبة عن الصادق عليه السلام قال سئل
عن الهدي الواجب اذا اصابه كسر وعطيل يبيع به وان باعه ما يصنع بنية
ان باعه فليعتق بنية وبذلك يبيع يا اخر وحسن الطويل وجميع سائر الحكماء
الواجب في اصابه كسر وعطيل يبيع صاحبه ويبيع بنية على هدي اخر
قال يبيع ويتصدق بنية وبذلك يبيع هذا الخبر في رواية اذا باعه استحقة الصدقة بنية
او شره له بدم لهذا الخبر في لابن عباس اذا هديت هديا واجبا فقطب

يلى على انه قد اوعى على خصه من فط في بيع الهدي عنه في صحيح ابن اسحاق
لما قد فعله او نحو ذلك ما يتبين حله في خبري ابن مسلم عليه السلام في القول
بالقول بين الخبرين الوصوفين الكسر والتجدي به لا يعرف وجهه مع ترجيح
بعض ما مر من النجاشي في المسئلة الاولى الكسر الذي قد يدعى ان كلا ما ورد
المسئلة من مجموع وتحت ظاهرهما كالمخرج في قوله وان قال لا يبيع منه فاسطى
الاحتجاب الذين لا وجه لما قاله بعض الافاضل من ان الفارق بينهما النقص الذي
قد يدعى انه ظاهر كالمخرج في عدم الفرق كما يدعى انه لا وجه للتمسك بخواتم
بيع المكسور بوجهه عن صفة الهدي مع ثبوتها على الملك بعد ما حطه ما
ما يقتضي عدم منعه عن صفة الهدي الذي لو كان الكسر معينا للمخرج
عن صفة على وجه يوجب معه البيع لما كان العطف نحو ما يمنع من وصوله الى
محل اولين ذلك وقد علم ان النصوص المتعارضة حكمة بخلاف ذلك فلا
تفضل ولو نزل الهدي فذبحه الواجب له عن صاحبه في محله اخر اعنه كما في
حالة منها يوجب وطء ومع وقد وعد وعينها القول القوم في صحيح ابن اسحاق
ان كان نحو معنى فتدبر عن صاحبه الذي يعلنه وان كان نحو في غير
منه لم يجز صاحبه لكن ليس ذلك التقيد بكون الذبح عن صاحبه كما في كلام
الحاجبة الذين قد قيل عليهم اخذوه من المرسلي في جلالته هديا فحرف
فيه رجل اخر فرفعه فقال هذه بنية فقلت يا لامرئ من هذا الذي جعلت
فقال له الجاهل ولا يجزى عن واحد منهما قال وقال لك حجت السنة باسماها
او تقليدها اذا عرفت مع وقوع الامرا الذي عنه في الصحيح اذا وجد الرجل

مكانه ان شئت واهله ان شئت وبعده ان شئت وتقوى به وفيه اخرى
لا يجزى بها مطلقا وفيه الجاهل بعينه استجابها جميعا قلت كما في جملتها
نحوه والتجدي ونحوه ما كان العطف فيه ما لو اودى التولية حصة كان او في
عد المعبر منها نحو ما سمعت كلام القليل لما كان او في ما لنص والاعتبار ان
امكن ان يكون او في مثل كلام الفاضل عن الصادق وقد يكون ذكرها للتمثيل
على جواز حمل النص على الغير او بيان ان الافضل اجمع بين البيع والتصدق
بالتمسك بين هدي اخر صفة ان الاصل والقواعد جامعة لعدم وجوب
شيء من ذلك فيما عدى عن صفات الاصل من النصوص المحركة لعدم
وجوب الذبح عن الجاهل الذي وجوب ذبح العاقر في محله وصرفه في محل الجهر
اذ وجب المستحق الا اعلم بما يدل على انه صدق والاجماع المتقوله على
خود ذلك من جمل اظهرا وعدم تصور الجمع بين الحكم بوجوب التصديق
بالتمسك واهله اخر مع كونه في ملك سائمة وان وجب الذبح في المحل
المشروط عقلا ولا تقلد لما كان وجوب الذبح فيه ولم يحصل والوجه الذي
منها مخالفة المهور من الشارح الذي لا ريب انه اول ما اظهره في رتبة
الموضوعة لسهولة وعدم التكليف فيها الا بما دون الطاعة ونفي الضرر
الظاهر عن عيبه الاضداد فيها ولذا فتدبر المعظم تصحيا لعدم الوجوب
الذي قد يتوهم من مثل صحيح الحلبي الذي على ضرب من الاستحباب او
خصوب المصنوع الذي قيل انه هو الظاهر من افعالنا في اول الانكار فيمنع
انه لا يجزى عليه سوى ذبحه في محله وصرفه في غيره ان وجبه واذا اعلم بما

يدل

اهله

اذا وجد الرجل هذا حالا فليطرحه في البحر والآخر والثالث والثالث من
صاحبها غشيه الثالث قلت وفيه اربع اعتبارات واستبعاد قيام دمج الغير
عن نفسه ومطاع الغير والاقتناع على المتقين ما قد عايناه من المذهب
وقوله ونصحه للمعلم منها انه لو تعبه في غيره لمجد او غيره صاحب لوبلا
شبه لم يجز ان يجد له كذا عند كافة الاحمال الذين قيل ان قضاة كذا هم
تتم هذه المتع كالنظر قلت وفيه مرجع جماعة منهم المذهب في من وذاك في
التي قال فيها والآخر هو الذي ختاره في من الاجزاء يعني اجزاء هدي
المتع لو صلح فوجدوا صاحب لدلالة الاجزاء الصبيح عليه ولا سيما
وان كان صاحب به منا وفعل عن نفس المتخير ومنه في ضنة والمهمل
لا يجزى في هذه المتع من غير صاحب لو صلح هو الا حوط ان لم يكن اتوى
لعدم التيقن للذي يجزى ابدال فله خلاف هدي القرآن المتقين
ذبحه بالاشارة والتقليد وعدم وقوع العمود من النصوص والفتاوى
سيما بعد نقل الشبهة في مثل الشافعي وملاحظة الاصل والمعاد الحاشية
بوجوب الاقتناع على المتقين وخصه بانما اقتناع الشك في تناول الادلة
لمثل المتام المعلم من ادلة ما نزل في الاصل النص في الفتوى من انه لا يشترط
معرفة صاحب بعينه ولان لا يكون الصانع في ضبط ومطابق الاكل من
والعقبة انما اذا امكن ومن بعض نصوصه انه يستحب لواجده لغيره قبل
الذبح وبعده ما دام وقت الذبح باقيا ليدفع عن صاحبه غرامة الابدال
بل ظاهر الصحيح المزبور من اصل ابن حجر بن عيسى وجوب التفرغ للمعرج
بوجه

بوجه في كلام بعض الافاضل ولا يربطه احوط واحوط منه وجوب الذبح في
بعض التفرغ غشيه الثالث خذوا غشيه ما في الصحيح من الاثر من كذا
فيما يعلم من وجه الاشكال فيما يذبح عن صاحبه بمنزلة رجل ذبح غيره واما
يذبح عنه في محله وعينه وجبه التخصيص من وجه الاصل وجوب ذبحه وتواليا
منه لو اقام بدل ما صلح من وجهه وذبحه ولو يجب ذبح الاخر الذي لم يتيقن
لما لا اقامه وان لو ذبح الاجزاء لم يجب ذبح الاول الا اذا تعين سياق ذبحه
وحيث وان ذبح الذبح وفي جميع المباحين مثل الذبح عن الرجل اشترى المدينة
ثم يقتل مثل ان يشترها ويقتلها فلا يجبها حتى ياتي في فخر ويحدها
فقال ان لم يكن قد اشترها فهو من حاله ان شاء كرها وان شاء باعها وان
كان اشترها بغيرها وسئل ابو بصير عن اشترى كذا فقتل من قال لم يشتر
مكانه آخر قال فان كان اشترى مكانا اخر ثم وجب الاول فقال ان كانا
جميعا فالتين فليذبح الاول وليبيع الاخر وان شاء ذبحه وان كان ذبح
الاخر في ذبح الاول المحل على ما قد وجب في ذبحه مباح وكذا جماعين الدولة
التي قد يعلم منها عدم وجوب ذبح الاخر اذا اشترى من ذبح الاول واجبة
منه ذبحه انما يذبح من وجبها الذي تعين اقامه فقامه من وجبه فذبحه
وربما يكون هذا في الضرر الفتوى كناية عما شمله او ذكر على طريق المثال
والاشارة الى القاعدة المستفادة من اصل المذهب وقوله ونصحه صاحب
الافراد التي تعينها ما اقام ثانيا فوجد الاول او ثانيا فوجد وهكذا فانه
يذبح المعين للذبح ويترك غير المعين لو يعلم منها انه لا يضر هدي القرآن

اذ التفت من غير ضبط وان سبق وكان معينا عند ذبحه وان لم يذبح في يوم
البديل في المنذور على وان نقل في حلة منها بيط ووط وكم وكذا
المتفرق والآخر عدم شأن المشرق او مطلق التامع عدم التفرغ على
لمس احد من محمد بن عيسى في ذبح اشترى شاة متعة وموت منه
وهلك فقال ان كان او ثانيا في حلة فصاعت فذبحه عنه وقوله
في ذبحه في الشريعة ايجبت في قطعها ومساوت في ركعت فذبحه اليك
مجد ومن لم يذبح من عبد الله من قبل اشترى الشاة بموت من وقت
فقال للابن شاة باعها فاشترى في ثمانية فاحبته فقال لي
ما حيي عن شاة افضل من شاة كان قبل ويمثل المذهب ووصف شاة
بالفضل والاضراب بانه من غير ذبحه وله بذلك اجر التخيير ويعلق على ان له
في الخلق كاستبق مع ضعف الجميع قلت سدا ولادة ومقامه من الاصل
النص في المذبح في المقامات بعضها فضلا عن الجميع سيما بعد ملاحظة عدم
تصور الفرق بين المتوفين بقية او موت وخوفه وخصوصا بعد ملاحظة
ما الذي قد يتفاد منه وجه القول بوجوب الذبح على ما لو هلك الهدى
سبق مع التفرغ الذي قيل لم يذبح اليك معط لان كان غشيا بالذبح
او سباق او غيرهما كان كذا وبعضه مائة في ذبحه لا يضر فقتله وتيرة
نظر وجوب منها ان غير المتوفين كان من غير المعين والواجب في السباق في
ملك صاحبه ولو لم يذبح بغيره في ذبحه وجب عليه ذبحه ودفن فله في
وقت فلا يكون الخطر متلفا لما لا العز حتى يغير ضامنا له ومثل الحم على
نقير

تقديمه لا يقتضي الجحان الذي لمسلم كان الواجب جحان فقتله ما حيي ذبحه
لاستلزامه لا يتصور ان مثل الثلث عند التامع المعلم لذبحه
ضمان العين ولو كان يتفرغ الا ان يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من واحد
وقد يكره وجوبا في النصوص والفتاوى من اطلاق عدم ضمان هدي
السباق لو لم يذبح من غير ضبط على ما فصلناه ما قد يظهر الاجماع عليه من جميع
منه الفاضل وعنه بل يقتل الى جاع على ذلك المعلم ما في مقام البحث
بل لا شك في هدي القرآن الذي قد يعلم من اصل المذهب وقوله ان محله
الذي يذبح فيه او يذبحه في المشقة ان ذبحه اجرام العرق وموان فزده بالجمع
مضافا الى كسيرة والتاسع ما قد يكون هو المعلم من فضل ذبحه في الاجماع
الظاهر في حاله ان عز واحد وتخصيصه كاد يميل الى هذا الاجماع المتفرغ
حيث عرفت وفيه على ذلك والنصوص التي منها قول الله في ذبحه
العقرب في اعيان قال له سقط في العرة بدنة فابن الذبح اعلم في الاول
قوله في ذبحه عبد الله على ادهن الاصل الاول ولا ذبح الا في الثاني والمعلق
ما في صحيح ابن هانم وعنه وقوله الله في الذبح عن سمع من كلها محتر
وافضل المتفرغ للمعجل كما يعلم الاول من غير واحد النصوص التي منها قول
الله في ذبحه من ذبحه ابن هانم وقوله في ذبحه هذا وهو معتبر
بوجه في المذبح وهو يذبح كصفا والمذبح وهو المذبح المتفرغ في ذبحه
ان يتفاد الكعبة من ضايعون قبالة البيت في الوادي بجوار علم السبيح
فقال انما كسيرة في اللغة التل الصغير والجمع الخمار وقد يقال في ذبحه الزاء

وشتا الى وكل الوجوه ان البراهين والادلة على ان الحق يتحقق بمكة
خزوة اخرى من قبلها بان الخزوة وهو في نفسها عند المنارة التي تطل
بابها من اطلالها ما لعلها كالحرج من عند المنارة الى النهاية وطور
وتج البنيان والجمع وقع من زعم كونه بقية الكعبة سعة امامها او ما اتيد
من جوارها ورواها وهو من اجزاءها خارج الموك منها بالخزوة بل عاين
الاصحاب المنقول عن من في ذلك وقد يؤيد بالاشعار والقواعد ولا ريب
انما حوط وان كان الاقوى ما عليه الاحباب من الاعتناء بما كان من كائن
معوية او صحيحه قال الله ان اهل مكة انكروا عليكم انك ذبحتم هديكم
في مكة فقال ان مكة كلها محرم وممثلة ملاق المؤمنين ولا جارات الحق
منها اجماع فان الذي قد لا يريد بمعتقد سبب المستيقن كاجاع الغنية المقبول
على وجوب الذبح او التحريم في مقابل الكعبة كما يشهد الاستناد الى الاحتياط
ايضا والفتاوى والخزوة التي هي من الخلاف منها فليس لها على الاجماع
الذي قد يمكن من اهلها على يد غيره والاشعار والقواعد التي قد تمنع وتعارض
بما هو اوضح منها من ان الهاد قوله الله في الصحيح ما لم يلج على من يريد
الفضل الذي يحتمله معقدا لاجلها من وعادة الجماعة بالخزوة وفيما هو
الذي لو كان ثابتا لوجب القطع به وجانبه الاخبار بترى الجموع بالهوى
الذي هو من جعل الحكم من جهة الضرورة فضلا عن الاجماع الذي قد يدعى
تخصيصا على ذلك وهذا قال جميع منهم الحق في وقوعه في سنة الخزوة
افضل لم يذكر حجة منهم المقع هنا وانما ضللة التبرع والتخصيص

مكة

مكة واغفلوا الخزوة التي كانت في مرفعتها نحوها ذكرنا وما جاز اهل البلاد
واصلهم ولهم بعد ان قلنا كما هو المعلوم من مثل المقام المعلوم من مجموع
نصيب ان مكة كلها من قبله ما جاز لهم القوم وان كان الافضل للخزوة فيقال
الكعبة وان من كل ما من قبله ما جاز لهم القوم وان كان الافضل لاجل المسجد
فيما يعلم من اننا لان نمان ذبح هذه القران كزمان هدي التمتع ان ذبح ما جاز
كما قال الله في قوله ان كان قد اشعره وقوله فلا يحرم الا يوم الاصحى
وكذا في خبر صحيح كزمن الايام الحرمي وقوله مضطربا لا يريد عليه من الادلة
وفنا في الاحتياط المخرج في كل جمعة منهم النسخ في وقت وطا والطا في وقت والفاضلة
في وقت وقع وعقد وان من قبله بدنة فان عين موضع التبرع والاشهر عكة
التي لا يجوز ذبح المنذور ونحوه في غيرها منها مطلقا فضا وقوى وسبق في
قاعدة واصلا كما يجزى ذبح ما لم يمين في مكان فيها ما خلاف بين الاحكام
الذين قد تفتى عبارات الاساطين منهم بوجوب ذبح المنذور في مكة وان
لم يكن هديا وفي طي الحج اذ لم يمين له مكانا وهو في غاية الاشكال وان
تمسك باصل الاطلاق الى مكة وقوله لم يمين عليها الى البيت العتيق
بحسب جاني الارزاق الصانع سئل بالحرم عن رجل جعل بدنة بذنه يجرها
في حبل يده عليه وان لم يكن سمي بدنة فانه يجرها قبله الكعبة من البيت بعد
المنع من ذبح مكة مع انه مقصور على حبله وعدم ظهور الالة والرواية المروي
منها ما يجازي بعض رواياتها فالقول بما عليه بعض متأخرين جواز الذبح
حيث شاء هو الوجه بمسلكنا بالذهب وقواعد الاذان يتحقق الاجماع الذي

الاستحسان القائل بالوجوب لم يفرق في حقه في ذبح ما لم يمين في البيت العتيق
تمنع الاضحية واجبة على من جاز من صغيرا وكبيرا وهو بدنة وقوله ولد في ذبح العجل
ان الفضل هو واجب على كل مسلم الا ان لم يجد فبديل ولضعفها بغير اننا
الوجوب والاصل العلم وفيه الاجماع عليه قلت وفيه ايضا مع انها
الثبوت وتأكيد الاحتياط كما في ذلك لم يفتل الاستدلال بها لان الجيد يجب
بمع كنه الحاد بالوجوب المعنى المتعارف عند الفقهاء وقوله فاما است فلا
يعد معارضا بانه رواية ابن مسلم وهي من المتأخرين الاحتياط فلا يمكن
الخروج عن مقتضى الاصل والاجماع المنقول على انقاء الوجوب بمثلها
الرايين مع احتمال عملها على ما يحصل بالموافقة وقربيه في كلام غيره
قوله في يد شيخه الملاقاة الوجوب عليه في التصريح انه معارض بل غلط
التمسك الحق لا اقل من كونه قربة على الامة الاحتياط منه وصراحة في الوجوب
على الصغير الذي لا يتصور التكليف في حقه الا على الولي المنفرد عنه وجوبها
نصا وقوى وسيرة وقاعدة واصلا على انه على تقديره يكون من خطا الموضع
الذي لا يتصور الا بالادارة الثبوت من لفظ الواجب مثل المقام الذي لا وجه
الاستحسان في الاصحح عبدالله بن عثمان قال الله انه سئل عن الاضحية واجبة
من وجد لنفسه وعياله فقال اما الفسرة فلا يدعى طامعا لئلا يشاء تركه فحين
طامعا لما راد الى قوله ففضل المكن وانما ذكر المحقق انه الاضحية
بصلوة العيد بعد ذلك وعدم الظهور وتعيينها وكلام اهل البيت بما
ساق في ذلك من مثل ما ورد في الله وان دفعه بغيره يكون حذاً وممكن كما في خبري عن زيد

قد يكون من حيث ان قل ان الحكم مقطوع به في بلادهم وما في الغنية التي
قد عجز بها بالهوى فذكر انه ان عين له موضعين اثنين ولا ذبح او تحرم بقالة
الكعبة للاجماع والاحتياط والملاقاة المنقول عنه ان ما يجزى الذب بالند
ان قيد ببلدة او بقعة لزعم في الذي عجز بالند والدم يجزى الكعبة في حالة
الكعبة بالخزوة والاجماع ومنها ما يمكن بتفسير الرواية وعلام الجماعة انما اذ
في طي الحج كما هو جماعة اذ في هذه ضاحكة كالحرج من عند المنارة الى النهاية
لكما اذا لم يكن هناك فرد فيمنع اليه الاطلاق الذي لو كان منصرفا الى غيره
مكة المشرفة وجب الذبح فيه من غير اشكال فغيره فينا قد يعلم منه انه يعتبر في
هذه القران ما يعتبر في هذه التمتع من مثل حبله الاكل من الحمر وقسمته اذ شأ
الاذا كان عند ذل الصدقة فيصرف فيما نذر فيه على اشكال فيما لو كان النذر
وكم القول بوجوب العشرة اذ شأنا على النذر فيه مفضل في حبله الذي
قد عجز في القول بوجوب العشرة الى الشهر كما قد يدعى الاجماع على الاحتياط
الذي قد يكون هو ظاهر الكتاب وكنته والذهب والمذهب وقواعد المعلوم
منها عدم وجوب الاضحية بغير الهمة وكسرها وقسمتها لئلا يأتى المفقود منها
وهو ما يوجب تبرعا في الشئ والادعية التي لو اوجم النذر لكان المشهور
نقد ومقتضى قد يصل الى حد الاجماع الظاهر كما لصرح على لسان غيره واجد
استحبابا بل في كلام جماعة انها مستحبة عند علمائنا واكثر العامة وفي الاثر
انها مستحبة استحبابا مؤكدا باجماع علمائنا واكثر العامة وكلامه في قوله الله
في المثل قلته فقد يكون ذلك وسكان المذهب الذي لم يوافقوا فيه الى

الوجوب

الكلان

وعنه ثبت في الاستقبال بيده من خلفه القبلة في افتتاح الصلوة كما في
خبر جميل عنه اورد في الدين في تكليات الصلوة كما في رواية ابيه الا عند
هذه الغاية بان يقيم عليه كما في جعفر في صحيحه ما ذكره من ان الغيرة لك
ما يقتضيه من الاعتناء على تفسيره في ذي القعدة في مثل الآية الجملة
في جميع علمه ان لم يكن الا الواجب اختصاصها بمن قبل صلوة العيد و
عدم صحتها قبل الصلوة والمعلوم ان خلافا لفردة الفاضلة باختصاصها
بمن قبل الصلوة الذي قد عرفت وجوب الاضحية من خواصه كما قد عرفت في الخبر المشهور
كتبه على الخوادم يكتب عليكم المرح في عدم الوجوب على غيرة كونه ولو عرفت
الوسائط التي قد شهد للعقل والنقل بصدق حجة منها وكفاية بعضها
فضلا عن الجميع وجوب حملها على الوجوب على ضرب من الاحتياط في ذلك
الذي قد يحمل على عدم الاستحباب في دفع الخلاف المخبر بقوله عنه وقد
علمت انه سبق بالايجاب في ملحوظ به ضرورة انه لو كان ما ذكره حقا لوجب
القطع به وجاوزه الاحتياط في العلم بالبرهان الذي اوردوه قد يحمل
لهم الاحتياط في ذلك الذي قد عرفت على عدم الوجوب لواردي بعضه
فيكون من سبل سبل النص في التواتر مع في الحث عليها المحمودة على نكاح
الاحتياط للمعلوم من ضم بعضها الى بعض بل بعضها على ما هو الامر
بالاستقرار في فانه دين يقتضيه لصلاحتها عند اول قطرة من
دمها وفي بعضها على ان قال لو علم الناس ما في الاضحية لانتفوا
ومحتمل انه يفر لصاحب الاضحية عندا في قطرة تقطع من دمها وفي معتبر
الرجح

التي عرفت في حجة فالتة ما علة الاضحية فقال انه يفر لصاحبها عند اول
قطرة تقطع من دمها على الارض وليعلم ان من يتقيه بالغيب قال الله
ان ينال امره بها ولا يراها ولكن ينالها التقوى عنكم من قال انظر كيف
اسد قربان هابل ورد قربان قاييل وعن الفقيه في حق رسول الله صلى الله عليه وآله
في حق واحد ابيهم وقال اللهم هذا عنك وعنك لم يضع من اهل بيتي وذر
وقال اللهم هذا عنك وعنك لم يضع من اهل بيتي وكان امير المؤمنين رضي الله عنه
كل سنة بكيش في حجة يقول باسم الله وجهته وجهي الذي فطر السموات والارض
حينما خلقنا وما انا الا منكري ان صلواته وسكنى ومحياي ومماتي لله رب
العالمين اللهم منك ولك ويقول اللهم هذا عنك عنك لم يضع من اهل بيتي وذر
كتبنا اخبر عن نفسه قال قال له لا يرضي عنك البطون وقال في حق رسول الله
عن ائمة التوبة وروى في الفقيه في سلق قال قال رسول الله استرهم في اخطاياكم
فانها مطاياكم على الطريق المروي عن كتاب العلاء عندنا في الاستحباب
قال قال رسول الله الحديث الاضحية لك ما يستفاد من بعض استحباب الاضحية
عن الغير وان كان صغيرا او ميتا وان ضحى او ضحى عنه وان النقل في الاضحية
عن الميتة واهل البيت ومعاشرة الامامية عليهم وصيهم وان لا يضحي عنهم
في البطون ومن سجد وان الواحد يجزى عن سبعة او سبعين او عن سائر
من لم يضع من الامامية عند الفردة او عطاها من حجة من حجة الدخ عن التسمية
بعبارة قرأته الدعاء المذكور الذي يجب الدعاء به او ما في كتاب علي بن
جعفر عن اخيه عوف قال واستقبل القبلة حين تدين وتذبح وقيل وجبت

وجوبه في كل وقت والارض حينما خلقنا وما انا الا منكري ان صلواته وسكنى ومحياي ومماتي لله رب
العالمين اللهم منك ولك اللهم تقبل مني حرم الله الذي لا اله الا هو والاعظم
وصلى الله على محمد وعلى اهل بيته على طهره والمؤمنين من هذه الاحاديث
يجوز ان يكون الواجب عن الاضحية وان كان اجمع بينها افضل بل عاينها في الجاه
عليه من هذا أصل الاحتياط في كلام بعضهم ذلك الى تفرعهم في قول
اما الحكم الاول فلا اشكال فيه لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
جعفر انه قال يجزى من الاضحية هديبه وقول الشيخ في صحيحه المروي في
الفقيه يجزى الهدي عن الاضحية واما الثاني فلم اقل على ما عليه الا انه ربما
كان في لفظ الاجزاء في الخبرين المذكورين اشكالية واشارة اليه قلت بل ظاهر
واضح ولذا قال بعض الاما فضل دليل فضلية الجمع واضح وقالوا في لفظ
الاجزاء ظاهر في ان اجمع بينها افضل واما على ما علم بان فيه فضل المرفوع ونفع
المكين قلت بل استناد ذلك على ما دل على جواز تعدد الاضحية المعلوم
ان الهدي المجزى عنها لا يكون عليها قاعدة الاحتياط في تحصيله من الفضل
بل هو على ما دل على جواز تعدد الهدي الذي لا يربط الاضحية بمعدله كما لا ريب
ان ذلك لا يوجب طلب التخيير بين الاضحية الاكثر على انه لا يتصور الاضحية تعدد
الاكثر هو الاضحية كما لا يتصور الاضحية تعدد الاضحية تعدد الاضحية تعدد
كذلك الهدي الاضحية مطلوبها للذابع الاكون من المندوب المعلوم في الروايات
انضمام الى الاضحية من دمها ومن الوجوه التي لا يجمع هذا الخبر في اصيلها
فان

فانما قد علم منه انه لا وجه لتعدد الهدي بالواجب كما في حجة منها القصة
وتحقيقه عند الارشاد ومن او بالفتح كما في حجة منها فتح والتعريف والتعريف
اطلاق الهدي في الهدي في حجة منها الهدي والوسيلة والقرى والمنه والقرى
ودعوى انظر الواجب الهدي قد يمنع كدعوى انظر هدي الفتح الذي قد
قال ان التسمية في حق وعينه ربك في الفقه على الاضحية الذي قد يكون التسمية
بالواجب كالمقر وعينه المكان الفقه عليه ومع فلا خلاف بين الاحكام في التسمية
بكلام بعضهم ذلك في الاضحية المندوب وهو عناية الجردة وان اطلق في كل
في الفقه في الفقه في اطلاقها على غير الاضحية الواجبة بتدريج كما يحتمل
اطلاقها الاجزاء فتبينك بصورة ما لو تعدد حال الذبح الهدي والاضحية التي
قد لا يشك في ان شرائطها وسننها كالهدي فصا وفقوى ويتيق وثانيا بالملكو
من فضل ذبيحة شرع وقاعدة واصلا بل في المنقول عن المنه تحتضن الاضحية
بالغنم والابل والبقر وهو على السلام لتولته وبذكروا الله على ما
منه من سبعة الاضحية اذا ثبت هذا فانه لا يجزى الهدي من الابل والبقر
والهدي يجزى الذبائح من الضان ذهابه علمنا انفق في صحيح ابن حنبل
المروي في احاديث في كتاب المنقول عن تفرع الاحكام الهدي تضمنه صفا
الاضحية بعد ان سئل عنها فتح بكيش العلم ان قوله حينما خلقنا فان لم يجد كيشا
من حلة المرفوع من الضان او المرفوع لم يجد فحقة من الضان سبعة
قال وكان عليه يقول صحيحه فصاروا سبعة سلم الذين والهيمن وفي
الفقيه وفضل الهدي والاضحية من الابل والبقر الا ان من الغنم الهدي ولا

يجوز من البقرة والابل والمزاة الشجر وهو الابل الذي قد قتل له خمس
وحظ في السادسة من البقرة والمزاة الذي قد قتل له ستة وحظ في الثانية
ويجوز من الضأن والجوز وهو الذي لم يدخل في ستة الثانية ولا يجوز من
الاختار ان يكون ناقص الحلق ولا هو يربى العود ولا عرج بين العرج
والدهر ولا ولا ارج وهو المقتطع الاذن ولا حصى ولا اعصب وهو الكسور
القرن الا ان يكون الداخل صحيحا والخارج مقطوعا فانه جائز ولا يجوز
التقصير في الايمان فاحرقه فوات سحله هو وعينه الى امر ما ذكره من الاحكام
ثم قال لا ذلك بليل اجاع الطائفة التي قد يكون الاجاع حرجا من كثير
على ذلك المعلوم النقص التي قد طرأت منها في صفات الهدى والظلمة
المشارك له الاخيرة بالحق الذي قد عصفه غير انه لا يتصور وجود القسمة
اثلاثا في الاخيرة المنقبة كما لا يتصور وجود الاثلاثا وان قيل هو جوب
ذلك الهدى الذي تشاركه الاخيرة في القسمة اثلاثا والاطمئنان ولكن لا
قائل بالوجوب ولا يكون ما يتوقف عليه الصحة وان كان محتاجا لغيره
الاحتجاب بالحق في حقهم انما يملك ثلثا منها ويملك ثلثا ويتصدق ثلث
على وجه قد يكون حرجا في دعوى الاجاع الذي قد يظهر من احد الاحكام
المعرج في كلام بعض افاضلهم بعد الاجاع عليه في جميع الاعصار وفي كلام
اخر منهم بعد المعز على ما يتوقف ذلك حرجا من النقص وكان قد راجع
عن قول ابن ابي شيعة في خطبة له واذا اخيتم فكلوا واطعموا واحدا واحدا
عاما منكم بهيمة الانعام وعصبة الكفا في كل الله على العوم اوصاف

كان

كان على ابن الحنبل وابو حنبل يتصدقان بثلث على جملتها وثلث على الشاة
ثلث بثلثا من اهل البيت الذي قد يكون حرجا في ذلك بعد اتمام المراء
ثلث الجبلان الهدى كما يشترط ذلك ما من قوله في ذيل صحيح ابن حنبل
المنقول عن كتابه ثم لا واطعم الجوز في الاطعام عينا بيم الهدى والصدق
كما هو المعلوم من فضل السلف قدما وصديقا وان قال في كتاب فضيلة التصدق
بالجمع ولا قيل انه مع طوعه عن المستند فان ما مر في حرج هو غير ما استحب
الاكل منها الا ان يحل على امره بالصدق بالجمع بعد اكل ثلثيها فقلت ويكون
ما روي في تصدق ما بيم الهدى والصدق كما قد مر في قوله بعد ذلك فافهم
ما كل الكل فم ما كان يجوز تصدق وهو اليسير والافضل ان يفهم الثلث في
ان ذيل القول بل من ضمان فانه ما كان يجوز تصدق للفقراء عينا بالآلة
التي قد على وجوب التصديق الذي قد قيل ان وجوبه لا يلزم استحباب الاخيرة
وهو في محله الا ان يقال ان ذلك نظير الاشعار والتقليد الموجب لهدى
القران المتبرج فيه والثالث في ايام الاضطرار وتحت ذلك ما يجوز في حرج
وجع خلا مانع من حرج القسمة اثلاثا وثبت الضمان وان كان الاصل المنقبة
التي قد يكون من ضمان فانه حرجا عند الشك في المنقول عن صاحب ان من غير
فليس ان ياكل منها وكان له يوم ما دل على عدم جواز الاكل من الهدى الواجب
وان حرج من هدى التمتع كان النذر الذي لو فرض دخول هدى القران
في تلك القصة باعتبار وجوبه المارضى كان محصيا به ان في كل ذلك في الف
الكتاب كسنة المحرقة يجوز الاكل من الاخيرة والاصوات والقواعد والاجاع

الذي يدعي في يوم الاخي من غير اخيرة ويسمى لسان الحق مقودا فضلا
عن نظام الامم التي لو سمع داليس من سجدت يوم السقعة لعل سامعها
ويسمى بالتصديق بها بقرية وما في حكمه وتكون بما يريه ضا وضوءه وسبق
وقاسيا فان يكون هو المعلوم من طاعة ذوى الشرع في فضل الاول وثبت
الناس مصافا الى الاعتبار القاض بعدم القوم من ذبح الاول والشمس
في ذبح الثاني المؤثر لتسوق القلب في معتزلي في الله قتل الرجل
الثانية وثنا في بعض ما قال لا احرز في قلت فالرجل يذبح المارضا
فيضا قطع عنه من ههنا ومن ههنا في الوقت وقد مر في حرجه قال الاول
اذ كان ذلك الوقت فليجمل سوف المسلي في شريتها ويذبحه وارسل
الغنيمة لله الا في حرج ما تنزى في العشر وفي الف ليس لا يصح في حرج
المفسد بما ياكل البوت من شاة ونحوه وفي معتزلي من فضل من ان
قلت جعلت فداك كان عندك شريتها من الاخي فالاخذة واخيته نظرا
في حرجه ووقعت عليه ثم ذبحته قال ما كنت احرز ان تقتل لا تربي شيئا
وهذا ثم قد جعل قد يتفاد من ذلك انه لا يقع الاخيرة الا بما يذبح
لولا ان الله الاصول والقواعد ونحوه من الاجاع ونحو ذلك ما قد دل على
الاكتفاء ببيع واحد في الانعام التي منها المذب الذي قد لا يشك في كراهته
ذبحه اذا باع في المذبح في غير الاخيته اية وان لم يكن من الانعام الذي قد يخص
الالهة بتصحية المذبح منها بل كان مباشر المذبح من كان مبيعا له لا قد يتفاد
والنقص في تعليمهم ذلك ما يوجب وقاوة القلب الذي لا يتصور بيع غيره

مع ان الذي ينصرف الى المعنى شرعا وعمادة ولا ريب انه الاكل من الاخيرة التي
قد قيل اطلاقه صاحب عدم جواز بيع لحمها من غير تصديق بوجوبها على وجه
قد يظهر الاجاع عليه واستدراكه في المشتري على ذلك الذي يملكها قد
حرجه عن ملك المشتري بالذبح واستحقاقها للمساكين وقد نظر بين بعد ما
عليه ان ذلك لا يلزم القول بالاحتجاب وكونهما في ملك صاحبها كلاهما
بعضا كالهدي وان حرجه بوجه ودفع ثلثه او ثلثيه الى الفقراء الذين لا يملكون
الا ان يبيعوا او يقرضوا ثم يقرضوا لهم الاطاع المعرج في ذلك على عدم جواز بيع
الموجود في الحرم الا ان كان ذلك في خصوص الاخيرة الواجبة بالنذر والمعين
وشبهه كان ذلك ما لا يجب في حرجه فانه ما لم يذبح فيه ويعلم منه
وجه التام فيها ذكره في طعن ان اذا اشترى شاة تجزى الاخيرة بنية
انها اخيرة ملكها بالشراء وصلت اخيرة ولا يحتاج ان يجعلها اخيرة بقول
لانته محبة ولا تقليد واشعار لان ذلك انما يرفع الذي خاصته وكذلك
كانت في حكمه فقال قد جعلت هذه اخيرة فتدبر الى ملكها وانقطع بقر
فيها فان باعها فالبيع باطل ولا شاة في حرجه فان كانت حاملا
متبعا ولها انتهى ما نقله عن الفاضل وتنظر فيه كونه وهو في محله وان
ودعه على امره من اخيرة فلا يتبذرها المقطوع بضعفه وامكان
جليل المنفعة واضر من الاحتجاب الذي قد يجعل عليه كما يوم الخلاف
ويعلم من ذلك انه لا ريب لما يتعلم اهل هذه الاعصار من التصديق ببيع
الانعام الثلاثة حتى دانت بعض حيل من العلم بشل عن مقدار العمل الذي

الذي

والصدق عما عتقوا كونه شيعهم من الطعام والنفك شاة يذبحها في اكله ^{طعم}
وافاعليه واحد من ذلك اقول وفي كل الكلا فيه وفي غيره على الكلا عياله
العقراء او على الكلا اذ كان فقيرا ودعوى المنع من اكله والكلا عياله مع الفقر
يحق المنع وقاس على الزكاة التي لا ياكل منها صاحبها وان كان فقيرا مع انه
مع الفارق الذي بين المذهب الذي قد علمت من صاحبنا وقواعد ونصوصه
فتأوى ذويه جواز الاكل يهدي القنع والقران الذي قد شفع لم يوجب
ذبحه فيه وقته وعاملان بالسوق بعد الاشعار او التقليد يحصل الاشتاء
وفلا يخفى بل قيل لو جوب اكل الذك فضا لمن من ماله الفضل ومطلوع
الكل المهرج بدعى الاجاع على عدم جواز من كل واجب غيرة هدى القنع في
القران وعلى جواز ذلك قطع كما سمعت التصريح بذلك في النصوص
الفتاوى المهرج في كلام بعض ذويها كالشيخ والفاضلين والفاضلين
اضاهم انه يجب في كل ما يجب يحرم فيها ولا يحرم خارج شي من عنها
بل قيل ان ذلك هو المهرج من كلام اكثر وقاضى الى المشهور بل قيل
انه من بعد الاحباب لا يعلم فيه مخالفا لقول الله في صحيح مصحح ابن عماد
لا يخرج من شئ لم يهدى ويحمل المنع من اخراجه من احم كما سئل ابن سيلم
احدهما في الصحيح: الخ يخرج من احم فقال لا يخرج منه شي الى اناس
هو ثلثه قيل وبما فقد الفقير والمنع وقع وكذا والخبر والمنع الذي نقل
في غيرنا في واحد ما فقهنا لما فيه ثم قال وقال مالك وابو حنيفة اذا حرم
الحم جاز تقريته لغيره في الخل انا انه احد مقصودى النك فلم يفي في الخل

16

كالذبح ولان المتصور في محبة اللحم التوسعة على ما كتبه وهذا لا يحصل
عندهم ولا عندك يتخصم اللحم فكان جميع محتضنها كالعطائف وسائر المناسبات
انتهى ظاهرها في دعوى الداج على عدم الجواز فاحرازه من اللحم الذي يقول له
كان قد ابدى احرازه من على القيد لا يريد من قال لعدم احرازه منها الا اعم
الاخراج من اللحم كافي للصحيح الذي يحل عليه المطلق الاول الذي قد يحل
اطلاق مثله على ما عدا السنام المعرج يجوز ان احرازه بعد التفتة في الشافعي
وفي كلام الصدوق وابن عبيد زاد الحل للمعروض في النصوص وقفاً على الاحتياط
الذين يخصوا فاضلهم في النهي اللحم بالحكم الذي هو كافي للصحيح بل قد يمكن ذلك
على لزوم من كلام اكثر اصحاب الذين قد يحل المطلق وما اطلاق الصحيح على ما
عند الحل والسنام والشيء الذي ينتفع به المعرج يجوز ان احرازه من اللحم في
موقوفات من غير مثل ما ابراهيم بن الهادي اخبرني شئ من اللحم فقا يا سنان
والله والشيء ينتفع به قال انه بلغنا عن ابيك ان قال الله المصنوع شيئاً
قال بل يخرج بالشيء ينتفع به وزاد فيه امر ولا يخرج بشئ من اللحم من اللحم اقول
واحد واحد روى الله في حاشي الذي قد لا يتصور حل اللحم عن
اخراج اللحم العارضة في حل ولا يرد على الترخيم بناء على القول بوجوب الاكل في
الصحة ولو قيل ان الاحتياط على الظهور كونه ذلك كما اننا اضطررنا قبل لا يتصور
ايه ولو على القول بوجوب التفتة انما تأييداً بعد فرض المنع من احرازه ولو بعد
العقبة لغير ما لك الذي قد يعلم من الامتناع والتواضع وغيره والعمل لا يراعى
ويصل منها شيئاً ولو خارج اللحم كتسميه بل قد لا يتبين كل واحد منهما من

الخاصة فيه وضعت على تقدير ملكه يدفع اليه واذن المالك وجازت
ويجوز ما يقتضيه من اجمع ما يصفه المالك في اعدائهم وملاحقة ^{الزعماء} ^{الزعماء}
والوجه الذي يطول الكلام بقا عليها فالجمل على الكراهة او على خصوص ما اذا لم
ياذن المالك ما جاز له اصادا اشترت الحاجة اليه او الاضطرار اليه او التفتة
او من الفضل او من ذلك ما قد لا تلزم الضرر والفتاوى الاربعة وقد ينكر كل
المنع مع هو الوجه الثاني فيحقق الاجماع الذي قد يقلب في يد غيره وان هذا
مقتضى الشيخ وابن زهرة الذين قد يحمل كلامهما على ما يمكن حمل الضرر على ذلك
كما يحل الضرر العارضة بعدم اخراج الحرم الاضاحي من ضمنه على ذلك بل على ما
يذهب اليه الاجماع الذي قد يظهر من قوله اصل في المراسن ان الحرم الاضاحي بعد
ثلاثة ايام واحدا وان كان غير اخراج شيء ما يتجوز فيه الاستقام فانه وادوا
ان كان منها على الاضاحي فبعد الاسلام ثلثة ايام وثمرة الناس ثم من بعد ذلك
ثلثة الناس وثمرة اليوم كايوم بذلك كله الضرر التي منها المروءة عن الحرف
في الوقت فخص ابن سديد في جعفر بن محمد بن الفضل عن ابي الصالح
عن ابي عبد الله قال من سئل عن الحرم الاضاحي بعد ثلثة ايام واحدا جاز
حاشيكم اخراجه شيء ما ثم اذن فيها وقال لمكانه الحرم الاضاحي بعد ذلك في
المروءة على ايام بعد ثلثة الاضاحي قال اما رسول الله ان لا يطعم الاضاحي
بعد ثلثة ايام ثم اذن لنا ان نطعمه وقد نهى الله اليها ما يقتضيه من مسلم
عن ابي جعفر قال قال رسول الله هذا تحبس لحرم الاضاحي فوق ثلثة ايام وجزيره
الاخر المروءة على الطل سبعة عشر محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه قال كان النعمان

[illegible]

وأنه يكره أن يخرج ما يضيئه معنى السام وإن كان منها أو أضاف
 ثم قال وهذا الكلام الأخير لا يخرج من احتمال فانه يحتمل أن يكون راجعاً إلى
 التثنية مجرى الهم مع عدم مخرجه في المعرف الموقوف وهو التثنية المخرجة
 راجعاً إلى التثنية التي تحصر الملك بعد معرف التثنية في الموقفة لها
 وتفيد الأول ما في العبارات ثم انكره أن يخرج ما يضيئه معنى بل يخرج
 الموقفة ثم قال وكذا كان فاذى وقت عليه من الأجزاء المتعلقة بالأجزاء
 في هذا المقام ما رواه في في الموقفة عن حاتم ابن سيرين وسأله وما عليه
 من الأخبار المذكورة ثم قال لا يخفى ما في الجمع بين هذه الأخبار وبين ما عليه
 ظاهر اتفاق كلمة أصحابنا من استحباب التثنية في الوضوء بعد سجدة أو
 خضعة أو الإشكال فانه موطن الحكم الشرعي فيها هل تثنى وقد اتى به
 ظلم يوق في ذلك التثنية الذي هو له يعرف في كيف شاء مع أنه لا مزيد إليها
 على مخرجه في ثلثة أيام مخرجة يخرجه عن أجزائه ثم يؤمر به ويعمل بوجوده المستحق
 وعده أو لا يتعلق قول المستحق بعد أجزائه قول المستحقين اللهم إلا أن يحتمل
 استحباب التثنية على أصل السلام مخرجة قليلة الهم كقوله الناس في هذا
 ذلك ليستقل هذا الحكم لعدم منعه من تعدد فعله وهو بعيد عنه بسبب كثرة الهم
 وقلة الناس فلا بأس بجمع أجزائه الهم وأدائها وعدم مخرجه في ذلك المعرف
 الموقوف إلا أن هذا لا يوجب كلام أصحابنا لاقاقتهم على استحباب هذا الحكم
 في جميع الأقسام وبالحال فالجمع بين الكمالين لا يخرج من الإشكال ولم يعلو عن
 لذلك في هذا المجال ثم إن ذكر هذه الأخبار المذكورة فالتفت على الحكم

فصد الإسلام كان النزع للأكل والأدخار بعد ثلثة أيام ثم حصل النسخ
فقد لهم الأكل والأدخار والجمعهم ونج فادلت عليه رواية ابن سلم قال
عن صاحب الجرم الأضاحي فوق ثلثة أيام تحل قصد أخيه من ابن الحكم الذي عليه
الإن العمل كان قبل النسخ كان كذا يدي حديثه الثاني الذي بعد من كتاب
الطال ومنه ما حل الكراهة لهم وكان حديث علي بن أبي إبراهيم ومنه
محمود بن أبي الحكم في صلوة لها وأبوها في هذا المقام على ما سبق في
الهدى انتهى حديثاً في يوم من ماله كان في حديثه من غيره في المسألة
ذلك بين الأصححة والهدى الذي لا ريب أن المنع من إخراج لحمه والعرف في
منه في الصدقة أحاط منه هذا لا يدرى في النسخ في غيره من النسخ أو في غيره
لا يخرج في النسخ في غيره من النسخ في غيره من النسخ في غيره من النسخ
والنسخ من النسخ في غيره من النسخ في غيره من النسخ في غيره من النسخ
ولو كان مشتقاً في المكان والزمان الذين قد عرفت الهدى النسخ والقرآن والمنقول
المعين بزمان ومكان والمطلق المتبادر عنه زمان ومكان والأصححة التي لا ريب
لها مكان وزمان فحين لها زمان في النسخ المتعلق بزمان كتب ذوقه لمقتضى
وهم وثقوب ومنه في البان وجمع البيان ومنه أن مكان دم الضال من ضعة
أن لا نزع الله المفسر في العرق من كنه الشفة أو الموقوفين أو أحدها في
قوات الأقران كان حاجاً بحيث لا يطبق له من موضع العدا وكان له طريق لكن
لا تفقه له في ملكه لأنه لا يترك غالباً من عيب الهدى منافع إلى الأصل المقر
بوجه وزعم العصر المرح في الزينة الموصوفة بالساعة ومنع التكليف فيها

الاباء والاطهار التي لا يطيقها بعض قوم على اجماع مع انه تعالى والى العبد
عقله وفلا مضافا الى الناس بل هو الذي تحبته بالحسنة لمصلحة انه
قدما بانها المتأسك عنه وقول ابو جعفر في معتزلة في يدج حيث صدق
حكمة ما حكى وقع وعبدان من هذا القدر الضيق الوقت في الحج ان صد
عز ولا يجي عليه التاخير الى الضيق وان ظن انكشاف الصد قبله لاصالة عدم
التوقف مع اطلاق الكتاب وكنت باردة الفأنة الارية على التعقيب بل انه
ربما احتاج الحرف من الوردية لا يتك من معارف الذبح فيلزم
الشرع المتبين في الزنية الموصوفة بالحد وعدم التكلف فيها
بما دون الطاعة التي قد لا يطيقها بعض قوم على اجماع ولو لم يتدبرانه
يعود حتى اضطر الى العود ويذبح يوم الثاني طلبه مع انما والى العبد
عقله وفلا وعن الحاف انه سئل الحدي بالحد حتى يذبح في محله يوم النحر
فيل ويحرم الا واحد كمن فاضا وقتها وامكنه البش ولم يعين يوم النحر
بل ما يقع فيه الوعد ويحرم الغيبة لكن فرضها على العموم لا على غيره من الحج
والمعة والماع كمن فرضه على العموم الحج والمعة مستندهم عموم اختلاف
بوصحة يبلغ الحري محله واختصاصه بالمعظا وهو الموضع لم حاف
الاخبار واللغة فضلا عن الشيخ في البيان قال لا شك وابو عبيد وان اهل اللغة
ان الاصدار المنع بالحق وهذا بالفتنة والحصر بالعدة انتهى وفي الصحاح
في النسخة حصة الابل فهو محصور اي حسيته واحصر بولي واحصر من اي
جبل اخر فترس واستند المبر عليه سلطان كونه حسيته محله في الحار حسيه

ايمن عنه الحبس وقتله او وقع به القتل واقتله وعرضه للقتل وقهره فذبحها
وامره وعرضه للدفن فيه فكان حصص حبس او وقع به الحرق فاحصم وعرضه للحرق
وفي البتة ان الفراء يجوز كلامها بمعنى الاضرب قلت كمن الارض اذ تليها
من المضي فقامه وفي الحلق احبته لطان او قامها فمضى فمضى وانه قال ولو
تويت لتهرب لطان انها علمت ما فعله ولم يذهب الفعل الفاعل حان لان تقول
فناحم الرجل ولو قلت فاحصم الجمع والمضى ان المرء فخصه او لم يحن
ان تقول حصلته فمضى فمضى في اصل المضي فمضى في الازهر عن المنذري
عن ابن ابي عمير عن محمد بن سالم عن عيسى بن ابي اذارة البراءة عن عبد بن ربه فقد
احصوا اذا حبس فمضى وقال ابو اسحاق الفخري الرازي عن اهل الكوفة ان
يقال للذي تمس به الخوف والمضى احصوا وقال الجوزي حرم وحكم الموهبي عن ابي
عمرو وشيخنا في حصر الشئ واحصوا او حبسوا وفي البتة ان الجمع والمضى
عن اهل البيت ان الماد في الازهر واحصوا والخوف او المضي ولكن بلغ هدي
الاول محله بعد حيث صد هدي الثاني في حصر في الحزم وكذا ابن زهرة عم
الاحصاء في الازهر والفقير قال اكثرنا والفراء وابو عبيد وفضل ما كثر
اهل اللغة فقالوا المضي لا يجر وحصر الصمد فاحصم ايضه وكذا الشيخ في
الانه حكى هذه الصابغة عن الفراء فاحصوا والاقرب ما في قول من التخيير بين البعث
والذبح عندك وان الافضل البعث وانما اجز الذبح عندك رخصة وهو مضمرة
التخيير وكثرة والمنتهى قلت ولعله من هذا المعظم المصريح في كلام الاساطين منهم
بان محله كان مصداق الذي قال بعض الافاضل ان مصداقه المنع عن ذبح وما في مصداقه

فما تراه بالظن عندنا فيه ولا فيما سجد ان المحصور منعه الموضع خاصته
 وبالإجماع مناصحه جماعة مستغنيا وصحة تخافي لك فقال وهو الذي
 استقر عليه رأي أصحابنا ووردت به نصوصهم قوله منها المصحة المحصورة
 وهو الموضع والمصدور هو الذي يرد المشركون كاردوا لسانه ليس في
 والمصدور داخل النار والمحصور لا دخل له النار في قال وهو مطابق ايضا
 للفتة قاله القواجر احصر الرجل على ما لم يتيم فاعلم قال ابن تيمية ان احصر
 المضيق انما هو من السراير خارجة مريد قال الله فان احصرتم الى اهلها قال
 ومنه قوله في الكتيبة فتدبر في المصالح المتبرعة وعن تغلبت
 الفتاة ان هذا كلام العرب فعليه الفتة انه صحتها في دعوى الاجماع نصا
 ونفي الفتة على التفرقة بين المصدور والمحصور المتفق على كبرها بمعنى واحد
 يعني المنع من عدو كان ارضي ويحرم كاعليه كاتمة من الرشد وفيه خلافهم
 الذي لا يعين به بعد ما سمعنا المعلوم منه سقوط استناد الجماعة الذين منهم
 الاستلاف في زمانه في عموم لا تحلفوا ورسكم الالة ولا الى استحقاق بقاء
 الاحكام والمنع ما هو الى ان يثبت الحلال الذي لم يسلم الا اذا بلغ المصلحة المحل
 وخرج منه المناقشة في دلالة النص في المعلوم منها التحلل بالذبح في مكان
 الصدور على اجماع الاحكام فتدبر استصحابه بغيره فيقال ان الاصل في
 حاكمه على النار والطبيب للمحيط ويحرم الاما خرج بالليل الذي لم
 يعلم الا فيما قبله وقبل ذبح الهدي عنده سبها بعد ما حطت مام وقفاوى
 الاحكام المشهور فيهم بقاؤهم فصاروا يحلوا في كل ما حرمه الاحكام

المصدر

لما اذبح وضعه الصد الذي قال بعض الافاضل انه لو من الموضع بالحق
 او العرق الواجب كما اجازوا فتوى ودليله كتابا ومنه بخبره في مكانه
 احل من كل شيء اجمع من حق النار على الاستمرار الا ظهر له لا يكاد يظهر خلافه في
 شئ من ذلك الا ان المصلحة لم يوجب الذي هو محجوز بما ياتي من المصلحة فيجب
 انقاذ الهدي كالمحصور ويقع على احرار ان يبلغ الهدي المحل وقرب منه
 الاستمرار على كونه فصل بخبر ما سمعته عنه ووردتها المعقبة المتفق على المعقبة
 المصدور يذبح حيث يشاء ويرجع صاحبه بنافي النار والمحصور يذبح حيث يشاء
 في الصحيح ان رسوله حيث صدره المشركين يوم الحديبية خذية ورجع الى
 المدينة ويحرم الذبح الا ان يذبح في حاله ويحرم الذبح منها ولا يحل على المحل
 حتى يفيق الياسك فاما المحصور انما يكون عليه التقصير في المحل المحصور
 ان كان ساق هديا اقام على احرار حتى يبلغ الهدي المحل ثم يحل ولا يفرق البناء
 حتى يفيق الياسك فاما هذا اذا كان تحت الاسلام فاما حجة التطهير فانه
 يحرمه وحل ما كان احرام منه فان شاء ذبحه قبل وان شاء لا يجب عليه الذبح
 والمصدور بالعدو يحرمه الهدي الذي ساقه مكانه وقصره شرعا ويجوز
 له ان يذبحه حيث يشاء سواء كانت حجة فريضة او سنة انتهى ظاهرها كالمحصر
 2. ودعوى الاجماع نصا وفوق على صحة العقل بالذبح من الصد الى شيق
 الوقت لوق الحاد في بلده وان لم يذبح الا انتظار ولو لم يذبح والاصل في
 قبل فوات الح والذبح لا يثبت عليه الذبح فم الخوان قاله في وقت وطوق في الغيبة
 وضرب الالة في ذبحه وورد به مصره ما لا يجب عليه المباداة بالذبح

منها
 روايته

2. موضع الصد المحل ما يتوهم منه لزوم الذبح عنه على الرخصة لو ردا الموضع
 مورد ذبح وجوبه كغيره وانما لا يثبت عليه الذبح بل يجوز ان كان احرامه
 بالذبح والوقوع المتفق بالبقاء على احراره الى ان تحقق الغوات فيحل بالذبح
 كاهن شاة فانه لا يحل بل يشترط هذا مذهب اصحاب الجواز عندهم تلك الاطراف
 الواردة بالتحلل بالذبح على الرخصة لو ردها في مقام يتوهم منه المنع من الرخصة
 ولو بعد ذلك لا ينعينهم فقال ان تأخير الاحرام والتحلل بالذبح افضل من التحلل
 بالذبح الذي يحل في كل مكان من افعال العرق القوي فحلها كما يحل في
 فلم يكن في الحال العرق المفترضة التي لا تحقق الغوات فيها ويجوز تأخير التحلل
 الذي ردا الهدي الذي لم يذبح من تحلل الهدي المعلوم انه لا خلاف في وجوبه
 على المصداق المذبح للمردود بالاجماع الذي قد يكون حراما كغيره منهم ان ذبحه
 والفاضل وعنه والنسبي المشار الى طرف منها ما هو المذهب وقوا مع
 ونحو ذلك ما لا يتوهم في معارضة بعض ما يستدل به فاصالة البائة واختصاص
 الالة به مع ما قد علمت من كون الحرم فيها المنع مما ولو من عدو بل يثبت اجماع
 المفترضة ما نزلها على حرم الله وروى تفسيره الشيعي في التبيان والطبرسي
 2. الحجج الزائدة في تفسيره ذيل الالة حتى قيل انها مختصة بالصد الذي ساق
 تام التحلل عليه في المحل الذي يحل منه وجب الاحتمال في ذبح هدي يوم النحر وتوقت
 الاحرام على التقصير والحل مع الذبح وعدم سقوطه باشتراط الحج ان يحل حيث
 حبس عدم الاضطرار لمساقة وتفاصيل الاجل في المقام المعلوم انما لا وجوب
 التحلل الهدي على المحصور الذي ينعينه الموضع من المرفقين او حتى ذلك حاشا

الصد

الصد كما وانما ينعين الالة في كل حال وان كان من غير احرار المشركين فقلوا
 بتدليل الرصد الاجماع الذي قد يكون حراما مثل ابن زهرة في الغيبة والذبح الالة
 والنسب المصريح في بعضها بهذا التفسير الذي قد يتقارر في الالة والذبح
 التي قد تقتضي طواف منها ويذبح يوم النحر والايام التتويج ان لا يذبح حصر
 المعلوم ان تلك الايام الذبح فيه وان اقتصر الاحكام هنا على يوم النحر بل ان
 الشهيد في ايام التتويج الى القليل وذلك لقصره عليه في جميع ابن عارضة
 عن الهدي ومعه زينة وكل ما ليس من الزمان يجب الهدي معان كان
 حصر العرق المنقول عن الزمان ان عمدة التتويج كالحج هلا وانه لا يذبح في
 ضعفه كضعف المنقول عن الدليل ان المنقطع يذبح الهدي حيث احرم
 وان يقتل في المفيد من لا والمقتول عن ابي عبد الله الغدير بين الذبح حيث احرم
 والعرق المنقول عن المنقطع من المحصور والمضطر بخزان بينهما في المكان
 الذي يضطر ان فيه وان قيل مقتضى جميع ابن عارضة عن كل ان الحرس
 ابن علي حرم مقتضى ذبح في الطريق فبلغ علينا وهو الهدي فخرج في طلبه
 فادركه بالسقي وهو مرض فقال يا بني ما فتكتي قال اكنشك لاسي فخرج
 على بينة فخرها على راسه ووجه الالهية وجبه فاقه عنه قال فخرج
 للبي معتمرا وقد ساق حتى انتهى الى حيا فم فخره ثم لم يذبحه
 ثم اقتبل جوجا فغضب الباب فقال له ابي عبد الله الكعبة افخرها وظاهرها الهدي
 وحيثما كان المصدرة ويحتمل التطهر كما يظهر من الروايات وان لا يكون الحرس
 احراما وانما هو في اعيان تطهر عما خصوصها اذا كان قد ساق ويؤيده ان ابن

لما فعله الامام لم يجر عليه دم فلا يجزى عند الامام ودعوى التفصيل المنسوبة
 الى رواية لم يثبت عليها كالمقدمة على وجه يعتد به لم يقل بوجوبه مطلقا
 شيئا الصحيح الذي قد لا يستفاد منها سوى الوجوب عند تقدير التقدير او في
 مثل كان مرفوعا على العقل بل من المثل في الاستصحاب عند التمكن من
 التصديق اوها بواجب نحو الجواز فليتم فيما لا ينبغي ترك الاحتياط في عمله
 ويجوز تقديم مناسك من التمسك على طرف الحج وسعيه نضاً وقوى وقوة
 قياساً بالمعلوم من ضرورة كثر وقاعدة فاصلاً بل في الرباط انه كذا
 يعجز عن ظاهر مصرح به في حيلته من العيان وقد بين في كلامه الاحتجاب
 الذي ينبغي بعضه بعضاً كالنص في المشار الى كثرها في فضل كثر القوم
 فيها لا ينبغي وجوب تقديم الحق والتقصير على زيادة البيت للناسي
 الاضاحا كثره قلت ربما تكون متواترة مع كذا قد يكون الاجماع معاً
 لا كذا الحد وان فهم الخلاف من قول كثره الصحيح ان رسوا انما انما
 فهم الحق قال بعضهم بانه لو سلمت قلت ان ادعى في بعضه خلعت
 مثل ان ادعى فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي ان يفهموا الا حرم ولا شيئاً
 كان ينبغي ان لا يخرجوه الا قد موع فقال لا يخرج المحل على نفي الاثم عن
 الجاهل والناسي او احدهما على تقدير تناول التقديم الطوفان وقول
 ابي في صحيحه ان يسلّم الاثم ان ذلك لا ينبغي الظاهر منه الوجوب بقرينة قوله
 بعده فان عليه دم شاهة مع غيرها عند علماء فناء تحجب عليه جبراً
 لما فاته مع الاثم بالاجماع الظاهر فتدعى ان غير واحد وتخصيصه وقال

كلامهم

في

عن ولما ندم ما قطع به الاحباب وعزاه في حق الشيخ والاتباع وقيل انما
 لم اعرف فيه خلافاً لكن اخلف في بعض الكتب كالمقدمة وسيم والعينه والحق
 قلت في ذلك غير مرجح بل اذ اظهر في الخلاف الذي لا وجه له بعد قول ابي
 حمزة في صحيحه ان يسلّم غير زار البين قبل ان يخلق ان كان زار البيت قبل ان
 يخلق وهو عالم ان ذلك لا ينبغي فان عليه دم شاهة المنيح ضعف دلالة ما تقدم
 الذي قد يصح مستنداً للوجوب بقرينة الاثم بالمعلوم من كل ما دل على وجوب
 التقديم ولا شيء على الناس نضاً وقوى وقاعدة فاصلاً وبما يستفاد من
 ذلك كذا ان يجرى على العامد والناسي ان يعيد كطواف المتقدم على الحاق ان
 التقصير يلزم من ذلك دعوى الاجماع عليه العامد ولعله كان في الناسي
 اية وربما يظهر من قبل كذا المروي فيها كونه ذلك هو المعروف من المذهب
 وان ينبغي في المظاهر الشيخ والاتباع عدم وجوب اعادة الطواف في صورة
 العهد واستقر كلامهم جميع منهم المحقق بوجوب الخلاف في صورة التماسك والنا
 قال بعض الافاضل وفيه ان الناسي يعيد على الظاهر فقد كثر استند
 للعلم بالاصل ويجوز حمل مثل الله عز وجل يري البيت قبل ان يخلق
 فقال لا ينبغي الا ان يكون ناسياً ثم قال ان رسول الله اتاه اناس يوم النحر الى
 اعرامهم وحجهم فبينما هم من عند منة قلت وهو استند ضعيف لمع كمال
 المعارض لا ريب في اقره من قوله له وعدم ظهر الخبر في عدم وجوب
 الاعادة مع معانيتها بوجوبه ان يقتل مثل ابا الحسن في المأثرة ردت ووجبت
 ولم تقصر زارت البيت فقلت وعمر من الليل ما حالها وما حال الرجل اذا

حاشية

فلذلك قال لبا سيرة تقصر ويصرف الحج ثم يطوف للزيارة ثم قد اختلف
 في كماله بالاطاعة لسورة العهد والتمسك بالمعصية ثم العلم عند التي قد
 شهد العقل والنقل بحدثة منها وقد كثر يعلم سقوطها عند استند اليه
 الا فاضل على سقوط الاعادة عن العامد الاصل واعماله في جميع ابن مسلم
 المشتمل على وجوب الزيارة وان في كمالها اكثر الذين منهم الفاضل
 وسحق الاعادة مع الجاهل المتعبد الصحيح المشار اليه على الجاهل المتعبد في الحكم
 ووجوبها خاصة على الجاهل المتعبد بحجوان التقديم على وجه لا يكون مقترناً
 مساواة الاول للعامد الذي قد لا يشك ان الكفارة فيه للاثم الذي لا يورث
 مشاكسة المتعبد في الحكم فيه مع كماله لا يشك مشاركته في المتعبد للناسي الذي لا
 اثم عليه وان تشاركت جميع في اداء على وجوب الاعادة من عقل ونقل وان لم
 قدم في اعاده ايضاً كما يصيد من تعبد كطواف محافظة على التمسك بالمعصية
 عليه الا شاك وان لو قدمها او احدها على الذبح او الزمها او كما يصيد لو
 قدمها على جميع مناسك من التي قد يظهر من معصية اجامى حقه ولكن وجوب
 الاعادة على خصوص كطواف الذي قد تقدمه القائم على جميع مناسكها وهي فلو
 يصلح مستنداً لوجوب الاعادة على مقدمه عامداً على خصوص الحاق او التقصير
 الذين قد بينه التقديم على احدهما اضعف من التقديم على جميع كذا في كماله
 عبارة في حق الوقاية من كونه فيها هذا كذا في غير ما استشهدنا فيها من
 تقديم المتقدم لهما اضطراراً وشمس على كذا في بعض الافاضل وكما وجب الاعادة
 فان تقدمت كماله على الحج مع العذر فليتبين ان تقدم التقديم انتهى جيباً

لا تعذر

لا اعتبار عليه والله اعلم بحقائق احكام التوحيات حاشية على حاشية
 استحباب البدنة في الحلق بالناسي من القرن الرابعين والحلق في العظمى المتعبد
 بحاشية منها التقية والمنع والبدانة وقع من انما ضمة العين قتالة وردت
 الذين وعزلة العظمى خلفه ومن الوقت صا والحد والعقود وبه الى الابد
 عن المصباح ومختصر العقول الحاذرين للذين واستقبال العقول وتسمية
 الحلق والبدانة وقلم الاظفار واخذ شارب عهد الحلق مضاً وقوى وسبقاً
 تاسياً بالمعلوم من قبل فذكر في صحيحه معية عن ابي حمزة انه امر الحلق
 ان يصنع الموى على فخذ الذي ثم امر ان يحلق ويصنع موى وقال اللهم اعطني بكل
 شق وزهرهم العتية وفي نسخة ابن مسلم عن بعض كذا قوله الما اذا كان
 من شعر العترة واراد الحجام من حبله الى ان قال له ابتدا بالناسي وقا له
 الموني من في حشوات السنة في الحلق ان يسلّم العقل وفي النسب الى
 حواذ الزمها اذا اردت ان تخلو ناسي فاستقبل العتلة وابدا بالناسي
 والحلق من العتلة الناصية بحذاء الذي بين وقد اللهم اعطني بكل شق
 جميع القية ومن الموى عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن الله قال كان
 يوم النحر يحلق الناس ويحلق الظاهر وايضا شارب وطافا في حقه وعن عمر بن
 يزيد عن الله اذا حلق شخصك فاحلق نفسك واعلم ان قلم اظفارك
 وضعف شاربك المنيح ذلك ما يستفاد من بعضه احتجاب كماله والاخذ من
 اطراف القية اية بانه ظاهر القية او يحرم الاجماع على حلق الحلق على القتلة
 والبدنة بالناسية من الجانب الايمن ودعاء بقله مصفاً الىه وحسنات

وكفره في النيات انك على كل شيء قدير ومن المنقح ويحتمل ان يكون
 ان مقصود تعليم الظاهر والاخذ من شأبه ثم اورد رواية عن ابن زيد
 وقال ولا ضل في ذلك خلافا كما عند فقهاء النكاح عن سحاب البدر بالنسبة
 في القرنين والحق ان المظنة قلت وهو كذا وان قوله صحيح معونه
 المصريح فيه بالبدر من القرنين الذين اقبلوا على طوائف الناصية ان البدرية
 يقرب الراس الذين وقعدوا سحابا وفي كسرة خطاطها وعنده بمقار
 فلا تفصل والمعهود من الخن هبلا من بعد الحق والعقيد يحل كل شيء
 حرم الاحرام الا ان النساء والطبيب كما عن رجب حلة من كسرة الشئ وكذا في رجب
 وقيل انه المنهون وعبد الله المطلق الاحبار والاصحاب على وجه شيعي
 الاجماع للفقهاء منها قول الله في معتبر ابن يزيد علم انك اذا خلعتك
 فتدجل في كل شئ الا النساء والطبيب الموهي عن ابن ادريس عن نفاذ الرضا
 عن جميل شلة المتنع ما علة اذا خلعتك ما سلك كل شئ الا النساء والطبيب
 وهو من ما اذا خلعتك من غير مناسك من اوقده وفي حلة منها وفي
 وقت هذه الاحلال اذا اتى جميع مناسك من غيره قال ابو علي وقد يكون
 هو الماد من مثل القرنين ولام المنهون على المطلق على الواقع على اصله وتوابعه
 الاصول والتواعد منها فاعدا الشئ والاحكام واستحوار حرة
 حرة الاحرام الا ما فرج بالبدليل وليس الا في ما كان ايا جميع المناسك
 وقال الله في صحيح معونه اذا ذبح الرجل وخلق حلة كل شئ احرم منه
 النساء والطبيب في حلة منها المتنع من الخن ويكره ان يبدل في الحلق

والر

ولعل الماد ما سبق ولم يذكر النكاح لاحتمال التصوم له واكتفاه بالاول
 والاخر وعن الصادق في الرسالة لعقيد هذا التحلل بالمرحوم مستند
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله في خبر الحسين بن سلمان رواه الحر في صحيحه
 اذا مضى حجة العقبة فتدجل كل شئ احرم عليك الا النساء والمعلم انه
 مع الاغصان من سنة وولاه غير مقام لبعض ما رواه ان اقتضت باق المنقح
 الاصول ان النساء ما علم انك اذا مضى حجة العقبة فتدجل كل شئ احرم عليك
 والنساء الذي قد جعل على الشئ كما لا اول الذي قد جعل اقتضت على النساء
 الحان الملائكة بين منها ومنه كطبيع الشئ الذي قد مضى وادخله
 وقواعد ان الصيد باق على حله كما هو في جميع منهم المهر والفاضل
 في بعض كتبها بل جعل في حله الاكثر والمنهون اذا خلعتك فكل شئ
 الا الطبيب النساء والصيد ذهب اليه على ما رواه في كذا وكذا وظاهر الاجماع
 المؤيد بطلان كل شئ الا النساء والطبيب الموهي عن ابن ادريس عن نفاذ الرضا
 كان في عاتق ابن ابي حنيفة والقاضي وان طافوا في النساء انية كقول الله في
 صحيح معونه ابن ابي حنيفة اذا طافوا في النساء فتدجل كل شئ احرم منه الا الصيد
 ويكره في المنقح الا في النساء وكان يكره في كذا طلاق الوارث والاحتجاب
 انه على كل شئ الا النساء والطبيب في حلة منها المتنع من الخن في حلة
 قبل ذلك اذا ذبح الرجل وخلق حلة كل شئ احرم منه الا النساء والطبيب
 فاذا اراد البيت وطاف في حلة من الصفا والمرة فتدجل كل شئ احرم منه
 الا النساء بل في حلة منها المتنع من الخن في حلة من الطبيب النساء يكره

مولانا

حجة العقبة ولنا قد تقدم جميع يكون الماد بالصبيح الصحيح الصلح لا
 الاصل المقتطع لعدم حرمته بعد طواف النساء وعدم التناهي بين التحلل
 تطل الى الاحرام والمنع من تطل الى الاحرام وتظهر التناقض في مثل كل
 لحم الصيد كما هو على حدة وفي حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 قبل الطواف سيما بعد المنع من شئ الا اكثر وتظهر الاجماع الذي قد قلب
 عامر به والمنع من حرم لاقتلوا الصيد لان حرمه لذلك وفي الاصول وقواعد
 التي قد يقال انها بالكلية على معنى ان الاصل الحلال الا ما فرج بالبدليل وليس الا
 بين الاحرام واخرى افعال من خصصها مع افعال حرم الماد بالصبيح كلامهم
 خصص احرم ومن ذلك فالاحتياط في كل مذهب حتى هذا هو القول الاول
 للمتنع ما عداه فيحل له المطلق او التقصير الطيب لاني حلة منها الا حرم
 ويب وقصاوية وطهولة وفي رجب لان محمد بن جرير مثل الله في معتبره
 عن الجاه غير المتنع يوم النواحل له قال كل شئ الا النساء ومن المتنع ما عدا
 له يوم الخوف كل شئ الا النساء والطبيب ولقول ابن عباس في صحيح
 معونه عن الله رايت رسول الله يغتسل بالسهل قبل ان يذبح ويحضر
 جميل الذي طاه ابن ادريس عن نفاذ الرضا في شلة المتنع ما عدا اذا خلعتك
 لاسه قال كل شئ الا النساء والطبيب قال في حلة من كل شئ الا النساء
 وللجميع صحيح منصور بن جهم شلة من رجل رمى بصلوات اكل شئ
 صفح قال لا حتى يطهر بالبيت وبين الصفا والمرة ويحيى عبد الرحمن
 ابن الجاه قال ولا في الخن مولود في رسل السانم التي تجبى فيه

زعمان

زعمان وكنا قد جعلنا حال عبد الرحمن فاكلت انا وابي الجاهل ومارزما
 وقالوا لم نزلنا النبي سمع ابو الحسن كلامنا فقال لاصار وكان هو الذي
 جانتا في اي شئ كانا في كل شئ قال ابو عبد الرحمن وابي الزناد وقال لم نزل
 بعد فقال لاصار عبد الرحمن قال لعلنا نذكر حين اتينا في مثل هذه اليوم فاكلت
 انا ومن وابي عبد الرحمن فاكل من فاكها اوه شئ فقال ما ابت ان شئ
 الا حلة منها وفي زعمان ولم يزد بعد فقال ابي هو افقر منك اليس قد خلعتك
 رويتم قبله واشترط النبي على الطبيب تقديم الطواف في حلة منها المتنع من الخن
 وقع وتبع وكل الشئ عن الحق في ظاهر الحرج ليطيب المتنع ايضه ويؤيد صحيح
 سعيد بن سيار مثل الله عن المتنع اذا خلعتك لاسه مثل ان يذرع طلبة الجنا
 قال في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 وشلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 الشبهة من ذلك وجعل في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 ابا ابراهيم عن المتنع اذا خلعتك لاسه ما عدا لاسه قال كل شئ الا النساء وفي صحيح
 ان الحسن ابي بصير عن ابي عبد الله رايت ابا الحسن بعد ما ذبح حلق ثم مضى راسه
 يسلك وادار البيت وعليه شعر وكان مقتدا وحل جميع ما ذكره بعيد وكذا
 خطا ابي ابي في زعمانه وعليه علم متنع وكذا في المارة التي ذكرها طوافا
 منه وبان من جرحه في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 قبل ان يذرع طلبة الجنا قال في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن
 سمعت ابا عبد الله في حلة منها المتنع من الخن في حلة منها المتنع من الخن

أخي

ذلك على

اعرفه وربما فاند لا يخفى ان كان معطوفاً جرد التلبية ودبطها الاحرام
فلا معنى للقول بحل ما يحلل الطواف والسبي لوما خراف الطيب ومطاعا من
القول الثاني وان لم يجبه التلبية فقد حل بطل اهرامه وحجبه وانقلب
ما يقوله شيخه انتهى جيداً ثم قال فلو معنى للقول بتلك اذا اجمع عليه
بذلك بل يتوقف على الحلو المختار والمحلل فانه خلاف انما يختصه قطع
الشرط تلك التلبية وما وقع فيها من الاحوال والاضار وما عدا حلو حفظها
فانها تكون مبنية عليها وقفاً من زعمها كعرفت قلت بل ذلك يقتضي عدم
كحل الطواف المقدم واخراجه الحجج الذي قد عقدنا اهرامه بالتلبية بعد صلوة
فضلا لا يكون محالاً من كل شيء تقدم اقتضاه الا ان يقال باحتياط التلبية
او وجوبها اعتباراً بالوقوف صحة الوقوف وما عدا عما سيقمها بل فضلاً
او توقف صحة الطواف جزاء ما خرافه انه لا يحفظ الحجج فالضاد او اقله
عمد كالمعية الشيخ واتباعه ولا يتعدا لزعم الاحرام الذي قد جرد التقديم
جواز منعه او اعتباراً به وان حل من الطيب او من كل شيء بطواف المقدم الا
انه بعد ان عقد الاحرام بالتلبية بعد فعل حج عليه كل شيء حتى يحل المحلل
او يحل كل شيء حتى يفسد الشاء او يحرم عليه كل شيء ما حرمه الاحرام عدا الطيب
المستقدم ما يحل وجوه واقوال اقربها الاول لكن لو ينبغي ان يحل الطيب
باضال فلا ان يتحقق الاجماع المؤيد بغيره من غير واحد منهم المم الذي
حرمه فمن يتوقف حل الطيب مع تقدم الطواف وحرمه على اضا من على ذلك
فاذا طاف الرجل للفساد او طاف المذنب طوافه الواجب كل حج بعد الفرائض

فالشروع في العروة المخرجة بعد الحلق أو التقصير نصاباً وفقوى وسيرة وتاسياً لما
 فصل في ذلك من فتح وقاعدة وأصاؤه كما قد مضى فقلنا لا بد من أن يكون الحلق
 نصاباً وفقوى وسيرة وتاسياً وقاعدة وأصاؤه لا بد من أن يكون الحكم بذلك من طائفة
 المذهب فقلنا من الإجماع الذي قد يكون منقولاً ومتواتراً لما لا ينص عليه وإن كان
 المطلق عند كل شيء إجماع منه بعد سيرة تاسياً وفقوى على الساتر على كل ما في
 إلى التعليل في رواية شاذة عنهم ولا يدل الرجال على الساتر إلا بالبيان الصحيح
 وإن اختصصوا رجلاً منها بالرجال بعد ما حفظنا عنهم لعدم الخصوصية وظهور
 كونها على طائفة المثال والثبات في الرجل واحد الإجماع بالمحال الثالث وهو جمع
 التي منها كل واحد من جماع ويختص بخاصة الملة من جميع الأحكام سيما
 المناسك إلا ما خرج بالدليل المنفرد في مثل الغنم ومنها في عدا الشغل
 والاحتياط في هذا ما خرج فيه واستحباب بعض من الرجال المعلوم من الكتاب
 والنت والابواب المنفرد فانه على ما في هذا عليه وعلى عدم التعليل
 وخصوصية محبة منها لبعض من العلمين صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج وعبد الرحمن بن
 وعبد الحسين صالح كلهم يروون عن أبيه قال الملة المتقدمة إذا قدمت مكة ثم
 حاضرت تقسم ما بينها وبين التذرية فإن طهرت طاف بالبيت وسكن بين
 الصفاء المدة وإن لم تقهر إلى يوم التزوية اعتقلت واحتسبت وسكنت بين
 الصفاء المدة ثم خرجت إلى فداء أقضت المناسك ودارت البيت طافت
 بالبيت طوافاً لها ثم طافت طوافاً للحج ثم خرجت فسقت فإذا طافت فليكن
 فقد فعلت ذلك في كل من طواف الحج الأفاضل وسحبها وإذا طافت استسبحوا الرجل

لها فاشد فيها مثل ونحو غيره وقد يشترط في معتبر محبان سماع القوم بقوله إذا
اعتبرت المرأة ثم اعتكفت قبل أن تطوف قد تمت بحسب وشهدت المناسك
فأداها طوافا ونحوه من الحج فقتط طواف الحج وطواف النساء ثم أحلت كل
شيء وفي النسب المولودان الزنا ومقوله يطوف الرجل طواف النساء لم يحل له
النساء حتى يطوف وذلك المرأة لا يجوز لها أن تاجع حتى تطوف طواف النساء
لأن كل من جامعته منهم الفاضل من الأشكال في توقف حل الرجال على النساء على
طوافين قد تغرب فضلا عما عليه الوجه القول بعدم توقف حل الرجال على
النساء سابقا وتوقف الحل عليه إلى القيل في رواية شاذة وهو غريب كالاتسار
بعدم توقف الحل على طوافين بالاصل المعتاد في النسب والعتقاد التي منها
قاعدة النفل والاضطرار استحباب المنيح الرجل اليقين المخرج من تحقيقه
قبل طوافين وأقر به ذلك القول بعدم ما يلي عليه المرأة وإن صدر من رجل
الفاضل لفت مستحلف في الحكم كالتراجع في ذلك زانعا ظاهر وجه الأشكال
ما يلي من النصوع على ترك حكم الرجل ثم قال ويمكن الاستدلال عليه بان العزم
قد عم عليهم ذلك فنجب استحباب الزنا ينبت المنيل وهو غير محقق قبل
طواف النساء وشيكله لا حارر الالة على حل كل ما عدا الطيف النساء وتقصيد
الخلق وما عداه كمنه بالطلاق فإنها حتمت له المرأة وفي جملة ذلك حل الرجال
فالمسئلة موضع اشكال انهم عزجد بعد الزمان بعدم ظهور الاحارر لكات الزنا
حل الرجال بالطلاق من غير الذين قد لا يتك في كنه المراءى بما عدا النساء
بها كناية عن الوقت المنع عنه في الحج كنايةا وبشدة ولو عمق القرائن المتأثر
طون

طرف منها فكيف فعلته الادلة الدالة على توقف حل الرجال عليهم على طرفين
 الذي في بعض الافا مثل ينفي القطع بتحريم الرجال على النساء الا ان يحل
 به اية لهم الاية وصحيح الرواية وقريب منه في كلام غيره واحد من الاحباب
 الذين ادعوا لمناقضة بعضهم في سند الرواية اولها انما اعلم بحكمهم بصحتها
 صحتها واعتقادها في هذا النص والموصل التي قد سندا العقل
 فيسند حلها منها كما قد يشهد ان باعية الاجماع فقالوا وتحصيله من عدم اختصاص
 طوائف النساء بمنعها فيجب على الخصم والمذاهب كما عرفت والهم ومن لا يرغب
 في النساء وبما علمه المشهور فقالوا لان غيره واحد وتحصيله قد يصل الى احد
 الاجماع فيوقف حل النساء على الصبي وحل الرجال على الصبي عليه من دون فرق
 بين المذموم وغيره ودعوى ان عبادة المذموم غير شرعية كالطمان غير الحرام الذي
 قد يكون اكرامه على المظالم سببا لشرعيها ولا يمتنع فيها المنع لما قد عرفت من
 الذميمة التي من شأنها تنقض صحة الاعمال الموصلة الى طاعة الله ولولم ان الاول قريبا
 والثاني غير شرعي ولا يمتنع في حق من امر الله به في الاول وفسده في الثاني
 ما قد اذنا في منع من منع الاجرام سببا للحرم المتوقف رفعها على المحلل الذي
 وجهه كالحرم الاجرام سببا للحرم ولا يكون سببا لافلا واحد قبل البلوغ الذي
 تظهر منه حرمة اللحم وحل المحلل له كما هو محتمل في جميع الخطابات الموضوعية
 التي لا تظهر منه طاعة من ذوبها الابد بلوغ نفي التكليف المانع عن التمسك
 المحقق الذي لا ريب فيه غير ان المذموم من المحلوم انه لو بلغ الصبي او افاق
 المحقق بعد التلبس قبل احواله فمقتضى ان يحل ما يحرم نكاح الاسلام وهذا

كيفية الحكم في الطلاق والمجنون كغيرها من صاوة غير المكلف المكلف في
حرمة ما يحرم الاطعام وفي المحلل منه وان كان من الحكم الوضع الذي يظهر ان حكمه
مثل المقام بعد البلوغ المخرج في من بالمتن من الاستمتاع قبل وهو في محله
ومتوجه الخطاب بالمتن الى المولى الذي يتيقن وجوب منه المجنون والمأهول
المتكبر في حرمة تمكن المحل لها كما يشك في حرمة وعلى المحل المجنون والمأهول
المجهول نعم لا شك في حرمة تمكن المحل المحل المكلف وحرمة مباشرة المحل المحرم
وان اضره بالبرع الاختيار فليظن ان كان مساقا فيجنون وجنونه كما في مثل
شهر رمضان ودعوى ان الجبر يرفع الحرمة فلا يكون الوطئ محرما قد تقدم بالقوة
القائمة بالمتن فاضاح المصلحة في التكليف كما قد تقتضيه حرمة النساء على
العبد المأذون في الاطعام وحرمة الرجال على المأذون فيه وان لم يكونا
متزوجين ولا بد منه الحرمة قبل التزوج بدفع الاذن لحرمانه من الاستمتاع
الشرعي على ما يستلزم ويقتضيه على ذلك ان المولى لا اذن في التزوج وهو
يعلم ان على حكمه طواف النساء فتداند له في المحل لقضاءه وكذا اذا كانت
متزوجا وقد اذن في احرامه فتداند له في الرجوع لطواف النساء اذا تركه
وليس للمولى تحليله ما احرم من خلافه كبر حرمته المعلوم من العقل والنقل
ان الرشد بطلان ما يقوله من خلافه كبر حرمته المعلوم من العقل والنقل
وطواف احياء وامواته ولو زواها وصافه من التقييل والنظر الى المشقة
وهو العقد وشهادة عليه ومعرفة حكمه بالمتن في اسم الرقة والاستمتاع
بهين وان حرمت الاطعام لاطلاق النصوص والفتاوى بما جازله بما قبل طواف
النساء

فروع

النساء وكل ما حرمت الاطعام الا النساء والمعهود منه الاستمتاع به من كان قتيلا
للعقد وشهادة عليه المخرج في من حرمتها وحرمة كلاهما حرمة الاطعام منه قبل
طواف النساء لا يستحق الذي قد يمنع وبما رضى الاصل والطلاق النصف فتداند
في ما يقوله محتمل كما منع من طواف النساء بالهبة ويحتمل ما قد يكون الحكم حرمة
اقوى منه في حرمة النساء فذلك عليه كل ما دل على حرمتها بالغير فضاوة عن
تنقيح المناط والاشتراك في فعله المنع المستفاد من النصوص والفتاوى في
احتمال تناول العشي والرفث المنهي عنها في الحج كتابا ومنه واجعا للحج
كما قد عايشه في الترتيب ولا بد منه الحرمة قبل الاطعام المعلوم انه سبب
لحرمة كثير من المحرمات فتداند لانها من مقدار الاستمتاع به على ما سبب
وتنقل الذرة في قضاء عتق العتاق ونحوها قد يتفرع على ذلك كما هو مفاد وجوب
ترتيب الاطعام الذي قد عايشه على تحليل النساء على الرجال وتحليل الرجال على
النساء بطوافهن ولو بغير المناط كما لا يؤثر في التناكس سهوا او جهلا او غلا
على ما سمعنا من التفصيل الذي لا يرد عليه وما يدل على عدم توقف التحلل على
صلوة ركعتي التين قد يظهر للاجتماع نصا وقوى من غير واحد مما عدم
توقف التحلل على طوافها واعلم ان كان قاتل بعض الاصل ما اذا لقوا على
فاذا طاف طواف النساء طاف لهما اتفاقا صليلا لا لاطلاق النصوص والفتاوى
الا في طواف النساء والاقصا ما لا يقل في الحج معصية ثم ارجع الى البيت طواف
باعتبار طوافه نصا وكفى عند مقام ابراهيم ثم قد جلت من كل شيء وفزع من
كل شيء وكل شيء احرمت منه فبحر ان يكون لوقوف الفراق عليها انتهى حديثا

الذي لا ينبغي ترك الاحتياط الا في قول بتوقف التحلل على طوافه
الناسك في الوقتين على الوقوفين وان كان يقول بتحليل النساء على الرجال
وتحليل الرجال على النساء ويجوز فعله على الوجه المأثور به على ما لا يخفى من حرمته
كالقول بتحليل القصيد الذي لم يتغير حكمه في العباة كغيره بالخلق او كقصير
وان كان الاحتياط وقتا على طواف الحج وسعيه الذي يتم به الحج كما في جملة من
الصالحين ويتفاد العقل وغيره بل على طواف النساء المخرج في النصوص
بحرمة الحج ويتم به حل كل شيء من الاطعام فضا وقوى وسبقه وتاسيا
بالمعلوم من فضل وقوة الحج وقلة واصل وان توهى كلامه والاصح
والقاض حرمة كصيد كان في الحرم بعد طواف النساء المخرج في النصوص
معصية والمنسحب الموهولنا الرضا وكذا المأذون بخصي المخرج الذي قد يحل
عليه ما هو قول المصنف والفاضلين ودليل الاكثر من نفاة حرمة الصيد بعد
اللقا وهو خلافه حله بالخلق او التصديقا لبعض الافاضل لم يحل
بقاوة الصيد العاقل بعد اعدام دلالة سوا الفصل المخصص على عرفته
وظاهر قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد انتم حرم بيا على تحريم الاطعام بتحريم
الصيد وتبعية في كلامه عن حصر العلماء الذين لا خلاف بينهم في تحريم
مأذون في الحرم ولو كان محلها فاشبهت حرمته بغير اكلهم بغيره بعد الخلق او
التقصير كاستنقاعه والاصح وكفاية تحريمه بعد طواف النساء المستفاد
من علمه في الصالح وغيره من الحج الذي لا يتصور في حرمة الصيد
لغيره الذي يتم به الحج المخرج قبل القصيد في حال الاطعام في وقت الخلاف

الزنا

فلا بد من تنبيه الحكم في الطلاق والمجنون كغيرها من صاوة غير المكلف المكلف في
حرمة ما يحرم الاطعام وفي المحلل منه وان كان من الحكم الوضع الذي يظهر ان حكمه
مثل المقام بعد البلوغ المخرج في من بالمتن من الاستمتاع قبل وهو في محله
ومتوجه الخطاب بالمتن الى المولى الذي يتيقن وجوب منه المجنون والمأهول
المتكبر في حرمة تمكن المحل لها كما يشك في حرمة وعلى المحل المجنون والمأهول
المجهول نعم لا شك في حرمة تمكن المحل المحل المكلف وحرمة مباشرة المحل المحرم
وان اضره بالبرع الاختيار فليظن ان كان مساقا فيجنون وجنونه كما في مثل
شهر رمضان ودعوى ان الجبر يرفع الحرمة فلا يكون الوطئ محرما قد تقدم بالقوة
القائمة بالمتن فاضاح المصلحة في التكليف كما قد تقتضيه حرمة النساء على
العبد المأذون في الاطعام وحرمة الرجال على المأذون فيه وان لم يكونا
متزوجين ولا بد منه الحرمة قبل التزوج بدفع الاذن لحرمانه من الاستمتاع
الشرعي على ما يستلزم ويقتضيه على ذلك ان المولى لا اذن في التزوج وهو
يعلم ان على حكمه طواف النساء فتداند له في المحل لقضاءه وكذا اذا كانت
متزوجا وقد اذن في احرامه فتداند له في الرجوع لطواف النساء اذا تركه
وليس للمولى تحليله ما احرم من خلافه كبر حرمته المعلوم من العقل والنقل
ان الرشد بطلان ما يقوله من خلافه كبر حرمته المعلوم من العقل والنقل
وطواف احياء وامواته ولو زواها وصافه من التقييل والنظر الى المشقة
وهو العقد وشهادة عليه ومعرفة حكمه بالمتن في اسم الرقة والاستمتاع
بهين وان حرمت الاطعام لاطلاق النصوص والفتاوى بما جازله بما قبل طواف
النساء

فروع

ما سمعت فان غفلت فلا يفرض ان تزور البيت الغد وضوضا بعد ملاحظة
 ولزوم الوجوه الخيمه ونحو الاخبار العجيبة فيكون على من قد حصل
 الحكم بادوية كقوة الحق قد علم منها فضلا عما لا يرجع اليه من
 التفرقة وانما يجوز تأخير الالف المعرف في النص الغني بان من لم يرجع
 مع من يدعي الغنية وكشف اللثام الاجماع على كذا يظهر عن واحد ولا ينبغي
 تحقير ان اريد به مطلق رجحان المسألة في الحق لم يرجع لغيره ما يخص
 اختلاف الصحاح في مرجح الجاهل الذي لا يفي فاكه المسألة المتقدمة
 على غيرهم القيد والمنع والبرهان القاطع من جواز تأخير القول على
 ما لا يثبت له الا ما بعده كان احتياط في كتابه المشهور وكذا في
 المتن من قبله على اننا قد يكون هو المقصود من قبل مقتدا جماع الغنية
 الظاهر من قبل ما مر في قول المتن في صحيح معوية او في الغد ولا يفرق بل في
 ظاهر ما مر في المتن الى هو انما الرضا ان لا يجوز في قديم ما هو المذهب في
 قواعد التي منها قاعدتنا الشك والاعتناء في استحباب حقه ما حرمه الاعمال
 وظاهر البرية والعلة جميعا هي صحة ما يحسن علينا اخذ المناكس وان
 النظام منهم وقيل انما في تأخير عن غيره ونسب الى القول الفاضل في طاعت
 وهو من طرق وسائر المتأخرين تنادي الى الاصل والنصب المستقيم التي قد
 طرقت منها صحيح ابن سنان وصحيح عبد السلام وصحيح هشام ابن سالم وصحيح
 معوية وصحيح عمران الطائي وصحيح الحلبي المحكي في تأخير ما ذكره في نقل الفقه عن
 رجل آخر زيادة اليوم الغفران لاسباس ومعتبرين احاد مثل ابا ابراهيم عن

سما

نقطة

زيادة البيت فوالله فيم الثالث قال تعالى ارجع اليه يا اهل البيت
 غير ذلك ما سجد على راسه في الاغفار والى اهل البيت في رخصته ولا ينبغي
 في صفة ما دل على المنع من تأخير عن غيره شيئا ليعلم من اجل الناهية في التأخير
 عند كل الكراهية كما يشهد به ما مر من قوله في صحيح معوية فانه يكون للمفتي ان
 يؤخر وكثير من الوجوه التي قد طرقت منها وقد غفر على آخره القول في قول المتن
 قد لا يثبت فيه بالنسبة جواز التأخير الى يوم الغفران الذي قد اتفقت النصوص على
 جواز التأخير اليه مع اسفار حلة منها ما مر في صحيح ابن سنان وهشام بن سالم
 وغيرهما لعدم جواز التأخير عن يوم الغفران كما لم يجدوا ما سجد ما يحسن الى
 حنفية المشهور قوله في نفسه صدور الاضمار التي يكون وجوب استناد القائل بحل
 التأخير الى حلة في الحجة اليها لوجهها عزيم الغالب ولما كان التقييد في حق فينقطع
 ما قيل في ذلك لوجه الاستناد الى حلة في الحجة اليها بعد ما علم بان اقصى ما
 جاز التأخير الى يوم الغفران الى حلة في الحجة المستندة الى النص وقفا في الحجة
 قصر ما تلوها جواز تأخير القول للقارن والمفرد طوله لا يندرج في قوله ما لا
 خلاف فيه للاضمار المطلق والاصل ان الحج اشرف على ما فيها ذوالالحج والفاضة
 ذلك يجوز وقوع احوال الحج في اية جزء من الايام فيجوز بالدليل المقفود في
 مثل المقام المعلوم بل ما دل على جواز التأخير من عقل ونقل للمفتي والمفتي
 الواسط التي منها تفتيح المناط القطعي والاجماع على عدم القول به في خصوص
 المفتي والفقهاء المعتبرين وكثير من الوجوه التي منها جميع معوية المتقدم
 فيه بالفرق بين المفتي والمفرد والقارن وكذا لا يثبت منه الا التأخير عن الغفران

وقالوا ان الغفران في كل سنة
 واليوم الغفران في كل سنة
 واليوم الغفران في كل سنة
 واليوم الغفران في كل سنة

كثير من النصب المطلق التي قد تم على جواز التأخير في خصوص ذوالالغدر
 او الى يوم الغفران في كل ما قد جعل عليه ما في المفتي وقد يمنع من الاستناد
 الى الاصل الصادر في مثل الاية ونحوها ما قيل ان الاستدلال به بجازفة
 محضه اذ غاية ما يستفاد منها ان ذالالحج الاخر من الحج باعتبار ما جاز
 الشائع فيها الاصل والمعلم انه لا يدل على جواز ذلك فضلا عن احوال الحج
 في كل جزء من اجزائه انفسهم انه مطلق سبق اليها انما اخرجها ان قد وجد ما
 يلحق بموجب المباداة من النصوص والفتاوى فيقول عليه كما هو شأن في
 حال المطلق على المفتي سيما بالنسبة الى ما بعد يوم الغفران الذي يقوى القول
 بعدم جواز تأخير عن ذالالحج في المفتي بل والقارن والمفرد لو لماسمقة من
 نص صحيح في بعض ما يفرق بينها وبينه وما مر في نقله والاجماع الذي قد
 يظهر من غيره على جواز التأخير عنه والرجوع الى ما دل على منها وقد
 يعلم منها ومن قبل قليل رجحان المسألة في الصحيح بخلافه الاضمار والمقارن
 كواحدة التأخير كما في حلة او استحباب الاستيقان لا يثبت كما لعله هو الظاهر من
 النص وقفا في الاحكام المعلوم من اصولهم وقواعدهم ونصوصهم ان يجوز
 التأخير لذلوالغدر وانما يجوز الى بيتان بالطوافين بينهما يوم طواف ذي
 الحجة ولما كان المؤخر مقتضا كان ذلك من غير كونهما الاضمار في كونهما
 وسنة وقوى وقاعدته واذا لا يتصور القول بعدم الاجزاء الا بغير قول
 بغير المباداة ومعلوم انه لا يفتي فيها والعبادة التي قد ذكرتها النبي
 في التأخير فضلا عن كونه مقتضيا لفسادها واحكام كون التفرقة في التأخير

علام

على عدم كونه في الحجة وقت الحضور العام فقد تذكر وكقوة فضلا عن النص
 الفتاوى التي لم تحدد مكانها بعد الا في الايام التي كان ثابتا لوجوب الطواف
 وكان اولها في كل سنة في المباداة عند التامل ولذا قال الفاضل في المتن
 لو اخرج المفتي زيادة البيت في اليوم الثاني من يوم التعميم ولا تقارن عليه ولا
 طوافه صحيحا وفي كلامه الاحتمال ان على القول بالمنع لا يثبت في التأخير التقية
 وان اتم كقول الله في صحيح ابن سنان المتقدم لاسبان يؤخر زيادة البيت الى
 يوم الغفران المشقة بوجود الياس المؤخر في ما في المتن وعرف في ان وقت يوم الغفران
 الى الغدا في التفرقة قد يجعل عدم الاجزاء ان اخره في امام الترمذي ولعله احوط
 واصح منه عدم الاجزاء بان اخره في الثاني من الايام الذي قد يقع في المنسوبة
 الى الامام انما عدم الاجزاء بما قد اخرج في تأخير الذي قد يكون ما لا يثبت
 انه لم يؤخر الا في غير هذه الاسباب عند غلظها في عدم الاجزاء بما يثبت
 في غير ما يعلم منه وانما انه لا ملازمة بين جواز تأخير العود الى الطواف
 وبين الاجزاء بغيرها ما دل على الحجة وبين جواز تأخير احوال من الاجزاء
 بغيرها كذا في ذلك كما قد يثبت في نقله وان كنيته اجمع من طواف الحج وكنته
 في جميع من الصفات والمدة وطواف النساء كرامة الواجبات والمدة بان حق
 سن دخول مكة في الضل قبل حركتها وقبل دخول المسجد وقبل الطواف المقيد
 في التعميم لاظهار واخذ الشاذب واطراف الحجرة بعد الاغتسال قبله كما لا يخفى
 لعل من يبين ثم طوافه وان كان وقتا غلظا في ذلك وفيه مشا ربك والبيت
 وطوافه اعم من غيره عبد الرحمن بن ابي عبد الله كان يوم الحج في كل سنة وبعثتم

اعتبارها في العبادات التي لا يركب من جعلها البيت فاعلم ان الله تعالى
 يتوكل على بني كافي الخيرة انيت هذه الليلة بكنى في التمتع في الاسلام مشا
 لوجوبه في البيت قد عرفت ما فيه وما في القول باعتبارية الوجوه وان كانت
 احوط من اعتبار البيت عند ابتداء الاعتقاد بالنية عند خروج من مكة الى مكة
 ومن عرفت ان المشرك من المشركين في البيت ومنه اليها وهو لو كان قد
 كبر وجوبه لانه وان وجب به بالاعتقاد وجب به في الحجرات الثلاث منها
 كما جاز في جميع حكايا في كل يوم يجب صلاته ليلته فصار في وسعة وناسيا
 وقاعد في اصله بل قيل لاحتوائه في شئ من ذلك حتى الوجوب كافي في غيره وعن
 كونه المشرك في الايام فيه خلافا وعرف الا جاز على وجوب الترتيب بين
 التثنية ووجوب النكاح واما بعض الافاضلة في وفاء في الاحجاب ودول
 عليه جميع مضمون من النكاح في كل يوم فانه قال في شئ من ذلك وفيه النص
 المخرج بتواترها لما من لا خلاف بين اصحابنا في كونها اجبا ولا اطلاق احد
 من المسلمين يخالف فيه وان الاضمار به متعارف فقلت وقد بين الاجماع المنقول كافي
 المعلوم ما لا يهين من كونه في النص وما يدل كونه اجزا الا عظم الذي
 يبطل الحج بتركه كقولهم في خاتمة اذنية او يوجب الحج الاكبر لو فرض بعرفة
 ومن كبر في غيره عليه ابن جبريل في تركه في الحج فاستدل بحلله في الثاني
 وعليه الحج من قبل المولى في المبالغة وشدة الاهتمام بكل عاقل في كل حال
 او على من يفتي في ابتداء حجهم عدم الاتيان به جمعا بينه وبينه وان لم يعمد الفضا
 في تركه في كل من طاع واصلة عنه ونحوها وان قلنا في التبيان وجميع

البيت

البيان والحج المقود انه والنية وقد يرد منها في مثل المقام ما ثبت وجوبه
 كما صرح بكفي المارة ذلك الحلق في الفاضلة المتبرع مع احوال اختصاص
 الاخر بحجة العقبة الثالثة جازت في المشهور من قوله وتخصيصه انه لو كانت
 ليلة من الليالي التشرقية فمن كل ليلة شاة بل عليه الاجماع المنقول ظاهرها كالحج
 على اكثر من الفاضلة في وجوبها في حجة منها بالخلاف والنية وغيرها
 ان اخضع مع ما قدما لوجوبها في كل من بات بغيرها ليلته مضافا الى النص
 التي منها قولهم في صحيح جليل في زيارتهم في الطريق فان بات بمكة فليدع
 وجوبه في كل ما اراه من اجل دار البيت فطان بالبيت بالصفاء والبرق
 ثم رجع فليدع عنه في كل من فاضل حتى اصبح فقال عليه شاة وقول الحسن
 لمعمران في صحيح مسلم فيمن لم يزل يات ليلة من الليالي في مكة فليدع
 او روى قال في صحيح جليل في ذلك ما قلنا فينا قلنا لعلهم اذا بات في مكة
 او ليلة من ليالي جعفر العيص عن رجل بات بمكة في ليالي من حجاج فقال ان
 كان اماها نارا فان بات حتى اصبح فليدع به بغيره وقولهم في صحيح مسلم
 بيت ليالي التشرقية الا ان كان في بيتها فليدع في مكة في كل ليلة من الليالي
 اية ولانه على وجوب الدم عن كل ليلة من الليالي التشرقية على من بات بها في مكة
 ولو عجز كسبا والاعتبار بالوساطة التي قد بينها في الاجماع على عدم الفصل
 وتتميم المناط القطع وقاعد الاحتياط مضافا الى النية التي قد بينا في
 فعلها والاجماع المنقول في القديم في طاعها ووجوب اطلاقه في صحيح مسلم
 عامار في منها في وجوب الدم على من ترك ليلة الحوافر جازها في المعنى المتعدي

في صفة ان نائية العرج شلثة لثلاث حيث شل الع من ليالي من مكة قل
 عليه ثلثة في الغنم بما يركب في فاته ثلثة في صحة كما يركب فيه وهو
 ومضمون الاعتقاد في الحج والعمرة التي قد عرفت في الفقه في حجة منها
 ومع فواتها كما فاته بعض الافاضلة وان كان في حقه المقتضيه والهداية وسنم والحاد
 وجعل العلم والعمل القبريات من ليالي من كان عليه دم المحتل لما عليه الاحجاب
 الخوف ما باليتوق بين ليلة ولياليين وثلاث او بان لوجوب الدم الا بثلث الاول
 اظن ان قيل بل قد لا يثبت في الاثر عند التام الذي قد يستند في وجوبه من اطلاق
 النص في الاعتقاد في الاثر في وجوبها بين جميعه في غيرها العبادة وغيرها بين
 العالم والمجاهل والناس والمضطر في ذلك فليدع في كل ليلة من الليالي خلافا لما يجب
 الا من جاز في الحجة من شاة الجاهل الذي قد قيل ان وجوبه في شاة عذرة واضع وقول
 بل لا وجوب له في المتن وفي الحكم لعدم خطرها اذ فاته عذرة فصار انه العام كما لو
 وجب اخضاعه في الجاهل بالاستثناء بعد ايجاز مساواة الناس والمضطر له في
 العذرة وان لم يثبت في الاولى بالعدالة في اولى في كل اقلية على عبادته
 عذرة في متنه في ذلك وجب استثناء كل عذرة في شاة الجاهل بالمضطر
 والحكم الذي اورد في مضافا الى الاثر والقواعد التي منها قد عرفت سقوط العلم
 عن مثل الناس من اوله في وفي الغرض والضرر في تسمية الموصفين بالساقية عدم
 المكلف فيها الاعادة في العذرة والنقص في التسمية المستفادة في غيرها انه يجب
 الدم الا على من كان مقتضاه ترك الحبس كقولهم في صحيح العيص في بيت مكة
 عن رجل فاته ليلة من الليالي في الحج في صحيح مسلم في صحيح مسلم في صحيح مسلم

ان قال

ان قال له فانت في ليلة من الليالي لا بأس به في الحج في رواية الخيرة في رواية
 عن النبي في الحج في صحيح مسلم في صحيح مسلم في صحيح مسلم في صحيح مسلم
 عليه ويستفاد من ذلك ولا يعود الى غيره في ما لا يثبت في ظاهره عدم وجوب الدم
 كل من يجب عليه البيت ولو سبب في الحكم المذكور في كل من لم يكن مترددا فيه
 عذرا وفاته ولو ادعى ان عليه يثبت حمل الدليلين على خصوصه لم يثبت في التثنية
 المعلوم وجوب الدم على من لم يثبت فيها اية او على من خرج منها نكاح في الليل
 الاستفاد بالاطلاق في مكة او على من عليه عيانه مكة او في الطريق بعد اذ خرج
 منها الا على من اعمل القربة او نحو ذلك ما قد ذكر في صحيح طاعها من في كتاب الاحبار
 في طريق مكة في الاثر في الحج معا فانه لا يثبت في النص التي قد بينا في طاعها
 على ذلك الجواب عليه اطلاق الفتاوى في طاعها على انه قد لا يثبت في هذا الاطلاق
 في الواحد والمترد في الحكم الذي قد استفاد من قوله في الاول وقد استأ
 وفي الاثر ويستفاد من ذلك ولا يثبت انرا شئ عليه من قوله في طاعها وان فعله ما وجب
 الاستفاد في الغرض على عدم العز الى مثله فيحصل العذرة من كان عالما بالحكم في
 اقام عليه في المتردد وان كان انما وكل من كان ساع له البيت في عذرة
 ونحوه ومنه الغرض في الطريق بعد اذ خرج من مكة في طاعها في طاعها
 قولهم في صحيح جليل في زيارتهم في الطريق فان بات بمكة فليدع وان كان
 قد خرج منها فليدع في شئ وان اصبح في مكة في صحيح مسلم في صحيح مسلم
 اذا انزل طاعها من مكة في طاعها في طاعها في طاعها في طاعها في طاعها في طاعها
 فليدع عليه وقول الحسن في صحيح مسلم في صحيح مسلم في صحيح مسلم في صحيح مسلم

المحبة

فيما يتفق المتقدمين بنقله في النفس التي قد يكون وجوب التاميم اليه
ظاهر في الوجود مثل هذا الصحيح وما في رواية حماد ورواية حماد ورواية
محمد بن المنذر ورواية محمد بن النضر التي لا وجه للنظر في سندها وادق سند
رواية حماد وادق اعصار المستند فيها وان صدره مثل الفاضل الزبير وسند
لغيره بمقتضى الاعتراض بجميع المواضع وعدم اعصار المستند الذي قد يكون
منه مجموعته الواسطة على ما دل على الثاني الدال عليه كلامه على التواضع
في الوجود المتفرع عليه مما دل على كونه الحقيقة المستقيمة في الصحيح اذا
جاء الليل بعد النفس الاول فبقى على ذلك ان يخرج منها حتى تصعب وفي
صحيح الجليل عليه من قوله من فلا ينفذ حتى يقول فيتم في ان ذكره
المسألة بان ولم ينفذ في صحيحه غير انه لم ينفذ عن الرجل ينفذ النفس
الاول قال لان ينفذ ما ينفذ ويمن ان تصعب النفس فان هلم ينفذ حتى يكون
عنده ما ينفذ فلا ينفذ وسبب ذلك هو انما اجمع وطلعت الشمس طيفر من
على المنيعة لكي ما ينفذ من كثير من الوجوه انه لا يحجب النفس الاول قبل
القول ويجوز النفس الثاني قبله بعد الذي خصوصاً واحواله وقواعد سبق
وقاسياً واجاعاً فيكون من عقله متواتراً بل لا خلاف فيها حتى في الغالبات
وقت الذي بعد الزوال المتواضع الغيبة وكذا الاجل على حوان النفس الثاني
قبله لمع المستند بل لا خلاف فيه ولا في الاول الا ما يحكي عن كونه انزوي منها
استحباب تأخير الاول لما بعد الزوال قبل وجده ان الواجب انما هو الرعي
والسعي ته والاقا من يوم تحتها كما مضى وارجى بان النفس حتى شاء ويمكن

تصنيف

نصفهم قبل الزوال المكتوب اما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر مكتوب فلا يكون ذلك الا بعد ذلك قبل الزوال استوعب خيال الاشكال وان كان الاحتياط بما اختلف عليه جميع ابن عماد انما اورد اليه المعتقد بالخبر المذكور له وعده بل لا يبعد التردد باحتجاب صلوة الظهر بمكة للامام وعنده ايضا فيهم من الخلق المعتقد بما يقتضيه ما رآه من كون المذهب بالغير فيه ما كان بعد تمام الزمان المخرج في كلام المعظم والاضحى بان وقت طلوع الشمس في الغزو بها المعلوم بزوال الحج المذموم بل لا ريب انه هو المشهور ونقله وتحميله كاد يعيل الحديث الاجماع الذي قد يظهر من ذلك وغيره والصالح يحتمل ان يتمكن متواتره بعد انقضاء اعينها من المعتبر في جميع منصورين حاتم والي جبر جميعا لغيره في الجارية طلوع الشمس في الغزو بها ويحتمل في جميع منصورين حاتم وعنده في جميع صفوان بن مهران والي ابي ابراهيم يحتمل بل في جميع زائدة واحدة عن ابي جعفر هو الله ما بين طلوع الشمس في الغزو بها فاعا الويلد والاشارة والصدق في جميع حداد اول النهار فكانت مكتوبة في النصف وان استندوا اليها في المنسوب الى اولادنا الزمان وعطوفته في الجارية اول النهار في الزوال الشمس وقد روى من اول النهار في الغزو وحتم المنقول عن مسالة الزوال والصدق وما عاين الفقيه وقد روى رضى عن زوال النهار في الغزو الا ان يزيد واهل اول النهار طلوع الشمس في غزوهم مستندهم ايضا بل قد يكون هذا هو المتبادر في جميع كتوم والوفى وعن بعض كتب الله ان في الغزو كان لا طلوع الفجر المنسوب في حقه كونه اول الزمان الى الغزو ولم يغز بقائنا فيه جميعا في الجارية المذكورة التي يعيد

من انما لم يخالفه صحاح الاخبار المرفوعة في بعضها بالبرهان عن يوم النجم
 حتى ظلم المفسرين من وجوه الفصل والنقل المعلوم منها سقط ما عند
 يدي الصدوقين من اجل قول النصارى الى الزوال وما عرفت وكيفية
 والجرم ولا يصح ان يكون بعد الزوال وان صرح بالاجماع فيا بعد الاجماع
 منها عليه واستفاد من قول الله في صحيح معوية بن عمار في كل يوم
 عند زوال الشمس معان النجم من اجل فضل كذا من قاعدة الاحتياط التي لا
 وجه لاستدراكها في الباطن ولا الى الاجماع المذموم وكيفية المنكرو ونقل النبي
 بعد النجم لعدم ما يدل على وجوب الاحتياط في تلك القاعدة التي قد تعارض
 باثباتها واسالة الباطن والمنع من الاجماع الذي قد لا يكون اعمال المستيقن
 في محل النزاع حتى في الشئ الذي قد وافق الاصحاب في نهايته ومصلحة على
 وجه لو كان ذلك سابقا لما في قول النصارى سابقا بالاجماع منه وان كان
 لاحقا كان ملحوظا به وان كان مقارنا للثان ذلك على خصوص المستيقن كما انما
 في الخبر ذلك فخالفة لثان ما في هذه فعدم العمل به من احد قضا
 وعدم ظهور وجهه ونقل النبي المحرم عند الاصحاب على الاحتياط جميعا
 بينها وبين الدولة التي ذكره في قوله من طلع النجم الى غيرها وان كان تارة
 الملتصق بالهنا والاول لم يزل في جمل العجم بعد ان قال قد مضى كونه في
 الجار من انقضاء الشمس في غيرها وكل ما قرب من الزوال كان افضل كما صرح به
 المنسوبة الى اهل البيت واستفاد من غيره وبطلان الشبهة والتدعيم
 وابي الصالح وابن حنبل وغيرهم ومضمونا فيما لو كان المذاني للزوال من

بعد

بعد ان زوال الذي لا ريب ان الذي بعده احوط خروجنا عنه في خلاف النص
 والاصحاب المذمومة وان كان المذاني للزوال ولو كان قبله افضل من المذاني
 ولو كان بعد ذلك مال المنقول عنه والعينه والاصحاب المذمومة في غير يوم
 النجم في يوم النجم وان في يوم النجم طالع الفجر وفيه ما عرفت من غير
 المستند ما في وقت زوال الشمس قبل الزوال الذي لو انقضت الزمان باحد
 اربا قبله او بعدا في جميع ايامه اوق بعضها لما كانت الاضحية في يوم النجم
 الذي قد قيل انكم بما ورد من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 تحصيله على الاجزاء بالبرهان في جميع ايامه ما بين طلوع الشمس وغروبها وعلى عدم الاحتياط
 به ليد مضافا الى خصوص والتا في المسامحة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 وقوله وان عاين ان يوم النجم في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 قضا على الاجزاء الطاهر فلا على لسان غيره واحد وتحصيله كما قيل في الاحتياط
 ولا يحسن في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المذهب وقضاة التي منها اصالة الباطن ولو هذا في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 عقلا وقد لا الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ذكر في بعضها زيادة الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بين المتقدم والمتأخر لعدم النص والفتاوى ومخبر في كلام اخر قد قيل
 ان من في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 للبرهان والمنفعة المستفاد منها الصالح والمؤمنان وفيها التمسك على خصوص من

وكونه في بعضها الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 لعدم النص والفتاوى وقريب منه في كلام غيره واحد الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 من قوله على طين المثال والاشارة الى القاعدة باخذ الاوقات لا لتصور
 قد لا يشك احد ان مفادها حوز الزمان على كل من لا يشك على الاحتياط في الاحتياط
 هنا ان لا يربط في قوله بالاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الزمان والاعادة الزمان والاعادة الزمان والاعادة الزمان والاعادة الزمان والاعادة
 للفتاوى في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 هنا انما هو الذي هو من قوله على الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ليل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ليل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 او الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 منه في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ليل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 صحيح معوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج جميعا في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 عند الحجاز وغيره بعد ان سئل عن الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

الاستدلال في الاحتياط

ووجهه

وقوله

وقوله في صحيح ابن الاثير الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 يحسن في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 عنها وعن المحدثين وقول الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ان يوم النجم في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 احتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ما استبان في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ولو في الوقت وان لا يجب حمل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 لا بد من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 وقول الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 حمل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ليل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ليل الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بعض الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 لم يكن الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 نعم الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ولو في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

الشرقي وعنده وقتها العظيم الاول لادباس رحمتها بين قوت الشمس
 2 خضع من يدي من اجل ان الجوار ايقظها حتى تحق ايام التشرقي فليد الت
 برعها من قبل فان لم يحج وعنده فان لم يكن له في استهان بهل من
 المسلمين من عند وان يكون في الجوار اوب التشرقي وضعفه بها لبعض
 رجاله من عند انما قد لا اعتناوا بالمشهور والاجماع المفقول ظاهر على ان
 عن واحد منهم فتنسب الى شرقي الاصح في العينة وقد يمكن تحصيله وتا تيد
 بالاعتبار والاطوار والقواعد كما دل على مقتضى الذي باليوم والقصا
 2 على ايام التشرقي وتحصيل المعنى في الليل منها وتحت في ما يشربا
 وقت العمل لا يكون الا في تلك الايام او في الليالي على النحر الذي قد بل قد
 يستفاد من ذلك ان جميع اجزاء ايام التشرقي ولياليها وقت للرب وان لا
 يقع في غيرها وان تقرب الوقت وتجرى فعل الفات حينها قضاء عما مضى من
 الجور وضحاها بعد نصف الاطلاق وعدم تجاوز غير الصوت الاول منها
 وق فان تقرر على العود للرب ايامه واسكنان في تشرقيتها استتاب
 من تشرقيها عليه وجوب صرفه ان من لا يطبق الى غيره في ذلك ما يوجب التناوب
 فضا وقوت وسيرة وقاعة واصلا فان فاته الرجوع بنفسه الاستتابة عند
 نقوده في ايام التشرقي ولو عدا فله قضاء عليه عام طاعة مقبول عن يدي
 المجزئ نصف منه بها لبعض رعايا المشهور والاجماع الظاهر في تحصيله
 وما في التشرقي من اجزاء الفقد التي قد لا يتك في ان ما دوطيرة وعدم وجوب
 القضاء في ما مضى من رعي الملهما احب على من فعلت زمان الربح
 المبر

د ص ب ح

زمان

المعبر وقت زمانه بالخرج من مكة في حلة منافع والتخفيف من والتمسك
 القومها الا وهو والقول ان لا بد من وجوب القضاء عليه فله عدم كفاية
 واختلاف احواله وان تقرر ان ذلك بل على ذلك كما اوجاع الظاهر على ان
 عن واحد وتحصيله قد يكون على لا يحصل في كثير من الطبقات وان قلنا ان
 ان عليه هذا في قول في بيت وقد وعده من ترك رعي الحرام بقوله لا يحل
 وعليه في قول من روي ذلك محمد بن محمد بن يحيى بن يعقوب بن يزيد بن يحيى
 ابن سنان عن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله ان قال من ترك رعي الحرام فقد
 لم يحل له النساء وعليه في قول من خرج من ارضه في حلة منافع ومن الحرام على
 الاستحالة لا اقل ان لا يوجب اعادته الحج عليه قلت بل يكفي عدم الوجوب عليه
 من الحرام ان لا يدينه عندها مضافا الى قصور الخبر المذكور في المعاصرة لهما
 ولما في رعيها واصلا وقاعة على عدم قوت الحرام عليه وعلى عدم وجوب
 اعادته الحج عليه وعلى من حجة فله عدم كونه بجان من الضعيف
 2 وان تقرر لانه باحالة التكرار في رعيها احرى او بعد ان لا يفتقر
 عية به حدة ان يكون في كافر لا يوجب واجاله او احوال ان يكون المله
 من وجوب الحج عليه في ايام التشرقي في المدة لقضاء الرعايا الذي قد مر في الاصح
 ما ينزل في قضاء رعيه عليه ان يتبين في القابل ان لم يحضر والوجوب
 المباشرة كما في خبر عمر بن يزيد المشار اليه في انما الخلاف فيه وفي العينة
 الاجماع عليه وكان ذلك وان تقرر في ان زمانه دون اربع حصة حتى مضت
 ايام التشرقي فلا شيء عليه وان اقبه في القابل كان احوط ويحسن في حلة من

رجاء التوبة

الناقل المبر في عتبا على الاستحالة وتفر على وقت وتب وصاف وجوب لقضاء
 بنفسه وانما في القابل الذي قد لا يتك في كونه لا يوجب والفاصل من
 الاحتياط لا يتا في تشرقي الزمان الذي لم يفرج بخلافه سوى النافع وتبر
 الحائز لا يحجب القضاء لضعفه عند المعلوم انه معتقد في الجملة الذي
 قد ثبت العقل والقول بصديق عليه منها ما وجه لا يمكن معارضة بالاصل
 التشرقي في عتبا على زمانه وعموم ما مر في صحيحه من ان عارضا في
 التشرقي في ايامه في الايام التي لم يفرج في رعيها في حلة منافع وقد يفرج من
 صحة الجواز في طاعة التفرغ لم يعلم بكونه اوجب بن نوع ومن المبر المبر
 كونه المبر في الاعادة وتفرغ عن لم تفعل بين كل رعيين ساعة
 او ظهور عدم الاعادة وتفرغ في عامه وحضوره اجد المانع من صدق اسم
 القضاء على الرعي المات في ايام التشرقي مظه ولو كان في القابل حرة
 ان يكون الاستناد الى وجوب فعله عند تفرغ في القابل لكل كرا ما دل على
 وجوبه من رعي واجاع ويحسن في ايام التشرقي كما يستدل على عدم شرعية غيره
 ايام التشرقي كما دل على قوت القضاء على رعيه في حلة منافع قد يعلم
 ان ذلك في القابل وجوبه في القابل الا في حلة منافع فان فعله في حلة منافع
 بالناظر في التفرغ يفرج من رعيه الوض من الموت عند التامل في امثال المقام
 الذي قد علم فاعاد الاستحالة امور منها ما مر في الاصح من الاوقات ايام
 التشرقي لم يوجب عليه الا في حلة منافع في جميع المبر من التماس مثل القسم
 عن الزيادة بعد رعي الحج في ايام التشرقي فضا لا وقوة معتبر في المله
 بعد

حجاء

بعد ان شغل الاجل يا فكه ايام من بعد فلا غنى في رعيه التي في طواف
 بالبيت على المقام في افضل واحب الا لا يفرج في رعيه من رعيه في الاصح
 والقواعد وكثير من الوجوه عدم الوجوب في التفرغ في حلة منافع في حلة منافع
 الامور المندوبة ما مر به جمع منهم الفاضل ان يحطوا العام الناس في حلة منافع
 الظاهر في التفرغ في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 وقت التفرغ في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 ان يعلم كيف التفرغ في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 منهم فتله وان يفرج في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 ولما بعد ان علم الامور حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 لا يدين سوى الاستحالة الذي يشبه في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 المستند منها ذلك والامور المندوبة الكعبة عقب حلة منافع في حلة منافع
 ظهر في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 الحكمة المشرقة بعد الفرائض من الوجوه المبر في حلة منافع في حلة منافع
 مكة كطواف او بعد او رعي عليه الرجوع في مع الامكان لتلاوة ذلك
 خلافه في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 قد كلفه من حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع
 القومها الا وهو والقول ان لا بد من وجوب القضاء عليه فله عدم كفاية
 المختص به في معتبر للسير في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع في حلة منافع

الناس فقال ان كان قد قوت منك فليتم ما شاء. ولما خرجت شأ. الى غير ذلك
 ما قد لي على عدم احتياجه لكونه لولاهم اسما يساوي بعض كصحي ومما
 الباقي لم يمتنع الاعتناء بالاجماع لتعظيمه واليقين والتأني ونحو ذلك ما يدل
 عليه الان من بدلتهم بمكة المشرفة المحقق احمد والشافعي في قول وجوب الحج
 اليها بعد الفراغ من مناسك من حق الجميع تركه وما لا ينبغي منقعه ومما لفت
 لما عليه السلوك سيما وجوب التمسك الذي قد لا يتكف في كونه من حلاله من حلال
 المنع بالحق لا غير تركها كما قد لا يتكف في كون وقت كونه المزمع عند اداء
 الحج مع حيلة لا يمكن فيه الاضطرار لاسباب بل قد يمتنع لو زاد عنه اعادة ولو
 منية حتى يخرج استحق العود له ما بلغ المسافة من حلالهم الان منية لشد
 ولادعاء الحجاز وسحب العمل لغيرها والدخول في منية شعبة والدعاء
 كما قلت بل كمال ما استخرج من الادعية وان كان المأثور افضل ومن الامور المشبهة
 ما تمتع من قول الكعبة المشرفة ومقتضى حق كونه من قول كماله لما اذا
 المعنى من قول التمسك بالوجه في قوله ولما في حق هذا القول فيه على
 نفي تأكد الاحتياج وقوله في حقهم الاوحي لا بد للمروءة ان يدخل الكعبة
 قبل ان يرجع الى حوزة تأكد الاحتياج كقول الوجوب لمارد في بعض الاضمار على
 ذلك بعد ما حطت كسافى والنصوص المخرج في بعضها ما استبان في حق كونه من
 ضلاله وغيره والوجه القوي منها الاشارة للقواعد والجماع ونحو ذلك ما حكم
 بنفي الاحتياج والاحتياج ومنه في كتاب نفي الجوع الى حيزه الداخل الكعبة
 بغير ما استبان عند تحريك عقله الذي هو في حيزه القادح في حيزه الاحتياج

في الآية

التي فيها

عن آية قال سئل عن قول الكعبة قال الدخول فيها دخول في دية الله
 خروج من الدخول معهم فيما يخرج من معنونه ولو ما سئل من دية الله
 الغيبة في قول الكعبة سبكت وهو ان يدخلها غير مكبر ولا متبرع غير له منه
 ومن قول الله في صحيح عمار وحسنه ولا يدخلها عبدا ومن كثر من الوجه التي
 منها الاعتبار وكل ما دل على تعظيم شأنه ان الافضل ان يدخلها غسلا
 حكيمة ووقارها فادراكا لله من مستغفر تابا اخذ الحلق في الدخول
 شبه الدخول عليها والمسح من كل سوا في الدنيا والاخرة بها وايضا قال الدخول
 وهو بالمأثور او بما سئل وان لا يترك ولا يخطو وكان عليه ان يترك ذلك
 من الامور الصلوة التي يقرأ اول ركعتيها بعد الحج الصحيحة وسحب لها
 ثم يصوم فيها الباقي في ثنائيتها بعد الحج بعد التمسك بها من كمال الله وهو كذا في
 اربع وعشرين بين السلطانين الذين تلبسوا بالباطل على الامة الحجاز التي
 عاينها من المؤمنين وعن عيسى بن يعقوب انه لما دخل مكة اراهم القوم
 فلم يقدر ففعل ومن ثم خرج وفي جميع معنونه من عمار الله انزل ما اذرت
 ودخل الكعبة في مثل ان يدخلها ولا تدخل عبدا وتقول اذا دخلت الامم
 انك قلت في قوله كان اسما فاقته من عذاب التمسك تعظيمه في الاصل
 على الامة الحجاز في قوله الركعة الاولى ثم الحج وفي الثانية عداياها
 القان ويجوز الاقتصاص على الحجة لكل ركعة والصلوة دون العودين وان كانت
 الفضل فيها فتمت الاضمار القادح في علم استجاب وعدم وجوبه من ثم خرج
 العقل والنقل المعلوم منه وفي التماس بالمعلوم من فعله في ذكره استجاب

الصلوة في ذواياها الاربعة اي في كل زاوية ركعتين كما في صحيح ابن همام
 عن النبي قال دخل النبي الكعبة فصلى في ذواياها الاربعة في كل زاوية
 ركعتين عن القاضي عياض في النافذة التي فيها الدخول ثم التمسك ثم التمسك
 الركن الثاني ثم التمسك في الحجر الاسود ولا يسهل الا حوط في حصيل العظيمة
 ان تادى الاحتياج بتقديم اي زاوية شاءت وضاعف وقاعد وأصله
 بلا يظهر خلاف بين العلماء الذين مرق بعضا فاضلهم كلام الفاضل بقوله
 وشبه الصلوة في زواياها الثلاثة والذلة وهو صاحب في خبره في
 على الحق في ذواياها في خبر عبيد الله عنده من قوله اللهم انت قلت
 وقوله كما دلنا فاقته من عذاب يوم القيمة وهو الركن الثاني والغريب
 كما في صحيح مسوية قال دأبت العباد الصالحين دخل الكعبة فصلى ركعتين على
 الامة الحجاز ثم قام في استقبال المأطرين الركن الثاني والغريب فرغ من
 عليه ولصوته ودعى ثم تحول الى الركن الثاني فلقنوه ودعى ثم الى الركن
 الثاني ثم خرج وعلى الامة الحجاز ايضا على ما في المتن وفي صحيح ابن عباس
 عن النبي صبر له وقيل في ذواياها وتقول اللهم من هنا اوعده واستعد
 لوفاءه المخلوق دأ. وفده وعائنه وفادله وفادله فليكن ما يسبك
 تهديتي وتعتيقوا بعداى واستعدواى دأ. وفادله وفادله وفادله
 فلا تحب اليوم رعاياي فان لا يحب عليه سائل ولا ينقصنا نل فاقم انك
 اليوم لبعال صالح فتمت ولا شفاعة مخلوق رجوة ولكن معر بالظلم والاد
 عاينته فانه لا رجوة في ولا عذرا شكك يا من هو بك ان تظلمني مستلق

وتظلمني

اليان ثم

وتظلمني عشرت وتظلمني من عني ولا تروني بجعل معنوها ولا غنايايا
 يا عظيم يا عظيم ارجوا للعظيم شكك يا عظيم ان تقبل الذنب العظيم
 لا الا الا انتم في لفي المقنع بعداى ركعتين على الامة الحجاز والصلوة
 في ذواياها السجود والدعاء فيه عودا في خبره في وجوبه في الدعاء
 لنفسه وأهلها وأخوانه باحت ولينك حواشي ويتفرغ ولكن من التعظيم
 لله والتعظيم والتكبير والتلهيل والسيطرة المستلزم على اربع ركعات آخر
 بطيلة كونهما وسجودها ثم يحول وجهه الى الزاوية التي فيها الدخول
 فيقرأ سورة من القرآن ثم يحول ساجدا ثم يصلي اربع ركعات اخر بطيلة
 وكونهما وسجودها ثم يحول وجهه الى الزاوية الغربية فيصنع كما صنع ثم يحول
 وجهه الى الزاوية التي فيها الركن فيصنع كما صنع ثم يحول وجهه الى الزاوية
 التي فيها الحجر الاسود فيصنع كما صنع ثم يعود الى الامة الحجاز فيصنع
 عليها ثم يرفع راسه الى السماء فيطيل الدعاء فيذلك جانت كمنه انتهى
 ما يفتي المصنف من الاحتياط في مثل المقام المعلوم من خصوصه في
 الفناء وكسبه والتأني بالمعلوم من فعله في ذكره ومع الوجه انه
 كما اذا دخل في عند الزوايا المذكورة كان افضل وان من الامور المندرجة
 استدامها والدعاء والقيام بين الركنين الثاني والثالث في اربعة بطيلة
 ثم كان في الركن الثاني الركنين الاخرين ثم يعود الى الامة الحجاز
 فيصنع عليها ويوقع راسه الى السماء ويطيل ويبذل في التمسك وحضور
 القلب والدعاء عند العظيم المستحق بذلك لحظ الناس بعضهم بعضا

عليكم فاعملوا عليه بل ما احسنه عليكم قال هذا هو في الحرم وقال له عرفت
 الاعمال الظاهرين وفي معتبره عرفت ان في غير الحرم في السنة عرفت في السنة
 ومنه قوله كان انما قال ان سبق سابق لغيره من اجتناب جارية على نفسه
 من غير الاحتكام لم يؤخذ ما دام في الحرم حتى يخرج منه لكن يمنع من كسوف فلا
 يباع ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ واذا احدث في الحرم ذلك الحدوث اخذ
 فيه وفي معتبره شام ابن الحكم والحق في العمل بجني في غير الحرم ثم يلجأ
 الى الحرم قال لا يقيم عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يباع فانه اذا
 فعل ذلك يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد وان خرج في الحرم جازية اقيم
 عليه الحد في الحرم فانه لم ير الحرم حرمة الاخرى ذلك من النصوص المشتملة على
 احكام لا خلاف فيها بين اصحابنا الذين قال بعض الافاضل بعد ان نحن
 للثلاث بينهم عما قد اختلفت عليه من الاحكام الا ان عباداتهم بها اشترعت
 بنوع من المناطات لغير تلك النصوص حتى قلنا ان حدث حدثا في غير الحرم
 في الجوار الحرم فبقى عليه المطعم والمشي حتى يخرج فيقام عليه الحد في
 لفظ النصيبين المشركين كلامهم بان يطعم ويسقى لانهما مثل عادة او
 سيدا لغيره لا يشترط في شيء من النصوص العلم من ظاهرها عدم العلم
 وسبقها بالحلية ولها وجها معطفا انهم ملخصا ولا بأس به الا
 ان يتحقق الاجماع الذي قد ظهر من غير ما حصل على عدم المنع ما يتبادر
 او يثبت ظهور ذلك في لا يطعم ولا يسقى ونحن ما قد ورد في النصوص
 ولو لم يثبت الساق فقلنا في المحاب والوجوه التي قد يكون منها الكتاب

ولا

ولا عاد لعلات لكل كعبه ابرأ وظلوه ومناخاة المنع بالحلية لاقامة التولية
 خارج الحرم الذي قد لا يكون المنع عليه من مثل الماكل والشرب الا لاجل اقامة
 الحدود في خارج الحرم بالمعنى فتدبر فيا قد يتبادر منه انما لا وجوبه
 ذكره بعضهم من الجاق صحت كونه ومناخاة هذه الاية بالحرم في الاحكام المنجزة
 نعم ما يستند اليه المطلق اسم الحرم عليها في الاضاح بل كان من الضعف الذي قد
 ينطبق الى الاستناد والاعمال ما لا يتم الا بواسطة تنقيح المناط الفخري وعلما
 قد يمان لعدم ما يرد على الفاء الخصية من غير الاجماع ونحن ما يتوقف
 على تنقيح المناط وما يدل على جحجحة الفخري المنقذ وقد صرح في الايام المعاصرة
 في قوله واذا في الناس بالحق ما يرد على لا وعلى كضام ما بين من كل
 عمول يجرى ومناخاة لم يذكر كلامه في ايام معلومات على ما ذكره فيهم من
 هبة الاضاح مشرعي الحجة وكذا المهدودات في قوله وما ذكره في الله في
 ايام معدودات في قوله لا يجرى فلا اثم عليه وفرا في قوله عليه في
 ايام التشريق وهي الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر كما هو المشهور
 وقصده في بعض الذي فصل بعد ان شبه الى المشهور وعليه في غير
 النهاية وفي روض الجنان انه مذهبنا وفي مجمع البيان انه المروي عن الثقات
 وفي الخلاف في الثلاث من معنى المهدودات قيل ويدل عليه لفظه
 يشعر بالقله وقوله في قوله لا يجرى في قوله لا يجرى في قوله لا يجرى
 عا اليه قال علي في قوله لا يجرى في قوله لا يجرى في قوله لا يجرى
 في الايام التشريق وتفسير المهدودات خاصة حتى محمد بن مسلم في قوله

الباقي الثاني

في الايام

وفي يوم النحر يوم الصدقات ما اكتفينا بنقله في القيام الذي
 قد وقع جملة من ايام الفتن الواقعة في الخيف الاشرى سببها ثاق
 يوم من شهر رمضان المبارك عام اربعين بعد الف واثم بين طغاة
 الزنقة وقتلوا الشريفة وقد كان النذير منها ومن طغاة فوفت
 رؤس الخلق كخاطف الجحوم حتى قتل جماعة من طغاة الغرض منهم بعض
 صلحاء ذرية حمزة ومنه من اهل العيلة ووقع الناس هرج ومرج
 وانتحل معظم الخلق الى محلة العامة من محال البلد المشرف وهي محلة المنى
 لان ذلك مأونة مسمومة فانها مفعلة بالعلماء واتباعهم ثم اخذت
 راية الزنقة بعد ان كانت منتصرة وذلك بسبب رجوعها على
 اخذ العلم منهم في شرب منجوا الى الموضع الذي كانوا عليه ليلتي
 من شهر المبارك فزعم العكس واتباعه عليه جميع وكان خالي العرج
 من اهل البلاد فوالوا ما طلبوا وظفر ما كبته من البلاد وما حتم العسكر
 على منبذ محلة العامة لاجتماع الاموال فيها ووجود طغاة بها وعلى سفك
 دماء من منها حول الموصلة وسموا عن ساعد الحرب للدفاع والحفاظ
 وسدوا الطريق وجرهم وجعلوا السلام وقتلوا بعض اصناف العسكر
 الذي لم يلد مع الموضعية عند مدبح الله الحصينة والقاء الذي لا
 لعبا الرب الكريم باحد ولواه وبالاختارة ما من المؤمنين الذي قد طارته
 في تلك الواقعة وانشأ لها من الجنان كفاة واليات الباهرة ما ليس
 في سبيلها لكن يراها باليقين اخذ في جهنم دين محمد الى يوم القيام

يوم

وفي يوم النحر يوم الصدقات ما اكتفينا بنقله في القيام الذي
 قد وقع جملة من ايام الفتن الواقعة في الخيف الاشرى سببها ثاق
 يوم من شهر رمضان المبارك عام اربعين بعد الف واثم بين طغاة
 الزنقة وقتلوا الشريفة وقد كان النذير منها ومن طغاة فوفت
 رؤس الخلق كخاطف الجحوم حتى قتل جماعة من طغاة الغرض منهم بعض
 صلحاء ذرية حمزة ومنه من اهل العيلة ووقع الناس هرج ومرج
 وانتحل معظم الخلق الى محلة العامة من محال البلد المشرف وهي محلة المنى
 لان ذلك مأونة مسمومة فانها مفعلة بالعلماء واتباعهم ثم اخذت
 راية الزنقة بعد ان كانت منتصرة وذلك بسبب رجوعها على
 اخذ العلم منهم في شرب منجوا الى الموضع الذي كانوا عليه ليلتي
 من شهر المبارك فزعم العكس واتباعه عليه جميع وكان خالي العرج
 من اهل البلاد فوالوا ما طلبوا وظفر ما كبته من البلاد وما حتم العسكر
 على منبذ محلة العامة لاجتماع الاموال فيها ووجود طغاة بها وعلى سفك
 دماء من منها حول الموصلة وسموا عن ساعد الحرب للدفاع والحفاظ
 وسدوا الطريق وجرهم وجعلوا السلام وقتلوا بعض اصناف العسكر
 الذي لم يلد مع الموضعية عند مدبح الله الحصينة والقاء الذي لا
 لعبا الرب الكريم باحد ولواه وبالاختارة ما من المؤمنين الذي قد طارته
 في تلك الواقعة وانشأ لها من الجنان كفاة واليات الباهرة ما ليس
 في سبيلها لكن يراها باليقين اخذ في جهنم دين محمد الى يوم القيام

والحمد لله رب العالمين ختمنا على قلوبنا لم نفقه شيء وحفظ بيعة الاسلام
وعظم بحرايتهم شعرا ومولانا امير المؤمنين الذي تداعى عليه
بعض اصناف العالم الذي راىهم فيه فكا فاما حادثة من هذا
الشرح الموسوم بالحقبة الغريبة فاعطاف نصيان نظر المير بختين
الرضا اشياء فليست منها قلم بل بالرافون مثله فكتبت معظم الطبائع
والصلوة والركعة والنجوى والصوم والحج الذي هذا الجزء كماله
عاش اجزاء الشرح المبارك وقدمت هذا الجزء يوم الخميس من
ذي القعدة الحرام من سنة لا ربيع من الف سنة ثاني كالمين من
النبوة على مبارها الفائف صلوة وتحيه وفي هذا اليوم المبارك
وقع الاستياء بما تلووه من اجزاء الحج المشتمل على فصول في غاية الفصل
منها السادس الى اخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
قد وقع الفراغ من نقل ما رسمه بقلم الشريف الى
البيان يوم الاثنين غرة ذي الحجة الحرام
من عام الف راغ في التاليف
والله اعلم بالصواب
م
ظاهره
بالحمد

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
الفصل الاول منها السادس من فصول كتاب الحج في كذا رات الاحرام
اللاعبة بفصل بختين من محرمات ونية بختان الاول في كذا رات
الصيد فقتل الغامة بدنة على المشهور وفلاو تحصيله كاد يصل
الحمد الاجماع النقول من حكاى حكاى منها كرقعة والمشي على ذلك بل قال
ابن زهرة انه ما خلا في فيه مضافا الى قوله من جعل فخره مثل ما
قتل من اللحم النول ريب ان البدنة منها تشابه الغامة في الصورة
المبادرة من المماثلة لغة وغرافها والنصوص المشتملة على حجة من
العيان كقول كذا في صحيح حزين في قوله انه عز وجل فخره مثل ما قتل
خلقه في الغامة بدنة وفي حكاى الوحد بقره وفي الظلي شاة وفي القرة
قره وصحيح زهارة ومحمد بن مسلم في محرم قتل غامة عليه بدنة فان لم
يحدد طعامه ستين مسكنا قال فان كانت قيمة البدنة اكثر من طعام
ستين مسكنا لم يزد على طعام ستين مسكنا وان كانت قيمة البدنة
اقل من طعام ستين مسكنا لم يكن عليه الا قيمة البدنة وصحيح يعقوب
ابن شبيب ههنا قال لبيد الحرم يقتل غامة عليه بدنة من الابل وصحيح
سليمان بن خالد في الضبي شاة وفي البقر بقره وفي الحمار بدنة وفي الغامة
بدنة وفيها سوى ذلك فقيمة الرعيه كذا في النصوص المتطابقة على وجوب
كالفتاوى سوى المنقول عن المانية وطاوس وكرار ومن وجوب الجزور وقته
صحيح جنه

حرم جزاء الصباغ الكنا في من الله المقدوح في سنة المشتمل على ابن
فضال وقال بعض الافاضل انه غير مخالف للفتاوى المذكورة كما يظهر
من لفت وفقا كالكوم والمشي وغيرها اذ لا فرق بين الجزور والسبقة
الا ان البدنة ما يجر للهدى والجزور اعم وهما يمان الذكر والانثى
كما في العين والنهاية الاثرية ويتهدي الاسماء للنوى في القور والهدى
والقور في البدنة وحصة في الصباغ والدويان والمهبط ومثل الصلوم
بالقاعة والبقرة كمن صارت العين كذا البدنة ناقة او بقرة الذكر والانثى
في سواء ههنا المكنة من نوع تفسير بالباقة والبقرة نصر على النعم للذكور
الا نقيضه كمن او لكك انبه لا يخص بها بالانثى وانما اقتصر على الباقة
والبقرة تمثالا وانما الادوا تعميمها للجنين رة اعلى من تحيها بالابل
وهو له عندنا ويل عليه فلهذا حتى اذ اوجب جنوبها ثم قال قال
الرحمضي وهو الابل خاصة ولان رسول الله الحق البقرة بالابل حين
قال البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فجعل البقرة في حكم الابل صارت
البدنة في الشريعة متساوية للجنين عندنا في جنيفه وامحابه والذوق البنية
هي الابل وعليه تدل الامة انتهى حسنا بحالته غير ان ما ذكره من ظهور الاحتج
وعدم الخالف بين الروايات والقولين من لفت على نظر بل قال بعض الافاضل
ان حادثة تقيد الحكم وبديل على ما ذكره من كونه التخصيص بالابل هو
الوجه عندنا مضافا الى ما ذكره معاملة البقرة للبدنة في احكامها كما يؤكد
عموم البدنة للذكر والانثى ما في الصباغ المني من انهم لو اذ اطلقت

الذي قد يكون مرجحاً من غيرها على ذلك الذي قد يصل بان الصوم
لا يتبعه سقوط غيره يمكن اشتراك الفضة فيجب لكل يوم فيعتز عليه
بان يتحقق الصوم وجوب الصوم بدلالة الصانع وهو غير متحقق
بإدعاءه بان ذلك بدل عاجب لفسه على طريق المثال با على الافراد
والصوم انما يجب دفع المكسر فاذا اذنه وجوب الصوم الذي لا يتبعه
فيجب لكل واحد من هذه اقسام من كل يوم متد على فذهب عن قال بوجوب
دفعه لكل من كان مع ان يتبدل بما دل على وجوب الصوم عن كل نصف
صاع وان قال فله في صوم ابي بصير والصدقة عن كل من كان في صوم
معوية ابن عمار فله ان يعلم من كان كل من كان مذكور في قوله
ان يكبر بين فية الحق طعنا ما تم بصوم لكل يوم مذكوراً ويمكن الاستئناس
الذي كثر بغيره القول بعدم الفصل في ان لو عجز عن صوم اثنين وما في
مناها كما الراب عليه صيام ثمانية عشر يوماً للاخبار روي كثر
عنه انما يقيد بالجزء من الشهر من عدل اهل الطعام بل اطلقها
عند الجزء من الصدقة كالحسن وكسروا الذين قد ينزل اطلاقها
على ما نزل عليه هذه الاخبار من كونها بعد الجزء من صوم اثنين جميعاً
بينها وبين ما مر من النصوص المصرحة بوجوب صوم اثنين بعد الجزء
من الصدقة المعتصدة بحجم العواضد من قبل الشوق والوجاعات المتأثرة
اليها والحوادث المذهبة قواعده ولو على بعض الوجوه ويحوز ذلك ما لا يدرك
وجهاً للحال الا على مزيد التفصيل الموهوب على مزيد التمايز المعلوم
عنه

تقدم

عند ما على تقدير عدم الثلاث ومخصوصاً ما اعتد به كونه الحظ
بالصوم هنا بمنزلة الخطأ بالجل الذي لا يمكن الا مثلاً به الا
مع الاخذ بالمتيقن وان كان الوجه الاخذ بالاقول عند الرد
بينه وبين الأكثر في غير المقام الذي يكفي فيه الشك في ظهور
اطلاق الثمانية عشر عند الجزء من الصدقة فضاء عن النظر المتأخر
للعلم بعدم ارادته ولو من جهة ما دل على وجوب صوم الاثنين
عند الجزء من ذلك المعتصدة بحجم العواضد فليتها قد يعلم منه
ان الجزء من صوم الثمانية عشر يوماً وجوب الصوم المقدور وان لم
يكن من صوم الا يزيد منها لم يجبه عليه صومه والعنازة وروى
النصوص بوجوب ثمانية عشر في حق من عجز عن التين المتناول
لمن قدر على صوم الاقل فيجب لو لم يجز ما دل من عقل ونقل
على عدم سقوط الميسور بالمسور ولو عجز عن صوم مثل قوله تعالى
فاقرضوه ما استطعتم ومن قدر على صوم الازيد فلا يجبه عليه
ان القادر على صوم ما زاد على الثمانية عشر ونقص عن اثنين
من حيلة افراد في جزء من صوم الاثنين فلا يجبه عليه سوى الثمانية
عشر فضلاً وقوى وقاعدته واضد وان استشكل الفاضل في
عدم ولعله لقاعدته الاحتمال وعدم سقوط الميسور بالمسور
الممنوع من وجوب العمل بها ومن حريتها في مثل المقام الذي قد
يعلم من اصوله وقواعده ومخصوصه انه لو شرع في صوم اثنين

وفي حجة منها بالنية
كأنه صوم ليلتين
انما كان

قادر ان يجر عليها فانكشف انه عاجز عنها اقتصر على ما فصله
ان تجاوز الثمانية عشر مرة ولو كان شهراً والواجب عليه صيام
ما أمكن حتى يكملها ولا يجبه عليه صوم ما زاد عليها سيما بعد
ملاحظة ظهور كون الواجب عليه في الواقع ذلك ومصادفة
العبادة محلها المناهضة وان قام احتمال الاقتصار على ما
فصله من وجوب ما أمكن من وجوب التسعة بدلالة الشهر
الاخر المعجز عنه مع امكان صومها ووجوب الثمانية عشر فليس
مع امكانها بناء على عدم الاعتداد بما فعله وصدق اسم العاجز
عن التين عليه في تلك الحال التي قد علمت ان الصوم قد صادف
محلها واحتمال انه وان صح في نفسه فلا يقوم مقام صوم الثمانية
عشر وما في معناها جزاء ضروري قد جاء به وفاء عما في ذمته
المصور فصادف محله وان زعم انه من صوم اثنين اشتباهاً
لا يقتضي نصاً والنية وقياسه على من صام تقرأ الى الله تعالى
او عن شخص فبين ان عليه قضاء او نذر قياس مع المنازلة
مع انه قد يمنع من الاجتهاد به ولو في بعض صور التيسر عليه فتدبر
فيما قد يعلم من غيره ان المدفع الى المسكين على تقدير الفض
نصف صاع مذكور في المشهور بفتاوى تحصيله كاد يصل الى
حد الاجماع الذي قد قيل مرجحاً على ذلك مصافاً الى نحو ما مر
صحيح ابي عبد الله المرحوم فيه وفي غيره بنصف الصاع المعتصدة

عنه

بحجم العواضد التي صفا قاعداً الشغل والاحياء واصلاً لعدم
الايان بالما مومر عند دفع المد فيجب الاخذ به لولا المعارضة
بالنصوص المستقرة المرحم فيها بالمد المعتصدة بالاطلاق واصول
المذهب قاعدته الحاكمة بالاجتهاد بالاقول عند الرد وبينه وبين
الأكثر وينبغي جماعة منهم الشيخ في وقت الصدوق وابن ابي عمير
وظهور حال المدين على الفضيلة والموافقة لطعام المسكين و
نحو الصبر والرجح في الشريعة الموصوفة بالفاخرة وعدم التكليف فيها
الاياد من الطاعة ونحو ذلك ما قد يفتقر القول بالاجتهاد بالمدف
ان كان المدان احوط بل اقوى سيما على تقدير عدم الاجتهاد بالمدف
مقدار على تقدير التكليف بالمدين كما هو احد الوجهين وخصاً
مع الحان حال اخبار المدف عن لم يقدر على المدين فليتها وفي كل من
نقح الوجش وحارة بقية اهلية كما هو المشهور فتدبر وتحصيله
كاد يصل الى حد الاجماع الظاهر فتدبر على لسان غير واحد ومرجحاً
على لسان بعض الاعلام بل اختلف فيه فتدبر وتحصيله في الاول
بل والثاني الاما يستدل بالشيخين والصدوق في المتفق فاقول
لعدمه وعن الاسكافي وطاعة من تاجر في المتأخرين فخرها بينها
وبين الفقهاء جميعاً بين النصوص المرحم في حجة منها بالنية كما
في صحيحه من قد علمت غيره ان دفع الكفاية المفقودة في المقام
بعد ملاحظة اعتصاف الاول بحجم العواضد التي منها الاجماع

والشبهة العظيمة وموافقة ظاهر الماثلة المخرج بها في الكتاب
واصل المذهب وتوافق الحق منها قاعدتا الشغل والاحتياط
أصل لعدم الاتيان بالماضيه لوجوه بالبدنة التي قد قبل بصحتها
على البقرة كما في كلام جمع وسائر الحنفية ولو قيل بوجودها مع الامكان
وعند تقديرها فالبقرة كان وجهها جامعاً بين النصوص ولا ياباه
كلام تصديق وكشفيين عند التامل الذي قد يقوى عند ذويه هذا
الجمع ان لم يتحقق الاجماع على خلافه والاحتياط غير خفي ثم انه لو خرج عن
البقرة كان الواجب عليه الفسخ بعد تقديرها على البراءة لا بعد الاقامة
البر والشعر والتميز والزيب او على كل ما يسمي طعاماً ولا يطعم نصف
ما صوم في الاطعام والصيام مع باقي الاحكام فيطعم ثلثين مسكناً بعد
او مدين والزيادة وليس عليه الا ان اقص فان عجز صام عن الطعام
كل مسكين يوماً فان عجز عنها صام تسعة ايام كاهو المستغافر من الصوم
وكلمات الاحجاب المخرج في كلام بعض افاضلهم يرجع الحكم في هذه
المسئلة حسب تقدير الفداء بقدر كان او بدنه الى ما تراه من مثله النعامة ثم
قال فالشبهة ان بعض المفسرين على البر ويطعم ثلثين مسكناً كل مسكين
نصف صاع وما زاد فهو له وما نقص فليس عليه اتمامه ثم الصوم عن كل
نصف صاع يوماً مع تقدير الاطعام ثم صوم تسعة ايام مع تقدير ما قبله
وهذا هو مدلول صحيح ابي عبيد وقوله فيه اذا صاب الحرم الصيد ولم
يجد ما يكفر به من موضعه الذي صاب فيه الصيد قومه عزاء من الله

ودله

ودله ثم قدرت الدوام طعاماً لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على
الطعام صام لكل نصف صاع يوماً وهو متناول باطلاقة البدنه والبقرة
واما ان الواجب نصف يوماً لو كان الواجب فيها بقرة فبذلك عليه اطلاق صحيح
ابي عبيد المذكور واما ان لا يجيب الاكل مع النقصان فلا طلاق الاقراء
بالبقرة في الصحيح المشار اليه وقال الصلاح في المنق ولو لم يجز بقرة
في جزاء حمار الوحش وبقرة قوم منها بدلهم وقضه على الخنزير ويطعم
كل مسكين نصف صاع ولا يجز عليه ما زاد على طعام ثلثين مسكناً
ولا اتمام ما نقص عنه عند علمائنا اجمعين ونقل في ذلك هنا في المصالح
ما نقل عنه في النهاية من الصدقة بالبقرة ثم الفسخ عن الشيخ المفيد
والدال صدق في كافي الخاصة فلهم بالانتقال الى الاطعام بعد تقدير البقرة
ثم الصوم عن غير مختص بقر من النقصان والفسخ وعليه بدل محبة معونة
ان عجز عن قوله فيها ومن كان عليه عليه شيء من الصيد فداء بقرة فان لم
يجد فليطعم ثلثين مسكناً فان لم يقدر فليصم تسعة ايام والخلاف
في التحريم بين البدل والترتيب كما تقدم في مثله النعامة وكذا الخلاف
في الاطعام مدين او مثلاً في تقدم فتوى ورطبة وكذا في صغير البقر وحمار
الحمير الصغير في الفداء ايضاً والكبير من ماله من سلف الفوق وقرب منه
في كلام كثير منهم من قال ولم يشب ايس بقرة لفداء الحمار بدله والاحبار اطلقوا
بدلهما عموماً وخصوصاً اذا كان اكثرهما ان البدل اطعام ثلثين فان لم يقدر
تمام تسعة ايام كافي المنق والمقتضى وحمل العلم والعمل وليس ذكر الحمار

كافي في المنق وكذا نسبة في الاخبار الى علمائنا المؤذين بدعي الاجماع
الذي قد يكون مرجحاً من الغنية وكثير من الاحباب فيها بل عن عباد الله
جاءه منهم في الخلاف عنه وهو كك مصنفات في الكتاب والنصوص
الكثيرة في الاول والاخر ومعتبر في بعض النسخ في الوسط الذي لا
ريب انه اقرب شياً بالاشارة منها فيستدل بها ما دل من بعض ونحوه على
وجوب الشاة في قتلها بموتة الفجر مضاعفاً الى الوسايط التي قد
يكون منها تفتيح المناط القطعي والاجماع على عدم الفرق المعلوم
عوضه النصوص والفتاوى بين الصان والمخر والذكر والانثى و
بين المخذل الكبير والصغير وان كان الوجه عدم الاكتفاء بالفداء
الصغير في الماله كان المذنب اكثر منه على وجه لا تصدق الماتلة على
مثله كما في نقل اثر المقام المحمدي في اطلاق الدم في بعض منصوصه
على الشاة التي لا ريب وجوبها في فداء الجمع ثم الفسخ المذكور لو تعذر
الشاة وسدس ما صحت فيطعم عشرة ولم ما زاد وليس عليه الاكل ثم يصوم
عشر ثم ثلثة كما علمه هو المشهور ونقلوه وتحصيله كاد يصل الى حد
الاجماع الذي قد يكون مرجح الغنية مضاعفاً الى النصوص المعتمدة سنداً
ودلالة ولو بالوسائط التي فيها ما هو المذهب وقواعده ولو
على بعض الوجه خلافه للمفكرين في الصدوقين والمحققين فكموا ما به
لو عجز عن فداء شاة الخلق الارب استغفر الله ولادى استناداً
الى الاصل من دون معارض وهو عيب لما قد عرفت من معارضته

والذي قد لا اطعام والصيام بما يقوى به قيمة البقرة من الطعام
ما من صحيح ابي عبيد وابن مسلم فلقط سائر الاخبار على ان لا
يجب الاكل على ثلثين وفي فداء الاجماع عليه في البقرة وعلى الحجر
عن الصوم عن كل مسكين يوماً وفي فداء الصوم عن كل مد يوماً
بناء على ما تراه في الماس ان بد البقرة فداء بقرة الوحش على النصف
فريق البدن في الاطعام وفي الصيام الا وفي الادنى والادنى وسمعت
كلامه في بد البدنه وليس فيه الحمار وذكر وقال الحلبي ان فيها بقرة
فان لم يجدها تصدق قيمتها فان لم يجد فضل القيمة على البتر
وصام لكل نصف صاع يوماً وهو يجوز كلامه في النعامة ويجوز
ان يفهم والكلام في انة الصوم ثلثين يوماً وباراء ما يفهم به بعتية
من الاصواع كما مر خلافاً ودلالة قلت والامة ذلك سهل بعد
الاتفاق الظاهر على ان فداء البقرة على نصف فداء البدن والاطعام
وصيام وسائر عام من الاحكام وملاحظة ما في البدنة التي تبين
فداها هنا على مذهب تصديق وتخيير بين فداها وقداء بقرة
على مذهب السكا في الجملة الشا والبا مع احتمال انه يتقوى عليه
فذلك ما قصدت وتطلبه فلم يجد وان وجد الاخر وان كان الاظهر لزوم
ما بعد عدم التعيين في القصد والتطلب فلا تغفل وعلمك
بمراجعة ما مر في طرف الظهور والتعليق الذي يشاة عندنا بل لا
خلاف فيه في الاول كما عرفت في البقرة والاجماع عليه مرجحاً في المنق وغيره

ف

ما مثله والصحيح المتضمن بعضها لقوله اذا انما الحرم الصيد
 لم يحيد ما كلف من موضعه الذي اصاب فيه الصيد قوم جزائه
 من النعم وادهم ضرورة ان اجزاء تناول الجميع واخر منه قوله ومن كان
 عليه شاة فلم يحيد فليطعم عشرة مساكين من لم يحيد صام ثلثة
 ايام فانه تناول الجميع ايده ونحوها قوله في اخر منها عد الهدي ما
 بلغ يتصدق به من لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ الكيل طعام مسكين
 مثلا غيره ذلك ما يدل على المطلوب ولو بمعية الوسائط التي
 يعلم بقدر ملاحظتها سقوط ما قد يناقش به من استدلاله لانه فضلا
 عما ذكره الشارع وغيره من عدم الدليل على ذلك في غير الجنب
 صحت ان الحاق الشريك الارنب به في ذلك قد صدر عن جماعة تبعوا
 لشيخهم كذا في غير سند ظاهر ثم جئنا الى العمل باطلاق الصحيح
 الثاني الذي قد رتب به على ما نقل بمقالة القديسين من انه لو عجز عن
 الشاة استغفر الله ولا بد ثم قال والفرق بين عدول الصحيح للزجر
 والحاقه بالغير وجوب اطعام الشاة على الصحيح وعدم وجوب
 الاكل على الاطلاق فيما لو نقصت قيمة شاة عن اطعام عشرة مساكين
 واعتدله سبطه في ثوبه مناف لما تضمنه الصحيح المتضمن للاقتضا
 على التصديق ببقية الجزاء المتناول للظني وغيره الذي لا وجه له
 تسليم الحكم فيه مع عدم تشمله في الظني مع ان اللازم ما ذكره زيادة
 فداء الشريك عن فداء الظني وهو بعيد انتهى ملخصا وهو حجة
 غير

غير ان الوقت على ما ورد في الحجاب لثاة للشريك الذي لم يركب
 على اعداءه مع كثرة الوارد في ذلك والتصرح بالادبال في فداء الظني
 وعدم كمال ظني التصريح بالمساواة وعدم تحقق الاجماع عليها
 وان قال بها الشبان وعلم الهدي ومعظم الاحجاب وملاحظة
 الاثبات والتمسك والاعتبار ونحن ذلك ما قد يقول به عند القديسين
 ويتضح به وجهه كمال وان كان اللازم وللوافق للاحتياط على السليما
 عليه المصطفي وكسب في كسب الكسب لعل بيضته منه بكرة من الابل ان تحرك
 الفرج في البيضة وكان الكسب سببا لغيره بالاجماع الظاهر فلو كان
 كثير منهم ابن زهرة في الفينة وتخصيصا كادصيل الى حد الاجماع المنقول
 من جراح على ذلك المخرج بدعي الى جراحه ايده في كتاب بعض الافعال
 غير انه ردد في عقده بين الكبر والكبرة التي قد لا يكون المقصود من
 ثابتهما كسر الوحدة كما استشهد به وهو ملحقه مضافا الى ما في صحيح
 ابن خالون الله ان في كتاب علي في بعض الفتاوى لجان من الابل وصح
 على بن جعفر مثل اخاه عن رجل كسر بيض ضام وفي البيض فزاح قد
 تحرك فقال لعل في تحرك بيضه في الحصى وحل اطلاق البيضة
 على الكبر كما حل اطلاق البيضة في الاول عليه وهذا يمكن الاستناد
 الى كل ما دل على وجوب الهدي في قتل النعام وذبحه فضا ولو بواسطة
 ما من عدم الفرق بين الكبر والصغير الذي قد لا يشك انه طاف
 البيضة مع تحركه وصيانتها منه وان دار عليه القدر كما قد لا يشك

في صدق اسم النعام على الجنس المتناول لذلك على نحو هذا الاضا
 وسائر الحيوانات على العمل قبل انفصاله اذا تحية الروح ومع فيكون
 العمل باطلاق البعير ويكون الكبرة اقلا ما يجزى في النعام الذي
 قد تدب الاحجاب باولته اطلاق ما سبق في الاخبار بالارسال
 وان افتقر بظاهرها جماعة من قدماء الاحباب كالاسكافي وقت
 بعض كنية والمفيد والمفتي والديلمي جميعا مع ضعف الاطلاق
 بظهوره في سياق حجة منها في المحل وحاله وتمامه والمجهول الذي لا
 ريب له هو الفرق الغالب الذي لا يفرق اطلاق النصوص المذكورة
 وتفاوت الحاجة المشار اليها الى اليد ويؤيده كثرة من الوجه القومها
 الاعتبار ونقد نقطة الاجماع على التقييد المذكور وان نقل عن
 الصدوقين التفرج بالارسال اذا تحرك وان اذالم يتحرك فعن كل
 بيضة شاة والمعلوم انه يمكن من السقوط لاستنادها الى الجمع بين
 اجزاء الارسال وقوله في الفقرة السابقة في بيضة النعام شاة
 وقوله امية في عبادة في الصحيح وغيره اذ سئل عن الحرم محرم اكل
 بيض نعام لكل بيضة شاة ضرورة انه فرغ النكاح المفقود وجرى
 مع انه لا شاهد عليه من عقل ولا نقل مصفا الى ما من مثل انما
 الاطلاق الى صورة الجبل ومن العلم نعم في بعض الاخبار والرضوي
 اذا طلع بيض نعام فندبها وهو محرم وفيها فزاح يتحرك فضليه
 ان ميسل تحركة من البدن على الدناث فبند بعدد البيض فالفح

وسلم حتى يفرج من هدي بيضة الحرام وان لم ينتج فليس عليها شيء
 لكنها غير مكافئين لما مضى سننا وعاصنا مصفا الى انه لم يخدم
 قال بمضمونها سوى ما ينقل عن الصدوق الذي فرق بين اكل البيض
 وكسره فوجب الاول شاة لكان التفرج في صحيح ابن عبيد والفتا
 الارسال المذكور لما قد سمعته واما ما دلح من المنقول عند التفرج
 بالمتوفى بينها في الحكم كما اثر الاحباب الجمع على خلاف ذلك الم
 بالشدود ومنها لغة الادلة قللت والبدنية التي تتادى في بعض
 الجمع بالخير او بغيره على الكبرة على خصوص الكبر اليد والاكل عند
 واخبار الارسال على الوجه بالرجل ويحتمل باختصاص الكبرة بالافق
 الفتية التي منها ثبت الحاضر فصاعدا مع صدق اسم الفتق وهو شكل
 بعد ما عرفت من كسره صورة النصل الجارة المعلوم انها جمع لكبر وكبرة
 فالاولى الاختلاف مطلق الكبر المستفاد من كلام ائمة اللغة نصريها
 تلوها صدقة على كبرها لم يتر من الابل المنقول عن ابن الاعرابي صدق
 اسم الكبر على ابن الحاضر وانما اللون والحز والجذع منها بل قد يدعى ابن
 الاحباب قاطبة على الاكتفاء بمطلق الكبر الصادقة على الذكر والأنثى
 وان غير كثير منهم الكبرة المقصود من ثابتهما الوحدة التي قد يقوم
 خلافا من مثل صحيح ليمان المصريح فيه بالثبات المقصود من جمعها
 في المقابلة بجمع بعض المتقدمي كل فرد منه بغيره من الجارة التي لو ان
 بها الانثى خاصة او المني المتوهم من الجمع لما امكن الجمع بين صحيحي سليما

وعلى ابن جعفر المزبورين بوجه من الوجوه التي قد جمعتها بل
 ولا يمكن الجمع بين تصور المقام بالحق الذي ذكره ومن هنا قال
 غيره وأحد من الأفاضل وكانهم إنما أرادوا من البكرة الوجه على وجه
 نظره من دعوى الإجماع على الاعتقاد بطلان الكبر وكان من محصله
 على نحو تحصيل الإجماع على عدم إرادة الحق بالحق المتروك فليتامد والد
 يتحرك كجيبين الذي كسر قطعا أو أصلا أو رسل تحفلة الأبل في إناث
 منها بعد والبين الذي قد كسر فالنتائج من ذلك هدي بالغ الكعبة
 بلا خلاف الاقتران وهو مع ضعف مستند كاعتق كان من كسره
 بل قيل على خلافه الإجماع الظاهر في العينة والهرج كان قلت بل قبا
 كغير الإجماع من كسره على الحكم المزبور المنسوب في بعض كتبنا فضل
 الاحتجاج إلى منفرد الإمامية على وجه يلوح من هذه المسلمات التي
 لا يعتد منكرها وكان ذلك في أكثر الطبقات بعد انقراض الخلفاء
 الحقبة فيه بعد ذلك النصوص الكثيرة وفيها الصالح وغيره من المعثرة
 كقول الله في عيسى الجلي من أصاب من نعام وهو محرم فليمنه
 يرسل الحق لمثل عدد البين من الأدل فانه ربا فسد كله وقد قبا
 خلق كله ورعا على بعضه وهند بعضه فاحتج الأبل فهدى بالغ
 الكعبة وتدل وتقوم في ظهور السباق في الجبل الخبر أن أحدها المسل
 ومنها في رجل وطى بين نعام فسد نعام وهو محرم قال قضى فيه على عيسى
 أن يرسل الحق على عدد البين فالحق وسلم حتى ينتج كان الشاع
 هديا

صالح بغير الخلق والحق

هدى بالغ الكعبة ونحوه في الإحلاق وأخر وظائفها طلاقها كناية الخلد
 الواحد وعدم اعتبار نقده كما مر من رجوعه معربين عن عدم خلوته
 فيه قلت ولهذا كلف وأن قوم من العبادات وحيلة من فتاوى الدعا
 ونصوصهم المخرج منها بالرسالة تحفلة الأبل على إناثها ومنظاهر هند
 الانثى الخلد الذي قد لا يتك بعد ولا بعد اعتبار نقده الانثى
 بعد حلقه تعدد ارسال الخلق على الانثى على وجه يمكن معه اللقائ
 أنه قد جعل شاذع فلهذا هذا الارسال المحتمل أن ينتج كله أو بعضها
 أولا ينتج منه شيء بدو كسره البين المحتمل أن يصلح كله أو بعضها
 أولا يصلح منه شيء وقد حصل ودعوى أن ذلك وإن وجد النص
 إلا أنه حكمه لا يجب تشرتها في غير المنع بعد ظهوره وكونه هو المصلحة
 منشا الحكم فصار فتوى بل قد يدعى أنه غير لزم المخرج من النص الذي
 منها ما روي أنه رسل أمير المؤمنين فقتل له ما أمير المؤمنين أن
 ضربت حاجا محمدا فوطئت ناقته بغير نعام فكسره هل على كنان
 فقتل الأصم فاسأل ابن الحشر عنها وكان بحث جميع معلوم فنقدم
 اليه الرجل فقتله فقتل له لئلا يحجب عليك أن ترسل تحفلة الأبل في
 إناثها يعني ما أنكر من البين فاحتج فهو هدي لبيت الله فقتل له أمير
 المؤمنين يا بني كعب قلت ذلك طاعت فقلت إن الأبل ربا أزلقت أو
 كان فيها ما يزل فقتل يا أمير المؤمنين والبين ربا أم لا كان فيها
 ما يزل فقتل أمير المؤمنين فقتل له رسله يا بني ثم تلى فدية بعضها

من بعض ما سمع جميع علم على أن ذلك قضية أطال النصوص والفتاوى
 ولو عتبة السائط التي قد يكون منها تفتيح المناط القطع والجمع
 على عدم الفصل وشاهد الاعتبار ونحو ذلك ما قد يعلم منه أنه لا
 خصوصية لغير ارسال الخلق على الانثى بحيث يمكن الانتاج الذي
 لو حصل كان هدي البيت الله الحرام نعم لأرب في عدم الاكتفاء
 الاكتفاء بجرد ارسال بل في شرط العلم بأن كل واحدة قد طرقتها
 الخلق مع صلاحية الخلق للانتاج منه وصلاحية الانثى للانتاج منها
 كما في شرط قصد الاحتفال بذلك أخذ ما لا يتولد هدي فتواعد
 تصور المقام والفتاوى المخرج في كلامهم من ذوقها أنه لو كسرها
 فسلم إناثها فاسدة أو خرج منها فرج ميت قبل اكسرها حتى فساد
 بعد فلا شئ عليه وهو كمن تمسكا بالاصول والقواعد السالبة
 عما يصلح للمارضة سوى النصوص المعلوم ظهورها في خصوص
 الجهول المحتمل صلاحه بل ربما يكون ذلك كالمخرج منها عند كمال
 الذي قد لا يرتاب ذوقه في عدم الفرق بين كسره للبين عليه
 أو بدا به أو باله ونحوها بحيث ينسب إليه الكسر ولا في عدم وجوب
 تربية الناج من فساد هدي الارسال بل يجوز من غير حجة وجها
 وربما يجب عند حروف التلغف فسم لم يحد في النصوص وكلام
 المعظم تقر بما يصره الذي قد قيل أنه ما كسر الحرم كما في مطلق
 جراه كصيد الذي لأرب أن ما كسر فيه منه أو بعناه كالهة هو
 المستند

المستفاد من مجموع النصوص والفتاوى وشاهد الاعتبار وتدل
 أنه غير مبني من مصالح الكعبة ومعونة الحاج كغيره من صالح الكعبة
 ولعل الأول أقوى وإن استدل بالتأني فاسمعه من قول الله في
 صحيح الخليل من أن يتجدة الارسال المزبور هدي بالغ الكعبة
 وقول الحق عليه أنه هدي لبيت الله والاحتياط شئ كل هدي
 تقى وخصوصا في أمثال المقام المعلوم من قوله وظاهر وجه قوله
 بالارسال الوكيل الخلق على الأبل وروى ما نتج من كسره بل وارسال
 المتبرج إذا كان هدي أو علم أنه قد قصد بذلك الارسال النية
 غير لا يتجزى بالارسال الخلق المنصوب وإن كان ما أرسل عليه الأبل
 ما حاول بالارسال الخلق المباح إذا كان ما أرسل عليه مفسورا وفي
 الاقتران بالارسال في المكان المنصوص اشكال يعزى عنه ذلك كالدمج
 في المكان المنصوص والآلة المنصوبة فلا تغفل فان عجز عن وجوب عليه
 الاصل عنه فتاة عن كسبه وشأنه عن الأنثى وهكذا عن
 كل بعينه شاة ثم أن عجز عن شاة كان عليه طعام عشرة مأكنين مد
 أو مدين ثم أن عجز عن الطعام كان الواجب عليه صيام ثلاثة أيام كما هو
 المتصور فتد وحصله كاد فيصل إلى هذا الإجماع الذي قد بينه صريحا
 من بعض وظائفه من واحد بل عن مخرج كك دعواه اتفاق كما قيل
 أن عليه الصلاة والسلام فالتأني إلى قول الحق في خبره على ابن جعفر
 فلم يجد إلا ضل عليه لكل بعينه شاة فان لم يجد فالصعد قد علم

في

في

صالح بغير كسبه

عشرة مساكين كل واحد عشرة مثاقيل فذلك ثلثة ايام وكل
 الفضة صبيح ابن حارون كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة
 مساكين فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام وضعت سند الاول ودلالة
 الثاني على تمام المطلوب غير ضار بعد الاعتناء بجميع المواضع التي
 قد شهد العقل والنقل بصدق غير واحد منها فاعلم الصدوق في
 الموضع والفقير من القول بالعكس حيث جعل على كل واحد ثمانية ايام
 ثلثة ايام فان طعم عشرة مساكين بكان في السقوط وان استند الى
 الخبرين الذين لا يصرحان بالثبوت الذي قال فيه في بيضة النعام شاة
 فان لم يتدبر فصيام ثلثة ايام فان لم يستطع فكفارة اطعام عشرة مساكين
 اذا اصابه وهو محرم صومها انما بكان من النصف خاتمة ومائة
 مائة مائة لا تحصى مع قصتها لما قد اختلفت النقص والفتاوى على خلاف
 من وجوب كفاة ولو مع القدرة على ارسال المقدم على الشاة عند صاحب
 الاحتياط الصديق وبما فيها المعهود من تقديم الصدقة على الصوم
 في نظائر النكاح والاعتبار بالحكم لعدم وجوب الصوم على الواحد الذي
 قد لا يتصور وجوب الصدقة عليه بدلالة الصوم عندنا على الذي قد
 يعلم من اعطاه حقه ان ما في كلام الصدوق والرواية من تقديم الصوم
 عليها قد وقع سهوا من الراوي وقيل النسخ كما مر في بعض النسخ
 لخارزم بان اطعام مقدم على الصوم ابتداء كما قد جزم غيره بان ذلك
 خلاف ما مر به في الاحتياط ورواية علي بن ابي حمزة قلت وصحيحت انما
 والاحتياط

والاحتياط المتأد اليها والوجوه التي قد مر طرف منها فلا يحسن الالتفات
 الى ما يجب فيه من بعض الظواهر ان لم يجمع بينه وبين غيره بالجملة على خلاف
 النسخة القديمة والنجاشي في الامرين المذكورين ضرورة ان منهم من
 يتدبر على الاطعام وهو الصيام ومنهم من يتدبر على الصيام وهو
 الاطعام الذي قد نقل الخبر عن المشقة انه بعد الخبرين الا رسال
 ولكن في كل بيضة على اثنين مسكينا فان لم يجد صام شهرين متتابعين
 فان لم يتدبر صام ثمانية عشر يوما وصرح الفاضل وغيره من نقل عنه
 انهم لم يجدوا ذلك في شيء من غيرها ولا طهه الشيخ في كتابه قلت
 ولا غيره من قد اعتد لنفسه لنقل الخلاف ولعله اشتباهه وعلى تقديره
 فلا ريب في ضعفه وبما فيه اتفاق كسوف الخبرين من غير دليل سوى
 ما قد يدعي من نقله في ارسال منزلة الهدى والمعلوم انه مع كونها
 مع الفارق ليس من المنهيب المخرج وبعض خصوصه وكثير من كتب اعيانه
 كالفاضل والمصنف والشارح واضل بهم ان الصدقة هي اتمية و
 هو كذلك وخصوصا بعد ظهور الاجماع عليه وبقاؤه من اطلاق
 صحيح ابن عمار ومثال العبارة التي قد نقلت ان الفاضل اطلق
 امثالها ارادة المدحش لا نص على الزاوية وهو جدي بعد سمعت
 غير مرة في الاصول والقواعد حاكمة بالاقول اذا اراد المرسل
 بين الاكثر وان كان الاحتياط بالمدين كاللزام سيما على تقدير
 كونه على نحو ما الذي قد يدعي عدم الفرق بينه وبين ما نحن

بالفتنة

فيه ما لا شك ان مصروف ثاة والصدقة فيه كثير لا كما لم منه فتدبر
 وفي كسر كل بيضة من القطا والقيم فيكون الماء وهو الجبل والدمار
 من صغار النعم كما في حلة منها للجامع وقد وقع مع الاقتصاد على
 الاولين في الاخيرين الذين غلباها في وقت من في بعض القطاة كما
 من النعم وذلك لما ثلثة المنصوصة في الآية وما مر في صحيح سليمان بن
 خالد وان اختص ببعض القطاة فلكم المثلثة بين ثلثة واما سيات
 فان فيها نفسها على فني بعضها اول وعجز حلة منها قروا النهاية وطوله
 فينا بعد الاخير محاض من النعم قبل وجوافتها كره والشمه والخيبر
 ولقت والارشاد ومن وهو كما في كراي قلت وعجزها ما غشيت ان
 يكون جازما لا لالحامل لجامع سليمان بن خالد قد سئل عن رجل وطى
 قطاة فشده قال يرسل الخلف في هذه البيضة من النعم كما يرسل في عدة
 البيض من الاول وما اصاب سيقته ففعله كما حرم من النعم قال المحقق على
 ما نقل عنه في المكت انه شئ افقر به كشيخ هذه الرواية وتاوهها بما
 يتحرك فيه الفرق قال في التاويل ضعف لانه يجوز ان يكون في القطاة
 حلال في الفرق عند التحرك محاض فيجب اطلاقه لوجوه احدها ان الخبر
 مرسل لانه لا يدرى السؤل من هو وثانيها انه ذكر في البيضة محاض و
 لا يريد بيضة القطاة بل بيضة النعام لان الكلام مطلق ثم يبادر
 مائة صحيح سليمان بن ابي حمزة وذكر ما اشترنا اليه الصحيح الذي قد
 ينشك بعدم المعارضة بينه وبين هذا الرسل المخرج في كره القائل

ومثله

ومختلف ومنها لعدم المعارضة بينه وبين صحيح الذي قد استدل به على
 الخاص الصديق على البركة عند وعند كافة اصل اللغة والعرف و
 خصوصاً من المتشرعة المخرج في كلام بعض فاضلهم بانه لو ان في
 نفس القطاة حلال لم يكن البركة على الخاص والآن يحمل محاض على الفضل
 ولو ثبتا يتاكلنا حان الحلال على الفضل فكيف وانما يتاكلنا حان يتاكل
 واعتدل الكسبيان بآراء الخاص بنت قلت وهو غير بعيد لكل الفاضل
 المخرج وكان الاستيفاد الذي اشار اليه المحقق الذي قد يستعبد
 ذكر من الطعن في رواية سليمان بن حمزة في ذلك والسؤل بعد طاهو المعلوم
 من مثل هذا الرجل للبليل انه لا يشل غير المعصية ومن جهة احكام الزكاة
 بيضة النعام بعد ما فاتة للتيان وما مر في بيضة النعام وشهادة صحيح
 المتقدم على كونه المراد منه ان كما قد يستبعد ما في الاصباح والمذهب
 وان في بيضة الحجة شاة الا على تقدير عدم الفرق بينها وبين القطاة
 وكثير المراد بالثاة معنى النعم او الخاص او معلق شاة الذي قد يكون
 هو المقصود من النعم لعدم الاحتياط وان ذكر جمع منهم الصغير بينهما
 على اجزائه وجمع منهم الخاص بينهما على من يد الفضل كما لنس وج قد يقع
 الخلاف ويروى الاشكال في الجميع على تقدير تحقق الجماع على عدم الفرق
 بين بعض الاصناف وثلثة والافاضات بين النعم والدمار بين
 القطا المنصوص عليه وبها في غاية الاشكال سيما بعد كونها من اقسام
 النعم الذي قد يلحق ببعضها بيضة بعض صنفها في لم يتحرك فيه الفرق

من البين المخرج في كلام المعظم انه انما يجب صغير الغنم او الخاضع
 مطلقا لثباته هنا كسر ان تحرك الفرج فيه والاشرك الفرج في ارسال
 الخيل في الغنم في انما الغنم بعد وما انكسر البين فما نفع منها
 فهو هدى لبيت استجما بين ما في مثل صحيح سليمان واطلاق
 نصوص الارسال الزهير وقد مر طرقت منها ولمسك لاطلاق لالتقاء
 فيها اطلاق الصدوق وسائر الحليان والتفصيل الثالث انه هو الجامع
 بين الاخبار والفتاوى الزهير التي قد تحمل على حزمها في حمل النصوص
 المطلقة عليه كان جم الشواهد التي منها فتوى الشهور والاعتبار
 الحاكم بوجوب الموجود بالفعل للموجود به ووجوب الحمل للفتاوى
 لكسر ما يحمل الفساد بل قد يستفاد ذلك من تفصيل الحسن في ذلك
 وابتهاج والده به بكافة الاخبار في بيان الغنم المخرج في نحو
 واحد من الاخبار المتبعة يكون الفتاة في كسر بين القطاة على نحو
 الفتاة في بيضها وانما ارسال الخيل في الغنم وكسر بين القطاة على
 نحو ما ارسال الخيل في كسر بين الغنم على نحو قد لا يرتب
 ذومسك في عدم الفرق الذي قد يظهر الاجماع عليه في شخص واحد
 من اصحاب الحديث في كلام بعض فاضله لم يدم الخلاف في هذا
 الارسال وهو كذلك وان قد هو الصدوق في تحريك الفرج
 وارسال الغنم ووجب الفتية ان لم يتحول لما استسمعه في المنسوب
 الى مولانا الرضا الذي قد قيل انه مع قصوره شاذ شذوذ

مقالة

مقالة الصدوق الذي قد نسب اليه ما نسب الى مولانا الرضا وعليه
 فلا مستند له فضلا عن كونه يكره من الضعف والشذوذ ذلك لقول بوجوب
 صغير الغنم او الخاضع على خصوص الامانة باليد والكل نعماء ووجوب
 الارسال على كل طوط برجله ونحوها انما في رواية هو الجامع بين طرقتي
 بعض النماذج واحسان المقام بحمل ما على الاول واحاد الارسال على الثاني
 وان ايده بعض متأري العصر بما لا يصلح مؤيدا ولا يقبل شاهدا لذلك
 ولا يلج بالخبر الذي قد يتوهم من صرامة الفتوى التي لم يحد منها صرحا
 يكون الهدى لبيت استجما كما اعترف به غيره واحد وان خرج به لا يحسب
 شيئا لا في اتباعه ولا في منعه مما علمت من خطاب النص والفتوى على
 كون الفتاة في غير القطاة على نحو في بعض النماذج القاضية بامانة
 بعض الخطا الفتاة بعض النماذج في جميع الاحكام وخصر صاحب ذكره فيما
 ينسب الى مولانا الرضا حيث قال في بعض الخطا اذا احسنته فقيمة فان
 واصلتها وبها فرج تحرك فتلك ان تنسل الذكران في الحضر على هذا
 والاثبات وعلى قدر عدد البين في بيت من هدى لبيت استجما وذكره
 به ذيل صحيح سليمان مع منصوص ابن طازم عن الله الا في لم اجد في شيء من
 اصحاب الاحاديث ولا من فرقه لم بعد في بيان معنى بعض نسخ الارسال
 ولعله اشتباهه والاعلم فان تحريك الارسال فكيف بعض النماذج كما في كثير من
 كتب الحديث كالهاتية وطا وقع وتبع وعد وغيرها بارة فتنة كذا
 اطلق في شيخ تباه ظاهر الرواية وتبع الجماعة ونظاهر الاجماع على نحو

يصنع في بيت النماذج في الابل في ذلك الذي لا ريب في ظهوره من تلك
 الصان المخرج لها في النص والفتوى على وجه قد علم معه ان
 مراد المفتي والاحاديث في ذلك الذي قد يكون بغيره عن شيخ الطائفة
 مع كونه لم يصر عنه الا بخبر ما في صحيح سليمان اكبر شاهد عليه وخصوصا
 بعد كون الناقل عنه المحقق واصله من لا ريب في العلم بفتاة المفيد
 الذي قد استظهر الشافعي مقالة من طلاق الشيخ والجماعة والرواية
 التي قد تكون مرجحة في ذلك بعد ملاحظة الوجه التي فيها ظهور
 الفتوى وانهم خلاصة ما في البيان عن وقت الحاجة وعدم تصور
 سوى ذلك الاستبعاد الذي لا يصح اليه بعد ما علم من بناء الشريعة
 على جمع المختلفات فيكون المؤتلفات الحكم قد يكون منها قيام فتاة
 مقام الارسال عند فتاة كذا لا ينتمى الى الصدقة الا بعد الجهر ببقائه
 المثل المحتمل حصول الارسال الذي لا تجزى الفتاة مع الفتوة عليه مع
 انها ينتج احتمالا لما قد عرفت من انه ما شاع في الطائفة كونه محتملا عن
 محتمل تحصيلها للمماثلة المنصوصة التي لا ريب في انها في الاصل مثل المقام
 الذي قد يمنع فيه اشقية الفتاة على الارسال الذي لا يرتب احد يكونه
 اصعب مما على اكثر الخلق واعاينهم لوقفه على تحصيل الاناث والذكور
 وارسالها وتحريره من الجاهل من اجبها التنازع وصره في صفة
 ونحو ذلك من الامور التي تقتضي الجاهل غالبا ولم يوجد شيء منها
 في الفتاة التي لا ريب في سبيلها على اغلب جماعه اهل الوقت ووزن الارسال

العبارة التي قد قيل انها صدرت من الشيخ وتبع عليها حتى فتاخر عنه
 قلت بل قد يتبعها عبارة فان تقدم وتاخر غير انهم قد اختلفوا
 في تفسيرها فطاعة منهم الخاطي في الحق والحق في تلك فتروها بوجوب
 الشاة ومع الفرج عنها فالصدقة على عشرة مساكن ومع الفرج فصياح
 ثلثة ايام وطاعة منهم الفاضلة على عشرة كتبه بوجوب الاطعام بعد الفرج
 على الارسال ثم صيام ثلثة ايام استنادا الى عدم تصور وجوب الشاة
 التي لا يجب الا مع تحرك الفرج بل لا يجب الا القليل منها معه بدو من
 الارسال الذي قد علمت انه لا بد من تحريكه وتكراره وعدم حركه
 الفرج منه كما يمكن عدم انتاج الارسال حتى يجرى الفاضلة بعض
 كتبه بانه لا يجوز المصير الى ما ذكره الخالي قائلين يتوهم انما الاقوى
 وهو فتاة التي لا يتبع للمكته حاله الفرج فان ذلك غير معقول وعلى
 منها حطافه عن فتاخر مرجع ذلك كله الى الله سبحانه الذي لا يقبل
 ما يتعارض فيه من فتاخر مرجع ذلك كله الى الله الذي لا يقبل ذلك
 اذا قام الدليل عليه وظاهر الفتوى به كما مر في غيرها غير واحد ونقله
 عن المفيد جماعة منهم المحقق المنقول عن كنه انه قد وجب الشاة عن
 كل مصيبة اذا اقتضت الارسال شيئا ذكر المفيد وتبعه عليه الشيخ ولم
 انقل به رواية على الصورة بل رواية سليمان بن خالد في كتاب علي
 في بعض القطاة كفتاة مثل فتاة بعض النماذج وهذا احتمال قلت
 بل ظاهر كلامه ورواية من ارسال ابن رباط يصنع فيه في الغنم كما

بمنه

كما اننا لا نرى حجة التي قد منع فيها تفسير الفاضل واشباهه لذلك
وان حكمه بالذات الاستبعاد لمنه بل ان ثمة تجل ان تكون محزنة
هنا بالعرفان الاول لانها اعلى قيمة واكثر منفعة من النتائج فتكون
كعوض افراد الواجب والارسال اقله ومقتضى الواجب تنقل الى بدله
وهو هنا الامرات الاخرى من حيث الدليل العام لا الخاص المقصور
على الدلالة لان بدليتها انما يقتضى بدليتها ما عدا دورها فيتم بطريق
اولى انهم غير جدي ضرورة ان ما ذكره من مقتضى على جواز الشاة مع التمكن
من الارسال وللعلوم خلافة فضا وفترى ومع ذلك فبدلية الاخيرين
علا لارسال بالبدلية العام موقوف على الجواز انما افراد الواجب التي منها
الشاة المفروض تمكنها وما ذكره من قصور دلالة صحيح سليمان في
عوض ما قد دل على مذهب المفيد كالمستفرب بعد اعتنا به بظهوره في
ظهور اطلاقه في شرحه والظاهر بذلك الذي قد يدعى على احترام الصحيح
وعينه واطلاقه في الشرح والظاهر وهو مجموع ما مر من القرائن الخالية
والضالفة ومنع الاستبعاد الذي قد يشهد الاستناد اليه من مثل القائل
واضاه من قولك ضعفت ذهبوا اليه كالمستفرب الى ابن حزم من
وجوب التصديق بدفعه عن كل بيضة بعد الجواز لارسال وان قال في
لقت وما احسن قول ابن حزم ان سألته النفل قلت ولم يوجد كما اعتق
به جمع نعم قد يكون استناد الجواز صحيح سليمان بن خالد مع ما يأت
انتم في صحيح ابو عبيد في محل اشترى لحم بيض بغلام فاكلته على
الحل

١٢٨

الحل فتم البيضة لكل بيضة ورثها او جلد على بعض الحمام الذي سيقا
ان في بيضه ورثها فتدبرونا قد علم سباق الكلام فيما يتصدق به
ومقداره وجوب الترتيب ونحوه وغير ذلك على نحو ما مر في بعض
الذي من اجل الحاق بيضه ببقية قدمه على القطا وعد من الجوز القاطن
لي على الجوز وما شابهه من التدرج في الحاقه وهي المعلقة كما مر في
منها القحاح ومنه الفقه للشعبي في شرحه معلوم والسامع وغيرها وتدل
على انهم على ان بيضة في اليد معقول مثل القوت والفاضة واشباهها
وقال الجوز من نحو الفواخت والقارون والقطا والروايش واشباهه
ذلك قال وعند العامة انها الدواجن فقط قال قال حديد بن نور الحارثي
وما هاج هذا الشق الا حاشية دعت ساق قرينة وترثنا والمائة هنا
القرينة وقال الاصمعي في قوله ثمانية واحكم في فناء الحجاذ نظرت الحمام
سارح واراد التمتع قالت الديققا هذا الحمام لنا الى جاحنا او نصفه فقتد
فنبوع فالنوع كما حسبت سنا وتسعين لم تنقص ولم تزد هذه زرقاء
الحياتة نظرت الى قطا فكانت ذلك وقالا اودعها والدواجن التي تستمر في
في البيوت حمام ايضا واشتد قواطع عكسهم ورق الحمام يريد الحمام انتهى كلامه
وقال لا اذهرى لبيضة من الكسائي في الحمام هو الذي لا ينفك البيوت
وهذه التي تكلمت في البيت هي التي قال وقال الاصمعي الحمام ضرب من الحمام
وتحوي في الصحيح وقال ابن قتيبة في ادب الكاتب ان الحمام ذوات الطلقة
وما اشبهها مثل الفواخت والقارون والقطا قال ذلك الاصمعي والحقه

وساقه

عليه الكسائي ثم قال واما الدواجن التي تستمر في البيوت فانها واما
شاكلها من طير الصبي او الحمام قلت وفي معناه القاموس الذي قال فيه
الحمام كسحا طائر يرق لا ينفك البيوت او كل ذي طوت وحكى للديري
في حيوان الحيوان عن كتاب الطير في حياته ان اسفل ذنب الحمامة ما يلي
ظهرها سباح واسفل ذنب حمامة لا ينفك من منة ثم قال الديري والمراد
بالطوت الخفق او الخرج او السوط المحيط بفق الهامة التي قد عرفت في كلامهم
بكل ما لطوف والظهور على وجهه قد يظهر الا جاع عليه من مثل الصباح
المشيرة والجوهري وغيره من قال انه عند العرب كل ذي طوت من الفواخت
القارون والقطا والدواجن والروايش واشباه ذلك المصريح في الحديث
يدعوى الاجماع من اهل اللغة على تفسير الحمام به او كل ما هدير ويرجع صوته
ويواصله مرد له او كل ما يعقب الماء عينا بان يحجل منقار في الماء
ويشرب منه كما تشرب الدواب لا يشرب الدجاج والعصفور ونحوهما
ياخذ منقار قطرة قطرة فانه كسب النعام قال الانهري اخبرني عبد
الملك عن الربيع عن الشافعي انه قال كل ما عتب وهدير فهو حمام يدخل فيها
القارون والدواجن والفواخت سواء كانت مطوقة او غير مطوقة الفقه
او وحشية وبه مذهب في بيع والتهريب وكثرة والمنتهى في كلامه قال والفقه
يحمل كل مطوق حاشا وقال الرافعي الاشبهة ما له عتب لله هدير فلو
اقتصر على القتب لكناهم يد على ذلك فخر الشافعي عن غرض المسائل
فان ما عتب الماء عتباً فهو حمام وما شرب قطرة قطرة فليس حمام واعتد

١٢٩

الديري يقول الشاعر على حوض فخر مكن اذا انتد فترت تعقب فانه وصفت
الفرى بالغب مع انه لا هدير ولا طان حاشا وهو دفع من العصفور
وضعف ظاهره فوات العبارة بالواقع فان كان القرعيت ولا هدير
كان نقصا على الراجح وانما في الاقلا وقوله الشاعر لا يكون محبة
عليها اذ تصيد معرفته والصلح بمعرفة بقية اللغة وكيفية شرب القدر
مع ان الحكم انما انما بقا في الطائر غيب ولا سيما في شرب فقلع معنى
اخر هو شرب الطائر قلت ومن هنا يمكن كونه في مثل عيان الله
للتقريب بمعنى كون كل واحد من نوعي المطوق وما يعقب الماء حاشا
وكونه للزويد لاختلاف الفقهاء واهل اللغة في اختيار كل منهما
كما اختار الله في من الاول خاصة واحتار الفاضلون الثاني خاصا
والظاهر ان القنات بينهما قليل او مستقيم فيصالح من مثل المنة ان
يحمل كل منهما معنى كما يصحح منها التقسيم المشاطية وكما شئت
ما كان وما ياتي معنى اعتبر في كل واحد من ذلك الذي لا يد ان
يتشبه من القطا والحجل والدرج بناء على دخولها في تعريفه في
اختصاصها بغير حكمه شاة على اللحم اذا قتله في الحل ووردهم اذ
على المحل اذا قتله في اللحم على المشهور فتلا وتخصيل كاد يميل
المجد الاجماع الذي قد يكون مرجحاً من كثير بل عرفت وكثرة والمنتهى
الاجماع عليه صححة الاول المصريح يدعوى الاجماع عليه اية في كتب
بعض الافاضل كما في الرازي الاستناد الى النفس بعد الاجماع عادت

المرى

المنقولة في الثاني الذي قد ينكر على من لا يحصل الاجماع عليه وعلى الاول
 ايضاً وهو الوجه مضافاً الى النصوص المتقدمة المعتبرة بحسب اتفاق
 علمائها التي قد طرقت منها في صحيح عباد بن منصور عن
 الثوري قال في محرم ذبح طيراً ان عليه دم شاة به رية فان كان ذنباً
 تحدى او اوعى صغير من الغنم وفي صحيح حريز قال الجوز اذا اصاب
 حامة فيها شاة وان قتل فراخها ففيه حل وان وطئ البهيض ففيه
 درهم وفي معتبر الكفاي عن الله في الحامة واشباهاها اذا قتلها المحرم
 شاة او غيره ذلك ما يعلم منه الحكم الاول وفي المروعي عن الشيخ في صحيح
 عن حفص بن الغزوي والكوفي عنه باسنادين احدهما في الصحيح عن
 الثوري قال في الحامة درهم وفي الفريخ نصف درهم وفي البهيض ربع
 درهم وفي صحيح صفوان عن الثوري ان اصاب طيراً في الحرم وهو حل
 ففيه القيمة درهم يشتري به علفا لحام الحرم وفي معتبر محمد بن
 الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام في قتل حامة من لحام الحرم وهو محرم
 قال عليه صحتها وهو درهم تصدق به او يشتري طعاما لحام الحرم فان
 قتلها وهو محرم في الحرم ففيه شاة وقيمة الحامة او غير ذلك من النصوص
 التي يعلم منها الحكم الثاني ولكنها كما ذكر بعض الافاضل من بيت ناس على
 الدرهم وناس على النية مفسر لها به وغير مفسر وناس على الدرهم
 وشبهه وعلى النية وعلى مثل النية وعلى افضل من النية فيجب حملها
 اطلاقاً في النية والناس على الدرهم الذي قد لا يرتاب احد في الاجتزاء

والله اعلم

ولا في وجوب حل المطلقة عليه كما هو القاع في المسئلة في الاصل وفيها
 في مثل المقام الذي قد اشترط فيه اطلاق القيمة على الدرهم وان اجعل
 الفاضل في ان يكون الدرهم قيمة الصيد وقت السؤال في الاحتياط
 وجوب الا يزيد مع اطلاق الاحكام وجوب الدرهم من غير القنات
 الى القيمة السوفية مع انه لا يلزم من كون الدرهم قيمة وقت السؤال ان
 القيمة اذا زادت على الدرهم ولا الاحتياط بها ان نقصت عنه بعد احكام
 كون الاثم في الشرح مقدار الدرهم وان اتفق مع نية القيمة له
 في وقت السؤال الذي قد يمنع اشتد المنع من كون القيمة في وقتها
 مقدار الدرهم كما يرشد اليه الاعتناء وتتبع الاخبار المتقدمة على قوله
 والدرهم خير منها او غير ذلك مما يتخذ ذلك ما يعلم منه الاحتياط بالدرهم
 وان نقص عن القيمة كسوفه التي قد استوجب وجوبها مع غير واحد من
 متأخري المتأخرين وهو في غير محل وان وجد في بعض كلام القدماء
 اطلاق القيمة المحل على نحو ما يحمل عليه النصوص التي قد يعلم من ختم
 بعضها الى بعض ومن كثير من الوجوه ان لا وجه للجمع بين النصوص
 ما في الخبر ولا يوجب اكثر من قيمته والدرهم وان لو قتل المحل
 في الحرم وكان الحرام مملوكاً وجب له درهم فدية تصدق به ووجبت القيمة
 بالقيمة ما بلغت لما لكها كما يجب ان شاة فدية تصدق بها والقيمة لما لكها
 لو قتلها المحرم في الحرم في الحل في حفظ ما تشكك في التحقيق في انه
 كيف يجزى المحل بالدرهم وان كان انقص من القيمة لو قتل المملوك

الحرام المملوك

في الحرم مع انه لا يجزى به بل تجزى القيمة ما بلغت لو قتل في
 الحرم وكان قد فضل ما اشترطه فيه ان الاحكام قد حكموا بالاجزاء
 بالدرهم وان كان الحرام مملوكاً ودعوى انه لا يتصور الجمع بين هذين
 غرض من واحد في هذا المنع مع ان وجوب الدرهم للحام هناك الحق
 وجوب القيمة في مقابل ما مال المالك الذي يستحقها لو قتل المحل في
 الحرم في الحرم اولى ودعوى ان الدرهم يدفع للمالك حيث يكونه فدية
 به مع عدم ادليل عليها كما لا دليل على محبة ما ذكره من الغزوي المنقولة
 عند التامل الذي قد لا يرتاب في ان الشاة والدرهم حجة معان
 على الحرم اذا قتل المحرم في الحرم وكان ذنباً وفوق وقاعد
 واصلاً به بعد الحرم باصالة عدم التداخل مثل ما نحن فيه مما قد
 اختلفت فيه حقيقة الواجب وخصوصاً بعد كون الشاة مكان هناك
 الاحرام والدرهم مكان هناك الحرم والمعلوم وجودها في مثل المقام
 الذي قد انكره في حق معتبر محمد بن الفضيل وفي صحيح الحلبي عن
 الله ان قتل الحرم حامة في الحرم ففيه شاة وغنم الحامة او شبهه
 يتصدق به او يطعم حرام الحرم وفي صحيح زرارة عن ابي جعفر قال اذا
 اصاب الحرم في الحرم حامة الى ان بلغ الظل ففيه دم به رية ويتصدق
 بمثل شاة وفي معتبر ابن عبيد عن الله في محرم قتل حامة من حرام الحرم
 في جوف الحرم عليه شاة وقيمة الحامة وفي معتبر الاخر عنه في رجل
 قتل طيراً طيور الحرم وهو محرم في الحرم عليه شاة وقيمة الحرام درهم

بغير

يعلق به الحرام الحرم وان كان فرخاً ففيه حرام قيمة الفريخ نصف درهم
 يعلق به حرام الحرم به وبغير يعلم ان المراد بالخن وشبهه والقيمة
 خصوصاً الدرهم الذي قد لا يتصور كونه هو المراد من القيمة ونحوها حال
 الافراد ولا يكون هو المراد من القيمة حال الاجتماع كما قد لا يتصور الفرق
 بين وجود السبب منفرداً وبين وجوده وخصوصاً مع اختلاف الحقيقة
 في السبب فاما في الحسن الاقتصار على وجوب الشاة على من قتل الحامة
 محرم في الحرم بل كان من الشدة والضعف كالمنسوب الى الاسكا في المنقولة
 في احد قوله من وجوب مضاعفة الفدية عليه والمنسوب الى المقنعة والذكر
 ان في القول بوجوب مضاعفة القيمة مضاعفة والمنسوب الى الكافي في
 القيمة والاشارة من ان في حامة الحرم شاة وفي حامة الحرم درهم وان
 امكن استناد الاول الى اطلاق الشاة في بعض النصوص المعلوم حل على ما
 فصل في النقص الفتوى وحالة تداخل الاسباب المنع من جهة ما خطا
 في مثل المقام مع انه لا خصوصية لتقدم سبب الشاة على سبب الدرهم
 واستناد الثاني والثالث الى قوله الله في صحيح معوية بن عمار ان
 اصبت كصيداً فاحرام في الحرم فافداه مضاعف عليك وموشته
 افداه وان اصبت وانت حرام في الحرم فضلكم الفداء مضاعفاً المحل منه
 الفداء على ما يتناول القيمة ولو كان كما يحتمل لعدم الاسكا في الاصل
 الذي قد يحل قوله الثاني على نحو ما يحمل عليه كلام المفيد من كون المراد
 منه مضاعفة الكفاي المعلوم مضاعفها باعتبار الجمع بين شاة و

كاهو مذهب الاصحاب المصريح في كلام فاضلهم في لفت بانه ما في الحائز
والغنية والاشارة ان قصد الحرام الحرمة ما وجد في الحرم بها وحرام
للحرام وجد في الحرم فصحح والاذان ممنوعا قلت بل موقوف بمبدأ
كما قد يكون في ان قصد المقتل وحج فله خلاف صحيحا بل ولا ظاهرا
فجميع ما ذكره من ادب ان الاظهر من كلامهم في الخلاف كلام الحسن
المنقول على خلاف الاجماع في عبارة جامعة كالانضمام والغنية وشرح الجليل
للقاضي والنتيجة المستتمة التي قد سمعت طرفا منها كما قد سمعت احتمال
رجوع الجميع الى مشهور الاصحاب الذين قد احتمل طاعة منهم عدم وجود
الحال الفاضل في قدر والمرفوع من المذهب في فرضها دم حراما لا يترك
ونصف درهم على اي حال الحرم اذا قتل في الحرم في الحامية في الحرم ويتوزعان
على احد هما بان يحيل لاقول على الحرم في الثاني على المحلة في الحرم بقرينة
ما تقدم من ترتيبا واجبا وفي بعضها درهم وربع درهم على الحرم اذا
كسر في الحرم ويتوزعان على احدهما على نحو ما ذكرنا هو المشهور فلهذا
تحصيله كاد يصل الى اجماع الاجماع الذي لو لم كان هو الحق مضافا الى
النصوص التي قد عرفت منها كصحيح حفص وصحيح حريز وصحيح ابن سنان
ومعتبر ابن بصير وفي غيرهم ثمانية بعد ما مر وان كان فراجعا فقد علمنا ان
المخبر فكيف ما قد يعلم من ضم بعضه الى بعض وحمل مطلقا على مقتيد
ومحمل على مفسله ولو بمقتيد ما مر واصالة عدم تداول الاسباب
ان لا يربح الاحكام المتبوعة وان المرافعة امثال الصابغة ما صرح به جماعة

الملازم

منه

منهم الفاضل من ان في بعضها بعد التحرك حله وقتله درهم
على الحرم في الحرم وحمل التحرك نصف درهم وقتله ربع درهم على الحرم
في الحرم ويجتمعان على الحرم في الحرم يتبعها بعد صدق اسم الفرع على ما
تحرك في البينة وعلا حطة الاخبار المستند اليها بعض الافاضل فاناد
مع كونها بعد التحرك فراجعا ولذا يستقر لما اكثر قلت ومنهم المقتول
في الرابطة ما راجع الى المقتول وفي بعضها درهم اذا لم يتحرك فيه الفرع والاقول
للمر والتمسح من جعل كسر بعض الحام وفي البعض فراجح قد تحرك فاعليه
ان يتصدق من كل فرج قد تحرك بشاة ويتصدق بغيرها وان كان محرما
وان الغرافي لم يتصدق بغيره وراي في ربه علقا بطاعة الحام الحرم
وعليه نزل اطلاق الصحيح الاظهر عدم كسر بنية في الحرم فذلك
حديثين او حليلين من جهة سقوط الحرم ويعتبر بتقيد طلاقه بالاولين
من التمسح جميعا بينه وبين سابقه وغيره كما يقتضي اطلاق سابقه
على المرحوم وظاهر الاخير جواز الذي بدونه وهو الاصح وقاها جميع
لذلك مضافا الى الصحيح الاخر في محرم ذبح طيرا ان عليه دم شاة بقرينة
فان كان فرعا فحدي او حله صغيرا فان كان حيا فحدا وخصوا بغيره
ملاحظة ظاهر كون هذا هو المشهور فلهذا تحصيله كما مر عند اليد
منهم نفع اكثر الاصحاب الذين قد يتوهم من اطلاق المقتول والمرضى
والدليل من ربح الدم في بعض الحام الحامية حتى في صورة تحرك الفرع
في البعض الذي قد لا يكون في تناول ادلة الفرع لما قد تحرك فيه

علقا الحامه والاحوط كون تخلف الحام النص والزامه في بعض الفتاوى
بمضاف الى الزيادة الواجب بدنه الغنية السوية لما كانت الذي لم ياذن بانه
ولم يكن هو المثلث وان اطلق النص والفتوى وجوب الصدقة على الذليل
على وجه يتوهم منه عدم وجوب دفع الغنية كسوفه لما كان الذي فعلت
ان ادلى بالاحتفاء الغنية التي يستحقها في غير المقام المشروعة للمال
النص الذي قد كمل منه اربعة اشهر فطاعا عدا كما في كلام جمع او الذي قد
فطم وعي الشجر كما في كلام جمع اخر منهم بنو بويه وجمعة والبراج والفاصل
في حلية من كتبه وعلامة لك لغة كما قد سئل في وقت كل واحدة من
القطا والجل والدجاج حرام فطعم نفعاً وقتوى بل لا طلاق فيه فتد
وتحصيله في صحيح سفيان بن عاصم العلة قد وجدنا في كتاب بل عليم
في القطا اذا اصابتها الجبل الحرم حرام فطعم من اللبن ودرع في شجر وفي
مقتيد سليمان بن خالد ابيض عن ابي بصير قال في كتاب بلع من اصاب قطا
او حجلة او دجاجة او نظيره من فطيم وفي صحيح ابن ابي شريك المفضل
ابن صالح عن ابي اذ اقل الحرم قطاة فطعم من اللبن ودرع من
الشجر وبه والاول يقتضي اطلاق الدم في الثاني الذي يعلم من مقتيد
نصره بالجل والبراج الحامها بالقطا الذي قد يكون في طريوت
المثال لبيان حكمه وحكم امتناعه بالبرج وجه ماضيه ولعله لاذل في عند
الناظر في قتل كل واحد من القطاة وما شبهه من الجبل والدجاج حرام
قد فطم وعي الشجر واستدل ببعض شراحه على ذلك بالاخبار التي قد علمت

عند التامل الذي قد يعلم من اعطاه حقه ان الوجه مساواة البين
مع تحرك الفرع في الحرم في جميع الاحكام وان ما صرح به غير واحد من
الى اكثر من وجوب الحرام على كسره محلة في الحرم او محرما في الحرم والحرم
بما كان من الضعف ولا تسامد النافذة من مثل وجوب الملاحقة على المحل في
الحرم مع كونه لو قتل الفرع فيه كان عليه نصف الدية الذي لا يرتأى
اخر كونه اضعف من الجبل عتبت عديده وان توهم من اطلاق بعض النصوص
المحتمل على ما مرنا اليه كما قلنا في المطلقة جميعا بينه وبين ما مر من مقتيد
بجم الغرض الذي قد يستفاد من ملاحظتها ان شبهة كذا لا اكثر استنباطا
في اطلاق الذي قد لا يتبادر منه سوى ما قرأه المقام المعلوم من ان
ان لا فرق بين الحام المهرلك وغيره ولا بين الحرم وغيره ولا بين افرع
تلك ولا بين بعضها وكان ذوقا فتوى يقتل على لسان غير واحد من
قد يذكر على انه يجوز به بركة الرضا ان لا فرق بين الاهل وحام الحرم
بغير خلاف على الظاهر المصريح به في عبارة وفي المنقول لا فرق فيه خلافا
الفرع او دحيث قال لا فرق في حرام الحرم قلت ويجوز في حرمه والاصحاب
مع ذلك مستقيم قلت وقد ريب منه في كلام غير واحد منهم من قال في يترك
للحام الاهل والحرم في لزوم القيمة اذا قتل في الحرم بالنقص والاجماع
قلت كما يستويان في الغداء فيما لو قتل واحدة منها الحرم في الحرم
يستوي الفرع والبعض من كل منهما بما مر بغير يقر الفرع من وجه آخر
بان يتصدق بجزء غير الحرم ويشترى بنية الحرم كشملة للنفاء

تساو

علقا

املا يمكن الاستناد اليها الا على تقدير ذلك او بمعنى جمع العواضد التي
قد يكون منها الاجماع على عدم الفصل وما قرئ البيض الذي لا وجه له
لاستبعاد وجوب الحاخا والكبر او صغير الغنم في ان تحرك الفرع
فيه مع وجوب الحمل لقتل بالثقة كما قد شربنا اليه منفصلا كما لا وجه للاعتناء
بمطلق الدم وما يصدق عليه الملاءمة عرفا بل لا بد من بلوغه اربعة اشهر
كالملء لا يتحقق الغطام ودرج كسبح الاعد بلوغها الذي قد نزل الحبل
والفاضل ان اهل الفترة يمتنعون ولما ائتمنوا على قتلهم كما عن ابن قتيبة في اواخر
الكتاب فاذا بلغ اربعة اشهر وفصل عن امه فهو حلال في حروف والانثى
خروفه ومبعناه ما عن كفا ابو من ان ما فصل عن امه فهو حلال وخروف
وظاهر كمرج ما سمعت عن ابن قتيبة وقتل عن السباوي من اختصاصه
بالذكر الذي قد يظهر الاختصاص فيه مثل ما عن العيين والمحيط
تهذيب الفترة من الحروف وان الحروف هو الحمل الذكر والمطري في
ان الحلال ولد الضان في السنة الاولى والدمع من ان الحمل الحروف اذا
بلغ سنة اشهر وقيل هو ولد الضان الخبيث فاذا دونه في غيره ذلك ما يروى
الاختصاص بالذكور فيتم اختصاص الحكم به وليس كذلك عندنا قتل
في النحر والقتول الذين لم يفرقا بين الذكر والانثى التي قد تمت استدة
المنع من عدم صدق اسم الحمل عليها بعد ما سمعت من الحبل والفاضل
منظرا هو دعوى الاجماع من اهل الفترة على قتيبة ولد الضان حلال اذا بلغ
اربعة اشهر والمعلوم شعور معتقد للذكر والانثى كشوق مخصوص
ولكنه

والفتاوى في ذلك الذي قد لا يرتاب احد في صدق اسم الحمل عليه لفترة
وعرفا وشرفا وان اطلق على انه نفس اسم امر ذكره ابن قتيبة الذي قد
لا يكون محالنا لذلك كما قد يمتنع من ظهور الخلاف بينه وبينه وخصوصا
بعد ظهور كون ما يذكر في كلامهم على طريق المثال والاستدراك اليه بافضل
الافراد وما لا خلاف في كونها الاعتبار ومما في الفرع من الاجزاء وما لا
وتشليل بتمتيد جلد في كلامهم بكونه محمولا لجزءه او لقوله من قبل امه وان
كان الاحتياط بالذكر شبهة كل مذهب تقى الاحتياط ما يصدق عليه جلد
وان كان الاجتهاد بما قد تجاوز سنة قويا وخصوصا بعد كونه ارفع وظهور
كون الحمل لبيان علم الاجتهاد بالاولى منه سنا فتدبر وفي قتل كل من
القتل والضرب والربيع جدي كما هو المشهور فتدبر وتخصيلا كما لا يصل الى حد
الاجماع الذي قد يظهر من غير واحد من حسن جمع الموصوف بالصغر عن الصبي
وفيد والجدي غيره وانما حمل هذا لكي يميل من قتل غيره من الصبي
وزيد في وقت انقول الاكثر في تعيين العلية والادنى من العلة المتضمنين
او تركها او العلة المبرحوم والحمل حال وفي ذكره والمنتهى الملائمة قلت وكذا
لذا قد اختلف في كسبه وان كان ويزاد في ذمة وسعيد وغيره اشباهها
التي قد قيل انما ثبت ان الجدي مثل هذه الثلثة وجب فيها بواسطة
كل ما لا يخل وجوب المثل في الصبي سيما بعد قوله والجدي خير منه
المشعرا لاجتهاد بكل ما بدل جرد صلبه وخصوصا بعد ما لاحظته
الوجه التي قد يكون عنها الاعتبار وعدم تصور الخصوصية وقاعدتنا

الشغل والاحتياط وقوله مولانا الرضا في المنسوب اليه وفي الميراث والقتل
والضرب جدي والجدي غيره منه وفي رواية الاساطين الذين قد لا يخفى عنهم
من اقتصروا على ذكر الثلثة المذكورة الله فقا وجب الحبل في قتلها حلالا مع ما
عليه من نهر الاجماع الذي قد يكون مقبولا عليه الا ان يرد به الجدي المقتول
عن المنسوب اليه المذكور اولاد المعز في السنة ومن ادب كتاب ابن جدي فمخرج
ما تضمنه انه لا يرد به ويؤتى وعن السامي انه جدي من اربعة اشهر الى ان
يرجى وظهر بعض العبادات ان ابن سنة اشهر وسبقه العز في ذلك ما قد
يعلم من تصديق الجدي والحمل في كثير من افراد كما قد تقدم اشارة ذلك من
عليه في الفترة الحليلين لما نعلم واستبعاد قتل الاجماع من مثل ابن زهرق
مع عدم مخالفتهم والنسب المخرج الذي قد يكون ظاهر في الحاخا في الثلثة
في الثلثة ما يشبهها في نفس فساد معونة الوساظ التي قد تكون وسيلة
لظهور عبادتهم اقتصر على اقلية في ذلك ومع فلا خلاف وعلى تقدير
قاله ما عليه في كتابه وان كان قتيبة الاصول والعرا اعدالا فتصا على
الثلثة كما يحسن الاحتياط بما يصدق عليه الحمل الجدي والحمل الذي لو ولد
الامر بينه وبين الجدي بغير الجدي الذي قد مر في الشارع بان هو
المروي ويخبر الحمل على الطريق الاول ثم قال ولعل القائل قد يشغل
ابن زهرق من الجدي انتهى ملخصا وقريب منه في كلام الاصحاب المشهور
فيما بينهم من قتل وتخصيلا ان في كل من الفترة ما لاقف المصنف فيم الآية
المشروعة فيمنعون بينها والصغيرة وهي مصغرة صغيره وتنبطوب

يرجى به والعصفر يصنع العين وهو مادون الحاخا في مثل الاخيرين وان
جميعها متساوية للنسب ويمكن ان يرد به الصغرة والاهل كما شيا تفسيره
الله في الاطعمة فيقاربها من طعام لقول الله عز وجل صنفون من
بهيمة القردة والعصفر والعصفر اذا قتله الحرم فليس مقدم طعام عن
كل واحد من غير ضعف بالشبهة بين الاححاب الذين قد اختلفت حجة مناهم
مهم الشيخ وينبغي ان يرد به والبراهي وسعيد والفاضل والمعة في
بها اشباهها بل في نسبة الفاضل الى اكثر من اهل المنسوب الى احد وفي مناهم
وجوب قتل كل طائر بعد الفاعلة وبصريح ما بن سنان عند اخا ب
عند الفاضل في قتل بانه عام والاول خاص مع اصل البراهة ويشكل بصفته
وارسال الاول المخرج من موافقة لوصف البراهة دور الصبي الذي قد
ينبغي من تقديره على مثل هذا المثل المنزل بمنزلة تعميح مع اعتصاده بالوجه
التي منها الاعتبار والشبهة والاختصاص مع وان تايده الصبي المذكور بما في
المنسوب الى مولانا الرضا المحل على محمل حمل عليه الصبي المتضمن لما لا
يقول به اخذ من الاحواب المنسوب اليه على مناهم ان في القوم والعصفر
وما جرى مجراها في قتل وفي الحرم قتيان خير سليمان بن خالد الميسل سئل
ما في القوي والذبيح والساق في العصور والبلبل قال فيمن انما يصا في
الحرم فليس قتيان ليس عليه دم قيل ويجوز ان تكون القتيبة هي مدان من
طعام قتل وهو حسن ويمكن استناده الى قال بالحا في شبهة الثلثة المذكورة بها
بذلك مضافا الى الوجه الذي يتجوز بعد ملاحظتنا القول بالالحاق الذي

لا يباين لعلها تبايناً بعد ما عرفت من كنه المصنوع سلكاً لما دون المباحة التي
 يكون في كل واحد منها متصلاً بالشرع والفتوى وخصوصاً بعد تحقق كونه
 مذهب الكثر الذين قد يكون منهم المخذول والبدعي والبلع والجليل وانما غفلوا
 الحكم الذي قد يكون عدم اقرارهم له لكان بدهشة كل قد يكون المراد بالعلماء
 هنا كل ما يوافق الجواب والتميم والزييد ويخو ذلك ما يطعم عادة وان
 كان الاحتياط هو الغالب من الفتوى شية كل مذهب في وفي الجادة مرة
 كما صرح به في واحد ونقل عن جماعة منها الغضبية والهابية والمفتن والهابية
 والمندوب والفتنة والجامع ورسالة علي بن الحسين بن بابويه وكرار وكفارة
 المفتنة وبعث اخبارها صحيح ابن مسلم سئل با جعفر عن محمد قتل جرادة
 قال يطعم مرة ومرة خير جرادة وصحيح معمر بن وهب قال لعل ما تقول
 في رجل قتل جرادة يطعم مرة ومرة خير جرادة وصحيح في رواية عنه
 وسئل عن طعام الفاتل جميع منهم الجند وابن ذريق والمفتن وهو منصوب
 اية في الصحيح وغيره كما استعمله الجمع بين الاخبار بالتخيير كل عليه جماعة
 منهم شيخ الطائفة في تب وط وفاضلها في حلية كنية والمفتن في من وغيره
 هو محمد المعتد والمعرف من المذهب في كثير الجراد شاة بلع في الفتوى
 الا على عليه كما قد ظهر من كثير وهو الحق مضافاً الى صحيح ابن مسلم سئل
 عن محمد قتل جرادة قال لعل ما يطعم وان كان اكثر فليطعم شاة قبل وفي
 خبر آخر ضعيف سئل با جعفر عن محمد قتل جرادة قال لعل ما يطعم وان كان
 كثيراً فليطعم شاة قلت ولا يضره ضعفه ولا ما يوجد في بعض نسخ الأول
 منه

شده من محمد قتل جرادة كثيراً بعد ما عرفت من كنه المصنوع سلكاً لما دون المباحة التي
 والظاهر من كثير من الاحتياط المنسوب الى الجند منهم في فتاوات المفتن
 ان من قتل جرادة كثيراً كثر عذب من قتل قليلاً كثر عذب من قتل
 ولا ريب في ضعفه وعدم وضوح مستند كالمستند الى ابن حزم من انه
 لو اصاب جرادة امكن التفرقة منه تصديق عن كل واحد منة والمفتن في
 الرائد الى علي ابن بابويه من وجوب شاة على من اكل جرادة والمنسوب
 الى الدمشقي من وجوب الدم على كل من اكل الجرادة عذراً ويمكن اتحاد المفتن
 في المراد بالصدوق الذي قال لعل ان الذي وصل اليه من كراهة في رسالة
 وان قتل جرادة تصدقت بمرة ومرة خير جرادة فان كان الجرادة
 كثيراً ذهب شاة وان اكلت منه فليطعم دم شاة وهذا اللفظ ليس
 صحيحاً في الواحد قال وقال ابن الجند في اكل الجرادة عذراً دم من وروي
 ابن جهم عن عروة الخناط عن ابن عبد الله وعنه اذا كان على الرفيع
 لاحامه وقد ذهب لذلك ابن عمر فان قتلها كان فيها كذا من طعام
 كذا روى ابن سعيد عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر في حديثه قال ان
 قتل كثير شاة قال وروى ابن الجند في طريقه صالح ابن عتبة
 وهو كذا قال لا يسلقت اليه وعروة لا يخفى في الان حاله انتهى قتل
 ولفظ الخبر في رجل اصاب جرادة قال لعل ما يطعم وقال الشيخ انه
 محمول على الجرادة الكثيرة وان كان قد اطلق عليه لفظ التوحيد لانه اراد الجنس
 اقول المديونية الواحدة وحده الجنس اي اصاب منها واحداً من الجراد

اولاً آتيناها للجنس كلاً وتكون على خلاف الذي قد يكون عكساً في مرة
 خير جرادة كما يمكن ارجاع كلام من يظهر منه الخلاف الى المشهور الذين
 قد لا ينافي فيقتضيه القول بوجوب الدم على من اصاب الجرادة قالها
 عذراً دون قتلها ولم ياكل منها شيئاً او اكلها والمصيب لها عذره
 كما قد يكون هذا هو الجامع بين كذا في فتاوى الدجاج المنسوب
 اليهم في فتاوى الفاضل وجوب كفارة على من قتل الصيد ومانا اخر على من
 اكله بعد ان قتله ولو بمعرفة الاعتداء والوساطة فتدبر فيها قد تعلم
 منه عدم الفرق بين الصغير والكبير من الجراد الذي قد يطعم اختصاص
 الحكم بما يحل كذا من كان انما لم يعدم تبادل وعذره ما قد لا يصدق عليه
 اسم الجراد لعدوان صدق عليه العرف الذي قد لا يتك في كونه هو الجامع
 في اكثر المناط به الحكم في وجوب شاة وان قام احتمال الرجوع الى اللغة
 فتكون كثلثة كثيراً ويحيط بوجه واحد مرة او كلف في طعام اذا
 اكلها بعد ان اصابها او عذراً فيرجح الاحتياط بالشاة التي قد يكون ما دل
 على وجوبها للاكل ولو وحده اذا كان بعد الاصابة عذراً في لما دل على
 وجوب المرة او كلف في طعام لجراد القتل ولو بواسطة الاعتداء والوجوه
 التي قد يكون منها معاذرة حرمة الاكل لحرمة الاصابة القاضي بوجوب
 كفارة اخرى ولم يوجد في النص سوى الشاة التي قد يكون التزامها في
 الاكل شيئاً على شدة حرمة وعلى معاذرة القتل الذي قد يكون التزامها
 في الاكل لعله لكان قتلها بمنزلة الكفاريين اللازمين عند الاصحاب

في مثل المقام كما سمعته من مشيرو الفاضل وقد يكون الاحتياط في لزومها
 على من اصابها ما اكلها ما لا يحصر عن هذا التامل الذي قد تعلم من وروى
 سقوطاً ما قد يتوهم من بعض النسخ والفتاوى من وجوب شاة على ما
 زاد على الواحدة وان لم يبلغ حد كثير الذي ينافيه الحكم بالفتا في اكثر
 ما بلغ نصاً وصحياً وقاعدة واصلاً فان ذلك كله فيما يمكن التفرقة منه
 من وروى انه لو لم يكن التفرقة منه قتله بان كان على طريقه بحيث لا يمكن
 التفرقة منه الا بمسقة كثيرة لا تحتل عادة فلا شيء عليه في قتله قل الجراد
 او كثر نصاً وصحياً وقاعدة واصلاً من غير معاذرة سوى ما يتوهم من
 الاطلاق المنصوب الى ما يقضي في كذا الاطلاق الحرمة وتعلق الوهم الذي
 لا يصح في المقام كنهك الحرمة عذراً وتعدله هنا قال بعض الاول
 انه لا يتم عليه ولا كان بغير خلاف ظاهر الصحاح التي قلت وقريب
 من في كلام الاصحاب الذين لم ينسب الخلاف في كلام بعض افاضلهم الا الى
 احد قولين شافيه وكفى بذلك مقيداً للاطلاق المعلوم انفراد الغيب
 ما على غير فضله عما اشترنا اليه من عقل ونقل فتدبر وفي الفتاة يليقها
 عن يديه او بدنه كذا في طعام كما صرح به غيره واحد منهم الفاضلون قد
 نسب حجة من كتب الاعيان كالمفتن والغنية وجل العلم والعلم في
 بعضها يريها او يقتلها كما في فتاى يليقها بؤنه او بدنه وما اشبهها أو
 يقتلها وفي ذلك ان المشهود عدم الفرق بين قتلها ودمها والمستند
 ذلك المنسوب المفتن المتعقب من ذواته في الذات وباعتبار العوض

التي قد يكون منها الشهادة الظاهرة فاعلموا بحسبكم والاعتبار وقاعد
 الاحتياط كصحيح حاو بن عيسى الذي مثل العدة عن الحرم بين القملة
 فحصد فليتها قال يعظم مكانها طعاما دونه في صحيح ابن عيسى
 الحي لاطلاق الطعام فيها على مقدار نصف الذبيحة التي منها قوله الله
 2 صحيح الحين ابن أبي العاصم الحرم لا يترك القملة فحصد ولا من فربه
 متعبا وان قتل شيئا من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضة بيد
 ومعتوا الا فرادير الحرم القملة فحصد ولا من حصد متعبا فان فعل
 شيئا من ذلك فليطعم مكانها طعاما قيل له كم قال كفا واحدا وفي معتبر
 للعلو حكيت راسي وانا محرم فوقع من قملات فاروت رقتن فيها في
 وقال تصدق بكنة طعام فافى صحيح ابن عمار الذي قال لولا ان الله
 ما نقول في محرم قتل قملة لا لا يشوع القملة ولا ينبغي ان يتعد قتلها
 وصحبي ابي قال له الحرم يحرق راسه فتسقط القملة والستان قال لا
 عليه ولا يورد رواية ابن الجارود قال لولا ان الله حكيت راسي وانا
 محرم ووقعت قملة قال لا بأس قلت اني شئ جعل علي منها قال وما
 عليك فقلت ليس عليك منها شئ عزي عن الف طاعة بعد ظهوره في عدم
 التعمد واحتمال ان لا يحاسب او انه لا كفارة معينة عليه مع احتمال التقية
 التي قد يكون ما رواه ابو الجارود من ان رسول رجلا با حفيظ عن رجل قتل
 قملة وهو محرم قال شئ واضع قال فافداها قال لا فداها فيها اظهر
 وان احتمل فيه ما لم يقدح في ايض خبره مولى خالد سئل عن المحرم

يق

يلقى القملة فقال القومها العبد لها ان تغيب محرم ولا مفعولة وان لم
 طاهر غير مناف للتكليف الذي قد يتبادر من مائة حذري ابن الجارود
 ان وجبه في مثل القملة من مفعولات زعم صدور الاخبار التي لا وجه لجل
 الموجبة منها على الاستحباب بمقتضى بينا وبين ما يوجب في الكفارة لسانا
 وهما لا يجمع من مفعولات المتأخرين ولا لجل الموجبة على خصوص القلاء
 القملة ورجها عن الثوب وكذا وجهها لنافذ على القتل وان قال لا يشع
 2 ما الذي وجبه الفداء في رمي القمل ووقته بعد ما سمعته ما لا عليه
 شاهد وخصوصا مع عدم الكفاية الموقوفة عليه جمع متأخر وما في السطح
 الذي قد علمت انه خلاف المشهور وصرح بعض الصحاح وظاهر عن بل ياتيك
 القتل الذي لا ريب انه في معنى الرمي اولى بالحكم الذي يمكن في شربته
 لما فيه القتل وان قلنا بحجة رعية وقتله سيما بعد ما حقه الاصول
 والقواعد وخصوصا بعد فتوى اصحاب ضررنا وتلويحا انه لا يشي في
 البرهوت استنادا الى موقوف معربة ابن عمار وان منعنا قتل بل ولا في البق
 المنسوب الى المشهور في الباس عن قتل وقيل في البق لرواية ذراقة
 المعارضه بما دل على المنع كصحيح معوية الذي لا ريب ان العمل به احوط
 اعتد فهم في الزنور الذي قد حرم قتل شيخ الطائفة في ط ومنعه غيره
 وقال في حرم قتل زنورا او ذنابير خطا ما بين عليه شئ وان قتل عن
 قتل صديق يتي وقيل لا يشاء المفيد والمرضى وعن قتل زنورا تصدق
 بقرعة وفي قتل ذنابير كثيرة تصدق بمد من طعام او مد من ثوب او

حكم الطهارة في اللحم وما لا

في الذبور كمن فخر او طعمه وقال جمع منهم الحلي والصدوقان وأما
 زنورا فسمي اهلها كمن فطام وقال ابو علي عن قتل زنورا تصدق
 بقرعة فان كثر تصدق بمائة بقرعة وقال ابو الصلاح في قتل الذبور كمن
 طعام فان قتل ذنابير فضاع وفي قتل الكثير من شاة الى غير ذلك مما قد
 وصل اليها طرف منه بطريق القتل ومكسر ارجاع بعض منه لا بعضه كمن
 الواردة في المقام صحيح معوية سئل الله عن رجل محرم قتل زنورا فقال
 ان كان خطا فلا شئ عليه وان كان متعمدا فليطعم شيئا من الطعام ويحرم في
 صحيح اخر عنه وصحيح صفوان عن يحيى بن زريق عنه واهل ظاهر
 كالصريح في وجوب شئ من الطعام على تمامه وعدم وجوب شئ على
 غيره فالقول به في كل ذبور كمن عليه غير واحد هو الوجه وان كان الاحتياط
 بمقدار اكتف من طعام حسنا ان لم يقتل بوجبه المنسوب الى مولانا الزهبي
 حيث فيه وان قتل زنورا تصدق بكنة من طعام القاصح بجل ذلك
 الاطلاق الحكم بالاجزاء المستحق عليه لو حصل الكفاية المفقدة في مثل
 ما نحن فيه من وجوه كثيرة ولو اعتقد المتقيد المنزير بالاحتياط والقواعد
 التي منها فان عدا الشئ والاحتياط ونحوهما لا ريب في معارضة عما
 هو اقوى منه من اعدا له وغيرها جانب التقيد الذي قد يد في امهات
 لاصلا وان ما يرمي انهما من كلام والد تصدق الذي قد علمت
 ان من هبه ومن هب والده وغيره ذلك الذي قد اوتى في كونه رواية
 عن مولانا الرضا لكنها لا تصح سندا ولا معارضا الا مع الجواب المفقود

بشأن المقام الذي

في مثل المقام الذي قد علم من ائمه ان جميع ما ذكره حكم الحرم في الحل
 وان حكم الحل في الحرم التقية فيما لم يوجد فيه فاعلم على غيرها وبحيث
 على الحرم في الحرم الذي لو قتل احدا ما لم ينقض فيه ولا قيمة له فلا شئ
 عليه سوي له استغفار الذي قد لا يتصور وجوبه ولا وجوب التقية الا
 2 مقام يحرم القتل بل قد يظن ان جميع من غيره واحد على ذلك كله كما في كذا
 بعض الافاضل من اصحاب الاحباب ما نال ما لا يقتدر بعد فيه فانه يجب مع
 قتل قيمته وكذا البيوع وظاهرهم الاتفاق عليه وعلى تحقيق الصنائع
 مع عدم تقدير المضمون شيئا فجميع التقية كغيره بل قال بعض الافاضل
 ان ذلك مما لا احوط فيه خلافا وقال اخر وكل ما لا يقتدر بعد فيه فاعلم
 قيمة اجزاء الحيا في قول الله في صحيح سليمان بن خالد في الظبي شاة وفي
 البقر بقر وفي الحمار بدنة وفي الناقة بدنة وفيها سوى ذلك فقيمة قلت
 وقد يكون الاجماع معلوما وان قال الشيخ وابن حنبل في البطة والاذنة
 كغير البقرة وفتح الواو وتشديد الراء البطة او فم منه فيكون من باب عطف
 الملائق او الخاص على العام والكر كاشاة اذا استند له على الخصوص
 لدا نسبة الحق الى الحكم وان ورد في صحيح ابن سنان والمنسوب الى مولانا
 الرضا وجوب كاشاة فما عدا النعام من الطير افاق في غيره والد الصدوق
 الذي يقي الباس عن النعام يفتون رواية بعض الافاضل فيما عدا النعام
 ولعله من باب بعد اعتضاده بجوابه على وجوب كاشاة في الحمار بدنة

ما خاب الخوا والذ

نوع

كثير منه وخصوصا في الكركي الذي جعل ابن حزم في الشاة فيه رواية الا
ان يتحقق الاطعام على حله فيه وعليه يكون الجمع عند تقدير الشاة الى
الطعام عشرة مساكين ثم صيام ثلثة ايام عند تقدير الاطعام للموت
التي في صحيح معاوية ابن عمار كان عليه غارة فلم يجد عليه عشرة
مساكين فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فتدبر فيها قد استفاد من انما لم يعرفه
كثير من المسائل والذوق التي منها الاختباء عن الصغير من النعم بمثلها
مضافا الى الالة والاصل في اوجاع المنقول مرجحا عن فتا وان كان
الافضل بل الاصح ما مثل الكبير الذي لا ريب فيه زيادة في الخير وتكظيم
لشعائره والاختباء عن المعيب والملاصق بمثلها في العيب والمرح
لغير ما اشبه اليه ما يصلي من عدم الاختباء بمثل العور عن الزعرور في
الاستدعاء الا ضعف والاختباء باعو العين التي عن احوال التي
وبالدرك في النفق وبالعكس ويجوز ذلك ما لا يخرج من غير المثلثة وفتا
ويظهر من القول بلزوم المثلثة في لزوم المثلثة التي وكبحر ما لا
يلزم ما حد وان كان الافضل بل الاصح للصحيح الذي التزمه ابو علي
مظ والمساواة المذكورة ولا يؤخذ في ذلك الا في قولها نادسيما فيها لو كان
الصديق من اذناث التي قد لا يضاف احدها في الاختباء بها عن ذكور القصيد
وان كان الكسر محل تأمل وخصوصا فيما وجب فيه البديهة والبكرة و
الحماض ومنها انه لا يشي في البيض الماروق ولا في اللبون البيت مضافا
الى الاصل وخروج الاخير عن مستي القصيد والاول من عدل لولا احتياط
ارسل

ارسال الفخولة على الاناث بعد ما كسر ولو بواسطة الوجع التي منها
ما استعملت عليه من القليل الصريح يكون الماده من البيض المكن حصول
الفرق من ذلك لارسال وان اوجب بعض العاقبة في الماوق فيقته القرمش
واحتل ضعيفا مساواة للصحيح ومنها انه لا فرق بين الهيام والملاوكة
في جراح الحرم وتولد فيه افاثا من الحلا وبين الحرم والحيث في الغتة اذا
قتله الحرم كما يستويان في الحلا في الغداء مضافا الى الهومات والاحكام
الظاهر يقتل على لسان غير واحد وتخصيلا بل في الشهر لا يصلم فيه خلافا
الاما يقتل عن دابة انه قال لا جرح في صيد الحرم وفي كره عند العلماء الا
داود ولكن يشترى بغيره الحرم علفا لحامه الحرفي حاد واني صغير على الة
ويجمع صفوان بن يحيى عن الزنا وصحح على بن جعفر في اخيه وقيل
وما خلا حنيفة مطلقا وهو المفضل المختصص في كره الحرم والعلف
بالقوى ومن الجلبوع المثلثة ان الداء او شبهه يتصدق به ان يعلم حمار
مكة فيقتل القصيد بالحرم ويعزى والتقدير عظم انتق حبيدا والاحتياط
لا ينبغي تركه منها ما صرح به جمع منهم نسخ في كره الفاضلان في بيع وقد
من وجوب فداء الحامل بمثلها من النعم مضافا الى الاصول والعوامد
ستدل مع الماشاة لذلك وقال الشافعي لا يذبح الحامل من الغداء لان فضيلتها
لنوع الولد وقال في حقها بغيره مثلها لان قيمته مثل الكرم الحلم وهو عدل
في المثل مع الحامد ولا وجه لاداءه بالغير مع الحامد المثل الذي لو
تقددها ووجب له بل قيمته الحزاء حاملا من دون تامل وان تنظر فيه

فانه لا يشي سوى الام اذا كان معيبا فيجوز بيعه الا ان كان له ذنب طليبا
مثلا فتقتل عشر قيمته احتمال وجوب عشر الشاة كما قاله الشيخ والمزني
لوجوبها في الجمع المقتضى لوجوب التقسيط وجوب عشرتها كما قاله
الشافعي في الوجع المقتضى الى الجزاء الاداء فالبا على تقدير عدم ترتيب
الاداء المقتضى للتخيير بين الامرين بالاشكال لا يخولونه ما قرره القائل
من انه لو وجد الماشاة في الذبح بحيث يكون له عشر الشاة فالعين يلزمه
لاستقاء الوجع والاشية لصديق الجزاء العين وما حكم به في حق غيره
بعض كثره وابو حنيفة وحاشا في وجهه فانه لو اقبل امتناع الصيد
وجوب كمال الجزاء لانه كالمالك والمجروح جرحا يعلم الموت به والعبد
الذي يعجز عن اتمه عتاق قيمته بقدر ملاحظة ان المضمون ما قص
لما نقص وانما لو قتل محرم اخر وجب عليه ضمان قيمته معيبا ويحرم
ما يتفاد منه انه لا يشي سوى الاوش الذي لا يجب حواه على ولا يعطل
امتناع الشاة والدراج ويحرم من دون تامل لبقاء امتناعه الاخر
فلا يكون كالمالك ولذا قد جزم به بعض الافاضل على وجه يظهر
وعوى الاجماع الذي قد يظهر عن غير واحد من اصحاب الذين قد
لا يرتاب احد منهم بسقوط الضمان عن شك يكون المقتول صيدا او
صيد البر وان وجبا لاستفسار على علم عين المقتول وشك فيه
كونه من صيد البر او صيد البحر استنادا الى وجوه يطول الكلام في ذكرها
ومنها قاعدة القدرية الموحية لاجتهاد المجتهد وقيل قد وفرت

الفاصلة جملة من كتمت الاختباء بالحامل عن الحامل لا تنقاة المثلثة المثلثة
وعدم زيادة العلم بالحمل الذي قد يكون مقتضيا لتقصاها فلا يكون بمنزلة
الموت الذي لا ينافي ما تلة المثلثة لاجع وقرب منه في من حيثها لو لم يزد فيه
الشاة حاملة من قيمتها حاله في سقوط اعتبار الحمل نظر في زيادة جزاء
الحامل في طعام المندركا لعشرة في شاة الضيف فلا قرب وجوب الزيادة
بسبب الحمل الا ان يبلغ العشرة فلا يجب الزيادة على العشرة اذ لا يزيد
قيمة الحمل على قيمة امه ويحتمل وجوبه لان الحمل اما يقوم وحده اذ انقضى
فانما المقبرة الحامل ويحتمل ان لا يعتبر الزيادة في العشرة بسبب الحمل خلا
للاصل والهوسا ولو كانت حاملة باثنين احتمل اعتبارها في الغداء اذا امكن
ولا يشتهر في اعتبارها في القيمة اذ الميز على العشرة في الشاة والسلمين في
الفرق والشين في البنية وذات البيض كذات الحمل قلت والاحتياط في
كل مذهب تقرب منها انه لو ضرب الحامل فالقتل جليها وظلها قد كان قبل
الضرب قتيلا صرنا في الام وهو القنات ما بين قيمتها حاملة وقيمتها
بجهتها كما يقتضيه ما يتصور من هتكوا لفرق والرجل ويحرمها ولا يفتقر
الاذا علم انه قد كان حيا فذات بالضرب تتكامل بالوصول والقواعد التي لا
تعارضها اصله الحيوة في بعض الصور عند التامل الذي قد لا يرتاب
دوره ان الحامل لو اقلعت حيا فذات احدها اكلها بالضرب ويحرم فذات غنله
الكبير والكبير والصغير والذكور والذكور والذكور بالانثى والصحيح بالصحيح
والمعيب بالمعيب على المقتضيل الماخ من عدل انما بعد الضرب ويحرم

في الخبر اذ روي في الماء والافق وجوب تزويج المتوفى على ابناء زوجه
 العاديين به ولو كان القاتل للقياس اجماعا او كلاهما تسكيا بالآية
 وبكل ما دل من نصوص فتوى واصل وقاعدتها على تزويج المتوفى
 والبيته شرعا على ذلك الذي لا وجه لرد شهادة القاتل فيه وان
 عاد من غيره بعد موالاته وكونه بمنزلة الزوجة الحكم فيها من حيث
 عليه وكانه وفاق الامن الحقيق المانع من حكم الانسان لنفسه لا اعتبار
 لا يعلق بالذكر كما لا يعلق به القول بلزوم الاختصاص لينة الاولى في مثلها
 لو حكمت بان له مثله من النعم وحكمت الثانية بخلافها نعم لو فرض القاتل
 بسبب اعتكافه ولا ضرورة فلا اشكال في عدم التعويل على حكمه الا ان
 يتوب وترجع عدالة المشروط في الآية التي قد شغل زواجر في الموقن
 مولانا ابا جعفر عنها فقال القدر رسول الله والامام من بعث ثم قال
 هذا ما اخطأ الكتاب قبل ويخرج في حسن ابراهيم بن عمر اليها في عن
 وفي الحسن بن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام} ذواتكم منكم
 فقال ذواتكم هذا ما اخطأ فيه الكتاب وفي تفسير الصياغة عن زرارة
 قال سمعت ابا جعفر يقول يحكم به ذواتكم قال ذلك رسول الله
 والامام بعث فاذ احكم به الامام فحسبك وفيه عن محمد بن مسلم في الآية
 يعني رجلا واحدا يعني الامام وفي بعض الكتب رجلا من اصحاب ابي
 عبد الله جعفر بن محمد وقد وقع على وجنته وهو في حلقته بقيت الناس و
 حلوا اصحابه فقال يا ابا حنيفة ما تقول في محرم اصحاب صيدا قال عليه

الافق

الكمالة قال ومن يحكم به عليه قال ابو حنيفة ذواتكم قال لا الله عز وجل
 قال الرجل فان اختلفنا قال ابو حنيفة يتوقف عن الحكم حتى يتفقوا قال
 الرجل فانت لا ترى ان يحكم في حيد قيته درهم وحدك حتى يتفق
 معك اخر وتحكم في الدماء والفرج في الاله مولا ابراهيم فلم يحل ان
 جهابا غير ان نظر الى اصحابه فقال مثل من افضى ثم ذكر صاحب الكتاب
 ان التوقف عن الحكم حتى يتفق البطل الحكم لاننا لم نجد انفقوا على
 من الغنى الا وقد غلبهم فيه اصرارهم ولم يعلم اصحاب ابو حنيفة فساد
 هذا القول قالوا اني قد حكمنا قيته لانها قد اتفقا عليه وهو اصيب
 فاستدلنا اذا حكم احدهما بحسنه واخر بعينه فانه لما لم يكن ذلك جازا
 عندنا لم نجمع جواز اختلافنا في احسان الجزاء من النعم والطعام فلو اقل
 حق قلت بل لا اقل ايضا مع اتحاد الحسب اذ كان الجزاء من العبادات المشروطة
 بالنية القاضية بالمعاقرة معك فلو تفعل وتدبر فيما يعلم منه ان العبرة
 بتقوم الجزاء وقت الاخراج لانك لا تنقل الى القيمة فيجب وان كانا
 بالاصالة الجزاء وفيما لا تعتد به لندية وقت لا تتلاف لانه وقت الوجوب
 والعبرة في قيمة القسياس الذي لا تقدر لندية محمل الاتلاف الذي لا يملك
 انه محل الوجوب وفي قيمة المبدك من النعم يعني ان كانت الجزاء في احكام الحج
 وبمكة ان كانت في احكام العمرة من وقت ان متى جعل جميع الاول ومكة للزوجة
 محل جميع الثاني وانما وقتها الخارج من المبدية مثله كثيرة وكلها تنبغي درهم
 قيمته فاقوى الاحتمالات تعديل القيمة وتعيينها قيمة عادلة ووضعها

ذواتكم منكم

عند مقتضى تشريه اذ اوجبه فيظهر ان كان نائيا واراد الرجوع الى اهله
 والا احتمال التعديل والتزويج للقدرة وهو اولي مكان القدرة على القيمة
 وانقاذ فتوى الاخراج فلا يكون غائبا كما هو في اذ وجد قيمته بشر
 الاخرى شاة غيره من الطعام له في الآية والتساوية الفرض وقع قال
 باليتين مسكنا الزواجر هذا الطعام عليهم هو الوجه وان استشكل القاتل
 في عدل ولعله اصل عدم واختصاصه بالبر الممنوع منه لعموم الخبر وكثير
 في الفتاوى وقيل لبرائه والتساوي وهو الخبر واجمال الآية وبخلاف ذلك
 ما قد علم من عدم حطه انما هو الاشكال الذي لا يجتمع منه التزام الآية
 اليه من الطعام فيما لو فقد ما يجوز من غير الذي لا ريب ان الميراث
 اقرب اليه من الزرع الذي لا يغير منها اقرب اليه من مثل الاول بعد حطه
 لتساوي الجميع في ان طعامه وان ليس بينا وهو العين وبخلاف ذلك مما قد
 يفهم من الخبر ان احتمال التفاضل الاستقلال الى المصمم فيجوز فقد ان
 التبر لصديق عدم القدرة عليه ورجحان المباداة الى براء الذمة وجعل
 الاول لما في المقدل بالزوجة المعقولة لعدم الضمان بالتلف فلا ينظر
 لا يتاثر بالواجب واصل خبر الاخراج نائيا وانقاذ الزوج في العسر
 في الدين المعلوم من الاذن في الشاة اذن في الوارث وانما ليس على
 المحسب ولعله كذلك وان قام احتمال عدم لعدم الاخراج ومما لا يمتنع
 الاصل بقا عدل في مثل والاحتياط والبلغ من لزوم العسر الزوج وكونه قما
 قد اذن فيه على وجه الاحسان الذي لا يشترط ما لتساوية التي لم تحصل وقت

مساواة

مساواة بميزان الزكاة المعلوم كونهما في العين والقدرة في الذمة كانه
 الذم لا يفرق الذمة من الا باصالة الى مستحق وان على مقدار وتلف
 من غير تقرير فطامل ويمكن في احوال ما لم يمتد في احوال المقام الذي قد مر
 طيف من صلاته وفرضه التي لم تذكرها الا هذه الجبله بالبلغ وجه خاص
 التطويل الذي لا يملك في هذا الشرع المبارك ولو فرض حرام الحرم ومعاد
 الى هذه شاة من الجميع والامير من كل واحدة شاة على المشهور بقوله
 وتحصيله بل قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه كما نسب بعض الاقوال
 الى اكثر الاصحاب المنسوب الى اكثرهم ايضا انه لو نفره ومعاد البعض فيه شاة
 وفي غيره لكل حصة شاة ولا بأس بها في المنتهى لان التقدير سبب للاتلاف
 غالبا ولعدم العود فكان عليه مع الرجوع دم لفصل اللحم ومع عدمه لكل
 طير شاة لما دل على ان من اخرج طيرا من الحرم وجب ان يعيده فان لم
 ضمنه قيل ويخبر كره قلت وقرب منها في غيرها وكان هو المستند منها
 الى المثل المفهوم من عبارة الشيخ فيما ستمتعة تيب وقوله مولانا الرضا
 في المنتهى الله وان نفرت حمام الحرم فوجعت فملكك في كلها شاة وان لم
 تدها رجعت فملكك لكل طير من شاة الجوز وسدناها فتوى المشهور
 المعرج في كلام غير واحد منهم بعدم العثور على مستند الحكم المنسوب
 في ريب الى رسالة علي بن الحسين بن باقر ثم قال ولم اجد حديثا حسدا
 قلت وهو كذلك وهو لا يضرنا بعد حطه سكونه ووجوبه في رسالة
 والدم قد وقع المثل ما يوجد في مثل رسالة والده بمقتضى النص في

اذ لم يكن متوقفاً والمعلوم انه لا فرق بين المباشرة والتبسيط المحرم فتوى
مفروق فرق بين كونهم محرمين او محليين في الحرم او بالقرى فيلزم
حكم الجميع الامران على الحرم لمكان الحرمين كما تروى في كسر في القران
نصت فيتمتع في عينية او يديه او عليه القيمة كلاً والواحد من القرنين
والعنين واليدين والرجلين ما لم يتسا فيكون عليه ربع القيمة بالقرن
الواحد ونصفها بالعين الواحدة او اليد والرجل وثلاثة ارباع القيمة
لو جمع بين كسر القرن وواحد من هذه الثلث التي لو جمع بين واحد منها
مع اخر وجب تمام القيمة وهكذا على المشهور في قتل وتخصيل الخمر
ابن جبريل قال قال الله عز وجل كسر قرن غزال في الخل قال عليه ربع
قيمة القرن قال فان هو كسر ريشه قال عليه نصف قيمة يتصدق به
قال فان هو قتل عينية قال عليه قيمته قال فان هو كسر احدى يديه
قال عليه نصف قيمته قال فان هو كسر احدى رجله قال عليه نصف قيمته
قال فان قتله قال عليه قيمته قال فان هو قتل به وهو محرم في الحرم قال
عليه دم يريته وعليه هذه القيمة اذ كان محرماً في الحرم ولكن رماه
الفاسدان وغيره بها بضعف حسنة مقرباً في التمتع الارض كما هو ظاهر
ومعج العبد وسلاطنتهم والمليين في كسر ريشه عذرا من زهره انه
ان زاه بعد ذلك سلماً تصدق بشئ كما هو المتعارف ان رمي محرم طلياً
فاصاب به فخرج منها فان كان مشى عليها ورعى فليس عليه شيء بخبر
ابن جبريل قال عن محمد بن عيسى فاصاب به فخرج قال ان كان

الشر

الطلي مشى عليها ورعى وهو ينظر اليه فلا شيء عليه قبل ويجوز ان يراه
انه عرج ثم صلي ثم انه في العرج وما شفعه ان في الكسر فليبر ما في
لغت من انه عرج به وفيه وطاً وبه وان ادماه او كسر يديه
او رجله ثم رآه صح عليه العزاء وهو حرة لفت لصاحبه على بن جعفر
سئل اخاه عن رجل رمى ميتاً وهو محرم فكسر يده او رجله وتركه فرعى
القيد قال عليه ربع الغداء وخبرني جبريل عن النبي عن محمد بن علي بن طليان
فكسر يده او رجله فذهب الطلي على وجهه فلم يدر ما صنع قال عليه فداء
قال فان زاه بعد ذلك يخفى قال عليه ربع مثله ويجعلها على الرب
يجمع بينهما وبين خبر نصف واقا التسمية بين الادماء والكسر ففي
لغت انه لم يفت لعل حجة قلت قال امير المؤمنين في خبر السكوني في الحرم
يصيب الصيد فيدميه ثم يرسله قال عليه عذره وقال سلاوان فقتل
عازي الصيد وكسرت ريشه تصدق بصدقة كنه حكم بالارض في الحرم
قط اذا بقي معيباً فجزان يريه بالصدقة الارض كما خرج به المصنف
لغت في العين حجة النسخ من كمال القيمة اذا فاقها ونصفها في احداهما
لان اذا انقضت قيمتان كان الصيد لهما لثالث فخرج حكم الجزاء والجزاء
على احوالها نصفها عليها فيها نصف العقوبة ويظهر منه ان اداد الفداء بالقيمة
قال ابواسم بالارض في الصورة الثانية وفي خبر ابن جبريل انه سئل
عن محرم كسر قرن طلي قال عليه الفداء قال فان كسر يده
ولم يجمع عليه دم شاة ولعل الفداء فداء القرن والشاة لان لم يدم

ربع

صنع او ان من فلا يقتدر على الرعي قلت والاعتقاد على الخبر الاول
المختص بالاشه والاعتبار في حق ما سمعته في مثل خبر السكوني سيما
في العينين الذين قد حرم في حق بالحكم المشهور منها وشبه في اليد
والرجلين الى القيل الشتر من يمينه وهو غير محله كقول الشارع وفي
بوجوب الارض في الجميع متقايين سمعت انه يقتصر حديث على الصيد
فيجب ان يشترط لا معان يعتمد عليه فتدبر فيها قد يتبادر فرائضه
ما في فرائضها وقع ويتبع وقد وان ما يتحقق به الصلابة ثلاثة المباشرة
الا تلاف الصيد والتبسيط وايات اليد عليه المعلوم من كلام غير
واحد منهم الفاضل في جملة من كتبه دخول في التبسيط فيكون مقتضى
لو يجوز الضمان امرين المباشرة والتبسيط الذي قد قيل انه ما يحصل معه
الثلف ولو نادراً وان قصد به للفظ كما لو وقع الصيد في شقها فخط او
جبل او شكة لم يكن هو صاحبها فخلصه من ذلك واشق ان عاب او تلف
بالخيل او طعم صيدهم في حق او سمع اخر ليداميه ولم يكن هو المقرب
له فوات في يده او بالخيل وهو في غاية الاشكال الذي قد لا يخلو منه
ما يحصل معه ثلث عند عدم حصوله وان قصد به فساد ما قصد به
الحفظ الذي لا ريب ان قصد من الاحسان المنفرد به وبه التبسيط عقلاً
وفتداً كما وبشدة وميزه وقاعته واعتاد وتخذ ذلك ما لا اقل من
حصوله انك بسببه كسرت لأم يحفظ ما شئت ريشه حتى يحل في
تناول ادلة الضمان لمثل وعدم كونه من القتل والجرح خطأ وعدم

صدي

صدق ايات اليد على شئ من فريضة الى الاصول والقواعد الحاكمة
الضمان بكلمة قصد به الحفظ والاحسان الا ان يتحقق الاجماع الذي قد
يلوح من الاطلاق ومن مثل قطع الفاضل ومن مثل الله بوجوب الضمان
ولو قصد الحفظ الذي قد نقل الضمان مع قصد من حمله منها طوق
ولم يجمع وتوقع وسائر كتب الفاضل عند التبع التي قد قيل ان الحكم
الذي يقطع به الفاضل فيها عداها ليس فيها ولكن ومن تحققت خط الفداء
الذي قد لا يرتاب احد في ان خطه ومن تحققت ما لا يدعي وجوب الضمان
فراجع وتوقع على مجرد فعل الاستيلاء ولو كانت مباينة ولم يتبعها تلف
او جرح وتوقع ما يقتضي بوجوب الارض وان قام الدليل على وجوب الضمان
بفعل كثير من الاستيلاء او كلها مع عدم العلم بتعقب تلف والجرح وتوقع
وسمعت ما اطلقه جماعة من الضمان بمجرد اغلاق الباب على الحمام وتوقع
من الصيد المحرم في كلام الاححاب بوجوب الضمان عما دل عليه فقتل
او جرح وعليه اخرى العمل على ليل وهو محرم او في الحرم وعلى مساق
اللابية او وقتها ركباً تحت حمله وعلى عز قاده او سنان بها ركباً
فجئت عليه براسها او يديها وعلى من اوقد ناراً فوقه فيها فقتل وعوض
منه وعلى كل من الراميين له اذا اصابه كل منها او احدهما وعلى كل موقد
للمنار التي وقع فيها وان كثر واعم قصدهم له بالالتصا الذي لو قصد به
غير الصيد فوقع فيه الصيد كان الفداء محققاً وان قصد الموقد وعلى من
نقضت شكة في ملكه او عرق وهو محرم او مضى المحل او الحرم في الحرم

فصل في حكم القتل على يد المجرم وعلى من حل الكلب المربوط في الحرم
او هو محرم والصيد حاضر ويقصد قتلته وعلى من قتره رباط
كلبه فانحل ذلك الرباط عند فسادده وعلى من جرحه في الحرم عدوانا
فوقع فيها وعلى كل من اصاب يد على الصيد المحرم اثبات يد المجرم عليه
فانما وقوى قتل قبل ارساله ولو حلف ان لا يقتل ولا يمسك وعلى كل
من اصاب القتل او ما يوجب الضمان من الاعضاء المجزئة لكن ما قد لا يشك
في تحقق الاطراف على كثير منه كما قد لا يشك في استفاضة من النصوص
الواردة في كثير منه وقدر طرف منها كما قد تقتضي طرف اخر ومنها
ما ورد في وجوب الضمان على من قتل المقتول في وقت الفدية لا جاز
عليه من مثل قول الله في من جرح الخبيث وصحبه لا تقتل من شاة الصيد
وانت حرام ولا وانت حلال في الحرم ولا تدين عليه محلا ولا محرا فيضط
ولا تشترط اليه فيستحل من اجله فان فيه فداء لمن نهى وان احتل الصيد
ان يكون الفداء على المقتل لا الدال عليه وفي خبر ابن حاتم الحرم لا يد
على الصيد فان دل قتل فدية الفداء وفي وجوب ضمان على من اصاب نازلا
فوقع فيها طائفة حيث قال حريز بن استة فخر من اصحابنا الى مكة فاوقدنا
نازلا عظيمة في بعض المنازل اردنا ان نطرح عليها الحما وكنا محرمين
قربنا طر صاف مثل حامة وشبهها واحترقنا حاه منقط في النار
فانت فاعتمنا لذلك فدخلت على ابى عبد الله فاجرت به وسئلته فقال
عليكم فداء واحد فذكرت جميعا ان كان ذلك منكم غير تعد ولو كان

ذلك

ذلك منكم تعد لم يقع فيها الصيد فوقع الوقت كل رجل منكم دم شاة
ابو واد كان ذلك منا قبل ان ندخل الحرم هذا مع انهم يقتصد
من اشتهر اكلهم في القتل مباشرة فان كانا محرمين في الحرم تضاعف الجزاء
على كل منهم وان كانا مؤمليين فيه كان على كل منهم درهم وكذا اذا لم يقتصد
والوجه معلوم مما تقدم في امثال المقام المستفاد من غاله كل ما اشترط اليه
فمصاد عاودة بالتحريم في خصوص كثير من وجه يمكن الاستناد اليه في
الجميع ولو بمقتضى الوساطة التي قد يكون منها الفجر وتنقيح المناط في
والاجماع على عدم كفضل ويجوز ذلك ما قد يعلم بواسطته كثير من الفروع
مثل انه لو صال عليه صيد قد ضاع في نفسه وادى ذلك الى قتله او جرحه
فانه لا اثم عليه اجماعا بقتله كما لا ضمان للاصل مصفا الى ذلك وان
نظم وجوبه من عموم الكتاب وكنته وخصوص الامر بالفداء لمن اضطر
الى اكل الصيد وهو في غير محله سيما بعد المنع من تناول الفجر وشاة في
قيا سئل على كل المضطر من ضرورة يقتضيه مع الفارق ثم لو تجاوز في
الدفع الى القتل مع الاندفاع الى الاذى او الهرب منه فادى الى قتله
او جرحه ضمن كما يقتضي قوله في محضته ولو اقتدر ما يمكن التمسك
الحائز اكله بالنصوص والامام الاصحاح المعلوم من اجماعهم ونصوصهم
وجوب الفداء في الاكل على المحض فكل ما قد يعلم منها انه وجوب اكل
ذي المحض من الصيد الذي معه الميتة مع التمسك من الفداء ومن الميتة
مع عدم تمكنه من الفداء الذي لا يجيب على من جرحه صيدا فاصابه ولم يوثق

جرحه

وان وجب عليه ان يستغفر الله كما في حمله منها به وط وفي خبر ابى بصير
في محرم رمي صيدا فاصاب يده فقال ان كان الظعن مشى عليها ورعى
وهو ينظر فلا مشى عليه ولا تلت على ذلك معناه الى الاسل وان دقهم
منه نفى وجوب الاستغفار الثابت وجوبه على من فعل المصيبة عقدا
وقتل فخص من يتولى الفداء الواجب على كل من الراميين اذا اصاب احدا
دون الاخر كان النفس الصحاح وغيره فيقتصر عليهم ثم لو ضمن اربعة
ولوراه محبا بالذبح عيب وفي حمله منها به وط وفي والا صبايح
وقع وقع امره بضمه من ربع الفدية وقال جماعة منهم للبيد والصدوق
وسلاما نه يتصدق بشئ ويضمنه كما لو اذاجرحه او اصابه ولم يعلم
بجانه لعله هو المستفاد من النصوص المطلقة بعضها ما نه لا يدعي لعله
هلك وكلام الاصحاب المنقول عن والانتصار الى اجماع عليه الاول
الذي قد لا يفرق بينه وبين الثاني كما قد يعلم مما نه لوروى صيدا
فجرحه او قتله فغتر فقتل او جرح اخر صفى الجميع للباشرة والتسبب
كما يضر من ان يكون اثم الصيد فوات الولد لا مسالك وبعض المنقرو
للصيد ما هلك بمصادته شئ او اخطه اخر الا ان يتركه فينوحه ويقتصد
الى وكره الذي لو عا واليه ثم تلت فلا ضمان كما لا ضمان ايض لو سكن في
غير ذلك اذا لم يستند التلغ في ما سكن فيه لول وان سبيل الذي في حمله
يكون ضمانا له لو تلت قبل ذلك ولو باقية ساوية على الاظهر لانه يكون
في كالفصبة في كالفهم لاجية في رجل اخر في حامة الحرم عليه ان

يرد

يردها فان ماتت ففيل بينهما يتصدق به وان قام احتمال لعدم التمسك
التلف اليه مباشرة ولا تقييما من الاصل واحتمال المنع من ظهور الخبر فيه
ومساواة للضرب الذي لا يربح مساواة ما ثبت يده عليه من الصيد له
صروفه ان اثبات يد المجرم على الصيد محرم وسبب من سبب الضمان اذا
تلف قبل ارساله ولو حلف نفسه ولا يستغفره الملك وان قصد
بالاصطلاح فضاء وقوى كالفصبة ولا الواخذ صيدا محلا كما لا يخفى باذ
اولاه ارسله ومنه الملك او سلم اليه وحضر فداءه وان لو كان معه
قبل الاولم زال ملكه عنه به وجوب ارساله فان ضمن الفداء لو تلف
ولو حلف نفسه وان لو ارسل الصيد الذي مع المحرم غير الملك او قتله
فليس للمالك عليه شئ لزال ملكه عنه فلا يتصور ضمانه كما زعم ابو حنيفة
الذي قد فقد منه التصور فضاء التصديق والاذعان الذي قد لا
يرتاب ذو مسكة يحسب له كل احد جميع ما لم يعد ماد فظة النصوص
التي منها قول الله في من جرح المحرم لا يحرم احد ومقتضى شئ في الصيد
حتى يخرج به فملكه فان ادخل الحرم وجب عليه ان يظلمه فان لم يفعل حق
في كل ومات لزم الفداء وفناوى الاحباب المخرج في عدم كثير منهم منهم
الفاسدة واضربا انه لا يدخل الصيد في ملك المحرم بجماعة ولا عقد
بيع او صلح او هبة او وصية او وقف او نذر وبشبهه ولا اوت اذا كان
الصيد معه في الحل والحرم بل هو المشهور قتلته وتحتيا كما يكون اجماعا
كما في الشئ لمصاد صيدا او ملكه بالاجماع الذي قد يكون صريحا من غير

الملك

واحداً فيه وهو المحجة مضافاً الى عموم الآية وما قد عرفت من زوال
الملك عنه عند الاحرام الذي قد نقل الاجماع على زوال الملك عن
الخلوة والجواهر وظاهر المتن كما قد يفهم من الكتاب والسنة وقد
يستفاد من الوجوه للشارح الى طرف منها فندم التمسك بقوله اولى ولكن
في الجميع نظر لاحتمال المنع من تحقق الاجماع وعدم دلالة الآية وكشبه
على اذيعه وجوب الارسل الذي لا ملازمة بين وجوبه وعدم
بقاء الملك على ملك صاحبه كما لا ملازمة بين بقاء الضمان عن
ارساله من يد ملك المحرم وبين ذلك الذي لا يقتضي به النهي عن الاحتفاظ
الاعلى القول بان النهي ما يقتضي الفساد الذي لا يصدر في حق من لم
يكن ذاكراً ولعله لما قال بعض الافاضل وضعف ادلة المنع ظاهراً
فرضه من ثبت الاجماع على زوال الملك في المصدم الذي قد له يشك
في تحقق الاجماع عليه كما لنقول الذي قد يكون كغيره جائزاً لدلالة الآية
والرواية الذين قد يدان كغيرها على ذلك وان لم يكن قصيد معه
فضاء عما اذا كان معه ما لا ينافي الودلة للمنفعة من ملكه بعد الاعتناء
بجمع العوائد التي قد سبقت العقل والعقل بصدق حمله منها على وجوب
قد لا يبيع ويحيا للمنافعة المشكالية اليها منها ولا بد من الفاضل المنزوي
من ظواهر وضعفها المقطوع به بالنسبة الى المالك من مصادره تلك
المنافعات المشار اليها وعدم وجود المصاحف لتمام العقل والنقل
الذاتين على خلافها ضرورة ان الاصل المقرر بالوجوب التي منها

بقا

بقتا الملك والسلطنة لساير التصرفات وكل ما دل عن نقص جميع
على نفق الياس عن احرم وعنده صيد منزله ولم يوص بارساله عند
الاحرام ما يدل على بقاءه على الملك بعد الاحرام فيقتضي بجواز التمسك
المستفاد ايضا من الاصل وكل ما دل من عقل ونقل على صحة البيع في
الشراء وساير العقود والاقتاعات واسباب التملك ولو قهر الى غير
ذلك ما يثبت على جواز ذلك غير المصاحبه في الحرم مطلقاً ومعها
سوى ما قد عرفت ضعفه فالقول بجواز التملك مطلقاً وان وجب ارسا
المصاحبه او ملكه ولو بقي كحل من بيعته عليه في ارساله وقت احرامه
في مثل ما لو كان في منزله بكان من الضعف وان قال به الشيخ في حق
الميراث او مطلقاً كالقول بعدمه في حق الميراث مطلقاً وفي غيره كذلك
وان نسب الجماعه ان القيد في الحرم لا يدخل في ملك الحلال والحرم وقيل
ان زهدا لكثير قد يربط قد يصلي فدايه لوجهه للتمسك به في ارساله
الارث على قوله في الملك الذي لا فرق بين اسباب التملك والميراث
عند التامل الذي قد يصلي ذموم ان ليس للحرم القيد من البايع او
الواهب او غيره ولا من التملك قد عرفت من حرمة شيايات اليد فاض
بوجوب الحجة لله تعالى والقيمة للمالك فيما لو قبضه من مثل البايع فقل
في يدك وان اذ اخل دخل المورث في ملكه ان لم يكن في الحرم وان لو كان
هناك وارت اقبضه من شخص به الصيد الذي لم يدخل في ملكه وانته
لواهم بقصد بيع الصيد وانفس المشتري او ظهر عيبه في الثمن او كان

بائعاً بخلافه لا يمكن له حيلة الاحرام اخذ المالك والمشتري ردة بالعتيب
او غيره من اسباب الخیار ولكن ليس له الاخذ وان لم يستوع صيداً محل
فان الاحرام سلكه الى المالك او وكيله الى الحاكم ان فقد المالك
او الى محل من عدول المؤمنين ان فقد الحاكم فان فقد ذلك كله
فاشكال في شأه فصار من مادل على وجوب حفظ الامانات او ردها
كل ما دل على وجوب ارساله عند الاحرام لكن لا يبعد ارساله بعد الاحرام
وضمان القيمة للمالك جمعا بين الحقين وتقليباً للاحرام ويحتمل الحفظ
وضمان القيمة ان تلف تقليباً الى الناس واما ان كان عنده الى ان احرم
فمن حفظ الحفظ والتسليم الى المالك او الحاكم او ثقة اشكال اقره ارسا
وضمان القيمة لغيره فان سلم الى احدهم ضمن القيمة الا ان يرسله
المسلم كما عن نكره وان لم يمسك المحرم صيداً في الحل فذهب محرم اخر
فصل كل منها فداء كامل كل نص عليه جمع منهم الشيخ والفاضلان وكافة المعلوم
من كل ما دل عن ضرورة فتم على وجوب الفداء على الدلالة والمساواة
في الرمي وفي اصابة ولو بواسطة الفري مضافاً الى الاجماع المنقول عن
وكرة في خصوص المقام المنقول عن المشافهة فيه وجهين احدهما ان
الفداء على القاتل والاخر ان يبينها وان لو كان في الحرم فضاء الفداء
المنقول على فضاء عند الاجماع عن غيره من جهة الفاضل مضافاً الى اصالة
عدم تدخل اسباب وخصوص النصوص التي لا موار من لها سوى قوله
التم فخر على ابن فضال انما يكون الجزاء مضافاً فيها دون البديهة حق

بج

ببلغ البينة فاذا بلغ فلو تصاعف لانه اعظم ما يكون لكنه كما قيل ضعيف
ولا ذهب ابن ادریس الى تضعيفه مطلقاً واحتاط بهما في كل واحد وهو
اقوى لعموم خبره على بن عمار وخصوص قول الجواد المروي بعد طرق وان
كان القول بضعفه وفاقا للشيخ وابن حزم والبرقي وابن سفيان في حقه
سواء على فقد بر الموافقة للاصل ولوعا بعض الوجوه وكونه هو المشهور بين
الاصحاب المخرج في كلام غيره واحدهم الفاضلان ان فداء المملوك للمالك
متمماً بالاصل ولخصوصا مثال ما في الكتاب والسنة وهو شكل وانكسر منه
القول بانه لو زاد الفداء كان للمالك ايضاً بعد ما تقر بغيره من ارضا لعدم
التداخل ويحذر ذلك ما يقتضي بما ذهب اليه الشيخ والفاضل في التحريم وكرة
من وجوب فداء مطلقاً بدمه والعتبة للمالك وذلك ان اذ لم يكن الذبح
الاحرام فلا يسخف للمالك الذي قد لا يمتنع سوى القيمة التي لو نقص
عنها ففداءه على تقدير بكونه للمالك وجب اكلها قطعاً كما يتصدق ببناء
غير المملوك ولو بعد العجز في مثل ما لو كان من النعم جزءاً للنقل الذي قد مر
ما يدل على عايات فداء حرام الحرم فيزني به علف له وهو حرام كالقول بجواز
اكل الحلال البصر الذي كره الحرم للاصل من غير معارض وان خالف في شيء
الذي لم يعرف له دليل وما ذهب اليه فيحذر من غيرهما من وجوب ضمان
المولى للحرم الصيد الذي قتله المملوك باجم ولو كان المملوك محلاً لانه اقوى
من الدلالة مضافاً الى قول الله في صحيح حريم ما اصاب الصيد وهو محرم في
احرامه فهو على السيد اذا اذن له في الاحرام على اشكال ما لو كان المملوك في

الحل الذي يورد في المحل صيدا منه في اللحم فقتله وورثي من الحرم صيدا في
الحل فقتله او اصاب الصيد وبعضه في الحرم او اصابه وكان على
ذبح شجرة في الحل اذا كان اصلها في الحرم وبالعكس فعليه الجوارح
دون تأمل في الجميع الذي قيل فيه اما الاول فلهو اذ له الجوارح على
القاتلة في الحرم الذي افاده الحرم والاعم ولا يجمع كما في المنتهى وكره
المذكور فيها ان ذلك فيما لو روي الصيد وهما في الحل فحفظ الصيد
لحرم ثم اصاب جسمه واما الثاني فلا يجمع كما في الكتابين وغيرهم
في الحرس عن الله في ذلك فتا عليه الجوارح لان الاقحاشات تصيد
خارجية الحرم ولم يضر الشافعي والثوري وابو ثور وابن المنذر
احد في رواية واما الثالث فلا يجمع كما في فتا الجواهر وتعليق الحرم
واما الباقيان فلا يجمع كما فيهما في الاول وفي كره والمنتهى والعكس
وتعليق الحرم وخبر السكوني عن الله ان عليا سئل عن شجرة اصلها
لحرم وافضلها في الحل على غصن منها طير رماه رجل فصرعه قال
عليه جزاء اذا كان اصلها في الحرم وبرشد الله صحيح ابن عمر رسل الله
عنه شجرة اصلها في الحرم وفرعها في الحل فتا لحرم فرعها مكان اصلها
قال قلت فان اصلها في الحل وفرعها في الحرم قال حرم اصلها لمكان
فرعها قلت بل يفتاد ذلك كله ما قدر المعلوم منه انه لو ربط صيدا
في الحل فدخل في الحرم بباطل لم يجز اخراجه مضافا الى خصوص خبر
عبد الاعلى بن ابي عيسى عن الله وانه لو دخل بصيدا الى الحرم وجازي سالة

مضافا

مضافا الى الاجماع والتخصص وان لم يلزم برسله فقتله اذا تعلق ولو حلف
افقه كالفقيد وان لم يكن طائرا مقصودا لم يجز سالة وجب حفظه
بنفسه او شقته يورده اياه الى ان يحل ريشته ثم يرسله وعليه الاثرين
كونه منقوبا وصحيا لو كان هو الذي تنقه او قصه وان لم يواخرج صيدا
من الحرم وجب ما جازته اليه على وجه لو تلف قبلها ولو تلف ريشته فقتله
وان لم يواصر القصيد الذي يؤم الحرم فدخل فيه ومات فقتله على الشك
في الاصل المعارض بتاعده الاحتياط واختلاف التصوي التي منها ما
يوافق الاحتياط كخبر عقبة ابن خالد سئل الله عن استقبله صيدا
قريبا من الحرم وهو متوجه الى الحرم فرماه فقتله ما عليه في ذلك قال
يفتدي به على يمين ويحجج الحلبي عنده اذا كنت محلا في الحل فقتلت صيدا
فيما بينك وبين البريد الى الحرم فأت عليك جزائه فان فقتل عبيد
او كسرت قرنه تصدقت بصدقة ومنها ما جازت الاصل كخبر عبد الله
ابن الجراح المروي حسنا في الفقيه وصحيا في العلل انه سئل عن رجل
ورث صيدا في الحل وهو يؤم الحرم فيما بين البريد والمجد فاصابته في
الحل فقتل برميته حتى دخل في الحرم فأت حرم ريشته هل عليه جزاءه فقال
ليس عليه جزاءه اما مثل ذلك مثل من نصب شركا في الحل الى جانب الحرم
فوقع فيه صيدا فاضطرب حتى دخل الحرم فأت فليس عليه جزاءه لانه
نصب هوله لاول وورثي جثته وهوله لاول فليس عليه فيما كان
يقعد ذلك شيخ وصحبه الذي سئل فيه بالحق عن رجل ورث صيدا

صيد ما شوي لحم

بئس الحرم ولوم

الحل فقتل برميته حتى دخل الحرم فأت عليه جزاءه قال لا ليس عليه جزاءه
الغيب ولعل الموافق للاحتياط اظهر بما بعد الاغتصابا ليدخل حرمه
صيد ما يؤم الحرم كسئل ابن ابي عمير عن الله ان كان يكره ان يرمى كصيد
وهو يؤم الحرم بعد ظهور كره الكراهة فيه معجزة الى ساطع التي منها
الاجماع المتقوله في الحل لومته وما رواه مسمع في الحسن والله فكونه
لحرم حلها كما عليه كما افق به جماعة منهم شيخ في حمله ثم كتب والقاضي
ابن سعيد والاعتبار الحاكم في محله ما دل على ان يفتي على خصوص
الائم لكونه ناسيا او جاهلا او عا فلا يكون صيدا ما يؤم الحرم المكر في
كل واحد القولين الذي قد ذهب اليه الحل الذي قد ذهب اليه عدم كتمان
كالفاضل وغيره استنادا الى ما قدمته من الاصل والخبر وضعفت
خبر عقبة المحلل للندب كغيره وفيه ما لا يخفى كدعوى الملائمة بين
القول بكرهه الصيد وعدم الضمان الذي اقل من كونه هو لا حوط
بعد فرض تضادم الادلة وعدم وجود المخرج كالتعليق الذي ذهب اليه
كثير منهم شيخ والحل والفاضلان في بيع وعقدت انه لو ضرب الحرم في الحرم
بطير على الارض فمات كان عليه دم وقيمتان كما في خبر ابن عمر عن الله
ثلاث قنات وهو اختياره غير ان ما ذكره الجماعة من جعله القيم
على الجوارح حسن كما سئل الحاكم الى من قتل في الحل يملك على غير الطريق
ملاحظة قتل الله في الحرم المبرور بعد ما وقته لاهله وقيمة الحرم في
لا تستصفاه اياه بل لا يبعد زيادة التعزير كما عليه جميع منهم شيخ والحل

والقنن

والقنن والفاضل وقد يرشد اليه خبر جرمان قال لابي جعفر محمد
طيرا فيما بين كسفا والمروة عملا قال عليه القداء والجوارح ويورثه قلت
فانه قتل في الكعبة عملا قال عليه القداء والجوارح ويضرب دون الحد
قيام للناس كي ينكح غيره قلت بل يجزئ من الدين لو قصد الاستغفار
مكة او يحجم الله او يحكمه مع علمه بكونه منه ومع ذلك يجب عليه القداء
والقيمتان حذره ان فروع الدين كاصحابا اعتبارا وجوبها على سائر
المكلفين وان لم يقدركا فربما سخر من العبادات المشروطة تحتها
بالادمان حالة الكفر الذي قد لا يكون ما نفا من التكليف بالعبادة وان
لم يكن منه فقه كما قدم في تطهير الحافر بالاسلام الذي لا يعود الى المرتبة
الفطرية ونفوة بالنية عند مشهور اصحاب الحاكم جماعة منهم منهم شيخ
والقاضي والفاضلان بوجوب دم وقيمة الدين على من ضرب لبن بليته
في الحرم كخبر يزيد بن عبد الملك عن الله في رجل رمى وهو محرم في الحرم فأت
عنه طيبة فاحتلبها وشرب لبها قال عليه دم وجزاء الحرم عن اللبن كونه
كما ترى مع ضعفه اشتراط جزاء الاجام والحرم جميعا واخذ ثواب واخذ
فينبغي اعتبار الجميع كما قاله بعض اصحاب الذين قد اغفل محقق في فتح
الحرم كالوسيلة وزادوا فاضلهم في الدليل انه يشرب ما لا يحل شربه اذا اللبن
كالجزء من الصيد فكان ممنوعا عنه فكيف كالاكل لا يحل كذا فدخل في
قوله الباقي من شق ابط الى قوله اكل طما نا لا ينبغي اكله وهو محرم
فتصل ذلك ناسيا او جاهلا فليس عليه شيء من فقتله متعمدا فعليه

دم شاة اذ لا فرق بين الاكل والشرب قال واقفا وجوب قيمة الماتين
 ملائمة جزء صيد فكان عليه قيمته قلت ولكن في الجميع نظر ولذا استحب
 الحل الى الرواية التي لا وجه لردّها بجهالة الراوي ونسوقها مع بن عقبة
 المتكلم عليه سندها بعد ما قيل من اعتصم بها بطلان الخطاب وعدم
 وجود راد لها حتى يستدل بوجوب القيمة وجوب القيمة على الحل في
 اللحم والدم على اللحم وفي الشيخ الحكم المشاوي الى غير الظبي ومثل
 البقرة اشكال يفتي فيه حطب فشر به اوتلت اللابن او تلمن كما
 يفتي في الضمان على من رمى بمحملة فقتل محرما او حبل في راسه ما يقتل
 القتل محلة فقتل محرما بل يفتي بالعدم في امثال ذلك كله كما انه لا وجه
 على من رمى به فدخل الحرم ثم خرج منه فقتل صيدا في الحل مستكما في
 المذهب وقواعد من غير معارض سوى ما يتوهم من قوله في خبر مسمع
 لان الاقضية كانت كهيئة من ناحية الحرم الذي يوجب هذا الخبر الضمان
 علم من في القيد وهو في الحرم فاصابه وهو في الحل كما يدل صحيح ابن
 مسكان في ابراهيم بن ميمون عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي
 انس الملقطوري به في كلام الاححاب من انه لا يفتي بدينته من حرام الحرم
 فضليه صدقة بثلث اليد الجانبية ولكن مورده نفق الرديئة الواقعة
 فلو نفق اكثر منها اختلف الا رد في كثير من الجنايات ونقد القدية
 تبعده واستوجبه انما اصله المنتهى بعد القدية ان كان النفق مفرقا
 والارث ان كان دفعة وهو جيد وان اشكل الارث جئت لا يوجب ذلك
 نفقا

نقصا اصلا ولكن قد روي الخبر المزبور في الحاق والقيمة نفق حمامة
 من حمام الحرم وليس لفظ رديئة وقع فيكون الاشكال وخصوصا على
 تقدير مزيد ضبطها وبداية تناول روايتها لنفق الرديئة فافهمنا
 وفي استحباب الحكم الى غير الحامة او غير الرديئة اشكال يفتي معه العقول
 بوجوب الرد في اذ كان ذلك مقتضيا لنقصان القيمة التي قد لا تدرك
 في وجوب الرد مع الصدقة الواحدة نفق الرديئة نقصا فيما في الحل
 لا خلاف فيه كما لا خلاف على الظاهرة في وجوب تسليم الرد في اليد
 الجانبية وعلى عدم سقوط القدية بنبات الرد الذي لو نفقته بغير
 حادثة قصده كيف شاء وتجاوز ما لم ينفقه باليد التي يفتي في الصدقة
 بها كما تقتضي الصدقة بثلث اليد لو نفقت بها ولا يخرج بغير اليد او
 اليدين الجانبية كان كغير المعتصم بالاصول والقواعد الحامة لعل
 فراجع الذمة اذا كان كل حكم بالاجزاء مبني على الصدقة على
 مكين وكانه وقاف نصا ونقيا فمدبر فيما يعلم من مثاله انه لا
 اشكال في اقتضاء الحرم والا حرام صيد البر دون صيد البحر وقد مر
 تفسيرها وما يقتضي لعدم وجوب الكفارة في قتل سبع ماشية
 وطائر وان قيل بوجوب دفع الكفارة لقتل الدود لرواية ابي حميد
 المكارمي مثل المدة رجل قتل اسدا في الحرم فاعلى عليه كثر من كحه
 لكنه مر به بالانصاف الموجب لردّها وسقوط الكفارة مع كل صبيح
 والناضل في المنتهى او المخرج على استحباب لولا الاجماع المنقول عن

ما لا خلاف فيه

وابن زهره فيما اذا لم يرد الحرم عليه اطلاق الرواية جميعا بينهما
 بين ما دل من نص ونقوى وقاعدة واصل على سقوطها عن كل ما
 يتخفى منه ويريد من سباع ونحوها بل ما في حق وعجزها من تخصيص
 الكلب في القتل في الحرم لا اختصاص الرواية به محرما كان ام حلالا
 غير بعيد وما يقتضي جواز قتل الافاعي والعقرب والبرص وبق
 الفنا وكل ما يتخفى منه من سائر الحيوان الذي يجوز قتله اذا اراد
 عقلا وقتلا بل قد يجب بل غرض اتفاق الامم على جواز قتل الارواح
 والقادوس كغيرها لاجتماع الطائفة المنفوعة من الحل منها عدم جواز
 قتل الحرم كشيء من الدواب وعلله لقول الله في صحيح حديث كل ما
 خاف الحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله وان لم
 يردك قتله تروءه وفي خبر ابن عمار والحسين ان اردت ان تقاتلها وان
 لم تزدك فله تروءها قيل وعلى هذا الخبر فتوى المنع التي قد تنحل على
 استحبابك قتلها اذا لم تزدك كالخبر وصحيح حديث جابر بن عبد الله
 المعطوف فيه على الحيات والسباع على خصوص ما كان من سائر
 الاذية كما لم يطوف عليه ويذهب لذلك الاصول والقواعد وما يقتضيه
 من جلع الامم والطائفة على جواز قتل الافاعي والعقرب والفنا
 من دون تقييد بما يرد والنصوص التي قد مر طرف منها وقد يعلم
 من ضم بعضها الى بعض ان لا اشكال في جواز قتل السباع طائفة و
 ماشية ولو في قتل شيء من المؤديات كالحية والعقرب والبرص

التي

والتي ونحو ما مر شأن الاذية ولو في قتل شيء مما يخافه او يقتل عليه
 ولكن لم يكن حقيقيا في صدقائه وان حصل الاشكال في وجوب القداء
 الذي قد يفتي العقول بعدمه في جميع ذلك الذي لا وجه للعقول
 بوجوب القداء فيه مع جواز قتله ولا للعقول لعدم المنافات بين
 جواز القتل والقداء الذي قد لا يتصور وجوبه في كل ما يجوز
 قتله بعد ما هو المعلوم من العقل والنقل ان الاذية في شيء
 اذن في لوازمه التي قد لا تدرك في كون ترك القداء من جهلها وقباحتها
 على الاكل في المحضرة والقتل خطأ مع انه مع القاء ليس من المذهب
 الذي قد يستدل باصوله وقواعده ونصوصه واجامته ولو في
 التبعيض على جميع ذلك ولو معونة الوسائط التي قد يكون منها
 النجس وتنقيح المناط القطعي والاجماع على عدم الفصل ونحو ذلك
 من الوجوه التي قد يقطع بعدم جوازها المأخوذة من كل ما دل على جواز
 القداء الذي قد لا يبيد ومنه سوى ما مر من قتله او كان قتله خطأ
 نفسه كقتله للحيات والارواح والافاعي على غير الحل والبرص
 او نحو ذلك مما لا ينافي وجوبها الخطأ والعيان فليتها قد يفتي
 من جواز قتل الحماة والغراب فقتله عن جوازها مع اوجع نظر كبير
 كما في خبر ابن عمار عن النبي وادم الغراب والحماة وما عظم بغير
 وجواز شراء القاري والدباس واخراجها عن مكة كما مر به جمع منهم
 الفاضلون والشيخ فط المخرج فيه بالكرهية التي قد تكون هي الجامة

جواز القتل في الجمل بالرواية القدية التي لا ينافي

بين ما دل على الجواز كصريح العيص وحسنه وبينه ما دل على المنع
 عمومًا وخصوصًا وان نقل الجواز الذي قد يكون محققًا على حيوان
 فتبناها ما كملها المنع على العموم وخصوصًا ما دوى عن سليمان بن خالد
 لا يفل وان كان الاحتياط لا يبين ان يترك سبيلها يصدق عليه اسم
 الصيد الذي يقتله لا خلاف بين الاصحاب انه لو ذبحه الحيوان للحرم
 كان ميتة ولو ذبحه في الحلال داخل الحرم حل اكله للحل حرم على المحرم
 قلت وكانه كان نصًا وقوى وسيرة وتاسيًا بالحد هو المعلوم من
 فعل ذوى الشر وقاعدته واصدق ولو علم بعض الوجوه وبقيت بعض
 الوسائل المشابهة منها في امثال المقام المعلوم وانما له كصيد
 الحرم في الاحرام والحرم وجزائه الذي يجب اخراجه بمقتضى ان وقع موجبه
 في احرام الحج واخراجه بمقتضى المشقة ان وقع في احرام العمرة كما هو المشهور في
 على لسان غيره فاحد منهم الفاضل وغيره وتخصيصه لا يوصل الى هذا الجواز
 الذي قد يكون مرجحًا من مثل ذلك الذي نسبته الى الاصحاب في وجوب
 علم منه بالخلوة فيجب عليه بعض مقادير العصر حيث دوى الاتفاق على
 ذلك مع وجود الخلوة في وقت الذي قد فضل فيه عن المقتضى وطء النهاية
 والمقتضى وسلاوة ابن جعفر بن باويه انه من وجب عليه جزاء صيد
 اصابه وهو محرم فان كان حائضًا حرمًا وجب عليه ينقض وان كان معتزلًا
 بخبره بمكة لمكة الكعبة وخبره على ابن باويه وكلما اشتهر من التصديقه عزمه
 متقية فليكن ان يخبره ما يلزم من الجزاء بمكة عند الخروجه قبله
 الكعبة

الكعبة وان شئت اخبرته الى يوم التشريق تخبره بمكة او حبيبك في
 وما اتيت به فما يجب عليك فيه الجزاء مع فلا تخبره الا بمكة وعن ابن
 جلد فداء ما اتاه في احرام التمتع المتبولة بمكة الكعبة وفي احرام الحج من
 ابن اديس من وجب عليه جزاء صيد وهو محرم فان كان حائضًا أو معتزلًا
 عزم مقتضى ما الى الحج ذبح او تخبر ما وجب عليه في ان كان معتزلًا عزمه
 ميتة بخبره بمكة او ذبح بمكة وعن ابن جعفر والحرم من حرم او الصيد
 ويقع في احرام الحج والعمرة الملتصقة بها الذبح والخروج الاطعام صنعها في
 وان لم تكن احرام العمرة المتبولة لم يرد ذلك بمكة انما في مائة في كلام الاصحاح
 الذين قد نسب بعض فاضلهم مشهور الاصحاب الى حمله منها في وقت
 صتم والا صابح والاغارة والتقية والمقتضى والعين في قول وفيه تضييق
 على تداوى العمرة المتبولة والمقتضى لها لقول الجواز للمؤمن فيها رواه الترمذي
 في الدوا عن الربان بن شبيب ومذا الصاب الحرم ما يجب عليه الهدى فيه
 وكان احرامه بالحج حرمه بمكة وان كان احرامه بالعمرة حرمه بمكة وفيها رواه علي بن
 ابراهيم في تفسيره عن محمد بن الحسن عن محمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 شعبية في تحق العقول والحرم بالحج بخبر الفداء بمكة حيث يخبر الناس والحرم
 بالعمرة بخبر الفداء بمكة في قول وفيه تضييق والمقتضى مع ما سمعت فان قيل
 ذبحا وهو محرم في غير احرام فضليه حل قد قطع وليس عليه فدية لانه ليس بالحرم
 ويذبح الفداء ان شاء في منزله بمكة وان شاء بالحج ذبحه وفي حل العلم والحد
 والمقتضى والكافي والمذهب وروح المعاني والنهاية وطء الواسط والجواز

ان جزاء الصيد يذبحه الحاج بمكة والمعتز بمكة ونقص في الاربعة الاخيرة
 على ان المعتز يذبح غير مكانه الصيد بمكة وفي المذهب على حيوان في مكة
 المتبولة وفي رخص الجنان على حيوان واطلق في الكافة على ان التمتع المقتضى
 بها لا يتبولة في ذبح جزاء بمكة وفي تركه وفقد القرآن للراوندي وظاهر
 في انها لا يجب ذبحه بمكة بل على الكعبة في جزاء الصيد مع ما سمعت في قوله
 الله في صحيح ابن مسعود من وجب عليه فداء صيد صابح حرمًا فان كان حائضًا
 تخبره الذي يجب عليه بمكة وان كان معتزلًا بخبره بمكة بمكة الكعبة وقول ابن
 جعفر في خبره فذبح في الحرم اذا اصاب صيدًا فوجبه عليه الهدى فليكن ان
 يخبره ان كان في الحج بمكة حيث يخبر الناس وان كان في عمرة بمكة وان شاء
 تركه الى ان يقدم فيلشرب فانه يخبر عنه بغيره وهو اهل ما ذكره الشيخ من
 انه لا يجب شراؤه حيث صاد وكسب في مكة او منى وان كان الفضل
 واجب الحليان لخبر ابن عمار المقطوع فيدى الحرم فذبح الصيد من جزاء صيد
 وفي كنفان غير صيد صحيح ابن حاتم سئل كلفه عن مكان العمرة المفردة
 ابن نمير قال بمكة الا ان يصاد بها ان يؤخرها الى مكة ويجعلها بمكة
 احب اليه وافضل ودليل اختصاصه بغير صيد الاية وقوله في من سئل احد
 ابن نمير من وجب عليه هدى في احرامه فله ان يخبر حيث شاء او فداء بغيره
 فان الله يقول هدايا بالعمرة الكعبة ثم نقل عن ابن عباس قال ولين في هذه الروايات
 نفرج بالتمتع المقتضى بها كالا في الحاق حكمها بالعمرة المتبولة كما قال ابو عبد
 الله بن جعفر كما قال ابن جعفر وابن اديس لما صدق عموم العمرة عليها قلت وكذا

به شاهدًا كالوجوه التي قد يعلم منها سقوط ما عدا هذا الصدوق من جواز
 جزاء الصيد في مكة المقتضى بمكة وان ورد في المنسوب الى الراوندي ان قال في
 وكلما اتيت به فمكة في مكة او متعة فليكن ان تذبح او تخبر ما لم يكن من
 الجزاء بمكة عند الخروجه بمكة الكعبة موضع الخبر وان شئت اخبرته الى ايام
 التشريق فتخبره بمكة في ذلك انما هو اذا وجب عليك في مقتضى
 ما اتيت به فمكة في مكة في مكة فلا تخبره الا بمكة فان كان عليك ذبح
 واجب فله ان يذبحه او يذبحه فلا تخبره الا في يوم القر بمكة ضرورة انه علم
 المقام ومزدوج شئ وان ظهر عند ان التاجر الى من في الصورة المشار اليها
 مرواية قد سجل لنا خبر المذبح على خصوص من لم يمكن من ذبحه بمكة
 المشقة كما جعل فداءه واذا وجب عليك في مقتضى مع حج التمتع وقوله
 من حج على خصوص حج الافراد فلا منافاة كما قد يتوهم بعض الاصحاب الذين
 قد تحصلت حجة ما سبق من اقوالهم واحبا لهم ان لا اشكال ولا خلاف في تعيين
 من لئلا الحاج فمكة كما في الراوندي لا اشكال ولا خلاف في تعيين من لئلا
 الحاج فمكة في جزاء الصيد ولكنها الضعيفة وارساها وعدم مقامها لئلا
 ما قالها غير صالحة للحج فصادق المعاصفة فمكة فمكة او معتز بالمعتمر
 كما في العمرة كما في العمرة وان عجزت جزاء الصيد لو حرم تخصيصها لغير
 لما عرفت من كونها مضافا الى العمرة المقتضى المنفعة والرواية التي فيها
 المعتز في فداء الصيد وفي تعيينها التي عجزت انية كما هو ظاهر طلاق
 النافع اشكال واختلاف ولا حظ الاول وان كان في تعيينه نظر لاستلزام

وجاء فيكون احد الاثنين لغزو فاعرفنا فيتمتع بعموم الاحكام
 التي قد يظهر من غير واحد من هذه عوى الاجماع على ذلك الذي لم يرد
 فيه سوى ما حمله في حق من البعض الذي احتج له شيخنا باصل البنية المعاني
 بقاعدتي الشغل والاحتياط واصالة عدم الاشياء بالماوروية على وجه
 المسقط لوجوب القضاة وعموم الاحكام التي لا وجه لما رتبها بخصيص
 ابن عمار سئل عن رجل يبيع على اهله فيادون الفروج قال عليه بنية
 وليس عليه الحج من قابل بعد ما سمعت من صدق اسم الفروج الماخوذ من
 الافتراق على الدبر المستارك للقبول في سائر الاحكام على وجه يعلم
 منه وجه الاستناد بكل ما دل على الحكم في احدهما عليه في الآخر كما قد
 يستدل في المقام بخبري كما دل عليه في القبل عليه في الدبر الذي قد
 لا يشك في كون الحقة فيه اشتمل منه في القبل وتالفتا ما وقع بينهم
 من ازالة الفرج هو الاول والثانية عقوبة او ما لعكس بعد الاتفاق على
 موجب فعلها الشرع وجوبها بالاول الذي قد ذهب اليه جميع منهم
 شيخنا طائفة لصحيح حزين زارة قال قلت ابي المجتهد لهما
 قال الاول الذي انا فيه ما احدثا والاخرى عليها عقوبة ولا فيه
 الاضرار كما يتوابع عليه غيره سيما من مثل زارة الذي لا يتصور من
 مثله سؤال غير المعقولة كما لا يتصور من مثل ثقة الاسلام روايته مع
 احتمال كونه من غير المعقولة الذي يتصور في المنتهى ان يكون المسئول في صحيح
 المذبح وغيره ولو على الوجه البعيد الذي لا يمنع من بطلان الاحتمال
 الموجب

الموجب لسقوط الاحتمال بها فزده بعض مقدار في القضاة بما يقتضي
 من عدم الاستدلال بما يحتمل زعماء ذلك كلام شرعي وحكما
 حديثي قاض بعدم قيام الحجة على شيء مما يحتمل فيه الخلاف من
 الاصول والقرع وان بعد الاعراض ذكره ما يتضمن الحشف وسوء
 الكيلة من فدية ان وارد الفاضل وغيره بسقوط الاستدلال عند
 قيام الاحتمال خصوص ما يقتضي ما خرج عن الحجة من مثل شكك
 يكون من كلام كلام او من كلام غيره من لا يشك في عدم جواز
 الاستناد الى كلاما يحتمل له منه وان كان بعيدا كما لا يشك في
 جواز الاستدلال بظاهر الكتاب وكنته ونحوها وان كان احتمال
 خلاف الظاهر الذي قد قامت على حجة الفروقة قصود في اجماع
 قريبا فانحصر الجواب عما ذكره الفاضل بما اشترط اليه من الحزم يكون
 الصحيح المزبور المعتضد بحجج العواضد التي منها الاصول والمواعظ
 وكل ما دل على وجوب اتمام الحج والعمرة ويحذر ذلك ما يقتضي
 بالاجزاء وفراغ الذمة من حجه الذي لا يتصور فسادا مع وجوب
 اكمله من المعقولة الذي لا يتصور سؤال غيره من مثل زارة الذي
 لا يتصور بطلان كلامه بصورة الخبرين مثل ثقة الاسلام الذي قد
 تكفي بظهور كونه ما نقله خبر ابن المعصية ولا تكفي بظهور كون
 ما رواه الراوي عنه قد برفينا قد يصلح منه سقوط ما عليه جاعلة
 منهم الحل من اختيار العكس على نحو سقوط ما يستندون اليه

من حيث اسم الفاسد على الاول والقضاء على الثاني الذي لا يتصور
 اطلاق القضاء عليه بل والاعادة الاجمالية بعد ما عرفت غير مرة
 من كون القضاء ما ينصلح خادع خوف والاعادة على ما يفعل
 بعينه في الوقت كما لا يتصور اطلاق الفاسد على الماورد بفساده الا
 على دفع من الخجون كما ورد في حديث جرير بن ابي عمار فيمن جاع
 بعد ان طاف ثلثة اسواط فقد اسند حجه وعليه بدنة مع الاقتصار
 على صحة الحج والصورة المزبورة التي قد اطلق اسم الحج فيها المكان
 نقصد كما في المقام الذي قد يكون اطله في القضاء فيه على ذلك
 تن يذلل بغيره المعاد خادع الوقت واصالة بقاء الشغل وعدم
 العقوبة مع انها معارضان بقاعدة الاجراء واستصحاب الحقيقة
 والوجه المنار اليها لا يقتضيان بفساد الاول الذي لا مانع من القول
 بصحته مع قد منها على فعله ثانيا في العام القابل لعقوبة على نحو ما
 في صلوة الاحتياط المكملة لنقص صلوة التي لا دية في صحتها مع وجوب
 على المكلف الذي قد لا يتصور كون وجوب اكمل الحج عليه في المقام
 من قبل خطاب كوضع القضاة لعدم وجوب شرعي وان توقف
 عليه الخلل لاجرام الحج الذي يظهر فائدة الخلاف المزبورة في
 البنية وفي الاجرة في سنة وفي التاويل فيها وفيما اذا قصد تعبد
 الاضاح ونحو ذلك ما يعرف بعد التامل الذي قد يعلم ذروه انه لا
 وقت بين من انزل وبين من ينزل اذ ادخل الحنفية ولا بين

الفاسد على

بنيان الخلاف

الزوجة والمقنة والمالوك وكلمت دخل بها مشتبها باحد هذه كقوله
 سيما بعد ملاحظة قوله ان واجبه او ما ملكت انما هي الفاسدة
 بصدق اسم الزوجة في المقنة الواردة اياها في الدرع وسواها في الملوكة
 لها وخصوصا بعد كون المذكور في اخبار رباب اهله وامرأته والمالوك
 والكل شامل لذلك واحتمال انصراف الاصل والا مئة الى الثاني وقد
 يمنع اشد المنع سيما في امثال المقام الذي لم يتجدد فيه حالها وخصوصا
 بعد ملاحظة الوجه المذكور في طرف منها وقد يعلم من حاله خطئها ان
 الزواني في الاجنبية والواط في الفلاد كك بل هو انش فيكون اولي
 بالافساد والعقوبة وان قام احتمال هدم اذا كانت البنية والحج
 او احدهما ثابتا للتكفير الذي قد لا يثبت للجنس ولعله لذلك وجوب
 الملبس في الواط الآبدية وحكمه في وقت وابن ذهبة احد قولين في الجحيم
 قتل ولا خلاف في وجوب البنية قلت وهو يكون وفي شمول لكم لو ط
 الميتة والبهيمة والخنثى المشكلا لشكال نف لو ط الخنثى في دبرها فانه
 شمول لكم لها ولو قلنا بخبر وجهاء الاول والمائة التي يكون عليها
 اذا كانت محرمات عطا ودية للزوج مثله من وجوب البنية واقام
 الفاسد والقضاء في القابل بالخصيص في اجماع الظن فلا على
 لسان كثير ويحصل الاكاد يحصل الى تجد المنقول مرجحة في وقت وهو
 مصانفا الى المستق منها صحيح معوية بن عمار سئل باعته عن رجل
 وقع على اهله فقال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان لم يكن جاهلا

الزوج

فان عليه ان يسوق البدنة ويفرق بينهما حتى يفضيها للمناكس و
يرجع الى المكان الذي اصاب فيه ما اصابا وعليهما ان يرجعا قبل وفي
صحة الامر عنه وان كانت المنة تابعة على الجماع فعليهما مثل ما
عليه وان كان استكرها فضليه بدنتان وعليهما ان يرجعا قبل وفي
معتبر علي بن ابي حمزة سئل ابا الحسن عن محرم واقع اهلها ان كان
استكرها فضليه بدنتا وان لم يكن استكرها فضليه بدنتا وعليهما ان يرجعا
وفيقان من المكان الذي كانا فيه ما كان حتى ينتهوا الى مكة وعليهما
ان يرجعا قبل الى غير ذلك مما يعلم منه ومن اصول المذهب وقواعده وفي
الفرق والخلاف والعسر والخرج انه لا شيء على الناس ولا على الجاهل
ما الحكم وان اثم فيه اذا كان مترددا في دون من كان حازما بالحوار
فقطعه ضرورة انه لا يتصور الاثم في حق من لم يلزم من ثبوت الاثم عليه
الظلم والتكليف ما لا يطابق كما اشرفنا اليه في قوله وكان له خلاف فيه
في اجمع بل وفي كل معذور ومن مثل المكر والمنايا به كما في قوله وفيه
الاجماع عليه السنيان الذي لا يتصور الفرق بينه وبين كل معذور
والفضل وان قام احتمال مساواة الجاهل اذا كان مترددا في العالم به
الان لا يتحقق له جامع الذي قد يكون مرجحا من غير واحد على عدم معرف
بينه وبين الناس كما علمه مرجح التصريح التي يتبعها ما خرج
منها بنفي شيء عن الجاهل على خصوص غير الاثم الذي قد لا يتك
في ندرته وعلمية وجود الاثم منه كما لا يتك في لزوم ذلك لتاخير
البيان

في الحكم

البيان عن وقت الحاجة عند التامل الذي قد لا يتك في لزوم فهم
به الاحباب ونصوهم من انها فترات اذ ابلغوا موضع الخطيئة التي
صدت منها بمصاحبة ثالث ينفقها في الجماع في حق القضاء الماخ
المناكس بل لا خلاف فيه كما في جماعه منهم في حق وكسبان في
الفنية وفي دعوى الجماع عليه وظاهرهما قد ادا وصحبا الوجوب
كالنصوص المتفق المرجح بذلك في بعضها وفي كلام كثير منهم لعدم
والتج في يه وطوال في حق والفاضلة في حليته كنه والمكة وامرهم
بل لا يخفى على الغافل الاحباب المتفق في بعضها ودعوى الجماع عليه
مرجحا وان ذكر الفاضلة في ما يقتضي بتأخير حيث انه بعد ان نسب
الوجوب الى الفاعل والاسكان ويعرج الصدوق في قوله والروايات
تدل على الامر بالتقرب فان قلنا الامر للوجوب كان واجبا والافادة
وهو في غير محل ضرورة انه لا ينبغي التامل في كون الامر للوجوب سيما
في مثل المقام الذي لا يملك الاستفادة وسوى البدنة وانما انما في دولتنا
به من قبل فيه من الاول التي قد اشترك معها فيها الامر بالتقرب المرجح
بوجوبه في الرضوى الذي لم يطبق عليه الفاضل الذي عقل في سابق
الاجاز التي لا يرتاب احد في انها في سائر الاحكام التي قد اشتملت عليها
على نسخ واحد بحيث لا يتصوره لولتها على وجوب البدنة واكمل في
والايمان به من قبل وعلى عدمه في التقريب المرجح في الرضوى في حق
دون سائر الاحكام المزبورة على وجه قد يشترط في دلالة الامر على

اظهر من دلالتها على وجوبها الذي قد سمعنا به اجماعا فيما كان قد
دعوى الجماع عليه فيكون من نية كونه على دلالة الامر على الوجوب
فيه ولو فرض انما حقيقة في الاحتياط الذي لم يحد به في ذلك المقام
شيء من الرشد في خلافه وهو نية اخرى على الوجوب الذي قد
يكون من حكم الصدور الاول كما قد شفع به الاجاز المتفق التي قد قبل
ان الملامتها كالفناء في بطل صورتي الاكراه والمطالبة ودرتها
بوجوب بعضهما وهي تقيده بالمطالبة قلت ويظهر كلام المصنف
ولا وجه لثبوت في جميع فترات او حسنة سئل عن محرم فتنه امراته
فقال جاهلين او عاقلين قلت اجبوني على وجهين جميعا قال ان
كانا جاهلين استغفر الله وعضيا على عجبها وليس عليها شيء وان
كانا عاقلين فرت بينهما من المكان الذي احداثا فيه ما يوجب التفتيش
وهو في محل المنع وان فهم من غير اية في لا يوجد القول بعدم وجوب
الاقتراح لو كانت هي المكة لكان على الجماع لكان ندرته وعدم تبادره
في النصوص الان يتاكد ان كراهها له اولى بالافتراق من كراهها لها
لكان عليه عدم مباداة النساء بتلك هذه المعصية التي لا توجب الافتراق
في القضاء فيا لو سلمنا طريقتا غير ما سلمناه في الاداء كما ذكره غير واحد
ونسب الى جمع منهم والد الصدوق والفاضلان والمكة ولعله المتفق
وعلمه الفاضلة المنتهية بانها اذا ابلغوا موضع الجماع تذكره في ثبوتها
دعاها اليه وليس في ذلك في الطريق الاضطرار بل كما ندرج كقولنا

الحكمة بغير ما في العبارة من وجوب كونه اذا ابلغوا موضع الخطيئة
الخاصة بنفي الوجوب عند عدم المروءة عليه ومرج به المنسوب الى كون
الرضا حيث قال فيه ويجوز ان تعرف بينك وبين اهلك حتى تؤذي
المناكس ثم تجتمعا فاذا اجمعتا ما قابل وبلفظة الموضع الذي ما قطعنا
فرقت بينكما حتى تقضي المناكس ثم تجتمعا فان اخذتما على غير ذلك
الذي كنتم اخذتما فيه العام الاول لم يفرق بينكما قبل وكذا في المرجح
في مستطقات في حق ما يوجب لكن باعتبار الفاية لا لا ابتداء بمعنى انها
ان رجعا في ذلك الطريق فتاخر التفريق هو ذلك المكان وان رجعا
في غيره كان غاية التفريق قضاء المناكس خاصة قلت بل لا اقل من
النكاح الذي يفرق منه الى الحق المذهب فراعده الحكمة لعدم الوجوب
فصلنا في كونه هو المجمع عليه على ظاهره فتلا وتخصيصا والمرجح به في
الاجاز التي قد قيل ان ما رايته فيها الافتراق في مبلغ الفرج على ذلك
الجامع وهو حسن موثقة ابن عمار وحججه عن الله اوحى تقضي المناكس في
تعود الى موضع الخطيئة وهو صحيح اخر لعنه وخبر سليمان بن خالد
وهو حسن حديث عن عتبة اذ حق عليا مكانه وموضع الخطيئة وهو جرح على ابن
ابن حمزة عن الفاضل قال وفيه فبان من المكان الذي كان فيه ما كان في ثبوتها
المكة وعليها ان يرجعا قبل بل لا بد منه قال ابن ابي حمزة قلت فاذا انتهيا
الى المكان الذي كان منهما ما كان افتراقا حتى يجلا فاذا اخذنا فتنه
عنها فان كان يقول ذلك اوحى بنظر الناس وهو صحيح عليه الطريق

وحسنه الله قال يزوت بينهما في نفر الناس ويحبها الى المكان الذي
 اصاب فيه ما اصابا قال قلت اذيت ان اخذ في غير ذلك الطريق الى
 ارض اخرى يجتمعان قال نعم وليس هذا نصا في عدم الافتراق الذي
 ان الزنطى روى عن محمد بن مسلم في قوله عن عبد الكريم انه سئل يا جعفر
 اذيت من يلى بالرفق ما عليه قال يوقى الصدق ويفرت بينه وبين
 اهله حتى يقصيا المناسك وحتى يعودا الى المكان الذي اصابا فيه ما
 اصابا قال اذيت ان اراد ان يرجعا في غير ذلك الطريق قال فليجتمعا
 او اقصيا المناسك فقد يكون هذا معنى ذلك الفيرقت ثم وكذا ظهر
 كالصريح في عدم التقرب الذي قد لا يترك في عدم وجوبه اذا اجتمع
 غير ذلك الطريق وان وصل الى موضع ينفق فيه الطريقان كعرفة
 وان احتمل في ذلك وجوب في التقرب استنادا الى قاعدة عدم سقوط
 الميوس بالمصروف هو عن محله بل لا يجب التقرب ولو اجتمع ذلك
 الطريق او الميزان موضع الخطية المعلوم انه بهذا التقرب من موضعها
 وقيل انها موجبة للتقرب الى جهة القاسم من موضعها الى تمام
 مناسك وهو قوي مصرح به في كلام جمع منهم والد الصدوق والفاضل
 في حليته كتبه والمق في سقاطها وهو في محله لما قد يفترب منها
 من جهة القبل المشتركة بينه مع كون هو الصحيح المنصوح عليه في جميع
 وعينه وفي كلام جمع من ساطين الامم الذين قال بعضهم فاحلهم قد
 اجاد ابو علي حيث اختلفا في الافتراق في الادا الى بلوغها محل الخطية وان
 اذ

احاد قبله وفي القضاء الى بلوغ الهدي محله وكذا ابن ذرارة وان لم يصر على
 الدخول في غير هذا ان لم يتحقق كجامع على خلافه كانت الاجرة الاكفارة
 بمصاحبة من يوقى بمصاحبه لها عن الجاهل وان كان زوجته او امته او صغيرا
 او فاسقا او غير محترم الا ان يتحقق الاجماع الذي قد يمنع اشتد المنع على من
 تحقق على اعتبار المحترم وعدم الاعتداد بمثل الزوجه والامته كما يمنع
 دلالة صحته عن عار عن الشر ومنه يخرج ابا بن عثمان عن اخيه الله في
 الاصل في تفسير الافتراق بان كل على ان يذبح الافتراق بمصاحبة من يوقى
 بغيره فلو وفي سقوط الافتراق الذي يذبح من ما يمنع من الجاهل فيمن
 ويحتمل او بقوة صادقة اشكال لا ينج منه سقوطها لانه لا يمكن انما المال
 ومثله يتفق له الدور على محل الخطية كالمقتنع الذي قد كان احرامه مكة
 المشرفة التي ينقص عنها الحاج من ذبحه الى محل الخطية التي قد
 يلزم من يوقى الاحتكام على الموضع محلها معطى على قضاء المناسك كذا كان
 الصريح في الوجه العظيم المنفرد عن شريعة الموضع بالجماعة وعدم تكليف
 فيها التواجد مع الطاعة في العقل والنقل المعلوم منها ان امره ان يوقى
 الاعمال او ناسك او عدول المسلمين او امر الحاج وان كان القول بوجوبه لهما
 مع الطاعة وعلى الجماعة منها وان يوقى بمصاحبة الثالث الزاد على
 نيله المال الكثير ولو في نسيب يد الامام او ناسك فربما سيقا لا لقوله في
 احقة الثالث من الجماعة الذي يجرى الا كما ذكرنا وان كان الجماعة منها
 المذبح التي لو كان الرجل مكرها لهما لم ينسب لهما نصا وفتوى وقاعدة

وكذا لم يستند بحجة لو كانت مكروهة له ولم يستند بجمعتها لو كان الكره
 لهما غيرهما بل ادخل في شئ من ذلك كما قد سمعت انه لو شئ على
 كل معذور في ضلعه عقله وفعله فم لو كان الرجل هو الكره على ما
 بدتة لغيره يلقى عمارا في حمة والمنسوب الى مولانا الرشتا والاول صحيح
 فيل وكانه ادخل فيه عندنا وفي الافتراق على لزوم كذا بين جماعتها
 محمد بن قنبر بل لم يرد المسألة الا فيذكر مكرها ضلوعه ولو الى
 حد الافتراق الذي قد يكون صريحا من كثير من اصحاب الذين قد قرب
 بعضهم عدم تحمل المزمة عند كونه لو كانت الكره له وعدم تحمل الاجبة
 عن اكره منها على ذلك استنادا الى الاصل الذي قد يمارس بتأدية
 الاحتياط والاحسان والمناسك والبالا وان اختصر صوردها في تحمله عنها البدنة و
 لو علم حظه كيات المشرك بكونه حارمة على طريق المناسك والاحتياط الى
 عموم الدعوى باعقاب الوفاء وعقوبات مع انه قد لا يتصور الفرق وقد يكون
 الاكره منها له ومن ادخلها في الحش من لها فيكون الحكم ثابتا فيها بالقرعة
 الاولى ودعوى ذلك الحش الذي لا يتصور لوجوب التحمل في حيز المنع كقوى
 ان الكفارة بخفة اللاب وتخليتها في مثل تكرار الصيد عذرا وان كان اقر
 من تكرار في صورة التوبة قادم في الاستناد الى القاعدة التي ادعاه
 من تخصيصها في بعض الموارد كغيرها من القواعد التي لو كان مثل هذا
 قاطعا في الاستناد اليها مع عدم المناقض له فستد باب استدلالها
 والمعلوم انه خلاف القاعدة مع انه قد يمنع من عدم تكرار الكفارة في صورة

العبدية كما قد تقدمه ودعوى انه من الحيثية المقررة قد يمنع كقوى عدم
 الاستناد اليها وان استند برأسها ظهوره في الملام من اللفظ الذي لا ينبغي الرب
 في حجة ما ظهر منه ولو بمجوبة الاعتبار والقرائن القولية والمقالية التي لا
 يميزان ولا يقال كما لا فسد برهانها قد علم من ان الله ما استاد اليه بقوله لا غير
 من ذلك لا يحمل الكره عن الكره في القضاء الذي لا يتصور تحمله مع كون
 صحيا ويعلم منه انه لو تكرار الجاهل بعد كونه قد تكررت البدنة ولو
 بلغ ما بلغ وكان في مجلس واحد لم يفرغ من الاول الذي قد لا يتصور
 الفرق بينه وبين ما يقع بعد بعد عموم النصوح وفتاوى كذا
 المتفكر عن سببهم في الانتصار والقيمة الاجماع على ذلك الذي
 قد يكون الاجماع صريحا من كثير منهم عليه وهو الحق المانع من دعوى
 عدم تساؤل الله لوجوب البدنة لغير الجاهل في الصحيح المعلوم انه
 يجب اكمال الفاسد على محض وجوب اكمال المستلزم لما فاتها في جميع
 الاحكام التي منها وجوب البدنة ومنه يتاسس على محض تكرار الخطا في
 سبب رضات مع انه قد علم ما يقضي بلزوم التكرار في المقبح عليه
 وخصوصا في الجاهل ومن المماضة باصالة البرائة وعدم التقيد
 الكفارة بالمارة في بابها من مثل قاعدة الاحتياط وقدرة المستب
 بعد السبب فاعن الشيخ في فتا من فتوى ما قاله كذا في وانه ان
 كثر في الاول لزمه الكفارة وان كان قبل ان يكرر فضيلة كذا في
 قد عرفت ما فيه وما فيها يستند اليه من اصالة البرائة التذمة وعدم

القول ان زيد من الواحد ^١ كما قد عرفت ما في المنسوب الى الواسيلة
 انه ان اشد كجلم تكرر الكفاية وكذا ان لم يصعد وكان تكرر الجماع
 ٢. حاله واحد وان تكرر صفات تكررت الكفاية وما لعله يشهد
 ٣. الاول من عدم وقوع الجماع الثاني في الحج الذي قد شهد بالاول
 وفي الثاني لما كان كونه جاعا واحدا في العرف مع اصل البراهن معلوم
 وانه ما قرى رد الاول بعض الافاضل ما في هذا اذا هو بمعنى عدم
 الاخره وهو لا ينبغي الجماع والحج يخرج عن العرف ما ورد الثاني
 بالمتن ومحالفة الاحتياط بل الاصل القاضى بوجوب تكرار الكفاية
 بتكرار الجماع الذي لو كان في القضاء او في قضاء القضاء لزم ما
 لزمه الاول ولو لم يكن تقدير كون قضاء عقوبة محض بل محجة صحيحة
 عن القاسد ابتداء وقضاء ولو بلغ القاسد ما بلغ وكان في اجمع
 وقاض قضاء وفوق وقاعدة واصلا فاعلم فيها قد يصل منه ان
 القضاء على الفور كما عرفت دليلا على اجماع العرفه واجازة التي
 تضمنت ان عليه كجلم من قابل وهذا الكلام يحتمل اجماعهم على الفورية
 كما هو ظاهر المتن فيكون واجابهم على مضمون تلك الاخبار وقد ينشأ
 ٢. اختصاصا بل في اولها بعد هذه السنة من السنين قال ولا احتياط
 يقتضيه ذلك ولانا قد بينا ان حجة الاسلام على الفور دون التراجي
 وهذه حجة الاسلام وهذا في عينه كعقوبة ان كان القاسد كذلك
 قال وايضا فلا خلاف انه ما مور بذلك والامر عندنا يقتضي الفور
 قال

قضاء
 فدرت قضاء
 قال بعض الافاضل

قال وما ذكرناه من جرحه عن ابن عمر ولا خلافهما يعني فكان اجماعا
 كما في كونه والمنتهى زيد فيها انما دخل في الاحكام تعيين عليه ويجوز ان
 يتعين عليه القضاء ولعله يريد تعيين عليه فورا ولا يخفى كلام الناقل
 المنقول عنه من قبل بطول الكلام بتفاصيله عندنا لا ينبغي التامل في
 كون القضاء تابعا للاداء في العقوبة وبسائر الاحكام في العقوبة
 مع عدمها في الاداء الذي قد لا يتصوره فورية قضاء مع عدم فورية
 ولعله لما قيل ان الاصل عدم فورية القضاء مع عدم فورية الاداء
 ولا معارض له لان ان ينص عليه لفظ قابل قلت بل يكفي ظهوره في معارضة
 الاصل لكنه غير معلوم ولو لم يرد حجة عدم ابتداء منه فتدبر وتجب
 البينة من دون الاضمار بالجماع مع العدل والعلم بالتحريم بعد وفوت
 المشعر الى اربعة اشواط وطواف النساء التي لا خلاف في عدم وجوب
 البينة على واقع بعد تمام الحجة من اشواطه كما لا خلاف في صحة حج من
 جامع بعد وفوت المشعر قضاء وفوق وقاعدة واصلا في كل الحكمين
 بل لا بد من ان يثبتها المذهب فيها وان ورد في تنصيصها فتدبر
 منه الخلاف الثاني كقولهم في خصوصية او محبة بعد ان سئل
 عن متفق وقع على اهلها ولم يزوجها ولا وقد خشي ان يكون قد
 تلمح به ان كان عالما وان كان جاهلا فلا شيء عليه وقول ابنه لمران
 وان كان قد طاف طواف النساء فطاف من ثلثة اشواط ثم خرج من مكة
 اهلها فقد اشد حجه وعليه بينة الا انه مع القطع في سداد الثاني ودلا

محرم على المقر خالف الحنفية الاول فزعم وجوب البينة ما بقي شيء من
 طواف النساء اذ لا ريب في شذوذه وكونه يمكن من التضعف وان وافقه
 عليه بعض متأخر المتأخرين واستدلوا بما ادعاه من الاجماع على لزومها
 على من واقع قبل طواف النساء والى ما ورد من الاخبار المستقيمة المتضمنة
 للصحيح وهذه بدلت والمعلوم منع اجماع وشمل لحل النزاع كما ان
 القول لا يوجب ضعف اكثر اسانيد ما يجب ان يكون القدر المتفق عليه
 ٢. التنصيص في كفاية ما كان قبل مجاوزة النصف بل لا يتبادر من
 اطلاع الاححاب والتصور انما كان قبل تفريع لا بعد وان استند
 حكم ما قبل مجاوزة النصف من اجماع الذي قد يدعى قوا منقوله ووصول
 محصله الى حد لا يبعد ومكره على خلافه للامتناع من ان لا يكون له
 الا كذا لعدم وجوب شيء الا على ما لم يقا وز النصف الذي يصيد
 على من جامع بعد مجاوزة النصف تمام طواف الذي قد يبعد
 على من جامع بعد تفريع فيه انه جامع بعد وفوت البينة في حجب
 حران فيكون طواف النساء وحده فطاف منه في اشواط البيت
 ثم خرج فطاف فناف ان يبعد في المصلحة فنقص ثم غش جاريته
 قال فيقتل ثم يرجع فيطوف بالبيت تمام ما بقي عليه من طوافه ثم
 يستغفره ولا يعود وهو الذي لا يفي في ازيد على النصف في
 ناسيا من يطوف عنه ولدان فيز البنات اذا زاد على النصف في
 المناقشة ينعقد سداها والدلالة لا وجه لها بعد المواضع التي

قد شهد العقل والقتل بصدق حجة منها ولذا قال في الرياض وقد
 فيها سندا لعدم حجة بالضعف في الثاني ودلا في الاول لعدم نصه
 الكفاية بل غايته السكون عنها وهو من فيها ليس في حجة الكفاية
 لا في الحجية ولا سيما حجة رواية الجمع على تصحيح ما يصح عنه من
 قلت وخصوا مع كونه في الكتب التي لا يجب العمل بكل ما يروى فيها
 وعلى تقدير ضعفه هو مجبور بالثبوت المقطوع بها وفق الخلاف في من
 لزوم الكفاية هناك كلام جماعة والدلالة واضحة فان سكوت عنها في
 مقام الحاجة دليل على بغيتها القبح تأخير البيان عن وقت الحاجة سيما
 انصاف القرينة اليه وهو ايجاب البينة في الوقاع اذا طاف ثلثة اشواط
 في الليل فتكفي في المصدر مع المقر في ذلك ولا وضع قرينة على المنق
 لزام يقرب احد من الاحباب لضعف الدلالة نعم ما ملوا في السند وقد
 من الجواب عند ابي مضافا الى الاجابة بما وافقه الاصل بناء على ما مر من
 منع ظهوره على لزوم البينة بالوقاع قبل طواف النساء فيجوز بل محل
 النزاع فاذا لا شبهة في ضعف قول الحنفية مع انه لم يصح بل يوم البينة
 ٢. المسئلة والمتأخرين بلزومها لثبوتها في مقابلة كشيخ لكن دليل
 يوم المسئلة انتهى وقريب من ذلك لعدم الاحباب المتقار من خصوصهم
 ومما قاربوا عليهم فيحتمل ان لا خلاف في وجوب البينة فيما
 لو كان الجماع قبل ان ارصدت اشواط طواف النساء المنقول عن
 كثير منهم شيخ وابناه والفاضل الكفاية بل يوجب اربعة اشواط

منه سقوط الكفاية كالملة حرج الكتاب حيث جعلها غاية وان ما بعد
 الختمه اولى والظاهر ما قرره بعض الحكماء المترتب فيه ايجاب كبدته
 على الوقوع اذا طاف ثلثة اشواط والمستفاد من الحق المذهب فوافقه
 من وجهين معارضين سلكا عليه من الاجزاء والاجزاء على وجوبها على ما
 قبل طواف النساء الذي لا يتبادر عنده سوى ما كان قبل الشروع فيه على
 وجه قد يكون معه كنعصوب والاجماع من ادلة المقام الذي يكفي فيه
 الشك في تناول العوضا ومعاقلة جهات لثبته فضلا عن تبادرها
 قبل الشروع او بلوغ النصف من ذلك وقد ثبت عليه انها بمنزلة ما قر
 من قول كثره معتبرا في بصيرته ان يقرب النساء اذا زاد على النصف
 وبطل ما دل على عدم وجوبه في كبد الفرائض من الطواف ولو لم يجر
 شدة الزيادة على النصف فيجوز الفرائض من الشوط الرابع عرفا وما قرره
 تنزيل الحائض بعد سجدة النصف بمنزلة من جامع فمكتمات الطواف
 نظير ما اشترطه في افعال المقام من مثل السجدة الصوم بعد الوال
 الاطراف بعد تمام الصوم نصف كسره او اجزائه متتابعين بذكر او
 كفاية بظها او قتل خطأ وكذا دل من يفرضه على جواز كفاية
 عليه بعد اربع فاعول به فوق متين وان كان الاولى والاخرى ما جزم
 به الحق في سوا حاشا وتراجع وعينه تنقلا للحق في المنازلة جلية فكتبه
 من عدم سقوط الكفاية الا اذا كان الوقوع بعد تمام حصة اشواط فطواف
 النساء يتبعها بعد ما دخلت الفرة التي منها قاعدتا النكاحين والاحتياط

في حق

واستحقاق المنع من اعادة النساء وخصوصا بعد فرض ظهور النصوص وثبتا
 المصحة بلزوم الكفاية على من واقع قبل طواف النساء في كل من واقع قبل او
 فندب فيها ليعلم من اناله انه لا شيء على غير المقام العالم بالخير ولو واقع قبل
 الوقوف الذي يتبدل بجلها دل من اهل فاعاقلة وفرض اجاع ونحوه على
 سقوط الكفاية بالجماع فتدبر مثل الما قبل وناسا والجاهل والمكره
 على سقوطها وانما ادلة ذلك بالجماع فثبت بالطريق الاول فضلا عن الثاني
 والقواعد وقاعدته من مثل حسن معوية او صحيحه من نفق شي عن الجاهل
 والاجماع الذي قد يكون منقول متواترا ومعلومه ما له بعد منكره على
 خصوص المقام الذي قد صلب من ادلة انه يكفي الا ينفذ في البناء على الطواف
 ولو على الفرة بوجوب الكفاية بعدها كما قد يعلم من قول المذاهب فوافقه
 انه لا شيء على من تجزئ كبدته ولكن لو كان الجماع بعد المشعر قبل طواف
 الزيادة وعجز الجماع عن كبدته تخير بينهما بين بقرة او ساة على مسكن
 الا انتقال الى احد الامرين البقرة او ساة تخيرا بعد الجهر عن الذب كذا عليه
 جماعة منهم كشيخ في تيب والفاضلون في نفق وتيم وقد وان قصرت هباته
 المتضمنة لما لا وجه له من التخيير بين هبة وخبرها بعد التخيير عنها وعن جملة
 منها التها بوط وب كثره كتب كفايا وليس انه لا ينقل الى ساة الا بعد
 التخيير البقرة التي لا ينقل اليها الا بعد الجهر عن البقرة التي لم تضر على نفق
 على ابدانها في المقام كما اعترض به جمع من الاححاب الذين قد يشتد الجهر منهم
 الى جميع هبهم الذي سلكه عن واقع كفايا حتى يخفى قبل ان يرد البقرة قال

فقد ظهر دعوى الجماع من كثير منهم على اصل الحكم بل بان دعوى واحدة عن غير
 منهم وان اختلفوا في ادعاء التخيير او على الترتيب الذي يشهد الاعتبار
 قاعدته الاحتياط وشغل وطريقة الجمع بين الاحبار التي يمكن الاستناد اليها
 على اصل الحكم بعد الاعتناء بما سمعته من ظهور الاجماع فقلنا ونحضره
 خصوصا بعد ظهور احتمال الادارة من اطلاق البقرة او ساة فيما سمعته من حسن
 والفقهاء الذين لا يشبهه في تعيينه كما لا يشبهه في كون البقرة مع
 القدرة عليها اولى من الجوز الذي قد سمعت كبدته به من رفعها اهلها ولم
 يذره من حسن معوية او صحيحه وان فرض فرة القول باتحاد الجوز والبقرة لغة
 وعرفا وشرفا كما يشعر به ما في المقتنع وحزبان وحسن معوية الثاني لا يرد
 الجوز للمأجور كفاية عن الجماع ما لا يشبهه هرجه ما لا تنق من ادله قد تتر
 فيما يعلم من ادلة الماد من قوله في الحسن المزبور وقد خفيت ان يكون قد تتر
 وحق له ليعيد ابن دنان فان طاف بالبيت طواف الفريضة فطاف اربعة اشواط
 فترجع بطنه فخرج فتعصى حاجته ففحص اهلها فسد حجه وعليه بذهنه فينقل
 ثم يرجع فيطوف اسبوعا وقول الما في حسن حرمان وان كان طواف النساء
 فطاف منه ثلثة اشواط ثم خرج ففحص اهلها فسد حجه على نفس الحج او
 الطواف الذي قد يطلق الحج عليه تسمية للحج باسم كل ما في كل من فاضل او
 رجوعا الى الله من زورة ان الحج لا يفسد بالجماع بعد وقوف المشرك لا يفسد
 الطواف به بعد ان يطوف من اربعة اشواط وان وجب عليه كماله ولو يجب شي على
 الجاهل وناسا وكفايا فلو لمكره وكل معذور وان وجب استئناف الطواف

بهرين دما وهو في حجة لثناوله لثناوله او مقتد بالبدنة كما هو كفاية
 في حل المطلق بعد التقييد ودعوى بتادير ساة من الدم في مثل المقام لا وجه
 لها مع انه لا قائل بالانتقال الى خصم ساة بعد هجر عن كبدته والاحتياط
 في الفرائض سلة عن وقعها اهلها يوم الترميز لان زور قتال ان كان وقع على
 عليها بشهوة فعليه بدنة وان كان غير ذلك ففطرة قال قتلة وساة قال
 اوشا والمعلوم انه يجوز في النساء ولاها انزالا وعنده مع عدم الجماع
 او الجماع في الفرج وما دونه بالادان لا بد من كونه ظاهرا او مخرجا
 في خلافه مخرج من المشكك كبره الدبياع المتلذذ من سلة في حق من
 اهلها وعليه طواف النساء قال عليه بدنة ثم جاء ما حثت عليها ففاضل عليه
 بقرة ثم جاء ما حثت عليها ففاضل ساة فقلنا سلكنا لانه كيف قلنا عليه
 بدنة ففاضل انت مؤسر عليك بدنة وعلى الوسط بقرة وعلى الفطرة ساة
 مزورة انه مع الاغراض من سلة الضميمة بالجماع المخرج من طواف التخيير
 بين البقرة وساة ومورده من طواف الزيادة وعليه طواف النساء وهو غير
 مفر من المشكك وهو من طواف الزيادة والحق احدها بالاحتمال في حق
 قياس فاسد في كبره ودعوى انه اذا ثبت ذلك فيما بعد طواف الزيادة
 ثبت فيما قبلها بالطريق الاولى في خير المنع وعلى قدره من هجره
 المنقذ والمعلوم انها ليست بحجة كاستيعاب الما الذي قد يدعى في المقام وليس له
 مستند اجماع او عقل مع انه لو فرض استبان فلو لم تكن ساة على مطلق التخيير
 الذي قد لا يجزئ عن البقرة ولو ان البقرة ما لا يقول بها احد من الاححاب الذي
 قد ظهر

اذ كان له في مثل حاله انهم ينظمون طه كطه هاء ونحوها فتدبر وتجمع
 المولى امت الحرة بذاته حال كونه محالاً لا ينفك له ذلك عاماً مختصاً
 فضليه بذاته او بقية او شاة محتملاً ان كان قادراً على كل واحد منها
 فان عجز عن هب ذواته بقية فتاة او صيام ثلثة ايام على المشهور بل في حدة
 هكذا وردت في رواية وافق فيها الاححاب المنقول عن جماعة منهم ان الحكم
 المنعقد مما قد قطعوا به من دون تقييد الصيام بثلثة ايام وظاهرهم وهو
 الاجماع عليه مع انهم يقتل في وقت ولا عذر الا في المد المأتم وابتدئ به
 فم قد اقر به هذا فعل والمدة ومن تاجر عنها لقول الخائف لا يحسن من عار
 في الوقت الموصوف في كلام الفاضل بالتحقق ان كان مؤثراً وكان عالماً
 انه لا ينفك وكان هو الذي هوامها بالاحرام فضليه بذاته وان شاة بقية
 وان شاة فان لم يكن لها بالاحرام فلا شيء عليه مؤثراً كان او معسراً
 وان كان امها وهو معسر فضليه بمشاة او صيام مثل ورواه غيره في
 الحسن بسند عن صاحب الخزانة في اعت او صيام او صدقة وهو كما ترى
 مع اعتبار سنده ودلالة معتضد بالمشهور وظواهر الاجماع ان يكون
 قد باس بالمال عليه وان خالف في جميع في حيث لا يضر بالذينة فان لم يقدّر
 شاة او صيام ثلثة ايام وقريب من ذلك في مثل وكما هو حاله في الجوع والكراهة
 للاضرار مع نفسه ومعارضة بعضي ضرس مثل الله عن رجل جاريته
 ان تحرم من الوقت فاعرضت ولم يكن هو احرمت نفسها بعد ما احرمت قال
 ما هوها فتفتل في تحريم ولا شيء عليه قلت وهو في غير محله لا طلاقه

قوله

قابلية الاصل الذي قد ينكر فيما من باسائه للتفتيح بحال الكراهة والممنوع
 من التفتيح الذي قد ينكر في الاكراه بمثل حتى من عار المشترك بين الصحيح
 والموقوف الذي لا يزال شيخ الطائفة يدعي الاجماع على جواز العيب والمعاينة
 بصريح ضرس الجولي في كتابي الاحبار على ما علمت في كتابي في حدة
 بالاحرام في وقت وقد احرمت قبله كما يستدل به المروي عن وهب بن عتبة
 عن النبي في كانت معه ام ولد له فاحرمت قبله ان كان له ان ينقض احرامها
 وبطاعتها قبل ان يحرم بلطاهر الخبز الاجزاء بمطعم الحسيام كصادق على
 اليوم الواحد لكنه فيه كثير منهم بثلثة ايام بلطاهر الوضوء وغيرها الاجزاء
 عليه وكانه كونهما المرفوعة بذكر شاة فينبغي ادائها الاطلاق والتناول في
 الكراهة والمطاعة وسائر اوقات احرامها لكن لو طاعة وعده وجب عليها الاكراه
 والتحريم قابل وعلى المولى اذا ضايعه ان كان قبل الشعر والصوم عتق يومئذ
 او ثمانية عشر يوماً هي الكبدنة التي تجب عليها مع ذلك ان قلنا بالمكبل
 لوقت الكبدنة المعلوم عجز الكبدنة التي تجب عليها مع ذلك ان قلنا بالبلد
 المكنت وان كان ذلك بعد وقوف الشعر على ساقه يومئذ عتق المولى الذي
 كان عتقاً على الكبدنة كما لا شيء عليها امسك لو كان الا يوم بل كان المولى نصاً
 وفوق وقاعدته واصله مصفاً الى كونه من باب وطى الحول المحلة والمأتم
 من العزوة انه لا شيء عليه كما لا شيء على الجاهل والعاقل وانه من وجب
 اثبات اليه في امثال المقام الذي قد يعلل من دلته انه لو جامع الحول بروحبه
 المحرمه نقلت لها سائر الاحكام مع كل واحدة ولا شيء عليه سوى ادم الناس

كان فقيراً فتاة اما ان لم احمل ذلك من اجل الماء لكن من اجل انه نظر المالك
 له خلواً للفتن الى ان لم عليه بالحدود والنظر فان لم يجد فتاة لقول ابن حزم
 لزيادة في صحبه بعد ان سئل عن نظر الى عينا له فانزل عليه جزاء وقيرة
 فان لم يجد فتاة وهو كان من التصرف كالمسئوب الى بعض ما ذكره ابن حزم
 الذي لم يذكّر سوى لثاة وان استند الى صحيح معوية ابن عمار وحسنه في
 محرم نظر الى عينا له فانزل قال عليه دم لا ينظر الى عينا له وان لم يكن
 انزل فليتوا لله ولا يصد وليس عليه شيء من زوجه انه لا يمكن العود عن ذلك
 لما كان اعتباراً واعتصامه بجميع المواضع التي منها الاعتبار وقاعدتها التفتل
 والاحتياط وشره العظيم المنقول والمأتم التي قد تصل الى حد الاجماع
 الذي قد يترك عجزه في قوله لا يعمل الا بالقطعي كما على المنقوع بمضمونه مع ان
 الاخر مطلق مقيد به فلهذا قد يظن ان الدم منه بالثاة من اجل صورة الحجر
 كما نزل الوحي في صحيح طاعة على وجه يتابع الترتيب في الموقن الذي
 قد يتوهم كونه المجمع فيكون من المعتبرات الشك في العرف الذي قد لا ينافيه
 قدرة المتوسط على البدنة ايضاً بل قدرة الفقير ايضاً عليها فضلاً عن البقرة و
 ان كان كقول ما يندب في قطع المناخلة في قوله في من تترك الترتيب في
 على وجوب بجنة على القاد عليها فان عجز عنها فالبقرة فان عجز عنها فالشاة
 فربما عتقاً قد يسهل الاعتبار فبذلك عدم قدرة المتوسط على البدنة و
 الفقير على البقرة بل لا ينافيه العرف والعدالة ونحوها ما قد يفتن بها ما في
 الموقن من ادعاء على وجه قد يظهر منه ان المراد عاصراً في سن وعجزها من

من النوع المأتم وانه لو اكرهها فعليه بذاته بتجملها عنها ان كان في
 الاخير من ثبوت الخلق في امان محتملاً ولا يترك احرامه الا في وجوبها في نفسه
 ومن كونه مطلقاً في كل فيقتصر على المنصوص وان لو كان كالمسلم المأتم
 المأتم محتملاً وهو محتمل او محتمل وطاعة او اكرهه التفتل بدسائر الاحكام
 حتى ان كانا محتملين في امان وان كان مأكلاً وهو محتمل كان عليه بذاته او بقية
 او شاة وان كان معسراً فتاة او صيام ثلثة ايام وان كان حراً فوجه بحت
 لو اكرهه كان عليه بذاته ولكنه لا يوجب اشكالاً من الاصل وجه الخروج عن التفتل
 ومن كونه الحش واشتراك موجب في اتفاق ولعله مثل هذا استشكل في عده
 كالملة استشكل ما فيه لغواماً واشكل منه الخاف جماعته الملة مأكلاً المحرم
 باذنها بطى الحول مأكلاً المحرم بذاته والخاف وطى الحول لغير البالغ لغير البالغ
 البالغ في سائر الاحكام والخاف وطى البالغ لغير البالغ في مثل الكفارة عند
 الكراهة والخاف للفتن في الشك بالذكور سائر احكامه اذ لو لم يكن وبالفتن في سائر
 احكامها اذ لو لم يكن بها واستشكل في ذلك كالمخاف موطوء الحيوان كالنقرة والذئب
 لغيره في سائر احكامه وان قلنا بوجوب البدنة مع هذا اجماعاً على ان وطى الحيوان قبل
 الوقوف على الفحشاء الذي فلا تفصل ولو نقل الى اجنبية فانه حدة للويرة بقية
 المتوسط وشاة للمسلم الذي لا يرتاب احد انه لم الحرمه وسابقه بمنع على اكله
 المعظم والمنقول عن كثير من كتب ادعيان كانهما وطى وقت وطى وقع ويقع
 وعده وعجزها استناداً الى حلف او بصير الذي سئل الله عن رجل نظر الى
 ساق امرأة فاحتمل ان كان غيراً فضليه بذاته وان كان بين ذلك بقية وان

كتبنا لأصحابنا الذين قد يدعى هذه ههنا هو المتبادر من الموقف والمشهور فيها بينهم
 وان قد هم من كلام شراح الحاشية بالاول وبداية الموقف عليه ان الاول هو
 المشهور بين النعم الذين لم يحدد صرح منهم بكون الكفاية لحد النظر الى
 ما لا يحل النظر اليه كما يقتضيه التعليل الذي يقتضي فهمه بوجوب ذلك
 على من نظر الى اهلكه اذيع والمعلوم من النص والفوق خلافه كما قد يكون
 المعلوم منها وجه ما ذكره شراح من تفصيل الحكم المذكور فغير من كان قصده
 ينظر الامانة او كانت عادة الامانة بحد النظر وان فهم من اطلاقها هنا
 لخلو المصريح في كلام بعض الافاضل الحاكم ملزوم صياغة تلك الام عند
 العجز عن كثرة بمنا المبدأ لظهور الدليل وان ذهب وهو في عمله للوجوب
 التي قد يعلم منها قيام كسبام مقام كثرة في كل موضع يخرج عنها مع انه هو
 الموافق لتاعتد التعليل الذي لا يعلم الفرائض منه ان ذلك والاحتمال الذي
 قد يدعى بوجوب امثال المتبادر ولو نظر الى وجهه لم يلزم شي وان اعني ان
 ان يكون نظره اليها بشبهة فانه مبتدئة فيا قطع به الاحتمال كما في كلام جميع
 على وجه يؤيد بدعي لا جاع الذي قد يكون مرجح الدلائل وغيرها في
 يتفعل في المشي مع انه حكم من المبدأ والمقتضى اطلاق في الكفاية من نظر الى
 اهله والصلوات فاعده لها مضافا الى اطلاق قول الله او عموما جميع
 معونة ان عار بعد ان شاع في محرم نظر الى امانة فانه او امدى وهو محرم
 لا شئ عليه لكن يقتضيه ويستغفره وان علمها او مشها بشبهة فاشق
 امدى عليه دم ويصح موثق احكام في عينه في محرم نظر الى امانة بشبهة

فانه

فانه قال ليس عليه شيء في ذلك معارض بقوله المصحح من شيار في الحسن
 او الصحيح ومن نظر الى امانة بشبهة فاشق فخره جزو وقرئ في ذيل صحيح
 معونة المتبادر اليه في محرم ينظر الى امانة او ينظر لها بشبهة عليه بدنه ضرورية
 ان لا يتصور اختصاص قوله بشبهة بالانزال لوجوب منها مخالفة العربية
 ولزوم تبيين الصدر والذيل تبيانا كلياً فخرج جميع النظر اية ولا يمكن
 الجمع الا على ان يترك على الاحتياط او يقتيد الصمدية ولا سيما هو الوجه
 للوجوب التي منها تقدم التخصيص على الحاشية وان وافق الاصل المقتدي بها
 قد يقتدي به الصمدية كما قد يحل الموقف على الانذار او على من خصصه
 اعادته الى حال السهو المحل عليه ذلك في كلامهم وعلى تقدير صراحة
 فالله به متبادر يقتضيه سندا ومقاومة للصريح والحسن المعتضدين
 بجم المواضع منها ظهور ما في محرم لا يصير وكل ما دل على وجوب الكفاية
 بالاستقامة والشمع العظيمة وتعلل الاحكام وما من دعوى الاجماع لمرج
 وانظر على السان جميع وان جزم في سبيل الجواز بل لا بد منه وكانه بتسا الحسن او
 لما كان اتحادها اطلاقا جازية بكل منها كما في مرجح صفة وهو الوجه وان كان مبتدئة
 او في احوط فمما عالج الجواب من دعوى الاجماع دم كثرة عام نظر الى امانة
 بشبهة او اصح الى الحديثها او علمها او ضمها الا من لم يستند وكانه كما ذكر
 بعض الافاضل حل الدم في جميع ان عار على كثرة كما هو المعلوم والبدنية
 على النفل لما كان كونه كلفا ومنع المسر وكذا علم ان المبدأ لم لا باس على
 ذكر غيره وحدث الحاشية فاحتمل الامانة او كان مقتداً للمجهول في نظر النظر

خبره

فخره

بشبهة بل لا الحاق عند التامل الذي قد يعلم فروع ان ذلك كمنظر لا ينفك
 عن المشبهة التي قد مر ما يدل على ان مجرد النظر المتبادر لها سبب لوجوب
 البدنه ولكن الاطاع على خلافه وخصوصاً الزوجة التي لو مشها فاشاة ان
 كان ذلك بشبهة وان لم يكن وان كان غير مشبهة لشيء عليه وان امضى كما
 هو المعروف من المذهب والمنسوب الى اكثرهم منهم شيخ الطائفة في
 وطاً وقاضاهاء يقر وقد نقول الله في صحيح ابن سيلم ان كان علمها او
 مشها بشيء من المشبهة فامضى ولم يكن امدى او لم يمد فمصلحة دم يبرئ منه
 فان علمها او مشها بشبهة فامضى ولم يكن فليس عليه شيء وفي صحيح
 مسمع او حسنة من سائر ائمة ولازمها فغير مشبهة فلا شيء عليه وفيها
 من قولهم له في صحيح معوية ابن عمار ان علمها او مشها بشبهة فامضى
 او امدى فمصلحة دم فيلزم ولا خلاف ان الدم في الجربين حبله ابن حنبل من
 تتم ما فيه الدم المطلق الذي جعل فيها لما فيه المبدنة او كبقية او كثرة
 او الجربين الجربى وقادان او ريسان مشها بشبهة فامضى كان عليه
 بدنه ولعله نظر الى انه اغشى من النظر وفيه بدنه فهو او في بها فليحل
 عليها الدم في الجربين لكنه في الفقه في خبر ابن سيلم فمصلحة دم شاة
 قلت وفي خبر ابي سيار في الموتى بالحققة ومن عمن امرانه بيه وهو
 على مشبهة فمصلحة دم شاة وفي صحيح الطلق الذي شل الله عن المحرم
 يضع يده من غير مشبهة على امرانه قال نعم يصلى عليها خاوها ويصلى
 عليها الفاضا ويحلبها قلت المحرم يضع يده بشبهة قال لا يبرئ دم
 شاة

شاة قلت قبل قول هذا اشد بخبر بدنه لا عزيمة لك ما قد لا يشك
 بعد ما قلته فنبط ما فصله لي وان استند الى الاولية التي قد
 تمنع وتعين الاستئذان اليها بعد الجزم بكونها منقولة والى صامعة صحيح
 المستنقذ لوجوب كذبة على من انزل زوجته بشبهة حتى انزل الذي قد
 يحل على الاحتياط او الاستئذان المشربة ينزلها حتى ينزل وعدم
 الملازمة بين مشها وانزالها الذي قد يكون بدنه من غياها التي
 قد يمنع من صاواة مشها لمس جسدها في الحكم الذي قد لا يشك في
 لما انزاله انزال وعدمه ولا في صراحة الاجزاء المزبونة بذلك ولو لم يخبر
 ضم كمرج منها الى النكاح والقارن التي منها ما هو من مثل التعليل في موت
 ابن حنبل وقرئ لا تنفصا في مقام كيان والكشفة العظيمة لطلاق
 تحصيله على وجه قد يصل الى الحد الاجماع الذي قد يدعى على خلاف ما
 سمعته من ابن حنبل الذي قد لا يخرج عن عقالة الاحكام الذين قد
 علمت ان توجه يقتضيه اطلاق كلامهم ونصوصهم لا تزال باس ما لم يكن مقتضى
 لها ومقتضى المدعى من المس الذي قد لا يشك في تناوله لسائر
 المذنبه وشبهها كالنظر الذي قد يشك في تناوله احكامه بل ينظر الى
 لباس المرأة من بينها كما قد يشك في تناوله احكام المس من بينها
 من وراء الثياب او ينزلها من الجوارح وكذا وان اطلق الاحكام
 والنصوص على وجه قد يظهر منه عدم الفرق الذي قد يحكم بعبودية
 الوجه التي قد يكون منها الفحوى وتنتج المناط والاعتبار وواقتر

فخره

من قبيل الكفارة من اجل النظر الى ما يحل منظر اليه دون الماء فتدبر
فيما قد يستفاد منه ان حكم المستمتع بها والمملوك حكم الزوجة المهرج في
كلام كثير منهم كشيخ في ترويض واما فاضلان ان في تقبيلها شبهة جرم
وبعضها شبهة وظاهر اكثرهم ما صرح به غير واحد منهم من عدم الفرق
بين حال النزال وعندها فيها وهو الوجه لقول الله في قسم من المصنفين
بالصحة من قبل امراته ما غير شهوة وهو محرم فليس دم شاة ومن قبل
امرأة على شهوة فامتنع عليه عز وروى يستقر به مع قوله كما خضع في خبر
ابن عمر في رجل قبّل امرأته وهو محرم عليه ميتة وان لم ينزل قبل
هذا فتوى الميوند وتيد كما الاول فتوى ابن زهره وسئل الحلبي عنه
في المسكن الحرم يضع يده بشهوة قال ليريق دم شاة قال فان قبل
قال هذا استدعيه بدته وهو ابله مطلق في التقبيل ويمكن فهم شبهة
ما قبله ويحرم المقنع في احتمال الاطلاق والشهوة وسلا رواه ابن سعيد
ايضا احتصر على البينة اذا ائتمن بالتقبيل واطلق سائر وقيل ابن
سعيد بالشهوة وقال الميوند فان هويت الميتة ذلك كان عليها مثل
ما عليه وقال ابن اديس في رجل امرأته غير شهوة كان عليه دم فان
قبلها بشهوة كان عليه دم شاة اذا لم يكن فان اخذ كان عليه عز وروى
الحلبي لقوله في القبلة دم شاة فان ائتمن فليس عليه بدمه الاصل البراءة في
صحة حديث ابن عمر في عهد الامانة في خبر سمع واطلاق الصاوي في
في خبره وان العلاء بن فضال بان عليه دماغ ظهر في الشاة وهذا
المطلق

المطلق فتوى الفقيه انتهى عن بعيدا وجاء كثير مما قد ذكره من احوال
الحاصل عليه الله ومعظم الاحكام كالنكاح الذي قد لا يمكن الشاهاة الا
على ذلك سيما بعد اعتصام خبر ابن ابي عمير المضعف بسهل وهويل
وبالباقي المنقول عن شيخ الطائفة الاجماع على العمل بخبر بهل الاكن
الذي قد يكفي فيهم في اختصاص من قبيل فيه بما قد كان عن شهوة فساد
عن التيقان والعلية القاضيين بانفسه وانفسا ما مر في حسن الحلبي
ذلك بل قد يفيهم من مثل خبر الحسين بن حاد سئل عن من احتلم من الحرم فقبل
امتنع قال لا بأس به فبذلك اتمنا يكون فبذلك كنهون ان فعله الزوجة
وتحريمها لا يكون الا في شهوة فتدبر فيها قد يعلم منه ومن امثالها ان من
كان قاصدا بتقبيل النساء او كانت عادته كذلك كما مستحق في الحكم
الذي سئل اليه وان من امن عن ملاعبة كان عليه عز وركا محرم به
جمع منهم شيخ الطائفة والفاضلان وغيرهم عصا غير واحد منهم ان على
الميتة مثله لو طأ وعنه استناد الى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج سئل
ابا الحسن عن الرجل يعبث باهله وهو محرم عن غير جماع ويعمل
وكذا في شهر رمضان ما اذا عملها قال عليها جميعا الكفارة مثل ما على
الذي يجمع لكن مقتضاه وجوب جملته التي قد لا تبارك في الاعتقاد
في المقام وان لم يقتل باحداهما قد لا يفيك في تناول الحكم لغير الزوجة
ولو اجنبية وان فقههم من الصحيح اختصاص الحكم بالزوجة التي لا ريب
ان ملاعبة الاجنبية الخس من ملاعبتها كما لا ريب ان الملاعبة بالتقبيل

بشهوة الخس من مطلق الملاعبة وقد علمت ان في خبرنا اولي
وكانه هو كسر في حرام في الصحيح على الفور الذي قد حكم كسار هو جرم
على انه لو طأ وعنه في التقبيل بشهوة ولا بأس به بل لا بأس بوجوب شاة
عليها مع الطأ وعنه ايضا بل لا يبعد ذلك في كل مقام محرم عليه وتجب فيه
الكفارة من انواع الاستمتاع عند التامل الذي قد يعلم ذوقه انه لا كفارة
عليه اصح الى حديث صحيح او كلام امرأته او صحتها او نحو ذلك ولو ان
بل لا خلاف في بين الاحكام الذين قد يظهر الاجماع من كثير منهم على ذلك بل
قد يكون مريضا من غير واحد في الرياض ان ما لم احد في ذلك ولا على الا
عن الحلبي الذي اوجب شاة في الاصفاء البها مع الامانة ولم يعرف مستند
وبد منه الاصل وهو الحجة في المسئلة التي يفي فيها بعض ما سمعته من الاعيان
فضلا عن اصول هذه قواعد وتصوير معتبر سنأول ولا ولو لم يتفق
الوسائط المتأدلة في حلف منها معتبرا عند عهدة في فهم استمع على
وبل يجمع اهله فانه قال ليس عليه شيء ويحتمل ان ابن عمر عنه
ومعتر ابو بصير عليه من جعلت مع كلام امرأته من خلف حائل وهو محرم
حق انزل قال ليس عليه شيء ومعتر محمد بن ابي برة عنه في الحر تنعت
له الميتة المحملة للحلقة فتوى في ليس عليه شيء لكن لا بد من قتيق بعد
النظر الى ان ضرورة انه لو نظر الى الميتة فاحس كان عليه كفارة بالتحريم
الذي مر كما لا كفارة عليه لفظ الى الجاه مع صفة اولي المتجا معين بها
ذكر ان واحد هاد كروا الا في هبة وان قوم الخلاء من اطلاق فتح وغيره

اشترط عدم النظر واهله امرأته خصوص منظر الى الميتة التي قد فيها ونها
النظر الى الخس المشكل طائفة وموطنة فضلا عن النظر الى الخس في الخس
على اشكال قد لا يخرج منه عا ذكر جماعة منهم كسار في شاة من قصد الامانة
في ذلك او كان عادته وان كان احوط بل لعله هو لا توى وصرح في الله و
الاصحاب للآمين بان لا يواقي بالاشقة او يفرغ من الاشقة التي قد عرفت
جدة وان قد جماعه منهم الفاضلان في بعض كتبها بالامانة بل لا بد في
قد لا يتصور لها خصوصية ولعلها قد ذكرت على طريق المثال والاشارة
الى انها عرفت بالغلب كوفاد وروعا واظهرها مصداقا بل لم احيد خلافا في
البينة على كل علم استثنى وربما يظهر الاجماع الذي قد يكون صحيحا من غير
واحد منهم على ذلك وان اختلفوا انه انه موجب للبينة خاصة كما عليه كثير
الحلبي والحلي والنج والفاضلان عند ونحو الدين وامرهم وان كان الجاه في
الفرج في اجاب قصدا ايضا كما عليه جميع منهم شيخ والقاضي وابن حزم في
الفاضل في ذلك استنادا الى ما دفع من الادب الى اهل فيكون اولي بالتقليد
اولي فتوى اسحاق بن عمار سئل بالشرع عن محرم عت بذلك فانه قال لا
عليه مثل ما ارى على من اتي اهله وهو محرم بدته والنج قابل وما مر في صحيح
عبد الرحمن بن الحجاج عنه والكلام ضعيف لمنع الفجر المنزلة والطن في
سند الموفى الذي قد لا يذ على الاستثناء ولا عموم الدعوى كالصحيح الذي
قد يكون ظاهرا في لا قصدا على البينة التي يمكن في عدم لزوم غيرها الاصول
والقواعد وتصوير منها صحيح ان ابن عمر عن الله المهرج فيها بوجوب بدته

اشربنا البيرة لا حار ولا بارد وحسب شرب الله من اللحم فطول اطعمانه او ينكر
 بعضها فيؤذيه قال لا يفتقر شيئا منها ان استطاع فان كانت تؤذيه طبعها
 وليعلم مكان كل طعم بقدرته من طعام ويمكن ان يختص به الضرورة وفي صحيح
 حريز بن الله في اللحم ينسحق فطر من اطافير قال يتصدق بكتف من الطعام
 قال قلت لثني قال لثني قال قلت قال ثلثة اكر حتى تصير عتة فاذا اقلع
 عتة فطعمه دم واحد عتة كان او عشرة او ما كان وهو في الناس ولا شيء عليه
 كما ياتي وتصوره كثيرة فطعم على اللذبة وكذا امره في لحم قلم فطر قال
 يتصدق بكتف من طعام قال قلت فطر من قال ثلث قال ثلثة قال ثلثة اكر
 قال اربعة قال اربعة اكر قال عتة قال عليه دم يرهقه فان قص عشرة او
 اكثر من ذلك فليس عليه الا دم يرهقه ولعل للمدا به مع اتحاد المجلس وهذا
 يتصفا صعب فاذ كان اوعى فلم اظفرها يتصدق بجميعه ويمكن ان يكون اضعف
 باكثر ما في الواجب احتياطا او حرا كلفه من طعام او معدا وفيه فينا ورون العشر
 على البحر وجعل ابن حنبل قتل طعم اطعمه والدين في مجلس ما فيه غارة وقتليم
 اطعمه والدين والرجل في مجلس ما فيه دم مطر وفي مجلسين ما فيه دم
 للرجل بالغارة الاول في حريز بن الله في بصره يخلون ثلثي ثم قال ما ذبحنا
 لتواعدنا اصل ابنة وفي الحديث اقصه اصبا اقصا او الزا اقصا اصبا
 فضا هذا او الدين الزا اقصا اما الناقصة من صدق الدين ومن
 الاصل والعشر على العشرة الا حار او اثار الزا اقصه من اصبع او يد فالتك في
 دخولها في اطعمتها قال في الاسلام والاقوى عندنا انها كالا صليته انتهى ما

الكتب

اكتفينا بقلعة الاطعمة تحريمه وبيان الضعيف من الفتوى الذي لا يخفى على
 ذي سعة كطهرت الاحتياط المتدوب اليه في امثال الشام الذي قال فيه قتال
 المزور بعد ما سمعت في معتدا جماع المتفرقة استعمل الطيب زاد في القوي
 سوا استعماله في عموه كامل او بعضه وسلمت الطعام اذا دلا وفي كفة
 ثلثا ومسا على به بالدين او عقلت به الزا حقا واثقا واثقا والواثقا
 الا لضرورة وليس له بطلان واذا شال به جيت نيم الرجح او بيا شرب منه
 او شيا بده قال ولو داس بطله طيبا فعلق بطله فان تعد ذلك وجبت
 واستند على جميع الفتوى ولم اظفر من احسان الامارة اللبس فضا على
 دارة في الاما لا ينبغي وما في قرب الاسناد للحريز بن قول القاطع لا خير على
 لكل شئ من حنبل حكى فلكي دم يرهقه حتى شئت ومائة النقيض قول
 الى جعفر لارة في الصحيح من كل بطلان ما معتدا او طما ما فيه طيب عليه دم
 فان كان مائتا فلا شيء عليه ويقتضاه وينوب اليه وما في تبين من معتد
 ابن ابي عمير في عتة ابن عمار في لحم كانت به قرعة فذاها بدهن بن حنبل
 فقال ان كان فطعمه طعمه فطعمه طعام يمكن وان كان نقرا فطعمه دم شاة
 يرهقه ورسول المصدع الله كفاة من الطيب لحم ان فيه شاة ولم يكن
 له باب كفاة ولادة باب كفاة عن خطا اللحم كفاة الاما ذكره من ان
 اكل طعاما او حيا لم فطعمه دم شاة ويحتمل ان حرق ولم يؤكل سد كفاة ولا
 التي في اللحم ولكن قال اخيرا فاذا اختلفت كفاة كطيب والذبح كفاة
 واجبه على كل منع منه واد ابن سعيد الا قوله روي فيمن واوى قرعة له بدل

واحد وقت ايضا انه اخذ في ان في الدهن الطيب لعدة على التي وجهه
 وان ما عدا المسك والعنبر والكا فز والزعفران والورد والعود لا كفاة فيه
 عندنا لا طعم ولا حار ولا بارد وان كل طعام في طيب شديد على جميع
 الاحوال وقال مالك ان مسنة الشاة فلا فدية وقال الثوري ان كانت حارة
 باقية فطعم او راحة فدية فدية وان بقي له وصفت ومعداة فدية لعدة
 قوله واحد وان لم يبق من لحمه وما بقي يبيع ولا طعم فدية وان اكلها شاة
 ففدية وان شاة في لعدة عليه دليلنا عموم الاخبار في ان كل طعاما اكل
 لا اكل وجبت عليه فدية وطريقه الاحتياط ايضا فتقنيه وير عليه انه اذا
 لم يبق الا راحة لم يكن طما فالاحتمال له اكله وما الدليل عليه وقال ايضا اذا شئ
 طيبا اكر الا حار له عالما بالتحريم وطيبا كفاة لية او المسك او الكا فز اذا
 سلوا ليماء ورد او دهن طيب فدية فدية في اتي موضع كان به بدنه ولو بعينه
 وكان لو شططه او حرق به وبه قال ثلثة وقال ابو حنيفة لا يسلع طيب فدية
 فدية وعندنا وعندنا فطما هرك وباطن سوا ذلك ان حرقه طيب
 فذاه دليلنا عموم الاخبار التي وردت في شتم طيبا عليه فدية وهي
 في جميع المواضع وطريقه الاحتياط ايضا فتقنيه قال وان كان طيبا يا جبا
 مسخرا فان علق به يد من شئ فطعمه فدية فان لم يعلق به يد فدية وان
 كان يا جبا غير مسخوق كالعود والعنبر والكا فز فان علق به يد فدية فدية
 وقال الثوري ان علق به راحة فدية قوله دليلنا عموم الاخبار وطريقه
 الاحتياط وقال الحلي في غم المسك والعنبر والزعفران والورد وكل طعاما

بجملته طعام مسكر وفدية في الدهن الطيب حنبل اذا دم وقال حنبل في مسكر حريز
 وحريز لا تحرم اللحم شيئا من الطيب الا الزمجان ولا يتلذذ به ولا يبيع طيبته
 من اشلى فيؤذي ذلك فليس يتصدق به ما صنع يدر شبعه وفي صحيح ابن حنبل
 وان قتل الدواب كلها ولا تمس شيئا من الطيب ولا من الدهن في اكله ولا
 اتق طيبه زادك واسك على نفسك من الزنج الطيبة ولا تمسك من الزنج
 المنقذ فانه لا ينبغي ان يتلذذ بريح طيبه في اشلى فيؤذي ذلك فليس يتصدق به
 ويتصدق بدهن ما صنع وقول الحريز هرون قلت له اكلت جبيضا فز فدية
 حتى شبعتم قال اذا فرغت من مناسكك واردت الكروج من مكة فاشترتها
 ثم تصدقت به يكون كفاة لما اكلت فذا دخل عليك في اكله ما لا تغفل
 واقتصره المقتنع على الفتاة بغيره مع صحته فذاه وحملت هذه الاثر
 في المنع على التهور او الضرورة وان يدها بقره اشلى وليس الهاية والمند
 وتروم وان اضطر اليه وفي الدهن الطيبا وما فيه طيب يحرم شتمه لا يعلق
 به فدية ثم قال من اكل شيئا فيه طيب لزمه كفاة سواء شتمه ان اراد ان يمسكه
 ثم قال ان شتما طيبا منه طيبا كفاة لية والمسك والكا فز اذا كان مبيدا
 او في ماء ورد او دهن طيب فدية فدية في اتي موضع من بدنه كان طما هرا
 اعلطنا وكذا لو اسقطه او احرق به وان كان يا جبا غير مسخوق
 علق به فدية فدية وان لم يعلق فلا شيء عليه ثم كره الثوري عند من يبيع
 العطر من طيب فدية اقصه ذلك وقال انه لا يتعلق به فدية ثم قال لا يجوز
 ان يجعل الطيب في خرقه ويبيعها فان فصل فطعمه القندار ولعل المراد بما فيها
 واحد

شراها لا ياكل له فذاه
 واستعمال دهن طيب فدية
 شاة وفي الهاية

شيء منها م شاة وفيما عدا ذلك من الطيب لا يتم دون الكفاية وفي الزيادة اذا
استعمل اللحم المسك او العبر او العود او الكافور او الزعفران محتاناً وجب عليه
شاة ولم اقف في شيء غير يتصور وجوب شاة في استعمال الكافور المتعدد
في ذلك على استحباب النبي ولما حرمته الاستدانة وجب الكفاية كالا ابتداء
فان كان عليه او على غيره طيب وسوى ان اذنت الى ان احم او وقع عليه
وهو محرم او متبها فتطيب جنباً لانه بنفسه او غيره ولا كفارة عليه لغيره
بيد لانه بذلك تارك للطيب في طيب كالماء في الارض المغموسة للزوجة
عنها واعتل صلح راي عليه طيباً اعتل عنك الطيب ويحرم الاستدانة فيه
بحول كما في كونه والمنشور طام قال ما رجا لعمري عداية ولا ينسج خلق الكعبة
والقبور وان كان فيه زعفران ولا بالفرا كالا لا ترفع والتنازع ولا بالرياحين
كالورد لما سبق انتهى لاجابة هذا الكثرة بعد ما علم منه ان الوجه ما عليه
الاستحباب الذين قد يكون اجاعهم متواتراً كالنصوص على وجوب شاة في كل
في حلق كغيره وما في معناه كمن عاها وجه التحريم بينها وبين صدقة والصيام
مع ان في خصوصه ليطول كما هو النصوص عليه كتاباً وابسته واجاماً قد يصل
الوجدان بعد ذكره وقد عرفت عليه من انتم قد برهنا قد علم ان شاة
انه لا يحرم سقط الكفاية في خلق الكعبة والقبور فتم ما بين الصفات
المرفوعة من انواع الطيب ثم العدا كالا لا ترفع والتنازع والرياحين كالورد في
خصوصاً بعد ما حطت الاصول والقواعد والنصوص وحقاً وحقاً سيما في
الذين قد لا يصدق على شيء منها اسم الطيب لانه لا عرفاً ولا شرعاً وخصوصاً
خلق

خلق الكعبة

خلق الكعبة المنفوعة الياس في عدم الاستحباب بل في وجوبه والمنع الاجماع عليه مضافاً
الى الاستحباب المنفوع وغيره من المعتزلة التي تفرط منها وفي غير واحد منها نظر
الياس في خلق الكعبة المتعدد بغيره وان كان الاحتياط فيه على هذا
تقريباً انه لا يحصى في وجوب شاة في غير المنفوعة من الطيب او في خلق غيره
والحم صغير غير المنفوعة او الدهن بيطيب لولصونه او قطع صرس من
عدم الحاجة اليه او تنقل بطيه او قطعها كما مر في ذلك كله كثير من الاستحباب
في عدم طاعة منهم شيخ الطائفة في طواف وفاضلها في عقد وابن زهرة
وصاحبه التبرج بالحكم المشار اليه في قطع شجرة كافر ابن عباس فيما روي
في الدوحة بقره وفي الجوز شاة منيل ونصف المستعمل فثبت ان ادريس
بالكتبة وكرامته يتعرض في الاخبار عن الكفاية لانه في كثير ولا في كثير
كان شيخنا في الاجماع فلهذا اوقف الحق والفاضل في المنع والخبر قلته هو
في غير محله بعد الاعتناء بالاجماع وفوق الاعاظم وقاعدات الكفاية ولا حجة
ولو عرفت ما قد عرفت من النصوص من اصاله وجوب الكفاية كما كان من
فضل ما يحرم عليه ما الاحرام والاطلاق ما في صحيح منصور بن حازم مثل قوله
عزرا لا راك يكون في الحرم فاطمعه قال عليه فداء بل قد يكون المتبادر في اللغة
الثابة ولعله لذلك اطلقه الكافي في شاة في قطع الفروع كافي النهاية والمهذب
في قطع شجرة الحرم بقره ولم يفتوا في شاة من اطلاق خبره من قول ابن عباس
لقد ما عدا على صلاته في حرمه لم يوفى سليمان حاله الموصلة في طريقه او لغيره
سئل عن الرجل يقطع من الاراك الذي يكثره قال عليه عنه يفتى به وفي جملة

كثير منها النهاية وتروى عدة طرق التبرج بالحكم المذكور في الدهن الطيب معروفاً
في حلقه منها بعد ما عرفت بين الظاهر والباطن كالكثرة والسقوط وفي ان
ما لا خلاف في ذلك كاعمال المنع الاجماع الذي قد يكون صحيحاً من غير واحد
لزوم الغلبة فيه وسمعت مصملاً بن ابي عمير في معرفة ابن عمار الشافعي في
البصيص اذا اوى به فحقة كما قد عرفت في حلقه ما لا يحل مطلق
الطيب الذي قد حصر هذا الفروع من الحكم مع تقدمه لا اختصاصاً بالنعف
النفاء او لعدم صحة اسم الطيب على الطيب اولاً في الحقول يفتى به بل
نسباً الى قول اصحاب الخبر مع قطع به في استعمال الطيب المشتق عن الشيخ في الجمل
انه كونه استعمال الادوية الطيبة من قبل الاحكام بحيث يبقى كرامة بعد
ابن سعيده انما وجب لعدم استعماله محتاناً وفي حلقه منها الكافي والنهاية
وعند التبرج بالحكم المذكور في قطع كثره ولكن لم يخله مستنداً في الميل
حرم قطع صرس فكيف يبرق هذا خلافاً لاكثر المتأخرين في زعم بعضه
والدلالة باحتان ان يكون قد ادهاه كاهو كالب ويكون الدم لاجل الدماء
الذي قيل بوجوب شاة فيه وهو غير بعيد الا ان يدعى الظهور والاعتناء
بالشهور المتقول صحيحاً في صدق يقتضيه ذكره في المتن الذي لم يذكر فيه سواء
وبما عرفت في شغل الاحتياط ولو عرفت مثل اصاله وجوب الكفاية في
كل ما منه فيكون أولى واصوب ان لم يكن هو الوجه لكل مع عدم الحاجة اليه
وفي كلام جماعة منهم فاضل التبرج بحكم شعر الابطين المشار اليه في كلام
بعض الافاضل من قبله في صحيح الصحاح على وجه غير مدعى الاجماع الذي

فيهم

قد يكون منقولاً متواتراً كالنصوص في معلومه ما لا يفتى بذكره بناء على ما هو
المقتضى به من كونه من جملة افاد لغير مضاف الى خصوص قول الله في صحيح
حزب اذا نكح الرجل ابنته بعد الاحرام فعليه شاة ونحوه ما في صحيح زرارة
من وجوب شاة في حلقه ما نكح ابنته الجوز في كلام بعض الافاضل على الابطين
للصحيح المذكور والاصل وقوله في حلقه ما نكح ابنته الجوز في كلام بعض الافاضل على الابطين
قال يقطع فلهذا يسألون في حلقه ما نكح ابنته الجوز في كلام بعض الافاضل على الابطين
الذي قد عرفت ان احد في ان منه شعر الابطين المصحح في كلام المتن وكثير من
الفاضلون ان في نكح احداهما او حلقه اطعام ثلثة مساكين بل قيل انه هو
الشهر وانما لا خلاف في ان من بعض المتأخرين كان الاصل وصفت ما يستند
اليه المشهور في قول الله في حلقه ما نكح ابنته الجوز في كلام بعض الافاضل على الابطين
بعض المتأخرين في حلقه ما نكح ابنته الجوز في كلام بعض الافاضل على الابطين
عموماً ولا على وجوب الشاة في ان لا يكثر الصداق على الابطل ووجوب حزين
المشار اليه في لزمه الغلبة اي بلفظ الابط بالتوحيد كقوله المنع فالتقول لغيره
الفرق بين الابط والابطين كما عليه بعض من تأخر في عينه لولا اعتناء
للزاد بقره في غير المتأخرين في الاجماع والعلم سيما في غيرهم وهو في
اخبارهم من لا يميل الا بالقطعي واليقين والقول على بعض الوجوه ومفهوم
التقوى المتبرج في لزوم شاة في طيبين معاملة وجه لا يرد عليه ما قيل
في لزمه هذا المفهوم الوارد مورد الغالب ولو عرفت المقام مع احتمال المنع
من الغلبة في الزيادة او من بلوغها الى الحد يلحق معه المفهوم الذي لو اشرت في سقوط

هذا هو المقصود من قوله تعالى

الاستناد اليه كالتبعية لا ثبوت في منقوط الاستناد الى اطلاق صحيح ذوات بل
 وحيث ان جبهه والمروية تتادى بخلافه لا لا ريب في وجوب الكفاية بنقطة
 الواقعة غير انه لا يسلّم له الشاة او الاطعام الذي لا يتصور وجوبه مع صرف
 الضلع ما فيه الى نصف الاطمين الا ان يحمل على حال الكفرون وعدم التكمين
 الشاة ولا يربطه مع وجود كفاية به ووجه فالشهور هو توجهه وخصوا
 تكديس التمثل الذي قد قيل من اعطاه حقه في الاضواء والاعراض والفرق بين
 الاطمين والاطمين نصا وضمنا لا شئ كما علم من هيب الاحباب للمرجح
 في كلامه شافع منهم ما في هذا مستثنى من عموم اوله كقوله في الشاة لعدم وجوب
 تجزئته فالعض اول وطاهر كذا ما ان المستثنى خصص ازالة البعض وهو
 الاطمين الواحدة كما يستدل به دليل العباد في ما في كلام بعض الافاضل من ان الشاة
 من اللحم تنف الاطمين ما قد ينكر كما قد ينكر القول بوجوب شاة على من جلت
 او نقت قد ينكر من الفرج حيث لا يصح عليه اكل الشاة الذي قد ينكر على ما
 هو اقل من شاة الاطمين في العرف وعدم وجوبها على من ازال اللحم المسمى لها
 على تنف الاطمين وما سادها في شاة الراس وما لا يثبت عدم وجوبها
 على من ابقى بقية الاطمين فادى المستثنى اصعبه بعد الاوقات الى جبر
 اسحاق الصيغ قال لا يراهيم ان جعل ادم فتلّم افعان فكانت له افعان
 فترك ظفرها لم يقصه فاختاره جعله ما ادم فقصه فادماه قال على الذي
 افتاه شاة وموتى اسحاق بن قمار المروية في الكفاية او لا يثبت في شاة ان
 ميتة افعان عند ادم فاختاره جعل من افعانها بان يترك افعانها ويعيد

الاجام

اجامه ففعل قال عليهم به يقينه وروى كذا في اسحاق بن قمار في افعانها
 نحو ما قد قلت وفي معناه ما رواه شافع عن اسحاق بن قمار عن ابي عبد
 اعتناء الاسانيد ودلالة الاضواء لا طامع الظاهر فلا على لسان كثير قد
 صرحوا عن ابي عبد الله ومختصا كما لا يصلح الجدل فيه منكره ففعل في
 التي منها التبعة وقا عدا التمثل والاحتياط ولو لم يمتنع ما قرأنا من افعانها
 في كلامه من منه والاعتبار الذي قد يحكم كثير يحمل الدم في الاضواء على الشاة التي
 قد لا يثبت في عدم تبادر بينهما في صورة الادماء وان صرح عليه على ان الشاة
 دون المستثنى الذي قد لا يتصور وجوب الكفاية عليه مع مقتله المقتول
 في في الشريعة ولعله لم يزل ذلك استنادا الى افعانها في الشاة ما عتبره
 من لا يثبت في الاستناد في سند اوله لا يثبت ما قرأنا من ميتة افعانها من
 اطلاق النقص والتفويت في الظاهر بل المقطوع به ان لا يثبت كون المقتول محمرا
 ولا كون مجتمعا في قد يظهر جماعته منهم المقتول من اشتراط اجبا للمقتول
 ساقط كقوله ما قد يثبت في الدم على التبادر الممنوع عدمه ان لم
 لا غنى المقتول كما قد عرفت سقوط اعتبار افعان المقتول قسم ما في صفة اشتراط
 صلاحية للدفن ولا يثبت في الدم المستثنى بل ان القوة صفة ان لا يثبت في
 ظاهر الاندك لا كما لا يتحقق كون المستثنى مستثناة الا اذا اخذ ذلك من
 المقتول في فلو قيد المستثنى الادماء ومن دون ان يكون مقتلا للمقتول بل ان
 فلا شئ على المقتول بدمه وفي قول قول المستثنى في حق المقتول ان لا يتقوى
 معه فلو لا شئ لا يثبت له افعانها بل ان لم يثبت له افعانها في حق ولا شئ على

حكم على المروية

المقتول غير ذلك لا يثبت في مقتله الفاعل الذي لا يتصور لها ما من سوى ما قد
 يتقبل من ورود النص على طين المثال او وجود ما يقتضى بالبقاء المقتول
 من مقتضى مناط عقاب او اجاع مركب والكل غير متحقق وان كان محتملا نعم ما
 مرجح به القائلين بعدم التصرف في القتل بل يكفي مطلق ازالة الظفر ولو
 بالكرام القطع هو وجه المقتول للنقص والتفويت الذي لم يفرقا بين ظنا
 الميتين ولا ظفر الواحد الذي قد يكون في اليد والذراع نصا في عند المقتول الذي
 قد يعلم ذوجه ان لو افتاه بتقليم اظفار يديه فقتله به في مجلس واحد كان
 على كل مناشاة وهل تعدد الشاة بعدد المقتول او تعدد موزعة مقتله
 او مع فتاة دفنة والاضلع الاول خاضع وجوب افعانها الاخير المباح
 وحده في النص ومن جزة نعم لو علم انه قد كان اخذ يقول واحد منهم حتى
 ولو باخرا على القول بتصدية اختصرت الكفاية فيدولون اخيرا او
 غير مجتهد كما تحصر في المجتهد بناء على اعتبار الاجتهاد وعلى من غطى
 الراس ثوب او طين سائر وجن او بار تاسين في ماء او حلا سائرا او غطى
 الرجل سائرا او جادل بان حلف باحدى الصنعتين او مظهر فلا فاصدا
 من غير ضرورة اليه كما شاف حتى اودع باطيل يتوقف عليه او جادل واحدة
 كاذبا بان حلف بحد واحد فيصفتين او مظهر دم شاة كما سبق وفي اثنين
 بان حلف مرتين كاذبا بقر وفي ثلاث بان حلف فلا فاصدا كاذبا
 بدنة ولا شئ فيا دون الثالثة الصادق المعروف من مذهب المالكية
 في جميع ذلك وفي الشاة في حق المقتول وجوب شاة على كل من غطى الراس

نحوما

نحوما ذكرنا في التبعة وغيرها ان عليه الاجاع الذي قد يلوح على صحاح
 القوم الذين قد يذكرون اشتراكا على ان لا يتقبله وعلمنا من بعض
 الدليلية وان كان هو الوجه المتعطف بغير ما مرجح به ذلك المقتول
 لوجوب شاة على من ليس له الا يتقوى له لبسة المتناول للثوب كانت الراس في حق
 به غير ولو لم يمتنع الوسايط التي منها الاجاع على عدم الفصل وتنقيح المنا
 الفعلي بل في ما يدل على وجود رواية بالخصوص حيث فيه اذا حلف على
 راسه مكره او اغتصبه لزم الفداء دليلنا ما روى في غطى راسه ان عليه الفداء
 وعدم الفداء على تلك الرواية كما اختلف به غير واحد لا يمنع الاستناد اليها
 كونها مسلمة لا يثبت درج القدية فيها سوى شاة التي لا يثبت درجها من
 لشاة الفداء فيما قاله في ط من افعان راسه او طين راسه الفداء كمن غطى
 ثوبه بل خلاص مقتضى سندنا ودلالة مقتضى فهم الموضع التي قد
 طعن منها وقد يكون منها قاعدتا التمثل والاحتياط ولو لم يمتنع اتصاله في
 الكفاية في كل ما يحرم ففعل على اللحم الذي قد لا يكون ابن فرج الممرج بوجوب الدم
 المطلق عليه ان الراس في الماء محال لنا للاصحاب وان لم يذكر غير ذلك فيكون خلق
 المقتول والناية وحل العلم والعمل للفتنة وسم وبه ووقع عن فداء شاة
 راسا غير ظاهرة الخلف وخصوصا مع افعال على ظفر المقتول في المتام المنقوش
 عن الخلفين الجليبين انها ذكرنا تقطية راس الرجل ووجه الملة المنزل وجهها
 في الاحرام بمنزلة راس الرجل نصا وضمنا مع دعوى الاجاع عن ابن زهري ان
 على الحنابلة لكل يوم شاة وعلى المصنف لكل الفدية شاة كما في ساقه عدم

التفصيل

التكريم بذكر التقطية نعم لو فصل ذلك مختاراً فقد دلت ولا تقدر
 الفطنة مقلد وقيل واقعة كشميدتاني في جميع ذلك الا انه حكم بعدم انكار
 لو اتخذ الحارس لاديب ان ما ذكره في النكاح احوط وان كان في تعيينه نظر
 وفقد الجمع على ما ذكره وكذا النكاح في هذا ينسب جميع قلت بل الوجه
 ٢ كل ما يتخلل بينه وبين استحقاقه وان كان مضطراً الا ان يتحقق اجاب
 انفس على الخوف بينه وبين المختار وقد دلت في كثير من كتب اعيان الطائفة
 كالشافعي والحنابلة ومات وقيل وعقد التمتع بوجوب كفاة على من يتخلل
 سائر اوفي بعض كتب الفاضل انه المشهور وان كان ٢ الاولين تفصيل الجوار
 ان على المختار ان يكون مائة وعلى المضطر الجارية الايام بل ربما يكون وفقاً
 الجرم لعدم يتاخر غير كفاة من حفظ الدم المذكورة في جملة منها المنفعة والنهاية
 وطه وقر الاخرى بما على مندهم الحرف الذي قد خسر منها وبين الصيام
 والصدقة وشدة وذم والصدوق من دعوى التقدير عن كل يوم بمقتضى مضافاً
 الى النصوص المختلفة حلته صحاحها على كفاة وبعضها على الدم المعلوم انه لا
 يتبادر منه غير كفاة مع انه مطلق فيظهر على المقيد الجوار على اطلاق الكفاة
 ٢ صحيح مقتضى انقسام عن علي بن جعفر على اعادة اطلاقه ما يحرم فقال
 نعم وعليك الكفاة وان كان فيه بعد ما سمعته فليت علماً اذا قدم مكة فخر
 بدته لكفارة الطل اذا لا يريه من فعله على من جعفر قضيت في واقعة و
 يمكن ان يكون استنباطاً او سبباً او في حال الضرورة او غير ذلك ما لا يدع
 لما ذكره بعض افاضلهم تايد مطلق الدم به وخصوصاً بعد ما سمعته من
 نعم

تفصيل حادثة الجوارح بالاشارة الجوارح عليها اطلاق ما يستند اليه الحسن من جوارح
 ابن يونس في كتابه قال قال الله في كتابه في ان منكم مريضاً او ذى علة
 من صيام او صدقة او نكاح فزعموا في اذني او وضع فمضاه على ما ينبغي للحكم اذا
 كان صحيحاً فالصيام ثلثة ايام والصدقة على عتق مسكين وبغيتهم والطلاء
 والاشارة شاة يذبحها وتاكل ويطعم وانما عليه واحد من ذلك ولا يتوهم
 معارضة ادلتها ما حشد اليه الصدوق من المرو عن الحارث بن عيسى ابن ابي عمير
 عن ابي بصير قال سئل عن الميت يضره عليها الصلوات وهي حية قال نعم قال قال
 جعفر عليه السلام وهو محرم قال نعم اذا كانت به شققة ويتصدق بثلث كل يوم
 وان رواه الصدوق انه بسند عن علي بن ابي حمزة مثله سيما بعد ما رواه
 ضعف كونه اخصر اليدعي ولا معارضه له وحفظاً له المتقدمة صحاح
 المتقابل واعتصامه بحجج المرو عن ابي قدس بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر
 كما قد بينه ان عدم الفرق في لزوم الفدية على من يضره الجوارح والمضطر فيلزم
 فخر بن جعفر والحليين وغيرهم والاحاديث وظاهر المفيد ومكيد وسائر الاختصاص
 بالاختلاف في مضاريه عن بن راشد اذ ان ظلال عثرة وحجة له مردم لعمري في
 دم الحية والاربعين كما يضر عليه فيخبر عنه كونهما منسكين متباينين وبينه
 وله لا على ما ذكره الحليان من ان المضطر يلزم له ايام شاة انتهى جوازاً
 وقد روي في قدسنا من احوال وقراعه ونصوصه اختصاصاً بكم التكليل
 سائر احوال التركيب الذي قد لا يتاخر عن حاله اطلاق في القصص التي يمكن
 تعيين مطلقها وتخصيصها بما يحل في تقديره من جوارح محمد بن اسمعيل بن بزي

الحديث

لم يحرمه وقد امان ما لوصفة الواجب من الراس باليد التي يحصل ثقلها التكليل
 عن التمسك التي لو استعملت في جوارحها لم يكن لال المانع ولعله لغير ذلك فهو
 عند الله في صحيح سعيد بن جعفر سئل عن الجوارح يتوهم ان يكونوا اديب
 فتاوى الامم علة وفي الراس في الاول في صحيح ابن عمار عن كذا حيث قال
 في لاس ما يضر الجوارح ذراعاً على وجهه من جوارحه في الراس ان يضر بعض
 حده ببعض وقريب منه في خبر المصلي بن خنيس لان يتحقق الاجماع الذي
 قد ظهر من غير واحد على عدم الفرق الذي لو فرض من تحققة كان الواجب
 من ظلال لاسه بين من يضره مكان التكليل دون التقطية كما انه لا يضر
 على على تقدير عدمه وان الواجب على من يضر الراس بنوب ونحوه شاة
 شاة للتقطية وشاة للتكليل الذي يضره عن تقطية الراس بالجلوس في
 الخيمة ونحوها ولا يضره عنه تقطية الراس وقد كثر منهم التصريح بالاشارة
 على من جادل فلهذا صادقا واحدة كاذبا بالجو الذي هو بالبقرة على من
 جادل من بين كاذبا وباليد على من جادل نكاحاً فصاعداً كاذبا لم
 يتخلل التكريم وان لا يضر على من جادل ومن ثلثة صادقا على من جادل
 التقية بل لا يري انه هو المشهور فتدوا وتخصيصاً كما حصل الى هذا الجاهل الذي
 قد يكون حرجاً من بعض افاضل في جميع المصنفين قد لا يدرك في تحقيق الاجماع
 فتدوا وتخصيصاً على بعض ذلك المتكثرة في احاديثها مختلفة منها قول
 الله في صحيح ابن عمار ان الرجل اذا حلف بثلثة ايمان ولده في مقام واحد
 هو محرم فتدوا جادل وعليه دم يريته ويتصدق به واذا حلف بيمين واحد

كتاب الحرفا هل يجوز لهم ان يتوهم ثقل الجوارح فكتب نعم بل عتق احوط
 ان لهم الاستقلال بنوب بعضهم مالم يتسه فوق راسه ولعله لغير ذلك قد
 مرجع نافي كشميدتاني وعجزه بذكره في غاية الاشكال سيما بعد قولهم
 في المتن يجوز لهم ان يتوهم ثقل الطل وان يستقل بنوب ينصبه اذ كان
 سائراً او نازلاً لكن لا يجعله فوق راسه اذ احاطه لعمرة وعجزه عن
 جميع اهل العلم لظهور في دعوى الاجماع على جواز الاستقلال بالثوب
 ونحوه سائراً الا في صورة جعل الثوب فوق راسه فيمنع ذلك عليه ولو كان
 مائتاً وخصواً بعد ظهور خلاف الجاهل والمعتبر على اكد من اراكب الماشية
 وقساها في سائر الاحكام وظهور كون تحريم الظلال مكان ثواب الغنم
 لا مكان حشره فالافتقار على جواز الماشية الى جنب الجوارح ونحوه بحيث لا
 يجعله فوق راسه هو الوجه الموافق لاحتياط الموافق لراهية المنع من
 الاستقلال حال نزول اذ امته بين القيام والاشارة وخصوصاً اذا كان
 مشياً الى الجهة التي يريد قطعها وهو محرم اذا تحقق تناوله ما دل من
 منع واجامع على جواز الاستقلال حال النزول من دون شيء على مثل ذلك
 كما ان الموافق لاحتياط المنع من الاستقلال بجل ما حيز من الشمس بحيث لا ينبغي
 ولو قبل ذلك في التحريم تقطية الراس ثقلها ولا تخفى عليه مضاهي وفقرى
 سيرة وتامياً بالعلوم فضلاً عن شرف وقاعة واحداً والفرق بين
 تقطية الراس والظلال واضح جرد ان لا تصدق التقطية بمثل جيد
 وكثير ونحوه ما قد اتصل به ولذلك وضع الراس يد على وجهه في الصلوة

فقد جادل وعليه دم برهينه ويستدق به قال بعض الافاضل ونحوه في خبر
 ابي بصير كان ليس فيه لفظ ولا عرف مقام واحد ونحوه خبر ابي بصير راجع عن
 احدهما وفيه مكان ما ذكر لفظ متا صيات وقوله في خبر ابي بصير اذا جادل
 الرجل محرم فليذب فليضرب عليه جزر وقول ابي جعفر في صحيح ابن مسلم
 من زاد علي مرتين فقد وقع عليه الدم فليضرب الذي يجادل وهو صادق
 قال عليه شاة والكاذب عليه بقرة وظاهره البقرة فينا زاد علي مرتين
 كما خص عليه قوله في حسن الطبري وحكيه المروعي في تصديق صحيح
 عن الطبري ومحمد بن مسلم جميعا اياه اذا جادل فزوت مرتين فليضرب المصيب
 برهينه وعليه الخطل بقرة فان اعتبرنا خبر اخره ركان فلفظ في الجمع استحقاق
 لكنهم احتاطوا فوجوا الجزر في الزائد وكانهم حملوا البقرة على الجزر وقول
 ولكن لم ينصوا عليه او جوبا في المرتين احتياطا وفي الزهراء ان البقرة
 في الثلاث خبر صحيحا واما الاستغفار في والحق صادقة فذكر في تحايل
 وعنه الخبر في كتاب رستم وان اوهم حسن ابن عماران لا جادل بها واما
 استلوا عدم تحلل التكثير فلا ما ذكرنا في الاثم وعنه الحسن بن خلف فلو
 ايمان فلا فصل في مقام واحد فقد جادل وعليه دم ولم يفتصل وعن ابي بصير
 الجدل فاشترط ان كان كاذبا او في معصية فاذا قالها مرتين فليضرب شاة
 انتم ما ذكره الفاضل المروي وقريب منه في كلام غيره واحد من الاحكام
 الذين قد لا يمكن الجمع بينهما كدرون ضرورت انه لا يثبت دم لفظ الدم في مثل
 صحيح ابن عمار المستدل بمطلوقة علي وجوب شاة اذا جادل ثلاثا صادقا

بمنه

ويظهره على نفي الصدقة عن جادل فيما دونها ككثير كذا في كتابنا ورواه
 الا الصادق في جادل جادل لغير المسلم على المعصية وان فعل محرم فليضرب
 وخصوصا بعد تصحيح صحيح الطبري الرضوي الا في ذلك وصلح حطة
 فهم الاصح والقرائن التي قد تفرع على طرف منها وهي من ملاحظتها انه
 لا وجه لاستلوا الولادة في مقام واحد كما خصصه صحيحه وفيه شبهة بعد
 احتمال كون الماديه عدم تحلل التكثير وعدم وجود القائل به سواء العرف
 المروي ما ذهب اليه بالشذوذ والحق لفظ الاجماع الذي قد لا يثبت في
 تحصيله وخصوصا على تقدير مشمول كاذب لكل من كاذب واما كاذبة
 المخرج في غير واحد من النصوص بالزوت بينهما كما سمعت كتحريك ملفظ
 الشاة على جادل صادق في صحيح ابن مسلم الذي قد يكون صحيحا في الثلثة
 التي لا توالي منها كالتصحيح المتقدم وغيره والصحيح الصالح دليل وشاهد
 لشهور الاحكام الذين قد استدلوا على وجوب شاة اذا جادل واحد
 كاذبا بالنصوص منها صحيح ابن عمار المروي فيه وفي غيره بالدم الذي لا يثبت
 منه شاة المخرج بها في الرضوي ولا ينعى ذلك خبر اخر والذي
 قد يفرع على استحباب او على ما زاد على الاثنين جميعا بينه وبين ما تقدمه
 والنصوص التي لا يثبت بها اكثر من عدة او وضع سنن اولاد واقرباءها
 وقد يستدلون على وجوب بقرة على جادل مرتين كاذبا عما عداها من الحيوان
 في تفسيره ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن في جادل في الحجة
 فليضرب الطعان سبب شيئا لم يصف صانع ان كان صادقا او كاذبا فان

التي يفرع اليها الاحكام اذا
 النصوص

عامة مرتين فليضرب الصادق شاة وعليه الكاذب بقرة مصانفا العامة التي هي
 مولانا الرضا ورواه علي بن الحسين بن بابويه فان جادل مرتين او مرتين
 وانت صادق فلا شيء عليك فان جادل ثلثا وانت صادق فليضرب
 دم شاة وان جادل حق وانت كاذب فليضرب دم شاة وان جادل مرتين
 كاذبا فليضرب دم بقرة وان جادل ثلثا وانت كاذب فليضرب بدنة في
 خروج صدر الاول عن الحجة ما لا يجمع من وجهين لا يوجب خروج البقرة
 عنها كما خرجت في كذا اعتضاد بغيري المشهور وهم المؤيد التي قد يكون
 قاعدة الشغل والاحتياط ولو على الوجه الذي تقدمه وخصوصا احتمال
 كون البقرة في صحيح ابن مسلم والطبري المشاهير المطلق المقيد بما قد
 سمعته وان فهم من العطف او مشترك في جميع الوجوه قد يفرق فيها قد علم
 منه وجه استناد في وجوب البدنة المخرج بها في الرضوي وبصريح غيرها
 في الزهراء اذا جادل ثلثا كاذبا وقيل تنصيه اطلاق ابي بصير الوارد في الجزر
 الذي مر ما يقتضي باعتباره مع هبة التي قد لا يثبتها ما تقدم في بقرة
 في صحيح ابن مسلم والطبري وان قام احتمال التحيز والاعتدال وجوب بقرة اذ لم
 يتمكن من البدنة التي قد علمت اعتضا والوارد فيها جميع المؤيد التي منها
 فتلو وتخصيصا كاذب يكون اجاعا والوجه التي قد يكون منها الاعتدال وقيل
 الشغل والاحتياط ويحذر ذلك ما قد علم منه مصانفا في عموم الكتاب وكثرة
 وجوب الاستغفار والتوبة على جادل في الثلاث ما قد جادل في حجب
 عليه كذا الذي قد لا يثبت احد في كونه هو المقصود باللفظ النص في الرضوي

من

الاستغفار والتوبة لا يمين على كاذب وبمعصية فلا تغفل وعليك
 بمراجعة ما لم يزد نفع في المقام المخرج فيه في كلام كثير منهم شيخ الطائفة
 ان في قطع اعضا شجر احرم قيمته وفي قطع شجرة كبيرة عرقا بقرة بدل
 فليضرب شاة المشهور والحكم عليه لا يجمع في قتلت وهو الحجة مصانفا في
 ما مر عن ابن عباس بن منان في الدوحة بقرة وفي الجزر شاة وقول احدهما
 في مرسل موسى بن القاسم اذا كان في دار الرجل شجرة ثم شجر احرم لم يترك ما
 اراد نزعها كقوله في بقرة يتصدق بالحب على المساكين وان اطلقت شجرة
 فيه الدابة ماسمة حاكم يحملها على الكبيرة التي قد لا يثبت دمنه السياق غيرهما
 بل قد يثبت باطلاق ما مر في صحيح منصور بن حازم ولو عيونها فاذا
 غيره من الجوز بوجوب كفاية الجملة الموحدة لوجع النقية الى الرضوي التي
 قاعدة الشغل والاحتياط ونحوه ما يوجب حذبا فليضرب الاحكام الذين
 قد علمت ان مستند الحكمين القيمة عندهم في الاعضان بعد ما سمعته من
 دعوى الجاهل المعتمد بجم المؤيد التي منها الشهرة ما مر في مؤيد بل
 ابن خالد الموقفي بالرضوي في بعض الطرق وقع فلو وجه لثقة من ردت
 عما صدر من الحل من الكفاية في قطع شجرة من الكافة من اطلاق شاة
 ومن النهاية والمذهب من اطلاق بقرة ومن لم يزل على من اطلعت القيمة
 وما عدا الطبيب من وجوب ما يميز الصدقة وان عرفت ما يستند اليه كل
 واحد منهم كما عرفت ان المدارق معرفة الشجرة الكبيرة والصغيرة والاعضا
 المعبر عنها جملة منها في وحد ما يباين شجرة الى العرف الذي لو التفت عليه

الفرق بين النصف والشجرة الصغيرة اخذ بالاحتياط بان يدج شاة فقد
 انها الغيرة على تقدير كونه غصنا ويضيف اليها شيئا يتصدق به على نفسه
 كون شاة لا تقرب الغيرة من دونه انضمام ذلك شيئا للثبات وان غير ما
 استثنى جواز قطع من مثل ذلك وما نسب في ملكه ويعود الى الحالة ونحو
 الفكاك والمنكر الذي قد جزم الفاضل بجواز قطعه وبما بين شجر على القول
 بجواز قطعه كالمشيت كالبس كذا قد اطلقوا عزمهم الفاضل في عقد وشيخ
 طو الحليان على ما نقل عنهم ان من قطع المشيت كان ضامنا لغيره
 الاولين يضمن بالثبوت والاخرين يضمنون بتسريحه ذلك ظاهر في المنع الذي
 قد يكون هو القطع من النصوص وفنا في الاحباب ولعله لاذن لبعض
 الدافئ ما زجا للعلم عند على احاطة به بعد ان قال ولم يعرف لشئ ما ذكر
 من قول القديس لقطع المشيت وليسوى المهر على ايضا من شجر وعلى سائر
 الحرمات من الصيد ونحوه ولذا نفى عنه الحق الكفاية وباتم معنى القائل
 للاختار ولانه لا خلاف فيه قلت ولكن ظاهره عدم الفرق بين القاطع في
 القطع الذي قد نفى بجواز في باب المشيت والخطب من القطع ما دام
 الاصل ثابتا كما مرر به بعض الاحباب المخرج في كلام جماعة منهم
 شيخنا كذا وقد فاهلنا ان من قطع شجرة من احرم وفي سائر غيره وجعل عليه
 اعادة ما لا يحلها كما في اول الحزم في جملة من كتب الفاضل الذي اطلق
 الاعادة عند كذا في وقد لا يريان سوى الرجوع الى الحرم الذي قد جزم
 ما قد عندنا من الذي قد نفى في ذوقه وهو وجوب الاعادة التي لا تستند لها

سور

سوى ما ذكر في المشي وكذا من ازال حرمته فكان عليه اعادة ما لا يحل
 من حرمته ونحوه قال في الامم ان الحرام كان يقيم من العشب يتقيا من الحرم
 قال وراية نصف طاعة وهو يلزم ان يعيد ما لم يكن وكذا ما ضعفت
 منها وضعفها من وجوب طول الكلام بقا صلبا في فيقول فيقول انهم
 وجوب الاعادة التي لا تصور وجوبها لوجوب شئ بحيث لم تفدها الاعادة
 العود الى ما كانت عليه في وجوب صحتها مع الجفاف في قول منسوب الى طو
 والخبرين وغيرهما والظاهر ان الكفاية على عدم الاعادة مطلقا وان قلنا بوجوب الاعادة
 مع ذلك كان في وجوب الكفاية على اصل القطع كالاخيه في ذلك كل على اخيه
 كما لا شبهة في عدم وجوب شئ على كل عام يرد به نص بالخصوص ومنه اخرج
 الدم الذي قد اختلعت كصوص والنش في حرمة وعدمها المطابق لاصول
 المذهب فواحد كعدم الكفاية وان فتل عن بعض اصحابنا سلك ان على القديس
 شاة وعن الحلبي ان في كل الحد حتى يدعى العلمام ستين ميلا ولعل لا يجرى
 الظاهر فتلا ونحوه على خلافه حتى في القاطع بالحرمه التي لا تصور حرمه
 التي قد لا تصور حرمها القول بوجوب الكفاية التي قد يتوهم من بعض النصوص
 وتقليدات الاحباب بانها واجبة في كل ما يحرم تركه في الاضام والمعلوم خلافه
 ودعوى انه قد خرج من اللزوم والاستغناء او بدله عنها في غير المنع مع انه يخل
 الى التكليف بالجلب ضرورة انه مع عدم التقدير كيان لا يعلم الاشتغال وكل
 ما لا يمكن الاشتغال فيه لا يمكن التكليف به عندنا ونحوه والاحد يجمع الحملات
 مع انه عزم عزم عظيم بل لا طلاق لا دليل عليه ولا على جواز الاخذ بما في فدية

ما لا ينفك

او باقل كان منقولا او كثره او بالثبات التي قد يتوهم انها هي الاصل ولو جاز
 عن شاة في كفاية كصيد التي لا تقع على بدنها فافضل طعام عشرة مساكين
 كل مسكين مد فان جاز عن ذلك صام ثلاثة ايام كما في كلام كثير ونحو عليه
 الله في صحيح معاوية بن عمار بقوله من اصاب شيئا فداه بدنة من الابل فانه
 لم يجزيعا فيترك به بدنة فاراد ان يتصدق فضليه ان يطعم ستين مسكينا
 كل مسكين مد فان لم يتد على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما
 مكان كل عشرة مساكين ثلاثة ايام ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة
 مساكين فليطعم بحد فصيام ثلاثة ايام وهو كما ترى مع محنته وصاحته غير
 مقيد بالجمع كما عليه بعض ولا يثابة الصيد كما في المتن وفيه نص في جملة
 منها في وقد روي عن ابن عمر وجوب عليه شاة في كفاية تصيد ونحوه فليطعم
 عشرة مساكين فان جاز صام ثلاثة ايام في الجمع وذلك ظاهر في وجود الرواية
 المقيدة بذلك الذي لم يجد به خبر في الاصول والفروع ولا في نسخ الصحيح
 الذي قد لا يثبت احد في كونه هو المشار اليه روايتهم كما يرتد الى ان كثر
 شريخ وعندهم بذلك نعم لا يثبت القيد بالجمع احوط وان السائق
 من غير اختصاصه بشاة تصيد وخصوصا تصيد نضر عليها فيا قد ورى بالجمع
 من مثل معتبر ابن جبير الله قال له فان اصاب طيئا ما عليه قال عليه شاة
 قلت فان لم يجد شاة قال فضليه اطعام عشرة مساكين قلت فان لم يجد
 على ما خمدقه قال فضليه صيام ثلاثة ايام ولكن قد يمنع من ظهور حتمنا
 بذلك الذي قد منع بعض الفاضل شهادة مثل معتبر ابن جبير فيا قلنا ان

المعبر

المعبر عموم القضا والحوادث لا خصوص الحال والشئ ثم قال وعليه في ذلك
 عموم كفاية الواجب فيه من المحظورات قلت وهو وجه كما مرر غير
 منهم فتراجع بل ربما يظهر من حيث انه لا خلاف فيه حيث قال في وفي الظن
 وما اشبهه ثلثة ايام اذ لم يتد على طعام ثم ذكر معتبر ابن جبير المشار اليه
 واراد به جزم ابن عمار الذي هو معتبر من الجمع بينهما على وجه قد يظهر منه
 عدم الفرق بين كل ما وجب شاة من المحظورات نصا ونقيا وفيه فلا يفتي
 النوقت في هذا النوع فضلا عن التوقف فيه مع القديسين وان صدر من مثل
 الفاضلين فاعر بعض الاحباب من اختصاص الحكم بشاة الظن او شاة تصيد
 ضعيف سيما في تقدير عدم ظهور الخلافة من مثل المفيد والرضي وكذا في
 والقديسين واحزابهم عن افتراء على ذكر الابدال في شاة الظن الذي قد
 يكون ما ذكره في طريقت الابدال المذكورة عند العجز عن كفاية في كل ما وجب
 سيما في تصيد الذي قد يدعى عدم الفرق بين افراد في ذلك عقلا ونقلا
 وخصوصا تصيد حلة الوجوه التي قد يكون منها قاعدة النفل والاحتياط
 ولو عجزت ما استرنا اليه من مثل ما يدعى لزوم الكفاية في كل ما وجب تركه
 في الاحرام فالقول بوجوب ابدال المذكورة في كل ما وجب فيه شاة عند العجز
 عنه ولو يندرج شبهه لا يسهل له احوط وان كان الاظها اختصاصا به ما وجب
 الناة من محظورات كالحرام الذي ينبغي ان يكون بدنة من الاطعام ونحوها
 في الجحز وجعل شبهة الخلافة واحدا في الجحز الاحتياط نعم لو تم ما قد يظهر
 من ثبات المحققين من دعوى لا يجمع مع تفسيره بالتصديح قال ابن عمار في ذكر

المثال والاشارة الى العجز

خلاف فيه وعليه الاجماع الذي قد يكون متواتر او معلوم ما يؤيد
 منكم اتحدت وقت او اختلفت كقول كساي اول وجود المتعدي في انقضاء
 المسقط وانه تكرار الكفارة بتكرار الصيد عمدا وسهوا وان كان من جنس واحد
 بل في كلام بعض الفاضل انه لو تكرر السبب الواحد وكان اتفادافا متصفا بالمثل
 او كشيء فقتلته بحسبه انما قاتلته المثل انما يتحقق بذلك وفي كثير منها
 لغت وكرة والمنطق والخبر وصحة الاجماع صحتها فهو الحق قد يرى
 فوات الاجماع والنصوص عليها وان اختلفوا في صورة العهد المخرج فيها
 ايضا في كلام كثير منهم فحينئذ لا يسقط في المنة والفاضل يقتضيه اطلاق
 المنقول عن كسبي والخلو ومقتضى اجماع الفاضل المزعوم وتقليده واطلاق
 كسبي في اجماع السيد وشيخه وكل ما ذكره كتاب وسنة واجماع وشيخه
 وسجل الفدية على من قتل كسبي كصادق قتل العجب لذلك مع التكرار لفته
 وعرفا وشيئا ولو بلغ ما بلغ في صورته فهو العهد الذي يؤخذ باسحق
 الاحوال كالفاء صبحي ما يؤخذ بالاشق من الضمان مع انه من جنس الكفارة
 الذي لا ينافي في اخذها الكفارة التي لا تضاف بينهما وبين الانتقام الذي
 لا ينافي في اخذ كونه بمنزلة المعصية التي لا تشك في اجتماعها مع الكفارة
 في ابيته كالتصديق الذي قد يكون من غير ادالية اولى بالكفارة عن هذه عامدا
 ميتا كما قد ينصرف الانتقام الذي قد يكون الماد منه من يد العقاب الدنيا
 والاخر بل قد يكون ذلك كالمخرج في جعله منها جميع معوية من عار عن العيش
 في الحرم بصيد كسبي قال عليه الكفارة في كل ما اصاب وصحبه لاخرى في

قادر

قال له محمد اصاب صيدا قال عليه الكفارة قلت فان هو عا وقال عليه كما
 عاد كفارة ولو لم يمتد الوسايط التي قد يكون منها قاعدة تفضل ولا حيا
 ولو على الوجه المشابه والاعتبار الذي قد يمنع من عدم التكرار الا ان
 منعه ان يكون ذنب من قتل ذنوبا ويحجب عقبة فيها انه اعظم من قتله
 الفاعلة وان لا يفتن كسبي الذي قد مر اليه منهم من صيدها المخرج في
 النص وحينئذ يفتن بجهالة وصان ما عرف اليه منه من ذنبه تعيد بغير تمام
 الذي قال به الفاضل ان في حله من الاجزاء كسبيته انه لا فرق بينه وبين
 غيره في الاصل والبل في لزوم الكفارة وانما الفارق خصوص المواضع ففي صحيح
 عن الحرم يصيب كسبي بانه او خطا او عمدا هم سواء قال لا قلت جعلت
 ذلك ما يقتضي جعل اصاب كسبي وهو محرم قال عليه الكفارة قلت
 هناك ان الخطا والجهالة والعهد ليس سوا ذنبا في شيء فيحصل المنع لتمام
 قال بانها من جنس واحد ولو انفصلت لهما مدغم غيره بشيء غير ذلك لوجب
 ذنوبه وبما في مقام الحاجة انتم جيدا ولعل لغير ذلك مرجح في لفت يكون
 التكرار في الواحد هو انه يظهر من المصنف في كلامه ما عده منهم منهم المنة
 في الترخي وتاثير المحققين وشهيد من ما يكون حله منها الفدية المنع
 ويترتب وصاحب مع عدم التكرار في صورة العهد بل في وقع انه
 الاية في الروايتين وشبه كثر العرفان الى الامم وعن الجمع انه خطأ في
 روايتنا وقت انه كثير من اخبار بل ما في النبيان من شبهة في هذا
 مشعر بدعي الاجماع الذي قد ينكر ويقلب عما يدعيه كدعوى ظهور

في روايتنا وكونه اشهر الروايتين ومذهب اكثر كما قد ينكر الاستدلال له بال
 المعاصر بغيره وقوله في موضع اخر فينتقم اسمه الماد من كسبي وعاد
 مع انه لا يمتد الا اذا علم ان الجزاء للتكرار العقوبة ويقول كسبي في صحيح
 الظاهر المحرم اذا قتل كسبي فله جزاء ويتصدق بالكسبي على مسكين
 فان عاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جزاء وينتقم اسمه والنقمة في
 الاخر وفي كسبي اذا اصاب اخر فليس عليه كفارة قال لا يسقط وجوبه
 عاد فينتقم اسمه وفي مرسل ابن ابي عمير المثل في جزاء كسبي الذي يطلقه
 عليه بعض الاعلام فان اصابه ثانية متعمدا فهو من ينتقم اسمه والنقمة في
 الاخر ولم يكن عليه الكفارة وفي خبر حفص العود اذا اصاب الحرم كسبي
 فقولوا له هل اصبحت قتل هذا وانت محرم فان قال نعم فقولوا له ان الله
 ينتقم منك فاخذت نفقة فان قال لا كما حكموا عليه جزاء ذلك كسبي بسبب
 الطهر في سبب بعضها واشتغال الاول على التصديق بكسبي الحرم الذي قد
 ما لم يمتد على ميتته وان خالف كسبي الذي قال بالتصدق به وهو متروك
 كسبي هو الصحيح الذي قد يحمل على ما يحمل عليه المسلم وغيره من انه ليس عليه
 الجزاء وعاد بل وفيما قبل مع عدم احتمال التكرار والتعجب على معنى انه كيف
 يكون من ينتقم اسمه من الاخر ولم تكن عليه الكفارة في الدنيا التي يجب
 فيها الكفارة على مثل كسبي وسواء من لا يمتد الى الحرم ما استحقاقه
 مع الفداء المنقول عن علي بن ابي حمزة وكل شيء انتهى في الحرم بجهالة
 محل المحرم وانتهى في الجواز وانت محرم فليس عليك شيء الا كسبي فانت
 عليه

عليك فداء فان قتله كان عليك فداء واشم قتل وهو عين ما في الفقه
 الرضوي قلت ولا ريب انه كالمخرج في تكرار الكفارة مع العهد كما لمقتضى
 المقتضى في الانتقام من ذنب بينه وبين غيره بقتله والجزاء عليه دون
 غيره مستدلا على ذلك بالاجماع وقاعدة الاحتياط كما لا يخفى الطائفة انه
 يجب في قتل كسبي مثل فعل اي وجه فله دية او دية من او دية
 كسبي دية في كل صيد جزاء به خلاف كلامه في هذا هو المخرج في
 دعوى الاجماع ايضا وقد بررنا قد علم ان توجه ما عليه الحق هنا والجماعة
 وان كان مقتول بسبب الكفارة عن عاد وصادح كسبي للانتقام لا يخرج من حرم
 سيما بعد ما حلت الاضحية كقواعد التي يفرغ اليها عند ذنوبه وخصوصا
 بعد من ظهور الاجماع من النبيان وتحقق شهرته في رواية وحاشا
 لما روي في خلافه واصله خصوص غير الضامد الذي قد قيل ان التكرار
 حله ما دل على التكرار على خصوص غير الضامد الذي قد قيل ان التكرار
 فيه اقرب للتقوى قلت بل ولما هو في رتبة التكرار فان الحكم فيها على خلاف
 لوجب كسبي وحاشا به في حاشا تدرى لعمري المولى الذي قد يصل الحكم
 ما دون ان يمتد كسبي في فضل الاجماع الذي قد يدعي على خلافه الذي قد
 يكفي في ثبوت تواتر الاجزاء بوجوب كسبي على من عاد او غير عاد
 على ذنوب واحد بحيث لا يمكن التفرقة بين حاله لا ابتداء ولا إعادة في كل
 الا بالليل انما طهر المقطوع عليه وفليك تتبع الموارد ونظائر القائل
 الذي قال فيه في عمدة عباد احتياط في التكرار وقوى عدده وموضع الخلاف

العبد بعد الله اما بعد الخطأ او بالخطأ فيكون قطعاً ويعتبر كونه في احرام
واحد وفي التمتع معاً اما لو تعدى في غير تكررت انتوى فقتل بعينه الا في
في شرف عقبة التمسيد انه قال واعلم ان ظاهر الآية التزنية والرواية يدل
على الحرم واما الحل فيكره استثناء من المفاد وهو بعيد على انه يمكن حمل
الحرم على من احرى واعلم منه على الحرم في قوله ما دمتم حرماً وقال ان
ظاهر كلامهم التكرار في احرام واحد وان يتاعد الزمان قال اما لو تكررت
في احرار من ارتبط احدها بالآخر اولاً احتمال استحباب المفاد لصدق التكرار
وعدمه لتعذر تحقيق الحد والوقوع صدق التكرار لو فتا رب الزمان
بان يعيد في اخر التمتع او قال تعالى مع قصر زمان الفصل ثم قال انما
الذي هو فيل يصدق التكرار اذا ارتبط احد الاحرام بالآخر وعدمه مجرد
ولا فرق بين تخطئ التكثير وعدمه لعدم الدلالة وعنه احد قول بالفرق قبل
ولا يثبت التكرار عند عقبة عند وسهوا الظاهر العبد عقبة عند وهو مرجع الآية
والنهاية والتمسك به جزاً بين اوجيب الموصوف بالتمتع مع ارساله المعلوم
انما يكون الا في عدل ثم قال وكان حمل الحكم هنا كالتصديق وخصوا
فيما لو كان معذوراً وشرفه انما لا فرق بين احرار المفذور ولو لفتية ونحوها
ما لا يفرق بين المفذور وبين الخطأ والتمسك به في تكرار كونه قصيد
في عند التمسك الذي قد يعلم ذوقه ان ما لا على عدم التكرار مقصور على
من كان مستحقاً للتعاقب الذي لا يستحق احد من ذوقه ولا عدل مع كونه قد
صاده متعدياً بعد التمسك وهو محرم في احرام واحد ولو في الحل متيق كلاً ما لم
تكره

كتاب وسنة واجماع وتوقع على وجوب التكرار في كل معذور يصيبه وفهم
صادره هذا بعد الخطأ او بالخطأ فيكون معذوراً في احرام ومصاد الاول في
احرام والاخر في اخر سلباً في المعارض وخصوصاً في عدم الفرق بين احرار المفذور
الذي قد تضمن الصراحة بعدم الفرق بين احرار المفذور فضلاً عن جملهم الذي
قد يكون منقولاً ولا يحدده على وجوب التكرار في حال كان بعد الخطأ وتوقع
بالتمسك بالقبول انه ما لا خلاف فيه وصحت قطع كذا في وجوه عن حمل
وقد ظهر منه دعوى الاصل على خروج من عاد في احرار من غير التمتع عن حمل
انهم قلت بل ربما يدعى انه لا يتصور الفرق بين احرار التمتع وغيره ولا بين
قصر الزمان وطوله بعد ما علم ان لا يبيد في كل ما دل على سقوط الكفاية
سوى ما قد علمت لا يصدق على من تعد قتل صبي في احرام ثم تعد قتل
احد في احرام آخر سواء كان مرتبطاً بالاول كما حرم التمتع او لم يكن كما حرم
جميع افراد او تقارب الزمان بان قتل في اخر ساعة من احرار الاول واول
ساعة من احرار الثاني الكفاية انما هي في اول وقت اول وقت لا يتصور
الافصال بين الاحرام الا في حال لا يتصور حصول بقول الكفاية عن كل قتل
صبي ولو في فائز احرار اذ استقر منه تقرر قتل جادة ونحوها في احرام مع ان
لو كان مثله ذلك ثابتاً وجب قطعاً في كل ما دل على قتل الجاهل بما هو
الى حد كقوله في خطبة الامام الذي قد علمت جميع ذلك الذي لو فرض
التكثير وعدم ظهور دالة التكرار في شيء منه لوجب قبول بعده لما قد عرفت
انه الموافق لاحكام هذه قواعد وان كانت قاطعة الاحكام بل وقاطعة

التمسك على وجه معارضة لذلك فلا تغفل واما في المقام الذي قد بيناه
من ضرورة ائتماله وقتاً واحداً في احرار تكراراً وتكراراً وتكراراً وتكراراً
تضمنت لانه وتكرار الكفاية بتكرار اللبس والخطأ والتقبيل وتكثير
الخطأ والتظليل وستر اللبس ونحو ذلك في مجالس اهل البيت اذا تعد
تكراراً لثمة او عرفاً او شراً في كل تكرار الاول والآخر تكراراً واحداً
فلا تكرر ذوقه انما لو لم يفرق بين تكرار في نفسه ولو كان محذوراً في حال واحد
يصدق عليه انه قد لبس مرة في كل وقت في الابلح الذي يصدق في كل
الابلح من لثمة وعرفاً او شراً وكل من تعد في التقبيل اذا اتفق فيه ثم عاد
اليه وكذا التظليل والخطأ وستر اللبس ونحو ما يصدق عليه انه
متعد اذا تعد مرة بعد اخرى فيكون تناول الادلة المدة الثانية على
نحو تناولها في الاولى من دون تامل بخلاف من لبس اللبس من دون تامل
او جامع من دون اقرار لذاته او قتل من دون دفع فيه او خلق معصية راسخة
ثم اتته او تظلل او ستر اللبس من دون فاصل فانه لا يصدق في اللثمة ولا في
الوقت ولا في شرف الاشياء واحد وسبب تعدد وطول زمان ما ان استمر اللبس
اياماً والابلح والتقبيل والخطأ والتظليل وتكراراً في كل وقت في الابلح
فيما لم يزل بحيث يزل في نفسه بعد اخرى وخصوصاً اذا كان بعد التمسك
وانتصاب التكرار كما هو غالب لا سيما القول بالتكرار الذي قد حصلنا عليه
في سائر مسائل اللبس والخطأ والتقيد بقدر الوقت المعلوم ان تعدده
لا محذور في شيء من ذلك وكذا سئل ابن مسلم في الصحيح ابا جعفر عن المحرم

تكراراً في كل وقت في الابلح

او الصالح المزمع من الشباب فقال عليه السلام صفت منها هذا وهو يعلم
دفعته ودفعات الا انه قد يمنع من ايجاد اللبس مع مقداره بالزمن ثم اللبس
مشد ولولا ان لم يصف واحد وفي جملهم احد لا يمنع من تعدد اللبس مع
تعدد لولا كانت الشباب من اصناف متفرقة وتبع من دالة النصص على الفرق
بين المجالس الواحد والوقت والتعدد ومنها بعد ما عرفت من كون المعلوم من كونه
واعتباري والاشياء والقواعد ان المدار على حصول كسب ايجاد وقد دله
او عرفاً او شراً وكان هو المتأثر بالحق الانضمام زمان تكرار المباح فيجب
الكفاية في جملهم مجالس التكرار لا بالجماع الامامية ثم سئل ان كان
تعدد بالاول فلم تكن الكفاية لما قبله واحاب عنه بانه وان فقد كن حرمته
باقية ولذا يجب اتمامه قال بعض الافاضل بعد ان قتل هذا عزمه ويحرم
العنة والجاهل كمن ليس فيه الاجماع وقال في الجمل كما انقله الحرم من عين حرم
عليها تلوها عليه مع تكرار لا تلوها تكرار القدية سواء كان ذلك في مجلس
او في مجالس كالصيد الذي يتلفه من جنس واحد ومن اجناس مختلفة ولو كانت
قد في العيون الاولى ولم ينفذها وهذا هو حكم جماعه حينه فاما ما انفس
كالشعر وتظن حكم مجتمعة بخلاف حكم متفرقة على ما ذكرناه في فصل طهار
اليد والرجلين مجتمعة ومتفرقة فاما اذا اختلف النوع كالطيب واللبس
فالكفاية واجبة على كل منع من دون ان كان المجلس احداً وهذه حجة كافية في
وتوقع تكرار ذلك في حكم اللبس والتقيد به في كل خلق والعلم في افتراء
الاجتماع والافتراق المجلس وذكر كسب في تكرار الكفاية بتكرار اللبس والتقيد

اذا فعلت صبراً ثم فعلت ثانية ثم فعلت ثالثة وهكذا كثر في الاول والاوسط والآخر
 انما لم يمتد لعل يستلزم كفاية فمن ادعى انها فعلية دلالة وبلا حينا
 ثم ذكر تكرارها بذكر الوصل كثر في الاول اول اولات التصحيح ثم قال وان
 قلنا بما قالنا في ان كان كثر في الاول لزمته الكفاية وان كان قبل ان
 يكفر فعليه كفاية واحدة كان في الاصل ثلاثة لانه يعني ان التصحيح
 انما افادت ان على الجماع مع بدنة وهو امر خارج عن مرات وانما بانها
 افادت ان الجماع قبل الوقت يوجب بدنة والقيام والنجس قابل وبيت
 ان الامور الثلاثة انما ترتب على الجماع كقولنا لعل ترتب الكفاية خاصة على
 جماع دون جماع فيحكم فيه ان التاميل بذكر البدنة لا ينبغي ترتيبها فيكون
 كلفه يقول لا يتصور فيها التكرار والافعال ايضاً ترتيباً على كل جماع كالبدنة
 لضم تحت البدنة ان يكون مثلاً في ان يكون واحدة ترتب على الجماع مرة
 ومرت وفي طاه اذا فعل لزمته كفاية بطل على سواء كثر في الاول او لم يكفر
 لعمري لا حاد وبه قال ابو حنيفة واذ في مجلس كان او في مجلس ثم قال لا ينبغي
 اللبس في طيب وتقليم الاظهار كل واحد من ذلك ليس بحد اذا جمع بينهما
 لزمه كل جنس فله سواء كان ذلك في وقت واحد او اوقات متفرقة سواء
 كثر في الاول على فعل اوله يكفر ولا يتداخل اذا ازدادت وكل واحد حكمه كصيد
 واما جنس واحد فعل ثلاثة اوجب احدها اذا فعل واحدة التعليل مثل مثل
 الصيد ففقط لا بد لعل له وجوب فيه مثله ومختلف بالصغر والكبر فعلى ابي
 وجه فله دفة او دفتين او دفة بعد دفة ففي كل صيد جزاء بلوحة

الان

الثاني انما هو مقتضى لا على سبيل التعديل وهو خلق الشعر وتقليم الاظفار
 جنباً فان خلق او قل دفة واحدة فعليه بدنة واحدة وان فعله في
 اوقات خلق بعضه بالحناء وبعضه بغيرها في العصر فعليه لكل فعل كفاية
 الثالث وهو انما يقع باللباس وطيب الثياب فان فعل ذلك دفة واحدة
 ليس على ما يحتاج اليه او تطيباً فزاع الطيب وقبل واكثر منه فله بدنة كفاية
 فان فعله اوقات متفرقة لزمه بدنة واحدة كفاية سواء كثر في الاول او لم
 يكفر ويحرم الخمر وكرة والمنهى وقال ابن حنبل الاستمتاع بمرابن جماع وعنه
 والجماع بمرابن اما يندلج ولا يندلج فان احدهما لم يتكرر فيه الكفاية في
 لم يندلج اما يتكرر فيه فله بدنة واحدة او في دفتين فالاول لا يتكرر فيه
 الكفاية بذكر الفعل والثاني يتكرر فيه الكفاية ويستحسن في كل لاصل البدنة
 وظاهره انه لا يجب الا كفاية واحدة ما لجماع في مجلس واحد وان تكرر لا بدع
 ولا حرج وقال ابن حنبل وعنه الجماع من الاستمتاع وعنه بمرابن اما يتكرر
 منه الفعل دفة واحدة وفيه كفاية واحدة او يتكرر دفتين وتكرر فيه
 الكفاية بذكر الفعل ثم اوجب فداء واحداً لميلب حادثة بياض مجلس واحد
 وان لم يسهل صوابه متفرقة لزمه لكل ثوب فدية وظاهره اتحاد الكفاية
 باحتاد المجلس وان لم يسهل فدية واحدة وقال الحنفية اذا كثر الوصل لزمه بكل
 مرة كفاية ولو كثر الخلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر الكفاية وان كان في
 وقتين تكرر ولو تكرر منه اللبس في طيب فان احتاد المجلس لم يتكرر وان
 اختلف تكررت وباعتبار المجلس اللبس في خرقه النهاية وكوب والعين ومثل

ولم يعرف كفاية بينه وبين الخلق حق اعتد به المجلس وفي الخلق الوقت انتهى
 ما ذكره كفاية في تحريم وفصل عن الاحجاب الذين قد يكون الفراق بين من
 يعرف منهم بين الوقت ووقت بين المجلس والمجلس وكهف واحد وكهف
 ومن لم يعرف الا ما بصرف عرفه ونحوه لفظاً كما قد يرشد اليه فيهم وفيهم
 بدلة الاضمار على ما اشرفنا اليه عند تناول الذي قد لا يشك دونه في ان
 الاصول كقولهم كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
 السبب لوجوبها وان كان الاحتياطية كل مذهب ينفى وعليك بما احبته
 ما ذكره من دفع في المقام ونحوه في بيان ما قد لا يحل في المعروف من
 المذهب في كفاية في شئ من محرمات احوال الجاهل والناس والمجنون
 في غير الصبي الذي قد يكون الاجماع المنقول على سقوط الكفاية عن غيره ممن
 لا اثم عليه كالناسي والمجاهل ونحوه متواتراً كالصبي الذي قد لا يشك في
 تواترها معنى هذا فقام الحكم منها الى الخصوص والاجماع المعلوم فلا حرج
 منه صفاً فالاصح وهو انما هو كفاية واحدة ولا حرج في كفاية واحدة
 وكذا في كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة
 الا بما دون هذا عند كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة
 من فعله كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة في كفاية واحدة
 الا في معتبر عبد الصمد بن بشير لقي امرأته فبها لانه فلا شيء عليه وفي مجلس اب
 قمار وليس عليك فداء ما اتيته بجهالة الا الصيد فانه عليك فيه كفاية واحدة
 كان او بعد وفي حرم او حرم اخيه اعلم انه ليس عليك فداء شيء اتيته وانت

رجل ركب

محرم جاهلاً به اذا كنت محرمًا فحكيت او عرفت الا الصيد فان عليك الفداء
 بجهالة لا بدع وفي خبر ابن جبير اذا دل الرجل محرمًا فكتب منه فدية فعليه
 جزو دونه في خبره ما لا ينبغي للرجل الخلد ان يزوج محرمًا وهو يعلم انه لا يحل
 له قال فان فعل فعلها المحرم قاله كانا عالمين فان على كل واحد منهما بدنة
 وعلى المرأة ان كانت محرمه بدنة وان لم تكن محرمه فلا شيء عليها الا ان تكون
 قد علمت ان الذي تزوجها محرم فان كانت علمت ثم تزوجت فعليه بدنة ولا
 سئل الحنفية عن ارايت من ابلى بالنسوة ما عليه قال لم يحسم الله له حداً
 يستغفره وبلقي فانه محرم على النسوة قول ابو جعفر فيما ارسل عنه على ابن
 شعبة في شتم كعقول كل ما في الحرم بجهالة او خطأ فلا شيء عليه الا كفاية
 فان عليه فداء بجهالة كان ام فعله خطأ كان ام بعد وكذا ما في به الصغير
 الذي ليس ببال فلا شيء عليه وفي خبر ابيان بن شبيب وهو صغير لا كفاية عليه
 وهو على اكبر واجبه وجميع ابن عمار سئل عن محرم وقع على امه فقال ان
 كان جاهلاً فلا شيء عليه وفي خبر ابن جبير عن محرم غطى راسه ناسياً قال بلقي
 القناع عن راسه ويلقي ولا شيء عليه وجميع زكاة عن ابي جعفر الباقر المحرم في
 اهله ناسياً قال لا شيء عليه انما هو بمنزلة اكله شربة رصان وهو ناسي وجميع
 زكاة سمعة يقول من شئت ابطه وقلتم طهره او صلت راسه او لبس ثوباً لا ينبغي
 له لبس او اكل طعاماً لا ينبغي له اكله وهو محرم فصله لك ناسياً او جاهلاً
 فلا شيء عليه وفي خبره في محرم اية من اهل زعفران متبراً او طاهراً فانه طاهر
 ضليه دم فان كان ناسياً فلا شيء عليه وبقيت فدية ونبوت اليه قلت ولا حرج

في ذلك كثر بل فاشترى الاخصاء فصد عن عدد كذا وان وجد باذاها ما
 يومه الخلف كان معونة ابن عمار في محرم كانت به قرعة وادواها بدين
 بنسب فقال ان كان فسله بجهنم لانه فسله اطعام مكنت وان كان فقرا فسله
 دم بزيته وعن الحسن بن زياد انه قال للفقير وصاني الغلام ولم اعلم بدستك
 فيطيب فسلت بجهنم انما محرم فقال تصدق بشئ لك في وفي جميع حريمه
 في المحرم بنسب فيعلم ظفرا من اظفاره قال يتصدق في كف من اطعمته في اخر ما
 سمعت قوله للفقير هو من وذكرا له انك جنيتا زعفرانا اذ افرغته
 مناسكك وارتدت الخروج من مكة فاشترى بدينهم ثم اتم تصدق يكون كذا
 لما اكلت وما دخلت عليك في اماكن ما لا تسلم واخيرا سقوط الشعر الذي
 يكون وجوب الكفارة سقوطه بعد التسليم مع ذكر الايام والعلم بالوجه
 والمعلوم ان الاحناف غير متوافقة في هذا وان سلم ما قيل في انها ظاهرة في غير
 المتقدم كما قد حمل الاحناف الموم منها وجوب الكفارة على مثل الجاهل وكنات
 على الاستحباب وعلى خصوص من كان متروكا في الحكم ولم يشك او كان جاهلا
 بوجوب الكفارة عالما بجهنم او على خصوص من كان طيبا واليسان وبحوزه
 بوجوب الاحتياط وعدم المبالاة بالدين الذي قد لا يشك كل ولا حظ اذ لئلا
 ان التردد في الحكم ولم يشك عند اهل الذم مقرر ان كذا الذي يوقع نفسه في الهلك
 والبلى ويحرم جسده للاختيار ويحرم يكون امثاله ذلك من اتمام الكفارة وتبينه
 في سائر الاحكام الا ما خرج بالدليل الذي قد يمنع في مثل المقام الذي قد يمنع
 في تحقق الاجماع فيه على عدم الترتيب في سقوط الكفارة فيما عدى كسبها عن

الجم

للجاهل بين التردد في الحكم وغير المتروك فيه والناس في وجوب احتياطه ولما سجد
 المصدوق في حياته وان ادعى على صحته وجوب كسبها الاحتياط الذي قد
 يقال ان من كان متروكا في الحكم او ناسيا او جاهلا من افرادها عند
 كذا قد يستداليه انهم لا يرتابون في الاحتياط فيها الا في الذي لا يتحقق كسبها
 ولو لم يثبت وجوبها من احوال الضرورة المبيحة للفعل مع عدم وجوب الكفارة
 الا فيها وعليه الدليل من مثل ليس الخياط والادهاه بيطيب لغيره وحلق الا
 لادى والقصيد الذي قد يكون الاجماع المنقول على لزوم الكفارة فيه على كل
 صاوه عامدا او جاهلا او ناسيا او مجنون او صبيا او مجنونا متواترا كالنصوص
 التي قد سمعت طرقا منها والمعلوم ما لا يهتد بذكره مصافا الى غير القاطعة
 واحترام المذهب فراعده ولو عمدا حفظه كونه كسبها قد صار بمنزلة ما لا يعتد به
 المضمون على كل من اتلفه فاعز الحسن وقد قيل في الصبيان من قتلته ناسيا فله
 شيء عليه قد حملت سقوطه عن درجة الاعتبار وقد لا يكون من الاما للمنفوق
 اجماعهم على لسان اعيانهم كالشيخ وابن زهرة والفاطمي على خلافه قالوا
 لو صال على المحرم حديد لا يتعد عدا هذا لا يقتل حازه ذلك اجماعا في
 الجواز وعدمه قول ما قد ينعى بالحق والسير كذا وخصوصا بعد كون القول
 سقطا بجزء في مثل هذا الفرع جماعة منهم الفاضل والمحقق والمحقق
 بوجوب الكفارة على مثل الناس والجاهل ونحن وبعضهم يدعي الاجماع الذي
 قد يظهر من غيره على عدم الفرق وان وجب قتل الصيد على المحرم الذي
 لو كان اباحة كسبها له ووجوبه قاضيا بهم لزوم الكفارة عليه لوجوب قتلها

عليه عند التامل الذي قد يعلم ذوقه ان في جواز قتل المحرم المحل كما في
 جهته منها في عقد الاصول والقواعد وعدمه كما في قيب لقول الله في صحيح
 ابن عارل باخذ المحرم من شعر الجراد اشكالا ولا بد له في انه يجوز تحليه
 الا بغيرها من الدواب لا في المحرم بل الاجماع الذي قد يكون متوقفا
 متواترا كالنصوص ومعلوم ما لا يهتد بذكره حاكمه بد كذا مصافا الى التام
 والاصول والقواعد ولزوم خلاصه الصريح اخرج المصنفين في شرحه عقد
 وفقد وان هم مباشرة قطعه لغير ضرورته على كل خلف وان لم يكن محروما
 فتدبر ولا حرج ما اسلفناه ما لم ينشأ في امثال المقام والله تعالى اعلم
 الفصل السابع منقول كتاب الحج في الاحكام والقواعد المتقدم عليه
 الحرة كسبها الاحتياط كان كسبها عليه في الكتاب العزيز وعمره لغيره
 مذ لك لبعض فاضل الاحتياط الذين قد يكون تقديم امثالها ضار من ثم
 الحرج عن المصدوق في الكتب التي قد سواها فيها المحصورة اول الفصل في
 الاهتمام به وكثرة مسائله كما اشار اليه واحد من افاضل القوم الذين قال
 لبعض افاضلهم ان المصدوق هو المحرم في الحقيقة فاضافا وقال في منع
 ما تمام كسبه من عقده هذه الجهة وان كان منه الامراض في الحجة
 وقال فاضل آخ منهم ان المصدوق كان ما فيه المصدوق ما في معناه فاضح
 بل هو خلاف عندنا فيه ولا فيما سيجئ فان المصنوع منه المصنوع منه وبالله
 من اخرج جماعة مستفيضة منهم شيخنا في ذلك فقال وهو الذي يستقر عليه
 رأي اعياننا ورويت به نصوصهم اقول ومنها المصنوع وهو المصنوع

كتاب الحج

المنع في حق الكسب

علاء الدين

عن الجاهل والناس في الطفل وكل معذور ما قد وجب العذر فتد والمعلوم
 ان ذلك من كسبها واحتياط في الاصل والقواعد ولو معونة الاعتبار
 اليه فتدبر فيما قد صيغ منه ان الكفارة في مال المجنون يخرجها بنفسه افاق
 والا فاولى الذي لو كان هو المحرم به حال جنونه فالوجه ما خرج به بعض
 من وجوب الكفارة عليه كان وجوبه وجوب الكفارة على من حج بالطفل من
 اولياته وان قام احتمال وجوبها في مال المجنون وان حج به هو ولي ومال الطفل
 فلا تسفل وعليك بلحظة ما سلف ما قد صيغ منه جواز القعود عند العطا
 المباشر للطبيب وعند الرجل المتطبيب وسلوك الطرق التي فيها الطبيب
 خصوصا ما كان بين القضا والمروءة ما لم يكن من قصد منهم المكان حصول
 والقواعد وكسبها بالناس بالمعلوم من فضل ذوق الشريعة وصحيح هشام بن
 عن جوادنا الله قال سمعته يقول لو باس بالمرح الطبية فيما بين كسبها والمروءة
 من ربح كسبها دين ولا يسكن على الله وان كان المراد على حال كسبها او كسبها
 جمعا بينه وبين ما لا يحل المنع عند اذالم يسكن على الله من مثل قوله في
 صحيح معوية بن عمار واسكن على ثلثين من الرجب الطبية لا ربح من وجبه
 كحل الامر ما سلك الفقه على الاحتياط وقدمه في تحقيق ذلك فيما قد صيغ منه
 جواز شراء الطبيب المحيط والجوار وان لا يجوز للمحرم ولا للمسلم حلق راس
 المحرم ولكن لا بد من علمه عندنا فاضلنا الا اذا اذن الخلق في غير هذا
 عليه اجماعا قد يكون منقول متواترا كالنصوص المتبادرة منها ما هو المعروف
 من الخلق ضرورته فتد حلق الرجل راسه بنفسه وان كان حلقا اذا وجب

عليه

والصدود وهو كذا بركة المشركون كذا وشواهد ليس من مخرج والمصدق
 نقل له النساء والمصدود نقل له النساء ثم قال وهو مطابق لبقية اللغة في
 في الصحاح احمد الجبل على عالم شيع فاعله قال ابن السكيت احصره الميراثا
 منعه من السفر ومن حادثة يريد قال احمد فان احصرته الى اخر ما قال وما نقله
 عن ابن السكيت قد نقلت لبقية في المصباح الميزني وعن ثعلب عن القراءات
 هذا هو كلام العرب وعليه اهل اللغة اقول ولكن المحكي عن الاكثر اتحاد
 الحصر والصد والصد بمعنى الصدق من صدق كان او مخرج وهذا هو الذي عليه
 عامة الجمهور وقال احمد منهم جدا ان نقلت عن القاموس ما نقله الحصر كالمفرد
 والسفر التضييق للحصر كالمفرد من صد فلو ان كذا منه ونحو
 نقلت الجوهري وقال في كتاب المصباح الميزني صدقته وحصر من باب
 قتل احاطوا به وسفوف من المصاحف ادمع وقال ابن السكيت ونقل جعفر
 في منزله حبسه واحصر الميراث بالالف منعه من السفر وقال الفراء هذا هو
 كلام العرب وعليه اهل اللغة وقال ابن كثر طه وادعوا كذا شيئا حصره الله
 والارض واحصر كلاهما بمعنى واحد انتهى ما نقله المصباح الميزني وظاهره
 كما ترى يختلف كما في ذلك الحصر لم ينقل من احصره الميراث من السفر
 ويحتاج الى الجرح حصره من مخرج وهو محصور وقال الفراء يجوز ان يجمع يقوم كل
 منها مقام الآخر وخالف ابو حنبل الميراث والميراث وقال الميراث نظيره حصره
 حصره في الحصر احصره من الحصر واقتله حصره للتقتل ولكن حصره حصره
 واحصره حصره الحصر والفتحة يستعملون اللفظين افع الحصر والمصدود هنا

وهو جاز

وهو جاز على ما في المدة انتهى جيد الا يصح نقول الى ما ذكره بعض الافاضل
 صلبان نقل طرفا ما سمعته من ان لفظا من كلامهم اتحاد الحصر والصد وانما
 بمعنى المنع من صدق كان او مخرج بل قد يترتب منه مثله وان نقل النيشا
 ونحوه اجاز المفسرين على ان قوله فان احصرته فما استبين الحصر نقلت
 حصر الحدية وسمعت دعوى الجاهل عن قد جعل له الرشد بخلافه ونحو
 في مقالة الاحكام الذين قد لا يفتك في نواز اجازاتهم ونصوصهم على اختصاص
 المحصور بمنعه الميراث والمصدود بمنعه الصد ونحوه بل قد لا يفتك
 في تفصيل الاجاز الذي لا يفتك ويذكره وان اشتركا في اصل التخلل بكل منهما
 في الجملة كما يفتقران في عموم التخلل فان المصدود ويجوز له بالخلل كل ما حرمه
 الاحكام والمصدود على النساء وفي كل مكان يخرج هدي التخلل فالمصدود
 لا يخرج ويخرج حيث وجد المانع والمصدود حصره المصلحة يمكنه ومن في الفتحة
 الاشتراط فيجوز التخلل للمصدود والمصدود لحواله فلو ان كذا وقد يجمعها
 على المكلف بان يصر ويصدق الصد فيخرج احدهما مائة منها واحدا لا يفتك
 من احكامها المصدق الوصية الموجب للاخذ بالحكم عنها دفعة او متعاقبين
 كما خرج بذلك كل من غير واحد من الاجازات في سائر مواضع كصد والاحكام
 كان الاستدلال بتعليق المصدق لزيادة التخلل ثم قال ويمكن التخيير ونظيرها
 في المصنفين والاصح جواز الاحكام في كل ما حرمها ولو فرق بينه وبينها
 مائة او متعاقبين نعم لو عرض الصد بعد الحصر او الاحكام بعد الصد
 ولما يفتقر جميع السابقين لا يخلو بعدد من حيث ولو قالوا بالانتم

فيها

حكم الاستدلال فيها لوضعها متعاقبين لم يكن صيدا عن الفاعل اعدوا تصديق
 المخرج في حله منها بما اشار اليه الاحكام اشتركت في اصل التخلل و
 افترقا ايضا في كماله وقدره في شيع الطائفة في صحيح معوية ابن عمار قال سمعت
 ابا عبد الله يقول المحصور غير المصدود وقالت المحصور هو الميراث والمصدود هو
 الذي وردة للمشركون كذا وشواهد ليس من مخرج والمصدود دخل له النساء
 والمصدود لا دخل له قيل ورداه يملكون على اثنين صححني عن معوية بن عمار
 مثله ورداه تصدق في الصحيح عن معوية بن عمار مثله ورداه في المفسر
 من شواهد قال والمصدود المضطر يدعيان بدنه في المكان الذي يضطران
 فيه وقد نقلت رسالته ذلك يوم المدينة حين رد المشركون بدنه وابوا
 ان تبلغ المخرج فامر بها فخرت مكانه وموتت زلزلة عن ابن جبير قال المصدق
 نبيج حيث صد ويرجع صاحبه فيا في النساء والمصدود يعيب بهما فيعدهم
 يوما فاذا بلغ الهدى اصل هذا مكانه قلت ارايت ان رداه عليه وراهه
 ولم يدخر عنه وقد اصل والى النساء قال فليعد ولي عليه شيئا وليسك الا
 في النساء اذا عشت صحيح احب الى نصرته بالاحكام عن محمد انكسر ساقه
 ارتقى كونه عليه قال هو جاز لم يكل شيئا قلت من النساء والنيابة وطيب
 فقال انهم من جميع ما يحرم على الحرم ثم قال اما عليك قول ابن عباسه حلتي
 حيث حبستني بعد ذلك الذي قد عتقت عتقت قلت احب من المحصور والمصدود
 هاسا قال لا قلت فاخر من النبي حيث صد المشركون فتعزى عتقت
 لا وكذا عتقت بعد ذلك صحيح معوية ابن عمار رسول الله عن رجل احصره فبعث

حالة واي شئ

بالهدى قال يواعد احكامه مبيدا اذا كان في الحج فخل الهدى يوم النحر فاذا كان
 يوم النحر فليصم من ناسه ولا يجلب عليه الحق يقبض الماسك وان كان في
 عرة فليظن مقدار وحول احكامه مكة وكذا الذي يهدى فيها فاذا كان ذلك
 الساعة فصر واحل وان كان مريض الطريق بعد ما احرم فاداء الرجوع الى
 وجهه ويحرمه او اقام مكانه حتى يرا اذا كان في عرة فاذا ازاله عليه العرة
 واحته وان كان عليه الحج فاصح اقام ففاته الحج فان عليه الحج من قابل فاقبل
 الحسين بن علي صلوات الله عليه اخرج معتمرا في الطريق وبلغ عتقت ذلك
 وهو بالمدينة فخرج في طلبه فادركه بالسفيا وهو مريض بها فقال يا بني
 ما كنت في فقال اشكر راسي فذعي علي مبيدة فخرجها وحلق راسه و
 رده الى المدينة فلما برئ من مرضه وجهه اعقر قلت ارايت حين برئ من
 مرضه قبل ان يخرج الى العرة حل له النساء قال لا دخل له النساء حتى يطوف
 بالبيت وبالصفاء والمروة قلت فابال رسول الله حين رجع من المدينة
 حلت له النساء ولم يطف بالبيت قال ليس اسو كان النبي مصدودا في
 الحين محصورا وقيل ورداه في شيع في صحيح معوية بن عمار
 عتقت عليا احتد في الفاضلة وزاد فقهه قوله فان عليه الحج من قابل فان
 ردوا الدوام عليه ولم يجدها ديا بخروبه وقد اصل لم يكن عليه شيئا
 لكن سمعت من قابل وسلك اية العترة ذلك من خصوصه الى قدم طريق
 منها عند التمر من لذكر الحصر والمصدود في صحيح الهدى وادارة العترة
 وقد تفرع على كثيرة امثال المتعام المعلوم من خصوصه وفتاوى الاحكام

انه من اجبالحاج بالمعنى فكل واحد من الموقنين مما اواحدهما مع قول
 الاخر بحيث ينفوت الحج فبانه اواحد المعتبر عن الوصول الى افعال مكة
 المشرفة وان دخلها ثبت كل منهما ما سافر ان كان قد سافر هذا الوجه
 هديا او ثمنه ان لم يكن قد سافر الهدى الذي يتوقف عليه التحلل هنا
 بالكتاب وكنته ولا جماع الذي قد يكون مقتوله متواترا كالنصوص ومعد
 ما لا يحد منكون مضافا الى كثرة والمعلوم من فضل ذوى شرف كما قد
 سمعته في قضية الحسين حين خرج معتمرا فخرج في الطريق فزده والله
 بعد ان تحله بدنة وحلق رأسه فاحل المذهب وقواعده وان اختلفوا
 في الاحتراز بالسوق وعد على قولين بل ان قال مشهورها فاعلم على
 لسان قدر واحد وتخصيصا كاد يصل الى حد الجاه المقتول في ظاهر القضية
 وقد يظهر من الحل وعينه الاحتراز به معتمدا بالكتاب المذهب وقواعده
 واطلاق الكتاب وكنته التي قد مر طرف منها بل ربما يكون ظاهرا كالمرجح
 من صل معتبر بقاعة قال للرجل سالت الهدى ثم احصر قال سبعت هدية
 قلت بقتع من قابل قال لو كان يدخل شيئا مثل ما خرج منه وحيثما
 عن الله ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر انها قالوا افتارده يحصر وقد قال
 واشترط خلقا حيث جئتنى قال سبعت هدية قلت هل يمتنع من قابل
 قال لو كان يدخل في مثل ما خرج منه مزودة ان المتبادر من هديه
 في الروايتين هو هدى كسابق والاضاة كاللام الصديقية في افادة
 الهدى كمرجوبه في محله فيكون المراد هديه هدية الذي قد ساقه كما قد

وهنا قاعدة الاشتغال
 البراءة وجوب شيء اخر

كبر

يكون هو المتبادر من النصوص المخرج في بقية ما ارسال الهدى في بقية ما
 ارسال هديه وفي بقية ما ان الحضور والمصطفى يخرجان بدنتهما في المكاة
 الذي يهبطان فيه وخصوصا ما في صحيح دفاعة عن مولانا الله من ان
 الحسين خرج معتمرا وقد سافر هديا بدنة حتى انتهى الى الرضا فخرج خلق
 سواهم وخبرها مكانه ثم اقبل من حجاب فغضب فجاب فقال النبي وديت
 الكعبة فخرج الى غيره لكنهم قد لا يثبتون تناوله لهدى سابق الا انهم من عند
 الاحتراز به وادارته من اطلاق الكتاب وكنته فاحل كسابقا عن وقت الحاجة
 والخطاب بما له ظاهر والمراد منه سيما قد فرض يتبادر من الاطلاق عدم
 التخرج بعدم جواز الاقتضار عليه في شيء من النصوص سوى قول مولانا
 الرضا في الفقه المنسوب اليه فان فرق الرجل الحج والعمرة فاحصر بغير هديا
 مع هديه ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله فاذا بلغ محله احل وانصرف الى
 منزله وعليه الحج من قابل ولا يقرب النساء حتى يحج من قابل والمعلوم انه
 لا يحتاج من بعض ما قرأه ان قال به جماعة منهم الصدوق ان الذي قد عتبرا
 يعين هذه البهارة في الرسالة والفقيه الذي سيعبر صاحبها الذي اذال
 يعبر بغير ما في الفقه المروي الذي لا زالوا فاضلا لرسالته والله الذي قد
 قيل ان ذلك الكتاب من تصانيفه ولم ينسبه الى مولانا الرضا كما يبعد كل
 البعد انه لم يطبع عليه احد من اصحاب الذين منهم الحل في الفقه ذلك
 عن رسالة الصدوق ثم قال وما قاله قوتي معتمد خيرات با في اصحابنا
 قالوا سبعت هدية الذي ساقه ولم يقولوا سبعت هديا اخر فاذا بلغ

محله احل الامر النساء واعتصم باصالة عدم تداحل لاسباب المخرج منها
 في غير الاسباب المعقولة وقاعدتا التمثل والاحتياط المخرج منها في غير ما
 علم من الوجوه وشك في الامتنان المعلوم خصوصها ولو لم تكن الوسائط
 التي منها الاثبات والقواعد التي منها قاعدة الاجزاء وتناول الاطلاق ونحو
 ذلك مما قد يستفاد منه التزم بعدم وجوب شيء اخر مع الهدى المقتضا فضلا
 عن الشك الذي يفرغ معه الى الاثبات والقواعد التي منها اصالة البراءة
 احتياط بحال العقل الذي قد لا يشك ذوقه انه لو وجب غير هدى كسابقا
 لو حيل القطن به صارت به لاجزاء المخرج تترى لعدم جيلوى الذي لم يادق
 قد يصل الحكم الى حد كسرة فضلا عن الاجماع الذي قد يكون مرجحا
 من مثل ابن ذرارة والحلي وغيرهما على المشهور الذي قد يدعى حرجا من
 الكتاب وكثير من النصوص فتاوى الاحتياط ولو لم تكن الغرائز وكوسا
 التي لها منها اعلمها انما هو قد يعلم من ملاحظتها ان ما ذهب اليه المفضل
 في عدم غيرها وكذا تنبأ لا في على من مقتضى التداخل في الهدى المدفوعة
 دون الواجب لولا الاستعداد او التقليد ليس من هذا الامر بل هو عين ما ذهب
 اليه القدر فان المستظرف من ان ما دها ويراو على واحد مطلقا ذلك
 ما قبل الاستعداد والتقليد لا يدخل في حكم السوق كما قد صارت اطلاق
 هدى كسابقا عما لا يقتضيه للذبح محال كما قد بينا في ملاحظتها
 ذلك ان ما قبله من قولنا التداخل فيما لم يكن سقوة واجبا بنذرنا وكفا
 وشبهها وان وجب بالاستعداد او التقليد ليس من هذا مضافا بل هو عين

ما ذهب

ما ذهب اليه المشهور الذي لا شك في اطلاق كل اثم وتصومهم سقوا او حجه
 الاحرام من مثل الهدى والشعر والمقلد ووجه ما يوجب غير الاحرام من مثل
 الكفارة والنذر وشبهها كما يرد الى ذلك ان كسبتي الاول متحدة في العرف
 الثاني الذي قال بعض الافاضل ولعل الفرق بينه وبين الاول ان الاول
 بالاحرام فاحل كسبتي لظهور فتاوى اصحاب بعثت هدية او ذبحه فيه وفيما
 يجب للصداء والحل الواجب بنذر قلنا قد لا يثبت اسم الهدى حقيقة على ما قد
 بنذر ونحوه مما لا ريب ان القول بعدم التداخل فيه هو الوجه وان فرض انه
 قد بالتفصل الا ان يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من غير واحد على خلافه
 كما لا ريب ان الاحتياط بعدم التداخل في كل ما وجب ولو بالاستعداد والتقليد
 شبهة كل مذهب في فتدبر فيما قد سبقنا ومنه ما قلنا انه لو قيل بالتداخل
 فيما وجب على الحرم وان كان سبب الكفارة دون ما وجب بنذر ونحوه مما لا دخل
 لمقتضى الحرم فيه كان حسنا لا تباها للنصوص وفتاوى اصحاب الذين قد اختلفوا
 في وجوب بعثت الهدى فعد على افعال من تفصيلها عند محبت اراقة الدماء
 بالان يد عليه كرامة استان المقام ما يدعى كتاب وسته واجماع وسيرة و
 تاتيه واصل دقاعته على بقائه محرمات قبل الذبح وساعة المؤونة به ولو كان
 الهدى المشهور وجوب بعثتها فاقوى كرامة استان الطرحة وستارفا
 للقول في محله فاذا قد عتبرا حيث احصر بها على عدم وجوب بعثتها في المندة
 او معتمرا في حاله او معتمرا او بعثتها على الفخار من وجوب بعثت الرب او ثمنه
 ولو بنهت الكتاب المتقدمة بنذر عند على الاظهر فاقوى انه بلغ محله وهو حق

يوم النحر الذي قد اختص عليه هذا الاحتفال مع سائر ايام الشريعة كما
اشتهر اليه سابقا ان كان المحصور حيا ومكة المشرفة بفناء الكعبة ان كان
المحصور ميتا ولو غرة التمتع الذي قد عرفه الا انه في القول بساوات
غرة الحج محذور زمانا وقت مواعيد ناسية في ذبحه او حجه خلق شعوه او قصر
من دون خلاف احب بل قد يكون الاجماع المنقول عما ذكر متواترا كالنصوص
فيها اهتمام عمومها بالخصوص وان كان لظاهرها من بعضها التزام الحلق
الذي قد يكون التزاما كالحرج فالدية وقضية مرجح الحاشي ومن بعضها
التزام التقصير الذي قد يكون التزاما كالتمتع من قول ابي جعفر في خبره ان
واما المحصور فاما يكون عليه التقصير في قوله في صحيح ابن عمر وحسنه
فان كان في حج فالحل هو يوم النحر اذا كان يوم النحر فليقتصر من راسه لا يحجب
عليه الحلق حتى يقتضي مناسكه فان كان في غرة فليقتصر مقدار دخول حجا
مكة ونسأ عذ التي يصيد منها فاذا كان تلك الساعة فصر واحل والتخير للمعلم
ان يذهب الى طريق الجمع الذي قد ثبت له شيئا بعض المعينة والاعتبار
وكثير من وجوه العمل ونقل المستفاد ومنه ان ما عرفه الحلق والتقصر
في كل من الغرة والحج فلهذا لا يقال في ذلك المناسك وان تعلق به
كالسنة المتقدمة عليه الغرة والذبح المتقدم عليه الحج دون ما نحن فيه
وان قام احتمال ما تقدم من ان يوم التقصير في الغرة المتع بها حيا في احصر
في افعالها دون غرة الا اذا وجد الحج الذي قد يؤول بالزمام الحلق فيرسمها
تعبكون هذا الحلق او التقصير غير ما وجب الحج والغرة بدلا عنه كما قد يستفاد

م

في النصوص والفتاوى التي قد بدلت احلاف الخبز هذا الكلام على ما مر من
التفصيل هناك فانه في النصوص والفتاوى لبيان حكم اخذ فدية الحلق
التمسك به وحيث يكون الحلق على احصر من افعال الحج احوط ان كان الاحوط
التقصير على احصر من افعال الغرة المتع بها ان لم يكن اقوى لكن قال بعض
الافاضل ما حذا به من الغاضل في عذ فاذا كان تلك الساعة التي بعد ناسية
في ذبح هديه او حجه فيها قصر واحل في كل شيء الا النساء بالنصوص والاجماع
على كل من المستثنى والمستثنى منه ومنه في الرابض ما حذا به من المختص المحقق وقريب
منه في كلام غيره واحد وذلك مرجح او كالمعنى في دعوى الاجماع ونصوصا في
فتاوى على الاجزاء مستحب التقصير في كل شيء الا النساء الذي قد لا يثبتك ودون انه
لا يقرن قصد الغرة في كل من الذبح والحج والتقصر والحلق فاحذر من ذلك الخلط
من اجله الذي جعل منه الخلط بينا وفوق وسيرة وناسية وقاهرة وصال
وليس الا ذلك الخلط المقصود به الخلط كما مر من كثير من الاحتجاب من دون خلاف
يحدثه بل قد يظهر من غير واحد دعوى الاجماع عليه ومرج بعض الافاضل
بعد من عتوه على مخالفة قلنا واصلوا المذهب قواعده حاكمه بمرم ذلك
كالكتاب وكتبه والاجماع يقتضي تحريم ذلك ما دل على اشتراط النية في كل عبادة
ولا يبيح الخلط الذي هو منها لا سيما في تحقيق النية لما هو منها هنا الا ان
قصد الخلط بالذبح ونحوه ما لا ريب ان يقع على وجه احدها الخلط فلا
يصرف اليه دون غيره الا يختص وليس الا قصد الخلط في كل عبادة
مشتركة بل لا يتصور الا اشتراط ما امر به المكلف من الافعال المشتركة

ناسية بذبحه او حجه بعد نية ثم حلق او قصر على القول انما لا يخلل من كل شيء اذا
كان نية الخلط الا ان النساء بل عليه كل من المستثنى والمستثنى من الاجماع الذي
قد يكون منقوله الذي قد سمعته من مثل افاضل المودود والمؤرخ الرابض فتواتر
ومعلوم ما لا يصح فيكون معناه ان في الاحتجاب فحينئذ قلنا ان قد شرط فيها
ولا يصح تواترها والنية المستمرة والتاثير بالمعلوم من فعل ذوى الشرح
ولزم خلافه العذر والحرر احوط المستفيدين في كسرية الموصوفة
بالسماحة وعدم التكليف فيها الا بما دون ذلك فلهذا قد لا تحصل كثير من
ولا يخلل شيء بذلك الذي قد مر من على حلاله بفضل على غير النساء بالآلو
والقواعد ولو على بعض الوجوه فاعز بعض من الرشد في خلافة من دعوى
نقض الاحول على الايمان بالافعال فانه فانه الحج تعلق بالغرة قد عرفت
انه يمكن من الضعف كقول بعضهم انه يحل بذلك حتى من النساء ايمن ثم ما مر
جماعة منهم المقة هنا وفي س من ان لا احصر في غرة التمتع تعلقه النساء في س من
حزونة ان لا طواف لهن بها تيمم به صحيح كبر فعل مثل ما لا يخفى من محرم انكسرت
ساعة ايمن حركه او ايمن عليه قال هو حلال من كل شيء فقال له النساء او كذا
والطبيخ فقال نعم جميع ما يحرم على الحيض العذبة قلت وكان قد جزم بكون المرأة
به خصوص الغرة المتع بها ولو بنية الجمع بين الاضمار وهو محال الا انه كما ترى
مع كونه مستلزما لما يخالف الاجماع من حلال الحلق في الاضمار لا في حركه فيه
بل لا يخلو في الغرة المتع بها وطريق الجمع غير محض بذلك مع احتمال الحلق
التعبد في زمانا او عينا او طين عينا انما معارض بالجمع على ما قيل في الواجب

الاقتصد المأمور به بخصوصه وان لم يكن من العبادة كغير العبادة وانما الغرة
وتحريم ذلك ما هو صريح المكلف من دون قصد الاشتغال به كما سقط التكليف
عنه لا به وذلك لا يعتمد على الاشتغال بالعبادة في سائر العبادات ودعوى
لا فرق بين هذا الحلق وغيره من مناسك الحج والغرة والمعلوم انه لا يثبت
لا على الرمي الذي يحل به بعض ما عرفه علم الحج والتقصر الذي يحل به ما حصر
احرام الغرة او يبرق قصد التمسك المأمور به جزا من حذوقه انه قياس مع ثبات
اذا دل عليه الاشتغال بالرعي والتقصر حلاله والخلط من قواعد الاشتغال
الذي قد حصل جريا بخلاف ما نحن فيه المعلوم من اشتغال الاشتغال من قواعد
الخلط الذي لا يمكن حصوله الا بقصد مع ان نية الرمي والتقصر ونحوهما من
المناسك التي يحل بها ما حصر الاحرام غير منكره اذا وقع على غير الخلط بخلاف
ما نحن فيه من مثل ذبح الهدى الذي يجوز مثل المحصران سبق على احرامه وان
ذبح ما ذكره بخلاف مثل الرمي والتقصر ونحوه من الاجزاء التي لا يجوز
تأخيرها في وقتها ويمكن الاحتياط بنية الحج والغرة عن نية تولد ما عرفت من
وجود الدليل على وجوب قصد المناسك التي قد يقال بلزوم قصد الخلط
ما قد كان محالها ايضا فيسقط التمسك بالزعم من اصله الا ان ذلك بعيد
ولكن احوط كنية كوجود الخلط المذكور وان كان المحسوف مندوبا بناء على
الاختيار به وان كان الاختيار في سائر العبادات هو الوجه المتعارف في
الحل الذي له من نية نية افعال التمام المعلوم من دلالة ومن كثير من الوجوه
ان لو ذبح او حجه على الحصر على تقدير ان حركه او حضرت ساعة واحدة

نانية

في قضية الحبس ومنه بعد فتلها فقلت ادبت حين برز من روضة حل النساء
 قال لا تخل له النساء حتى يطوف بالبيت ويسير بين الصفا والرفق قلت فما
 بال التبرع حين رجع الى المدينة حل له النساء ولم يطوف بالبيت فقال ليس
 هذا مثل هذا التبرع كان مقصودا والحبس كان محصورا فبطل وهو كما
 ترى اية مطلق ليس فيه تفصيل بما عدا هذه الفتحة فيشملها فيه كما مر في جملة
 منهم اية الثاني ونجنا الشبهة الثاني معتبرين بهما في من بعد نقله
 وبها لهما ما استدركاه باطاقة وهو في محله ومقتضاه استصحاب بقاء
 الاحرام بالانصاف الى النساء على ما له الى ان يتحقق المخرج عنه اذا ما روي عنه
 قد ظهر وكذا التعليل على قوله اذ لا طواف لاحتل النساء فيها فانه لما نيت
 لوعلى الاحوال فيمن على طوافه وليس اذ ليس فيها وصل اليها من الزوايا
 فترى ان طواف النساء وانما المستفاد من الصحيح المتقدم هو وقف حملت على
 الطواف وكسبي وهو متناول للحج باضافته والعقبة وتخرج الرضوي ولكن فيه
 لا يحل له يقرب النساء حتى يحج من قابل لكن ربما يقال ان سياق الصحيح لعله
 يصح باختصاصه بمروره بغير الفتحة الملتصقة بها كما لا يخفى فلا طواف فيها
 الا ان هذا غير كاف في اخرجها اذ غايته في الاطلاق وحيث ينبغي الرجوع
 فيما لم يشك في مقتضى الاستدلال وهو كسبي على الاحرام بالانصاف اليهن حتى
 يثبت الحلال وليس الا الطواف لا تغتاد الاجماع على الاحوال به منهن دون
 غيره انتهى لا يخفى من مظهر ملاحظة الوجوه المشار الى طرف منها سيما بعد ملاحظة
 ظهور صحيح البرقي ولو لم يثبت الشك في الفتحة الملتصقة بها وظهر الصحيح الواضح
 في قضية

في قضية الحبس في غيرها وظهر كون الطواف المتوقف على حل النساء غير المتوقف
 والقائه على طوافه الذي قد كان واجبا في النكاح الذي قد اصرع الانسا
 باضافته ومخصوصا بعد المنع من التفتحا بقاء الاحرام بالانصاف الى النساء التي لا
 يتوقف على طوافه على طوافه في الفتحة الملتصقة بها بل في التفتحة الذي قد حصل
 هناك من كل شيء حره الاحرام منها حتى في الواقع الذي لا وجه له في شقها في ذلك
 لكون النكاح على الاحرام بعد التفتحة بالانصاف الى النساء قضية الاصول
 التي قد لا يترك احد في ان مقتضاها حل النساء التي لم تحرم الا قبل التفتحة
 في الفتحة الملتصقة بها المنزل فتصير المحصور بمنزلة تفتحه فيه فيها كما لعله هو
 المستفاد من النص وهو فتاوى المحققين الذي قد يكون ذلك هو المقطوع به
 من حيث كونهم ونصوصهم عند التامل الذي قد يعلو اعطاه حقه سقوط
 ما حوته اليه بعض الادعاء من انه لما دخلت تحت الفتحة في الحج كان الشك في
 فيها شرا وعفا فيه فيوقف قطع الاتصال به على طواف النساء التي لو كان
 الاتصال ما فاقم عليها الا بالطواف لكان ما فاقم عليها التفتحة الذي قد مر
 ما يدل على ان ما لا يحل من كل شيء حره احرام الفتحة الملتصقة بها وان الوجه ما ذكره
 المقلد من جهة من حل النساء اية وان كان الاحتياط في فتحة على طواف النساء
 التي لا تخل لاحتل محصورا ما قد عرفت حتى يحج في الغام تقابل ان كان النكاح
 الذي قد دخل فيه واجبا مستقرا في ذمته او طواف عنه للنساء ان كان نقلا
 كما هو المشهور فتدبر على ذلك غير واحد ويحصل ما لا بد من الاجماع الذي
 قد يظهر من كثير منهم الفاصل المنسوق في منها ذلك ان على انشا ومنهم من شبه

الى كذا الصحاح الذي قد يدعى الاجماع حرجا في بعض فاضلهم على ذلك الذي
 يكون هو الماد من مقتضاهما الغنية كما سنذكره المستفاد من مجموع النصوص
 التي قد مر طرف منها ولو لم يثبت من بعضها الى بعض والوساطة المشار اليها
 منها لكن في الربا من بعد الاستثناء الى ما مضى كذا نصيحي يعني صحيح معونه
 المتصرف لعدم حل النساء حتى يطوف بالبيت والرضوي المتصرف لعدم الحل
 حتى يحج من قابل كما اشرنا اليها لا يبعد ان هذا التفتحة وان كان مشهورا حتى
 عزاه في المتن الى علي بن ابي حمزة فانه مروي الاجماع عليه بلا طلاقها بشك لا كذا
 ابيه ولا يخلل فيه اية عن النساء الا بان يطوف بالبيت لكن الاجماع المنقول
 المعتصم بالشبهة العظيمة ما يرد من ظهوره في مخالفة مقتضاه في المسئلة وبيان
 الحج المنذور لا يجب العمود لاستدراكه والبقاء على تحريم النساء من عظيم
 فلا كفتة في الحل لا استنابة لعله كان لا سيما مع ضعف دلالة نحو هذا
 الصحيح لو رويده لبيان حكم اخرج لا يخفى على من تدبر انتهى جيلا ويؤيد
 الاعتبار واصول المذهب وقواعده وما في المتصرفين من عدم انزال المحصور
 بالمرض اذا كان شاهدا اقام على احرامه حتى يبلغ الهدى محله ثم يحل ولا
 يقرب النساء حتى يقضي المناسك من قابل هذا اذا كان في الاسلام فاما ما حجة
 التطوع فانه يخرج منه وهذا حل ما احرم منه فان شاء حج من قابل وان شاء
 لا يجب عليه الحج وظهر صحيح المذهب والرضوي ونحوهما من قد وجب عليه
 النكاح ولو عجزت النساء وقلة في الفتحة حتى يحج من قابل بعد قولنا اوله
 وعليه من قابل الظاهر والهرج في اختصاصهم في الاستدراك فانه الحج كذا

لا يتصور وجوبه بحجة الاحصاء الذي يستفاد من العقل والنقل ان ذمها اولي
 وعدم التكليف بما قد يلزم من العسر والحر في المشيقان في الشريعة عند العقل
 والنقل الذين قد يعلم منها ان الوجه ما عليه المشهور الذي قد يكون في شؤنه
 اصل المذهب قواعد التي لا ريب انها في المخرج في مثل المقام الذي قد
 يقرب بعد ملاحظة ما فيه وظاهر الاعتناء بها لعله مرجع الجاه وظاهر في
 والحق في الاكفتة بالجلية طواف النساء عنه ولو لم يرد في النكاح فاقم
 عليه حيث قال الاول اذ الاستنابة المرفوعة طواف النساء وقيل انما كانت
 له النساء وقال الثاني لا يحل له حتى يحج في القابل او يامع من يطوف عن النساء
 وقال الثاني لا يحل له حتى يحج من قابل او يحج عنه اذا كان يريد او يطوف عنه
 كما يعلم مما مر من هذا فمما فاضل وغيره من الاكفتة بالطواف عنه اذا كان
 المحصور عاجزا عن الحج في القابل وان شئت فقل الى القابل المشعر بغيره ولم
 يرد هذا ما اشرنا اليه من لزوم خلافه فاقرب اخرج ويحتمل معناه الى جوار ان
 الاستنابة فيها اختيارا عند الضرورة التي يباح لها كل محذور وقد لا تكون
 مشبهة للنكاح او كذا وما قد يرد به غير واحد منهم من ادعاء من لم يستقر
 عليه الوجوه من مغلط لا استطاع في عامه للردوب الذي قال بعض الافاضل
 ان قد وقع حل النساء على طوافه في غير المشهور وعليه الجواز والاصل
 وفي ستم انه يحل منهن بالتحلل وكذا الفتحة على وجه يحتمل الرواية عن كسبي
 انتهى قلت والمستند لها المرسل الذي قد يقتضيه المرفوعة والاعتناء
 استنباحا لزم الطواف على من لم يكن واجبا عليه النكاح الذي قد اصرع عنه

لا يتصور

فالمقوله به قوت لولا مخالفة التصرف والاجماع الظاهر فتلا وتخصلا على
 ما من التخصيل المناقش لظاهرة المنسوب للنفوس والغيره وتجزئ من انهم لا
 يتجلمان للخصوص حتى يطلو لهن في قابل او يظا فمعه من غير تفصيل بين
 الواحد والجنود مدعيان على الاجماع والغيره وهو في غاية الاشكال الا ان
 محيل كلامهم على التفرع يكون الشق الاول مفرده في خصوصيات الوجوه يكون
 الطراف كناية عن الحق في القابل لاشتماله عليه دون الثاني لا يختصا بل يمتد
 الذي لا يكون منه من احصية عام الاستطاعة المستمرة الى العام كقوله لا
 الواحد بغيره وشبهه على انكاح شيئا فيها لو كان متعلقا بالذات وشبهه في
 الاستحباب خصوص الغام الذي قد اخص فيه فانه لا ينقص عما لم يكن مستقرا
 فيه والوجوب الذي قد لا يتبادر من النصوص وكذا في سواها صلا منه عند
 التماثل الذي قد يعلم واعطاه حقه ان حكم المعتمدة احكام الحكم للحاكم الخارج
 بل قيل لا خلاف ولا اشكال في ذلك قلت وهو قد يفترق حل المساء
 على الاعتباران وحسب المعركة والاصل في الطراف نعم في جواز قصاصة العرة عند
 زوال العقد نظر او يتوقف على صحتها من الزمان المتغير فيها ما بين
 العرتين الشكالي فيكون بعد الاول لعدم قصور زمان بين العرتين على اختلافها
 وتعمد التي تتخللها ويجوز ادخال النكاح على النكاح الاخر في المقام مع
 المتع من غير ما تقدم الا ان يتحقق الاصل الذي قد يظهر غير واحد على
 كون الخلاف هنا كالاتلاف في اصل المسئلة في الزمان الذي هو كونه بين
 العرتين كما في من المعتمد اذا اقصى عرقه في زمان يقع فيه الاعتبار فائنا

فيني

فيني على الخلاف ولا ريب انه احوط ويكون الاعتبار زمان ما بين الاحكامين
 او ما بين زمان الاحصاء او بلوغ الهدي بمكة واحكام كتابه ولا يحيط اليه
 الذي يتجمله بالاشتراط وقت الاحرام ان يحل حيث جسد على الحق الذي قد
 قسم له تجبيل العقل مع الاشتراط من غير انتظار بلوغ الهدي بمكة على ان
 جاعة منهم الشك والاشكال في الحق والملة مع تخلف فائق كشرط الزمان عند
 في المختص من ذلك ان المصدور يجوز له تجبيل التحلل من دون كشرط الذي قد قيل
 ان فائده سقوط القضاء على تقدير وجوبه بدونه وقيل فائده جواز التحلل
 اصالة لا فائدة منه يكون رخصة وقيل بانه تقدير شرعي ودعاء مندوب اذ لو
 دليل على ما ذكره من الغوائل والوجه ان الفائقة سقوط الهدي كما عليه
 منهم الرخص والحق مدعيون الاجل عليه كما قد يدعي انه هو المستغنى من النكاح
 واختار المذهب فواعده ولو تبدل اندام الشك في تناول ما لا يدعي وجوب
 الهدي في مثل المقام الذي قد مر فيه ما يفتي على انه محل النزاع غير ما بين من
 الهدي المبرج في كلام غير واحد انه لا خلاف في عدم سقوطه بعد سقوله
 في المحققين ان عليا جاع الامه كما قد يكون الاجماع المنقول على ذلك متواترا
 والمعلوم ما لا يغيره من ذلك ومع شكوك النزاع فيه محض التسبب الذي قد يميزه
 من قال ان الفائقة سقوط القضاء الذي لا يتصور سقوطه بالاشتراط ان
 قد استقر الواجب في حقه ولا عن لم يفتقر في مذهب من ذلك وجوب القضاء
 في المعركة الاولى وعدم وجوبه في الثانية وان لم يفتقر وفا في نصا وقوى
 سيرة وقواعد فاصلا وان توفهم سقوط القضاء به من بعض النصوص الجوز

نيس

قال ما رجا لقولكم كذا ولا يبطل تحمله لوبان عدم ذبح هدي ولا وصل والاخبار
 ولا تعرف فيه خلافا وعليه الذبح في التابل الا في العرة المفردة فليس يشتر
 انتم كما لم يكن في دعوى كذا جامع الذي قد يكون مرجعا من غير واحد على الظاهر
 الذي قد يستعمله العقل وقاعته نفى القدر والقرار ولزم خلافه الفرض
 فصد عن الاصل وقواعد التي منها قاعدة الاشتغال المتضمنة لوقوعه في
 يرتب عليه انار الحلال الذي لا يتصور احتياج انار الاحكام معه عند التماثل الذي
 قد سئل في ذلك انه لا مانع من حكمه والقول القواعد بعدم مطلوبات التحلل
 فيها لو ظهر عدم الذبح وبين حكمه بوجوب ارساله ودعوى ما شرع الاول
 الحلال الذي قد فصل فلا يتصور وجوب ارساله قد يقع لوجوه منها احتمال
 كونه بمنزلة النكاح وان حل ببلوغ الميما بذهبها فاعلم عليه وان لم يذبح ومنها
 انه وان شرع لمحو التحلل الذي لا يشرع له في ذلك مع العلم ان الواسطه وجبة
 الذبح فيها فاعلم بالاطلاق ونسكا بالاشكال التي يمكن التمسك بها مع الاحتمال في
 منها انه على احرامه وان حل له كرامة منه من بين طبع المعاهد وظهور الخلاف
 نظري جازم في عدم لزوم شئ من الفداء من غير فصله فيبقى بوجوبها في حال الجبل
 والشيء ويحتمل في غير القصيدة وهذا لان الاظهر ما عليه المشهور من وقوعه على
 غير واحد منهم كذا في حقه وذلك ويحصله على ظاهره وجوب الاحكام
 عما يجب على الحرم فبذلك لا تكفي حتى يبلغ المعاهد محله فحين لا يبطل الله
 اذ اظهر الخلاف الذي يجب لارسال الهدي ولو بلغ ما بلغ فانه محل اذا بلغ
 الميما ونسك عند ظهور الخلاف في حق بدعيه او يحتمل نكاحا انما اليه

عند لا يحل لخصيص المذهب المنقول عن حج نفى الخلاف عن سقوط القضاء
 عن ترك الاشتراط فيه كما عند نفى الخلاف عن عدم سقوط القضاء عن اشتراط
 الواجب المستقر الذي قد نقل عن زعمي لا يطاع مرجعا على عدم سقوط الحج
 عن قد عرفت في كذا في الشئ نفى العلم بالخلاف وقرب بينه في كلام غيره وكانهم
 قد عرفت ان خلاف الحج في بيت او مكان عدم مراعاة او عدم الاعتداد به
 لصحة او لوجوه عند في الاستصحاب ونفى ان الفائقة عدم توقفت
 الحلال على شئ سوى الذبح او الخروان وحسب القضاء لكان وجبا فتدبر عليك
 براحة ما خلف ما لم يزد فنع في امثال المقام الذي قد يعلم من اذ ومن
 كثير من الوجوه حارجه به الاحجاب من لا يبطل تحمله الذي او قد بالمؤد
 ترتيب من عليه من كفاة او غيرها ما يتكلم فالحكم اجتنابه لو ظهر عدم
 ذبح الهدي او حرم وقت المزاينة والبيعة مع ناسه الذي يعتمد عليه ولو
 بارسال الله ليدعيه او يحتمل في الغام القابل بل قد يظهر الاجماع من كثير منهم
 على ذلك كله المبرج في الرضا بعدم الخلاف والاشكال في شئ من الصحيح
 يعني صحيح معوية بن عمار المتشكك في ذلك فانه ردوا الدرهم عليه لم
 يحيد ما هذا بخلافه وقد اختلف بين علي وشيخه لكن سميت من قبل ونسك
 انه ما لو لم يذبح في يوم لارادة نكاحه قال قلت ادبت ان ردوا عليه
 وداهم ولم يذبحوا معه وضاحا وان كساة فليهد وليعطي شيئا وليس لك
 الا ان عن الفداء اذ اعطى فاطر يعني موقوف زينة للمضمر وان اختلفوا في
 الميما فلا يميزه انتم وقرب منه في كلام الاحجاب الذين منهم الفاضل الذي

قال

الاشهر والتعود الحادثة بموجب كساح قبل الذبح الذي لا يلزم من جعل الشاة
 بلوغ الميعاد محله في زين كونه محله معظ وبظواهر الآية المعلق منها جواز
 الخلق الذي لا يفوت بينه وبين غيره على بلوغ الهدي محله المتبادر منه البلوغ
 الواقع الذي لا يحصل الا بالذبح وبما سمعته من الامم في الصحيح والموقف الذي
 لا دأى له الا من قبله على الاستحباب عموما يندى من عدم جواز الهدي باجتناب
 الاطوار كما ينظر الى الذي قد نقصى الضرورة برده وخصوصا فيما وافق الفتا
 ومن الاصل المطلوب على من يتبعه مع انه لا يصلح في مقابلة ظواهر الاجازة
 دعوى زوال الاطام بالتحلل السابق وقد علمت قوينة المنع عليها من وجوه لا
 يسع المقام تفصيلها مع انه لا مانع من كون المحصور محلا في زمان محتمل في آخر
 ومن دعوى كونه بمنزلة الباعث هديه من الذباق بزعم المنع منها جزئيا مع
 انه فيما سعى الفارق وقد لا نقول باستحباب الاجتناب عنه كما استكمه انما
 فاق الكتاب وعينه من انه لا يجب عليه الامساك عند بعثته الحرب الذي قد ظهر
 عدم دحبه ما عسك عنه اللحم حتى يبلغ على نحو الذي قد ضعف وان قد
 ٢. لكم جماعة منهم الحارثي الفاضل نافع وقد استأذنا ان لا يصلح سندنا
 ما قرئنا فيه قد علم منه وجه اختصاص الارسال بعد ظهور الخلاف في العام
 القابل الذي لا يبيح فوات وقت الارسال فيما قبله اذ كان المحصور من الحج
 الذي لو ظهر الخلاف فيما رسله المحصورة فاما وجوب رساله في العام الثالث
 وهكذا بل لو عصى بعدم الارسال اعوانا كان عاصيا ومعتصفا عن كل ما يعتنيه
 اللحم اذا امتنع في عام الاضمار فلا ثم وان وجب عليه الاجتناب عما يعتنيه

لم

الحرم الذي لو اصر المعتمر عند بلوغه المفردة فارتفع هديه فظهر الخلاف في تحلل
 وجوب رساله قولنا هذا كالحج ولكن لا يجب الانتظار الى العام القابل لعدم
 عزات الوقت فظهر لقرية المقام المتبادر من انه ان كان من المكروه وقد
 المحصور لو زال عذره المتعصى لم يواز تحلله بالهوي المقر له شرعا التحق باجتنابه
 وجوبه في القرية مع في الحج ان لم يفت وان عتب الهدي بل قد يكون وقتا فاضلا
 على لسان من واحد وتحصيله فلا يفتنه بكمه وفي الرياض انه لا خلاف فيه
 ان والحدود وانحصار جهة الايمان بالمسالك التي يحل الايمان بها ما امكن
 نصا وقوى وسيرة وقواعد واضلا مضانا الى صحيح زيادة المروي في في وسب
 عن ابي جعفر قال اذا احضر هدي فهدى فاذا افاق ووجد من نفسه خفة فليقص
 ان ظن انه يدرك قناس فان قدم مكة قبل ان يهدي فليتم على احرار حتى
 يهري من جميع المسالك ويجهديه ولا يشق عليه وان قدم مكة وقد جهديه
 فان عليه الحج من قابل والبرق قلت فان مات وهو محرم قبل ان ينتهي الى مكة قال
 الحج عند ان كانت حجة الاسلام وتعين انما هو شق عليه وكفى في سب بدل ما حمله
 ان ظن انه يدرك هديه قبل ان يجر وكان الماء واحد قال في الرياض ويحرم
 ٢. المقدود الذي قد لا يتك احد في عدم الفرق بينه وبين المحصر الذي لا
 يتصور صدق اسمه مع زوال الالامع الذي لا يتصور مع زواله عند اسم الضد
 لغة وعرفا ونقرا انبه فينا انه لا يملكه ذلك نقره اجازة ويحرم على وجوب الخصال
 الحج والقرية حيث وجب عليه الاتفاق فان كان حاجا وادرك احد الموقنين على
 وجه يحرم حتى حجة بالاجماع الذي قد يكون منقوله متواترا لا لنص ومعلوم

محله مثل المقام المصريح فيه على السنة الاعلام يكون التحلل بالهدي مشروطا
 بعدم التمكن من القرية التي قد ينفذ من النصوص وقضايا الاجتهاد
 وتلويحها انها في الاصل في التحلل عند عدم التمكن من الشك الذي لو علم
 المحصور فواته او فاته بعد البعث في ذلك العهد قبل التقصير وجب عليه
 لقائه مكة لاجل التحلل بالقرية التي قد مر ما يدل على انحصار التحلل فيها
 مع الاشكال ولكنه في غاية الاشكال سيما على تقدير كون التحلل مقرونا
 بحج وبلوغ الهدي محله وان وجب التقصير تبديا وخصوصا بعد ملاحظة
 الاصول والقواعد التي يفرض اليها عند تصادم الأدلة وحصول
 الشك وان كان الاول اقوى واحوط وخصوصا بعد ما بينا ومن
 من النصوص المتشابه والاشهر والتواعد من التحلل بها بلوغ الهدي
 مع التقصير الذي لم يحصل الا بعد زوال الهدي فيكون بمنزلة ما لو زال
 قبل بلوغ الهدي محله وقد عرفت ان الحكم فيه ذلك فتدبر فيما قد علم
 منه انه لو زال العهد المفترضة بعد تحلله قصاها وجوبا ان كانت
 واجبة والا فضاها نديا من غير تقرير كل لعله المعروف من هذا الاصحاب
 الذين قد يخبروا احد منهم ذلك على جواز التوالى بين القرية و
 مناه بعض الافاضل على بطلان ما اصر فيه وكذا هاجس وان حمله
 بعض الاعاد متفرغا على فاقم من الخلاف في اعتبار الزمان وعدمه
 فيما بين القرية حتى ينسب الى محله منها النهاية وبه وبه وكسر الشك
 قضائيا في التمهيد الاصل بناء على اشتراط سنه بين عمرتين فتأمل فيما

من جزويات الدين فضلا عن المذهب والايك كان بان فوات الموقفان او احد
 على وجه لا يجزى بالآخر تحلل بمكة ويقضى الحج الواجب عليه مستقرا ومستمر
 قابله وكون التدرب من دون خلوف في شئ من ذلك الذي قد علم كذا قد مر
 في امثال المقام في بادىء راجعة ولذا قال في الرياض انه لا خلاف ولا اشكال في
 شئ من ذلك الذي وجب التحلل بالقرية مع الفوات في صورة ما لو بين وقوف
 الذبح عند مكان احتمال ما ذكره في تهذيبها من الحكم بكونه قد صار تحللا
 التمكن بذلك ومثله الامر المتعصى مثاله لا يخلو المنا في وجوب الحج التي
 لم تشر في الاول لاجل التحلل الذي قد حصل بالذبح الذي لو قبل بجهت التحلل
 مع عدم قبل التمكن فيما لو بلغ الهدي وقت الميعاد وان وجب الذبح والذبح
 فيما بينه وبين ظهور الخلاف كما قد مر كان وجهه عزلة اطلاق عباراتهم في
 هذا المقام يقتضي وجوب التحلل بالقرية وان تحقق الذبح عنه بعد و
 بل قد ظهر الاجماع عليه عزوا من رعا يكون مرجعا من مثل من عزاء
 التي تشر في الاشكال ونقل من هذا الذي قاله المنهية افاقة الحج قبل
 حجة عمر مفردة فيطوف ويسعى ويحلق في على اثنا اجمع قلت وقرب بينه
 ٢. كلام تقوم الذين قد يكون مستندهم مع الاجماع نعم وجوب اول التحلل
 بالقرية لمن فاته الحج المتناول لما نحن فيه والاشهر والتواعد ويحجم زنة الشاة
 اليه وخصوصا على تقدير ابدال او قوله او القرية بالاولى هو واحد من الحج
 الصحيح المذكور الذي قد يتعرب من لا يتبدل به مع حجة ومراعاة كذا قبل
 فالقول به متعين سيما مع عدم دسوع عموم ما دل على التحلل بلوغ الهدي

محله

مفصلة فلا نفيد من قصد بالقدرة ما ذكرناه من المقتضى ومكة المشتبه
 بالخروج الذي قد لا طريق له غير أول طريق آخر غير ما صدقنا وكنت لا
 تفقده شغلهم فيستلزمه السك الواجب على المشتري في ذمة قبل عام
 الصد ولا المستأجر والعام المقبل بل يقضي وجوباً في الغالب كذا
 وسنذكر واجباتاً قد يكون منقولاً سواء كان له خصوص ومعلوم مما لا يفتقد
 منكره مصفاً إلى الأصول والقواعد المعلوم منها سقوطاً ما لم يكن واجباتاً
 السك المصدق وعند مصفاً إلى الإجماع الذي قد يكون مرجحاً وغيره
 منهم المصفاً في كونه والمنتهى بل ينقل القول بوجوب قصاصاً أو غير أب
 حنيقة وما لك في رواية والوجه التي قد سمعت طرفاً منها نردّها نعم
 لا ينبغي استصحاب القصص الذي قد يدل على استحباب العقل وكفك
 فتاوى الكتاب الذين قال بعض أفاضلهم وأما تفصيله نردّها كما في بعض
 الأخبار والآية في الحصر لا لتعليق انتهى مرجحاً في وجود ما يدل عليه صريحاً
 في النصوص التي لا يثبت ظهور بعضها بذلك عند كمال الذي قد لا يثبت
 ذموم في وجوب الهدى على كل من صد عن السك كما هو المشهور في نقل
 على لسان غيره واحد ومقتضيه قد يصل إلى الإجماع الذي قد يكون مطلقاً
 من غير واحد وينبغي ظاهره من الغنية التي قد لا يثبت في صراحة
 دعوى الإجماع فيها وفي غيرها على ذلك الذي قد نقلت في الإجماع عن مشي
 الفاضل الذي قد يرد في بعض الأفاضل كلامه في تحريمه ولو لم يكن شيئاً
 هدياً وجب هدي الخلال إن اراده فلا يحل بدونه اتفاقاً والمستفاد من

أمور

أصل المذهب قد عرفت التي منها استصحاب أحكام الأحكام إلا أن يعلم حصول
 الحلال الذي لم يعلم بدونه والثاني وكذا فيكون ذلك مرجحاً
 من غير واحد منها كقول أبي جعفر في موثق زرارة المصدود ويخرج جث صد
 ويرجع صاحبها في السنة والمقصود ببيت هديته وقول الله في
 مرسى الصد والمصدود والمضطر فإن بينهما في المكان الذي ينظر
 وقول أبي جعفر في معتبر حرمان أن رسول الله حين صد بالهديته قهر واحل
 ويخرج من منها وقول الله في حجج معوية بن قمار أن رسول الله
 حين صدك المشركون يوم الحديته بخز بدنته ورجع إلى المدينة إلى غير ذلك
 ما لا يقره قصور بعض الأسانيد والدلالة لقبه الاعتناء وحج المعتمد
 التي قد مر طرف منها وقد يكون منها السيرة والعلم وموافقة الكتاب
 ولو بمعونة المقام الذي قد يعلم منه أن المراد بالحصر فيه ما يعم المنع بالهدى
 الذي قد يصدق على المنوع به اسم المحصور لغة وعرفاً وشرعاً ولعله لذا
 قد أجمع المفسرون كالشافعي والشيخاوري وأخبارها على نزول الآية في
 حصر المدينة وورد تفسيرها بذلك عن الأئمة كما يشعر بذلك آية بل قد
 يكون مرجحاً في ذلك جث قال جل الله فإذا امنتم لظهور لياق في
 القليل باحتصاصه بالأمن من الهدى الذي قد يقال أن ما دل من
 نص الإجماع ويخرج عن اختصاص المنع به باسم الصد والمنع باليمن باسم
 الحصر غير متناهي لذلك فكذلك احتمال كون ذلك اصطلاحاً خاصاً بهك
 نزول الآية التي قد لا يثبت أحد في كونها نزلت حين صد المشركون

رسولهم المدينة فخرج بدنته ورجع إلى المدينة كما قد لا يثبت في كونها
 سائلة لما قد كان سبباً لنزولها ولو على طريق الحان القاضية بمتناوكتها
 في الأحكام الأما خرج بالدليل الذي لم نجد منه ما يدل على عدم توقف
 حل المصدود على الهدى المخرج بتوقف الحل عليه في الآية المعلوم
 شمولها للمصدود بل قال بعض الفاضل باختصاصها فيه وفي النصوص
 التي قد سمعت طرفاً منها كما قد مر ما يعضد هاجم المواضع التي لها
 منها عليها أشاهد فأن الحل من القول بعدم توقف الحل على الهدى
 يمكن من تشدد والضعف وإن استند إلى الأصل الذي قد يمنع وإلزام
 بما هو أقوى من مثل استصحاب أحكام الأحكام وإلى منع عموم الآية للهدى
 المعلوم أن المنع به أن لم يكن المقصود منها بالخصوص فلا أقل من تناوله
 بالعموم ولو على طريق التمايز وإلى تخصيص الحصر باليمن وتخصيص الصد
 بالصدوق في التعميم من قبل أصحاب المصريح في كلام بعض أفاضلهم باحتال
 كون ذلك اصطلاحاً خاصاً بهك نزول الآية التي لا وجه لاستناد الحل إلى
 الزعم شمولها له ولو على قدر عدم الثبوت حق على طريق الحان
 بعد الحجج لعدم اعتناء دليل توقف الحل على الهدى عليها كما لا وجه
 لاستنادها إلى كماله فأنه نص واجماع ونحو على تخصيص المصريح باليمن في
 الصد بالهدى بعد ما سمعنا أنما في ذلك اختصاص المصريح باليمن والمعلوم
 أنه لا دلالة للآية ولا للاخبار على نفى الوجوب في الصد الذي قد يثبت من
 أطراف بعض الأخبار بعدم وجوب الهدى فيه وخصوصاً ما نسب للمولانا

الهدى

الرضا من قوله وإن صد رجل عرج وقد أكرم فضيلة الحج من قبل ولا بأس بالغة
 السنة لأن هذا مصدود وليس كالمحصور المعلوم خلافه مع أن غاية الأطلا
 المقتضى بأمر كعبان والصدوق فإنها كالغنة التي قد يسبب إليه البصر و
 ينحصر دليل الحل الذي قد يمنع من مخالفة الاحتجاج الذي قد نقلت بعض أسانيد
 عدم مخالفة له على عدم وجوب الهدى فيه باصالة البراءة وقد عرفت أنه ممنوع
 ومعارض بما هو أقوى منه من وجوبه بطول الكتاب يتقاصها فنردّها فيما نصيب
 من أمثاله أن كان مصدوداً ثم خرج هديته السوق أو غيره لا مرقور وحل
 وقد كان من تنبيه الخلل بذلك ما طرأ من خلاصته صدق كل شيء أحرم منه
 حق النساء من غير تزويج ولا انتظار لظواهر أن كاهو المشهور في نقله
 قد يصل إلى الإجماع الذي قد يكون مرجحاً في غير واحد من أصحاب الذين
 قد قيل أنه لا خلاف بينهم في ذلك أن من الحلبي الذي لم يوجب
 الهدى من الحلبي المتأثر بوجوب إقامته وبقائه على إقامته حتى يبلغ الهدى
 محله والاسكان في الفصل بين ما يمكن إرساله فيجب بين ما لا يمكن فلا يجب
 المعلوم أن ما ذكره الحلبي مع غيره من أن لهذا الحكم حجج بما مر كما ترد المعنفة
 المتنفذ ما ذهب إليه الحلبي والاسكان الذين قد لا يثبت في اتحادها ذهب إليه
 كما لا يثبت في كونها مكاناً للصفت هدمه حطة ما اشترنا إليه من المتنفذ التي قد
 عرفت منها كقول أبي جعفر في موثق زرارة المصدود ويخرج جث صد ويرجع
 صاحبها في السنة والمقصود ببيت هديته وفي معتبر حرمان أن رسول الله حين
 صد بالهديته قهر واحل ويخرج من منها وقول الله في حجج معوية بن قمار أن رسول الله

والحضور والمضمر بخلاف بدنها في المكان الذي يصلح ان ينفذ وفي جميع معونة
 ابن عماد ان رسالته حيث صدره المذكور نعيم العديته تحريمه ورجع الى
 غيره ذلك من النصوص العتقضية بجم العوائد التي منها الاصل والقرآن عد
 ولو على بعض الوجوه والاشارة المشتبهة والمصلحة القريبة من الاجماع والتأني
 بالمعلوم من فضل ما يخذ الناس عنه والوجه الذي لا يصح فيه
 ملاحظتها الزيادة مستند اليه الاكسافي والجلي من قوله ولا تخلفوا ركنكم
 حتى يبلغ الهدى محله الموقوف من تناوله المصدور الذي قد يستدل على
 الهدى فيه مع الاختيار به في محل كصدقه قوله فان احصرتم فما استيسر من
 الهدى ولو لم يعمد ما استلزم اليه الاجماع والرواية المفردة بصدقه الحديث
 على وجه يكون فضله بيا نال ذلك فغير اجماعه ومن بعض ما يتوهم منه عدم
 الفرق بين المصدور والمصدور من النصوص المحل على اشتراكها في غير محل
 ومن الاشياء والقواعد التي منها استصحاب احكام الاحكام وقاعدتنا الشغل والاثبات
 مع انها قد تمنع وقادرس باساليبها فتدبرها قد يعلم من مثاله فوقف المحل
 على النصير او الخلق بعد الذبح وان قال بعده بعضهم استنادا الى ما لا يصلح
 مستقيا ذاته ومعارضه لما دل على حرمه من فضة وثاوي واصلاح
 قاعدة وانه لا بد من نية التخلل بذلك كما قدمه فاضله في المحصور كذا قد مر
 في مثل ما حقه ما يلحق بالوجه في فائدة الاشتراط عند الاحكام ان يحل
 حيث حرمه فلو هو هذا التخلل عن اشتراطه وعلى انه لو كان سائغا فاعلم
 التداخل وعدمه كما مر فيه وعلى انه لو احصر عن غرة التخلل المنع فخلل بالذبح

والنهي

والنهي بالحق المنع من الظاهر من السأ اية وان كان الاحتيا ما اشرا اليه
 من مقتضى ما ليس على طواظير وانه لو كان عند المصدور المقتضى لم يخل
 بالحق المقر له شرعا الحق باجماع وجوبه في الحق مط وفي الحق اذ لم يثبت بحيث
 لو ادرك احد المقتضين على وجه يحرمه ولا يتخلل بغيره ويقضي له الحق
 عليه وجوبا مستقرا دون غيره كما قرره ذلك كله في المحصور الذي لم يحد من قاضيه
 وبين المصدور في معظم الفروع والسائل التي منها انه لا يتخلل كل منها التي يفي
 القابل بها وجوبه على ما يفي في حق كان وان كان محزرا بين الثلثة او نوعين من
 انواع الحق تحريم القابل كما يخبر به في المندوب والافضل في كل من الواجب
 المندوب كوثان يمثل ما خرج منه لصاحب محمد بن مسلم ورفاعة عن الصادق
 انها قالوا القاتل يحصر وقد قال واشترط فخلل حيث جسيه قال يبعث هبة
 قلنا هل يمتنع في قابل قال لا ولكن يدخل يمثل ما خرج منه وان قال جنة
 منهم فخرج في جملة من كتبه وصاحب المندوب وقع ويح بلزم الايمان به قالنا اذا كان
 المتخلل عنده من غيرة المحبوسين الذين قد يحملون على من كان فرضه القرآن لغنا
 الجماعة الذين قد لا يثبتك في ان صانعهم احاطوا به ولم يندفع العدو والذبح
 الا بالقتال والطابة وبذل المال لم يجب ولو تمكن من ذلك على امثال فيما اراد
 كان المتخلل كافرا او المالك بغيره لا يصح بالمال ولا يستلزم الذل وتقرية العدو
 وصحان شوكه الاسلام الذي قد يعلم من قواعد انه لو فعل ذلك وادفع
 المانع مع منكره ولو في صورة ما يحرم عليه افعال وبذل المال الذي قد يحرم
 بذله في بعض قصور كالحرم القتال عند غلبة عدم كظفر والحدود على النفوس

دفعه عن القتال

والاصول وانه يجوز التخلل لكل منها بما تقره عند عرض المانع وان
 نظر الى انكشاف كنهه قبل الفلز الذي قد يفتل بغير التخلل لم يعلم
 انكشاف العدو قبله فليس بالبيد انهم كدليل على جواز التخلل على من
 زوال المانع الذي فلا يصدق اسم المحصور والمصدور على من ظن ذواله
 قبل القوات لعدوه ورافعا وشرفا فضلا عن علمه وحيث فيمضي الاشكال حتى في
 صورة الظن ولا يندفع الى الاجماع الذي قد يظهر من اطلاق النصوص في
 الشاوي حتى في صورة العلم فضلا عن صورة الظن المخرج بها في كلام القائلين
 وغيرهم على وجه قد لا يثبتك في تحقق الاجماع منهم عليه وخصوصا على تقدير
 المنع من عوى عدم كصدقه كما يستدل اليه عدم تصور العزة المفردة التي لو
 كان الاحلال منها مشروفا لغيرها لاشنع الاحلال منها والضرر تنادي
 بخلاف كرهه الحديث التي كانت مفردة بل لا يتصور القوات في شيء من الحق
 والهمة الا باقتضاء العرا حلة على فوات المفرد المسارعة في العمل وحيث
 فالصبي الحق حتى يمتنع في تلك السنة وفي العزة حتى يمضي زمان ففوت
 المساعدة فيه في العمل على كبح المتعارفين افضل فان زال المانع اتم وان
 فوات اصل العزة ولو تخلف فقال المانع والوقت متع وجب الوتار بالنكاح
 الواجب عليه في ذلك المقام كج الاسلام الذي لا يفتقر في وجوبه سوى
 الاستطاعة من المكان الذي يتوقف الحق على الاستطاعة منه والمعلوم
 انه هناك مكان ذوال المانع وقد حصلت فينا وله عموم ادلة وجوب
 الحق والعزة على كل من استطاع اليه سبيلا وانه لو احصر الحق فاحصر

قوات

تخلل

تخلل بالهوية المفردة شرعا العموم كصدقه والفتاوى المصريح في بعضها
 بانه اولى من جميع التخلل ووجوب بدنة الاضداد ودم التخلل والحق
 من قابل للفتاوى لا معارض ولا يعرف فيه خلاف بين كحجاب الذين قد
 يكنن الاجماع عريضا وغير واحد منهم عما ذلك كله وحيث كان كانت الحجة
 بحجة الاسلام واستقر وجوبها واشترط قبل قلنا فيما على المصنفين
 الحديثين اللذين اختلفا وما يفتل في قابل ان الاولى بحجة الاسلام وثالثا
 عقوبة لم يكن الحق الواحد قطعا وان قلنا ان الاولى عقوبة فالحكم بوجوب
 الحبس بشكل بل قال بعض الاصول ان الاولى سبيل العقوبة لا في حق
 والا يضاهي للاصل فان المعلوم وجوب عقوبة اتمام ما اقتد وان اوجبا
 العقوبة كما في حق اجبرها بحجة الاسلام لوجوبها وفي الاضداد الاجماع
 عليه قال القائل المربوب بما زاد الكلام عند فان تخلل المصدور وفتل الفتاوى
 وانكشف صدق الوقت باق وجب القصاص في مقامه ان كان واجبا من
 اصله وهو محقق يقتضي لسنه وان كان احسنه وجب مطر وكان ايضا محققا
 لسنه كما في حق ومع وفي ما ذكره قاله ليس ههنا حجة فاسنة تقتضي لسنه
 الا هذه على امثال من الاستدلال في ان الاولى بحجة الاسلام فتكون مقتضية
 2 سنه او اقله فان كنته سنه العقوبة وهي اما ان لا تقتضي او تقتضي
 2 قابل فان قيل العام في الاصل عام بحجة الاسلام والذي كان احرم له
 كان ابيه بحجة الاسلام وقد يتخلل منها والآن يقتضيها قلنا انقلب الى
 عام العقوبة على كبح الاولى عقوبة وان قيل ان القصاص ليس بشيء هذه

لشتم

العام وما تقدمه بالمعنى المصطلح لا امتداد الوقت بامتداد المدة
وان وجبت المبادرة فانما هو بمعنى الفعل والآذا قلنا المراد
به فصل ما تحلل منه نعم لاطائل تحت هذا البحث وقيل معنى
كونه محققا يقتضي لئلا يشك في ان لا يكون له وجه آخر ولا شك ان ما تقدم من
الاشكال في وجوب محبتين وعدمه ولعله الذي فهمه الشهيد
وعليه الاسلام ولو لم يكن تحلل الحال ما ذكر مضى في الفاسد
وقضاء في القابل من الجنا وان كان الفاسد ندبا فان لم يكن تحلل
وقضاء تحلل عبرة وقضاء اجسام قابل وان كان ندبا وعليه على كل
بدن الاضداد والدم الفوات لما عرفت انه لا دم فيه ولو فاته وكان
العدو باقيا بمنع عن العرة فله التحلل من غير عدول الى العرة اذ
لا يجدي وان كان نفس العدو مقتدر على استحقاق التكليف بما
لا يطاق فيخص العدو بما اذا اتيقت العرة وكذا ان عدل الى العرة
وكان العدو باقيا تحلل منها وعليه على كل دم التحلل كما كان عليه
قبل هفوات للعدو وبذمة الاضداد وعليه قضاء واحد هو قضاء
الذي كان احرما له لا العرة التي عدل اليها فصدق منها هذا ان اذاد
بما قبله يعني العلامة ما ذكرناه اخيرا والافالمعقبات الواحد معلوم
وفي الاثر الاشكال واختيار الوحدة بعد النزول فيه او القضاء
هو المعقوباتان قضيت دون هبة الاسلام فالحال وان وجب فعلها
في قابل وبقائه الاحتياط قضاء لكن قضاء بالمعنى المصطلح لعدم توقيتها
ليس

احكام

اصالة وان وجبت المفورية بخلاف العقوبة لثبوتها اصالة في انما
الفاسد واحد هو عقوبة ان كانت الاولى عقوبة ووجه الاسلام
ان كانت هي الاولى لثبوتها بالافاد او الاحكام بخلاف الباقية
وفي كونه والمنتهى القطع بان لا يكون عليه القضاء واحد وليس فيها ما
هنا يعني التواعد في النزول والاشكال ولو صدق فانه جاز التحلل
ايضا لما تقدم وعليه البدنة للاضداد والدم للتحلل والقضاء وان بقي
محرمات حتى فاته تحلل عبرة وبالمجمل لا تغتفر الحال بالافاد وعدمه
لا الاضداد بالنعيم والتأخر انما ما قد يتوقف فهم بعضه على معرفة
الماضي من المروج ولا يفرق الحال فيه بين المصدود والمحصر الذي
قد يتوقى مساواة ما يمنع من الاتمام من مثل عدم النفقة وفوات الوقت
او ضيقه او صدول عن الطريق ويخوذلك لها في جواز التحلل الذي قد
لا يشك في جواز عند الاشتراط ان يحل عند عود من شيء من ذلك
كما في من يجوز اشتراط التحلل عند وجود ما يمنع من الاتمام كعدم النفقة
وفوات الوقت او ضيقه او صدول عن الطريق فيتحلل عند وفي الحان
احكامه بالمصدود او المحصر واستقلاله نزول ويجوز جواز التحلل في
ان لم يشترط كما ثبت منها لقول الله عز وجل حتى يحل له ان لم يشترط
قلت بل قد يستفاد من غير واحد النصوص كقول الله عز وجل في مثل الصدق
والمحصر والمضطر يخرجان بدنتها في المكان الذي يضطر ان فيه وفيه
دلالة على مساواة المضطر الذي لا يشك في صدقه على كل ممنوع

المراد به في رجل خرج حاجا معتمرا فاعتلى بعض الطريق وهو محرم
قال فقال لا يخرج بدنة ويجعل رأسه ويرجع الى رحله ولا يقرب النساء
فان لم يجد رصاما ثانيا فغسل يوفافا ذا من وجبه اعتمر ان كان لم يشترط
عليه في احرامه وان كان قد اشتد عليه عليه ان يعتمر الا ان يأتى فيعتمر
مزدرة انها لا ترمى مع المنع من صحة اسانيد فاذ لا لها ومعارضة بعضها
بعضا ليل المعاصرة لبعض ما دل من النصوص المصروفة يتوقف الحل
على الهدى بما قبلها اعتصاما بها جميع العواضد التي قد شهد العقل
النقل بصدق كثير منها وسقوط القول بخلافها وان استشكل في عدم
وليس محل كالا ستاد الى الآية بناء على ما يتوهم منها من عدم توقف الحل
على الهدى الذي لم ينسب الى المشرع كالحج الذي قبله ان في المصدرة
اشد منه في المحصر فاذ لا يحل عليه الجهاد المشار اليها بمعبودة محرم التي
قد حلت انما ممنوعة في مثل المقام ولو على فرض تسليم الاصل المنوع
فما عدا ذلك في من القول بخلاف العاخر من الهدى من غير بدل كالحج من
الضيق وكذا وان نسب اليه الاستناد الى الآية والحج المدفوع
بانظارات محرم الى ميثاق الى اتمام النسك مع انه هو الموت على فاته
ترك الاشتراط المعلوم ان الفاتحة فيه سقوط الهدى الذي لا يمنع التحلل
به مع التقصير عند وجود العاخر من عدمه قد عرفت ونحوه من وجوه الاستناد
فيما عرفت من الطواف وكسبي مع الاكلان بعد ملاحظة الاطوار والحق بعد
وعوم ما دل من نصه وقوى على وجوب الاستسنانة في ذلك عند تعدل

من الاتمام للمصدور في سائر احكامه وان كان الاحتياط في مساواة المحصر
فقط هذا لا يخص سائر التحلل كالمصدور في الصد والمحصار والفوات
ثم قال ولو شرط التحلل عند احد هذه العوارض غير هدى امكن صحة
عملا بالشرط فيحلل بالحق او يقتصر مع التيه ولو شرط ان يكون حلالا
بنفسها راض امكن صحة فلا يحتاج الى المحلل ولو شرط التحلل عند هذا
الحج فغير العرة ففي اتباع شرطه احتمال والاقرب لعدم اجماع انتهى قد لا
يتحقق ما في بعض من تناول الذي قد لا يشك في وقوعه بعد ملاحظة
الآية والنصوص الكثيرة والاجماع المفقولة صريحة في الغنية وظاهر كلامه
على ان غير واحد اصل المذهب قواعد التي منها الاستسنانة
قاعدة الاحتياط انه لا بد من هدى التحلل احتيازا ولا اضطرارا وان
ورد به اخبار في المحصر كقول الله عز وجل في خيبر اذ احصر الرجل فبعث
هديه فاذا ه راسه قبل ان يذبح هديه فانه يذبح في المكان الذي
احصر فيه او يصوم او يتصدق والصوم ثلثة ايام والتصدق على ستة
ساكنين نصف صاع لكل مسكين وفي حق ابن عمر في المحصر ولم يتوقف
بنسك ويرجع فان لم يجد ثمن هدى صام وكذا في صحة الا ان فيه
ميله فان لم يجد هديا قال يصوم وهو لا يفي بعبارة في خبره اذ اذا
احصر الرجل فبعث هديه ثم اذاه راسه قبل ان يخرج راسه فانه يذبح
في المكان الذي احصر فيه او يصوم او يطعم ستة مساكين وما في الجامع من
كتاب المشيخة لابن محبوب انه روى صالح عن عامر بن عبد الله بن خديعة عن

عن عبد الله

ابن

الفصل وقد يشعر به كل ما دل على وجوب الحق أو التقصير في كمال النج
الذي لا يتخلل إلا بعد فعل كذا شيء به بعض الأعلام وفصيلة
الأشياء والقواعد وكلما دل على وجوب الاستنابة وكثير من الوجوه التي
قد يكون منها نحو ما دل على وقوع حمل النساء على طوافهن في المحصر
وإن قام احتمال التخلل بها قبل فعل الناسب منها ما تلاوة النص في
الفتوى وخصوص ما دل على عدم وقوع حمل النساء على طوافهن في
المصعد الذي قد يمنع فيه في المحصر وجوب قصه ما يقتضي فيها
عدا طواف النساء في المحصر إذا ان تحقق الإجماع الذي قد يظهر من غير
واحد عند التأمل الذي قد يعلم من إعطاء حقه أن من كان له طريق
غير موصغ الصعد وجب عليه سلوكه ولا يجوز له التخلل ولو مع خوف
القوات وطول المسافة إذا كان له ففئة واحدة به بل قد يتفاد من
أصل المذهب فرائض وعموم الكتاب وكسنة أنه لا يجوز له التخلل ولو
علم أنه يفوته فضلا عن خوف القوات المخرج في كلام بعض الأفاضل أنه
لا دليل على جواز التخلل بخوفه وهو في محله كاستكمال الفاضل في عهد
جواز التخلل مع العلم بالقوات من كسر بالاستمرار كما في الصعد وما
للنوافذ وكونه في معنى الصعد أو زواجره أو في منزهة أنه يحتمل معه
الدرك منه ومن الأمر بان تمام المنسك في الآية والأصول والقواعد التي
منها الاستسقاء أو غيرها عليه أو كان محميا عليه وليس إلا الصعد والمصعد
والقوات مع أنه إذا فات الحج انقلب عمرة وانها فلا حلول قبل ان تمام
المنسك

المنسك ولا دليل هنا على إلا نقول ولا على الهدوء هذا مع تقدير العلم
وعدم تصور الضرر من الاستمرار إلى القوات الذي يتخلل معه المعركة
إلى غير ذلك من الوجوه القاضية بمن يد فزع الأخير الذي قد يكون
هو كظاهر من المعظم وإن كان المصريح به قليلا والمخرج بالاقول جمع منهم
الشيخ وكسب والحلي على ما نقل عنهم فممن من العلم بالقوات أنما د
التفقه المنقول عن المتأخرين فمما على جواز التخلل عنده على وجه قد
يظهر منه دعوى الإجماع الذي قد يظهر من كثير ولا بعد تحصيله وفي
افتراضه من غير بالضرر وحرجه المكلف بالإتمام وتحقيقه على الأصل
وما سمعته من إجماع أصحاب الذين لا ينافي القطع منهم هنا الحكم بعد
التخلل بالعلم على الجهة فضلا عن الأشكال الذي سمعته من الفاضل المصريح
بذلك وكلام غيره أنما دل على التخلل ولو مع خوف القوات أو العلم به
مثلا مصنف في حله وفي ذلك الطريق فإن أدرك الحج والتخلل بغيره كما هو
القاعدة في تخلل عرفة الحج وإن ترك المضي حتى قامت أحوال في التخلل
وجها أن أوجه التخلل بعد بعض الأفاضل الذي قال فإن كان ما أحرم به
عمرة التمتع فإذا قامت عدل إلى الحج أن أدركه والأعلى المفردة وإن كان
عمرة مفردة فلا فوات وفي أنه المصدود بالعدد ولم يحل أما الصعد ظاهرا
أو غير ظاهرا فلا دل على التخلل إلا أن له طريق مسلوكة سلكه وقد شرط على
دبه وينبغي إذا تطلل وتجب عليه القصص أن كان متطوعا وفي سقوط
الدم إذا شرط قولن والثاني أن أمكنه المنعوق بعد ذلك فلا فإن أدرك

أحد الموقفين فتدحج وإن صدق بعض المناسك وقد أدرك أحد الموقفين
فتدحج وإن صدق بعض المناسك وقد أدرك الموقفين فتدحج
واستنابة قصه ما في المناسك وإن لم يمكنه التفوق وكان له طريق
مسلك سواه بحيث لم ينفذ زاده لبعه أو لم يشترط على يده لم يتخلل وإن
صدق الموقفين فتدحج بغير حرج وحكمه ما ذكرناه كذا فيما عندي من
نسخها وفي لفت بتغييرها ففي أخر حيث لو لم ينفذ زاده لفتة مكان
ما سمعته وقال وهذا القول يعطى أنه يشترط في التخلل الاشتراط وهو
قول بعض أصحابنا والأدب خلافه لما رواه كصديق قال سئل حجة
ابن جرير أبا عبد الله الذي يقول خلق حيث حبست فقال هو حيث
حبست قال أولم يقل أنتي ما يعرف فاصيله ما أم المعلوم منه وجوب
قصه ما فاته في العام لقال بل مع وجوبه مستقرا أو مستقرا وعدم وجوب
قصه إذا كان مندوبا وإن فهم من بعض خصوص الوجوب لكنه محمول
على الاستحباب وأن من حبس على مال ونحوه حتى وقد كان متمكنا من إعادته
فليس بمصدود ومن حبس على غير حرج كان مصدورا ولو على مال يسير إلا
إذا بلغ في النسبة بحيث يفتقر تركه لثبوتها ونافي الحج ولكنه في غاية
الأشكال لما فاته كل ما دل على وجوب كمال الحج والعمرة ولو زومه عدم
الاستطاعة لأكثر الشيعة سيما إجماع المالين أنهم لا يمكنهم دخول مكة
لاخوار الموقفين الذي يبذل الأموال القليلة كان المتقص ليل لها فسينا
الصعد كان سائر الحج وكثير من غيرهم مصدورين يجوز التخلل لهم والجمع

إلى ما ذكروه فتدبر فيها قد يستفاد فاصيله من مثال المقام الذي قد ذكر
الناصح فيه أن المنة وعبره أطلقوا القول بتحقيق الضرر والصعد بقوات الموقفين
ومكة المشرفة في الحج والعمرة وأطبقوا على عدم تحققه بالمنع عن البيت بمنى
وروى الجار بل يستنبط الرمي في وقت أن أمكنه والأقضية في القابل وظل
في كشف اللثام ما ذكروه لكلام غيره ولا يتحقق الصعد بالمنع من رمي الجمار يوم النحر
وبعد ذلك والذبح والخلق والتقصير ومبيت منى بل يصح الحج إذا أدرك الموقفين
أواحدهما وإنما عليه أن يستنبط الرمي والذبح ويحقق وقصر متى أمكنه
أولم يمكنه الاستنابة في الرمي فهو مصدود لعدم رضوضه وأولوية تخطئه
من المصدود على التخلل وفي الذبح فهو لا يستطيع الهدى فضيلة الصيام بدله
أن لم يمكنه إبلان الثمن من نذير بقبية ذي الحجة وظاهره من أن لما في قصة النبي
قد ذكر فيها بعد ما سمعته ما هذا لفظه وبقي أمور منها منع الحاج عن مناسك
من يوم النحر إذا لم يمكنه الاستنابة بالرعي والذبح وفي تحقيقها فيه نظر من
أطلقوا نفسا لخاصة البقاء أما لو أمكنه الاستنابة فيها فصل وحل أو قصر
مكانه وتخلل وأتم باقي الأفعال ومنها المنع ومكة فاته بعد التخلل في
والأقضية عدم تحقيقه فيبقى على إجماعه بالاستنابة إلى الصعد والطريق النساء
الذين يأتون بقبية الأفعال أو يستنبط فيها حيث يجوز ويتخلل مع حرج ذي
الحج التخلل بالهدى لما في ثناياها من القابل من الحج ومنها منع المعتمر عن
أفعال مكة بعد دخولها وقد سلفنا أن حكم حكم المنع عن مكة لا تنافي القاة
بحجة الدخول ومنها الصعد عن الطواف خاصة منها وفي الحج وثقله أنه يستنبط

كلما يقع على الامكان والابق على احراره بالنسبة الى ما يحلله الى ان يقيد عليه وعلى الاستنابة ومنها الصدقة البيعية خاصة فانه محلل في العروة مع وفي الحج على بعض الوجوه وقد تقدم وحكمه كالطواف واحتمل من التحلل من في العروة ولعدم افادة الطواف شيئا وكذا القول في عمرة الافراد ولو صدق طواف النساء والاستنابة فيه اقرب من التحلل وهذه الفروض عين في الضرر وفي القضاء اكان خاصا اذ لا فرق فيه بين الهاتم والخاص بالنسبة الى المصدود كالوجوب لبعض الحاج ولو يحق بغيره وانفق لم يترك كونه من بخلافه فلو قيل يجوز الاستنابة في كل فعل يقبل النيابة كالحطيم والسعي والرمي والذبح والصلوة كان حسنا لكن يشترط ما اتفقوا على تحقق المصدود والضرر عند الافعال للضرورة قال في الرباين ما زجنا لخصمنا وانما يتحقق قصد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة بل مناسكها ولو قال مكة تنزل عليه بله تكلف مع الاحياج وان كان معتمرا او موقفا او حاضرا مع فوات الامكان كان حائجا بحيث لا طريق له غير موضع المصدود وكان له طريق اخر كان لا نفقة له في سلوكه ولا خلاف في حصول المصدود بذلك بل اتفاقا وكذا اذا صدق المعز عن الطواف والسعي خاصة لعدم الاية في انتصاف حكم الاحرام الى التأتين بما على المصدود واما حصول الاحول به فبظروية اولى مع العموم ولا يخفى بالمنع من العود الى معنى لرمي الجمار والبسيت بما قيل اجماعا كما فصله جماعة من الصحابة بل يحكم بغيره في حجة يستنبطه الربان امكن والاقضاء في القابل وان منع من هذا سلك من

يوم النحر استناب وقد تم نسكه بلا خلاف فان نقد الاستنابة قبله قبل البقاء على احراره مع كل ذلك لو كان المنع عن مكة ومنه جملتها ولو منع عن مكة خاصة بعد التحلل لم يبق على احراره بالنسبة الى الطيب النساء والصيد خاصة وان لم تكن الاستنابة في الرمي فهو مقصد ودلوه فوضوه واو لونه تحلله من المصدود وعن الكل وفي الذبح فهو لا يستطيع التحلل فله القسيام بدله ان لم يمكنه ايداع الفضة عن يده بنية ذي الحجة وهذا القول اظهر لقوة دليله مع ما في القول من لزوم البقاء الى القابل العصر الحرجي ومنه مصافا الى الاولوية المتقدم اليها الاشارة بظهور الجواب عما قيل على عموم الكتاب ولسته باختصاص طوافه ما يحكم بتأديده وغيره بحيث لا تدان به شبهة بما اذا صدق بغيره به الحج او العروة بالكلية لا لبعض افعالها الشارحة فانه على تقدير بغيره وربما يمنع ان منوطها وان اخبر بذلك الا ان خواها بغيره وغيره حتى ما كان فيه الاستنابة الا انه حرج اتفاقا فتقيد ودواية ومن ثمرات كسده وان كان قصدا بالحج قابل وجوبا او اختيارا بالاداء في صورة فواته بالصدقة ويحتمل ومكة فانه ليس له ان يتركه الذي لا تنفك عنه اجماعا واما ثمة اللزوم له جواز الاحول من الاحرام وجوب الذي ويحتمل فنقول بها هنا كمن على شكل في الاخير لفقد العموم فيه وعدم صدق الهوى لا يجابه لعدم اختصاص بصورة الصدقة الحج او العروة من اصله فان غاية الاولوية افادة جواز الاحول لا وجوبه لاحتمال خصوصية الصدقة لباغضه لكن غاية ذلك كذلك واصالة البقاء على الاحرام ربما

بغير ذلك هدم خروج ذي الحجة والادخلة التحلل استلزاما في بقاءه على الى هاتم القابل من الحج المستفي بالية والرواية ولا يتحقق المصدود بالمنع من العود الى معنى لرمي الجمار والميتا اجماعا على ما فصله جمع من الصحابة بل يحكم بصحة حجة ويستنبطه الربان امكن والاقضاء في القابل واما لو كان المصدود عروة المتعقد فلا ريب انه يتحقق بالمنع من دخول مكة وبالمعنى بعد الاحول من التأتين بالاصال قال في لك وفي تحقيقه بالمنع من السعي بمكة الطواف خاصة وجهان من الخلاف نقص وعدم منغية الطواف في التحلل وعدم التمتع بذلك في النصوص والفتاوى ثم قال والوجهان اثبات عروة الافراد مع زيادة اشكال فيما لو صدق بعد التقصير من طواف النساء فيمكن ان لا يتحقق في القصد بل يبقى على احراره بالنسبة اليهن ثم قال واكثر هذه الفروض لم يتعرض لها الجماعة بنفي ولا اثبات فينبغي تحقيق الحال فيها وظاهره وكذا وقوع الاشكال اية في طواف العروة حيث قل ومنع من الطواف خاصة استناب فيه مع الامكان ومع النقد ربي على احراره الى ان يقيد عليه وعلى الاستنابة ويحتمل فريحا جواز التحلل مع خوف الفوات للعموم ونفي الحج الزام من بقاءه على الاحرام وكذا الكلام في السعي وطواف النساء في المفردة انتهى اقول لا يخفى على من اعطى التامل حقيقة في روايات الضرر والصدقة الواردة في هذا الباب ان الاستفادة منها على وجه لا يخلو من الاوتاب امانا هو حلقها بعد الامرين لتبدا الاحرام وقبل التلبس بشيء من افعال الحج والعروة وقراءة الفاظها ومقتضى احوالها شاهدة بما قلناه

تحكم باجابه فاجابه لا لا يصلح للفرق وهو كان في ذلك ولحقه ما ذكرنا بتحقيق المصدود لوجب التحلل والهدى بالمنع من الحج والعروة بتمامها او اعتبارها وسقوط ما صدقته بعد التحلل في عامه الا ما قيل لينا به فجب ولا تمتع للصدقة الا افادة جواز التحلل فيها لا تحلل الا بفعله او بالصدقة ومزب منه في كلام بعض الافاضل حيث قال بعد ذكر ما يحقق به كسده قطعاً واما اذا ادرك الموقفين او ما به يدرك ثم صدق فان كان عن مناسك متواضعة فان له ان يستنبط الرمي والذبح كما في المربعين ثم يحلق ويحلل اما لو لم يمكن الاستنابة فاشكال لاحتمال البقاء على احراره بمسك بالاصال وجواز التحلل لتحقيق المصدود فيتناوله عموم فادول على جواز التحلل مع كسده ولعله الاقرب وكذا الوجهان لو كان المنع عن مكة ومعنى وجزم العلامة في المنع وكذا وجهان نظر الذين الصدق بغير التحلل من الجميع من بعض الوجوه وهو قريب ولو صدق مكة خاصة بعد التحلل في معنى فتدبر في جماعة من الشبهات من بعدم تحقق المصدود فيبقى على احراره بالنسبة الى طيف النساء والصيد الى ان ياتي بغيره لافعال ونفل ذلك عن الحج الذي عليه قال لان التحلل من الاحرام اما الهدى للمصدود والخصم او التأتين بافعالهم التحلل الطوافين وتسمى فاذا شرع في الثاني وان عبا سلك من يوم النحر نفيان عليه ذلك لعدم الدليل على جواز التحلل بالهدى في الصورة الصدقة شاملة بغيرها هذه العروة ومعنى صدق عليه انه مصدود وجب اجراء حكم المصدود وعليه بالتحلل بالهدى ويحتمل بغير الكلام في انه يستنبط

تجيب

لمن تأملها بعين الانصاف فكثير ما ذكرها من الفروع لا يخرج من الاستحالة
 شيئا مع ما عرفت فالتقدم المذكور في الاخبار له احكام تترتب عليها من
 وجوب الهدى ووجوب الحج من قبل وجوب النساء ونحو ذلك ومن سبب
 ذلك في كلام كثير من اصحاب الذين من امن كقولهم في كلامهم واعطى الله
 حقه في نصوصهم الواردة في المصود والمصدق وقولا وفلا قد لا يدرك
 في عدم تحقق الخبر والصدقين كل ما يقتضي الاستنباط من مثل الطواف و
 السعي ونحوهما مع تمكنه منها في تمامه في الوقت الموقوف لها شرعا بالنسبة
 الى الوقت منها والوقت الموقوف لها شرعا بغيرها بحيث لا يلزم منه الضرر
 للوجه المضيق في الشريعة عقلا وفلا بالنسبة الى غير الوقت منها وحققتها
 عن كل ما لا يقتضي النيابة او تعلقها بمحظوم ذكره فان مما يخلل به لو فعل
 ولو في الليلة ولكنها قد تعدت عليه في ذلك الوقت الموقوف لها شرعا
 والمعتد لعلها عرفا سيما بعد ملاحظة الآية كشرعية التي لا ريب فيها قد
 نزلت في معرض الاستان والتفصيل عند عدم التمكن من اكمال التمسك
 الذي قد لا يتصور التحلل منه بالهدى مع التمكن من اكماله ولو بالاستان
 التي ما شرعت الا كونهما غيرة في المباشرة كما لا يتصور من يد تفصل الا
 على تقدير حيوان التحلل عند عدم التمكن من الاستنباط في ذلك الوقت
 الذي قد يكون التحلل فيه عند المنع عما يقتضي الاستنباط المتعدية فيه ولو
 منه عند المنع عما لا يقتضيها وخصوصا بعد ملاحظة الامتداد والقواعد وكل
 ما دل على وجوب اكمال الحج والعمرة من كتاب وسنة واجماع ونحوه وكل ما
 دل

دل على وجوب قضاء الطواف وكسوف ونحو ذلك ما يقتضي عدم
 جواز التحلل مع تمكنه من الاستنباط في ذلك الوقت الذي قد علمت
 علم يخلل لم يتكرر من الاستنباط فيه للزم الضرر والحرمان المتقنين عين
 الشريعة الموصوفة بالسطوة وعدم التكليف فيها الا بما دون كفاية
 مصافا الى ذلك ومنه الضرر والحرمان ومع الرجال من النساء والنساء من الرجال
 والمفاسد الكثيرة سيما فيما لو لم يتمكن من القضاء في القابل وخصوصا
 فيما لو نفذ وعليه ذلك مرة اخرى بل في كلام بعض الافاضل ما قد يشع
 بدعوى الاجماع على ذلك حيث قال حاذقا حذوون فقتل الخائف الذي
 من شأنه ذكره لوعرض عليه لعقدان حكم بها في عقد ونسب اليهم والفنية
 المقصود ما سألها ارسالها عن التمسك مع احتمال انه كلامه من تحلل المصدود
 بدعوى الهدى والتقصير او الخلق ولا بد مع ذلك من الاستنباط فيما عرفت
 الطواف او سائر غيرها ان امكن لغرض ما دل عليها مع المقدرة فاقول
 النافي لك ذلك في الحج والعمرة انتهى جليا وقرينة في كلام غير واحد من
 اصحاب الاستنباط من تتبع كلامهم ونصوصهم عدم الوجوه الفرق بين
 المصدود في سائر الفروع والمسائل الا ما اخرجته كدليل فتدبر
 وعلمك بما صحت ما لم ينفع في استنباط الفروع المتأثر الى طرف منها
 من امثال المقام الذي لا ريب ان مرادنا حاشا فيه شيئا كل مذهب يقي
 وادبه هو العلم بمقتضى اطلاقه ونسبته ونحوه والانه ان نصيبنا من قوله القول
 والعلم ما راجع الى احكامه ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم خاتمة الكلام

سبيل يعني الحج دون العمرة قال لا ولكن يعني الحج والعمرة جميعا لانها مفروضا
 ويصح في الموضع تفسيرهما شيئا بان اذينة ابيه عنه الى غير ذلك من النصوص
 المحمل ما لا ينافي على وجوبها في كل مقام على ذي الحجعة على تأكيد الاستنباط
 ومن يد تفصل اما ليدل على انه لو لم يفعل في الطام الاول وجب عليه شيء
 الثاني وهكذا وان فعل محرما في الثاني للمنا في العمرة الذي لا ريب
 فيه في كلام الحج والعمرة المهرج بدعوى الاجماع في كلام المناضل ونحو
 القول في كلام الحلي على وجوب هتود هتودا كالحج الذي قد تدعى العمرة
 فضلا عن الاجماع الذي قد لا يشك في تواتره كالتصريح على صوابها
 في الوجوب المعلوم من ضرورة فضلا عن الاجماع والتصريح فورد فيه
 فيكون فيها كك كما تقتضي المساواة المنجزة بتوقف وجوبها على كل
 ما يتوقف عليه وجوب الحج وصحة من الشرط الذي قد يقتضيها وجوبها
 خاصة فيما لو استطاع اليها سبيلا دون الحج الذي لا ريب في وجوبه على
 من استطاع اليه سبيلا وبها وان لم تقدر الاستطاعة لوقوع التمتع وهو
 الاستطاعة للحج تعديها علمت من ارتباطها كل منها بالآخر وبالاختيار بالعمرة
 المفردة والمنعته الى الحج الذي يجزئ به منفردا ومنعها اليها وبهم
 الاختيار بالعمرة المستكف بها كالحج الذي لا يجزئ عن حج الاسلام اذا استكف
 به ثم استطاع اليه سبيلا واحتمال عدم وجوب حج القرائن والافراد فيها لو
 استطاع اليه سبيلا ومنه العمرة فلا يكون حجيا غير حج الاسلام بعكس
 الاستطاعة لها بل لا يكون مشروعا كحج التمتع المشروط بتقدم عمره

تجيب العمرة المفردة لانه لا بد من شرطها بالناسك المخصوصة الواضحة في الدنيا
 ومكة المشرفة كما عرفت فمقتضاها اصل الشرع مرة واحدة فشرط الحج
 التي قد تقتضيها كتابا وسنة واجماعا قد يكون مفقودا كما لا يخفى
 ومعلوم ما لا يبعد منكرة وتاسيا بالمعلوم من فضل ذوق شعرة وسيرة
 واصولا وقواعد ولو على بعض الوجوه وان قال باختيارها لبعضهم الرشد
 في خلافهم ففي صحيح معاوية بن عمار عن كفة العمرة واجبة على الخلق غير انه
 على من استطاع لان الله عز وجل يقول واعمر الحج والعمرة لله فقلت فمن منع
 بالعمرة الى الحج اجتزى عنه قال نعم وفي صحيح ابن اذينة او حسنة كتيب الى ابي
 علي لم يأت بغيرها مع ابن بكير وبعضها مع ابي العباس في آراء الجواب بما دل
 شلت عن قوله الله عز وجل وقد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 يعني الحج والعمرة جميعا لانها مفروضة وملت عن قوله الله عز وجل واتوا
 الحج والعمرة لله يعني يتأهلها اذاتها وانقضاء ما يقع الحج فيها وفي صحيح الفضل
 ابن ابي العباس عنه في قوله الله عز وجل واتوا الحج والعمرة لله فقلت فمن منع
 وفي صحيح زرارة عن ابي جعفر في حديث العمرة واجبة على الخلق غير انه
 لان الله يقول واعمر الحج والعمرة لله وانما نزلت العمرة بالمدينة وفي صحيح معاوية
 ابن عمار عن كفة عن يوم الحج الاكبر فقال هو يوم الفرو ولا صفر هو العمرة
 وفي معتبر الى بصيرة العمرة مفروضة مثل الحج وقال امير المؤمنين ع
 بالحج والعمرة فله بالتالي اياتها بدائم وفي الدرر من المفرد في الصحيح عن
 اذينة انه سئل عن قول الله عز وجل وقد على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلا

عليه ضيفت كالقول بعدم وجوب العزم مع الاستطاعة لها دون الحج وإن
 مرجع به المنة في حق واستند إلى أصل وظهور حج البيت في الآية في غير
 العزم وعدم ظهور وجوب انما مائة وجوب ثنائيا ومنع استلزامه
 وإلى أنها لو وجبت كان من استكمال استطاعة لها فاقا وتبليها وقبل
 ذي الحجة يحل استباحة التربة فلم يذكر ذلك في حيزها وكتاب وكان
 المستطاع لها الحج إذا أتى الحرم قبل شهر الحج بعمرة بغيره لا احتمال
 أن يموت أو لا يتبقى استطاعة الحج إلى وقتها إلى غير ذلك مما قد ذكر سنننا له
 وقد يذكر طرق منه سنننا السقوط في الإضافة والفرق عند عدم الاستطاعة
 للفرق مضافا إلى ما ذكره بعض الفاضل من أن الوجوب يقولون فيه
 بيان كل من حج الأضداد والفرق ثم يعتبر بعد الفرائض الحج على وجه يؤمن
 وحول العزم في الحجين ضرورة أن ذلك كله لا يقيدهم لبعض ما دل على كونه
 من الأصناف والنوع عددهم الكتاب وكنته ولا جماعات المنقولة والوجوب المعلوم
 من ملة خطتها استقلال كل من الحج والعزم سوى حج التمتع وعمرته المرتبط كل منها
 بالأخر ولذا لا يفرق أحدهما عن الآخر بعدد حج الأضداد والفرق المعلوم
 من الضرورة فضلا عن الإجماع والتفصيل من لا ارتباط لكل منها بالأخر ولذا
 لا يرتب في إمكانية استحباب كل منها خفرا مع أنه قد يمنع من الأصل المعاد
 بأهواؤهم من أمثاله ومن عوى اختصاص حج البيت في الآية بغير العزم
 وعدم ظهور وجوب تمامه في وجوب ثنائيا وعدم استلزامه ولو
 مجموعته الفرائض المشار إليها ومنها النصوص المخرج في بعضها كونهما
 منزهة

مشتملة للآية وإنما هي الحج الأصغر وفي بعضها يعنى تمامها إذا ما كان عزم من
 استعداد وجوب الاستيحار من أصل التركة وعدم الذكر في كتب الوجوب و
 ضرورة الكمال على ما قرئ فيها وجوب الاستيحار من أصل التركة للحج المعلوم
 ضرورة النص فيموله لها وقد يكون هو الشرع عدم ذكر الاستيحار مع أنه نادرا
 الواقع وقد ثبت استحبابها كما ينبغي وجوبه بالطريق الأول مع أنهم ما ركوه
 أصلا بل ذكره في مثل ما لا يصح المال أو العتق مع الوصية بالحج إذا أحد المسلمين
 ما يؤمر إلى ذلك الذي لم يترك ذكره في النصوص المتأولة له ولو لم يترك
 الإطلاق والعزم ومن عوى وجوب المباداة إلى العزم على من كان مستطيعا
 لها والحج إذا أتى الحرم قبل شهر الحج باحتمال الموت أو فوات استطاعة الحج
 2. وقتة بعد ما علمت أنه من المستطاع لها تلك السنة المتعذر أو شيئا أو
 ليس لها الشان بغير السلام الله عند الحج مقدمة في القنع وموعدة في قيمته
 واحتمال الموت وفوات استطاعة غير ملتفت إليه بعد التمسك بها من نصحتها
 الموجب لتوجه الخطأ بالحج والعزم في الوقت الموفق لها شرط في كونه
 المعلوم من أولها أن ما يؤمر دخول العزم في الحجين من مثل قولهم في بيان
 حج الأضداد والفرق ثم يعتبر بعد الفرائض من الحج محمول على الخطاب للأهل
 ذلك من لا يرتب في وجوب كل من الحج والعزم إذا لم يستطع إلا أحدهما المعلوم
 والأدلة التي ذكرتها في مثل المقام وجوب كل منها بمثل كذا وكذا بعد
 الاستحباب ودخول الحرم والأضداد الذي قد لا يتصور كونه موجبا لكل منها
 مستقلا على فقد استقلال كل منها عن الآخر كما لا يتصور وجوب الحج بالسنن

وشبهه والاستيحار ودخول الحرم الأعلى فتدبر ذلك الذي قد لا يتصور إلا تحيا
 الأعلى فتدبره المتوقف عليه وجوب عزم فنوات الحج إلى غيره ذلك ما دل
 عليه ملاحظة التردد فضلا عن القول الذي قد شذبه المنة وإن استند
 إلى ما لا يعلم سنننا في ذاته ومقامه من وجوب بطول الكتاب بتفاصيلها
 وقد عرفت منها في أمثال المقام المعلوم ما قرئنا أن وجوب أحدهما للدخول
 مكة بل الحرم على كل قصد عدا من يكره منه الدخول في مثل الخطاب
 الناس والداخل ولما يخص منهم أحدهما له أهله والرفق والمريض في
 القاصد لفتايل صاب وجوب تخيير من شرط لا شرعي فيجب الإثم والمؤاخذة
 على الدخول بغير حرام لا على تركه فتشك كالطهارة لصلوة كماله ومن
 كتابة القرآن من دون قوت بين ما إذا وجب الدخول عليه شرعا أم لا
 على القول بوجوب ما لا يتم الواجب إليه فيجب التمسك شرعا في الأول وثم
 في الثاني وإن أضاف العزم ثمانية النية والأحرار وكهنة في
 السبعين نيتها وطواف النساء والحنان والتقصير المنع من بعد تنوع عزم
 التمتع الذي ليس عزم طواف النساء الذي يكون أفعال العزم المتمتع
 بها ما عدا من أفعال كما مر فقلنا وإنه من اعتمر متعظا لم يجز له الحج
 من مكة قبل الحج ومن اعتمر مرة إلى أسننه استحب له الإقامة بالحج ويجعلها متعظا
 خصوصا إذا أقام إلى هلال ذي الحجة ولا يجوز للأصل والأخبار ولكن الأجبا
 الأولى لتعطل الانتقال إلى التمتع وإن لم ينو وأوجب كفايا الحج على من
 أدرك التزوية لقول الله في صحيح عزمين بزيادة اعتمر مرة مزرعة فله أن

يخرج إلى أهله متى شاء إلا أن يذكره خروج الناس يوم التزوية وتعارضه
 المخصصة مطلقا وقوله في حسن إباحة من عمر البنا أن الحين على حج
 يوم التزوية إلى العراق وكان معتبرا ويحمل الضرورة وتقدم على خروج كما
 فيه انتهى حيزا غير أن الماد بالاقامة في النصوص وكذا في أن لا يخرج حيث
 لا يفتقر العود إلى تجديد الإقام من ضرورة أن من حج وجب قبله في شهر
 جان كما التمتع بها كما يجوز له ذلك لو لم يخرج أصلا ومن وجب بعد شهر
 وجب عليه الإقام بالحج أو العمرة التي يجزى أن ينوي بها حج ولا يجوز أن ينوي
 لما قرئ لزوم ارتباط السكن في التمتع الذي لو نذر عزمه وجب حجها كالونذره
 حج وجب عزمه لمكان الارتباط العالي في الأضداد والفرق الذين لو نذر حجها
 لم يجب العزم كالونذره العزم لم يجب الحج إلا مع قصدتها في النذر ولو أحسد
 حج الأضداد أو القرآن وجب إقامته والتضاد دون العزم التي لا وجب إقامته
 الأقصاها خاصة لما قد علمت من إقراره على أن من نذر لو كان المصدح الأم
 وجب العزم إليه أن كانت واجبة عليه وكذا عزمه وأصله فان كان فرجه
 المساعد اتبع بالعزم قبل وكذا أن كان القضاء وجاز تقديم عزمه الأم
 على حج الفرد أو أخرها إلى القضاء فتدبرها لتعلم من أمثاله أن العزم
 فثمان متعظ بها وهي فزع من نأى عن مكة المشرفة كاسبق مفضلا ومطرق
 وهي فزع مكة وحاضرتها عما قرأه وكل من لم يستطع إليها وإن كان نائبا
 فيا فيها منفردة عن الحج بغير عزم عزمه الإسلام كما يثبتها التمتع على
 الحج في أسننه المشروطة فوجوب الحج منها ملة وتوثرها القادر والمرة عنه

منه

منه

أهل

به عن حج الاسلام وعمرته فيما لو كان مستطيعا لها كما لا وسنته واجامتها قد يكون منقوله
 متواترا كالصواب ومعلومه مما لا يحد منكره وتاسيا بالمعلوم من فصل ذي القعدة
 وسبق وقاعدة واسلا كما قد يستفاد من الاصول والقواعد والنصوص وكما حق
 كثير وجوه العقل وتقتل فورية الاثبات بالمؤخرة عن الحج بل قد يظهر الاجماع
 عليه وعين واحد من اصحاب المصريح في كلام فاضلهم يدعي الاجماع على فورية
 العمرة التي قد يقع الحلي الخلاف في فريتها كالحج الذي قد يستدل بكل ما دل على
 فوريته على فريتها كما اثبتنا اليه سابقا ولكنه في غاية الاشكال ان اريد بها
 الفورية التي ينابها التأخير الى استقبال الحرم فضلا عن التأخير الى ايام الفري
 التي قد لا يكون الاصول والقواعد والنصوص كمنادى على جواز الوقاية
 فيها غنى وانتهى الفصل بل قال لا بد من غار في الصحيح لا غرة فيها وذلك كالحج
 فيما يستفاد من صحيح الحسن بن محبوب عن داود بن كثير الرقي عنه وقتل عن حجة
 من عليم جواز الاعتذار فيها فضلا عن كونه من الواجب الموقت او الفوري فيها
 قال في القاعد قول الحق في حج ويجوز وقوع العمرة المبردة التي يجب الاتيان بها
 بعد الحج في غير اشهر الحج وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب بل في التفتي
 والعمرة المستولة تجوز في جميع ايام السنة ولا فرق بين جوازها وبين جواز اطلاق
 الكتاب وكذا الحال من التقييد وظاهرها الاجماع على جواز التأخير الى ايام
 من ايام عام الاستطاعة او عام جهما فضلا عن التأخير الى استقبال الحرم المبرر
 بحلول التأخير اليه في كلام غير واحد وقتل عن حلية منها الهابة وله وثق
 وعدد الاصابع وب ورواه في بيت على وجهه يشعر بدعوى الاجماع عليه نقلا

وفري

وفري حيث قال وقالوا يعلى صحابا وغيرهم قال ابو عبد الله المتفق اذ اقامته
 عمره الفتح اقام الى هذا الحرم واعتمر فاجزت عنه مكان عمره المتفق ولعله نحو
 ذلك احتل بعض الافاضل ان يراد بالفورية المباداة اليها في عام استطاعتها
 او عام حجها فلو سافنا في التأخير الى الحرم وما قبله ثم قال وانما اقتصر واعيا
 استقبال الحرم لما في بيت وساق ما رواه لا صحاب وغيرهم عن مولانا الله الذي
 قال لعبد الرحمن بن ابي عبد الله في صحيحه بعد ان سئل عن المعتمر بعد الحج اذا امكن
 الموسى من رأسه فحسن وفي صحيحه ابن عمر انه سئل عن رجل افرده الحج هل له ان
 يعتمر بعد الحج قال اذا امكن الموسى من رأسه فحسن وبها يوم التوقيت بالمكان
 الموسى من الرأس كما ينسب الى شيخ الطائفة في بيت وقد ينسب الى غيره فقتل عن
 الفورية الحقيقية التي قد لا يدل عليها معناه الى ذلك من الاجماع و
 النصوص المبررة فيها يكون العمرة كالحج الذي لا يري وجوبه فورا مع الاعمال
 فتكون العمرة غير فورية لانه لا دليل على التوقيت مع فالتقول بوجودها فورا
 قبل خروج ذي الحجة فوري متين سيما بعد ملاحظة تأخره في الحضور والمصداق
 من صدق ذات العمرة بغوانه وخصوصا بعد اعتبار مودة المسير على
 فعلها في تلك الاوقات على وجه ينكرون على من لم يسارع فيها والتاسي
 بالمعلوم من فصل ذي القعدة والاجماع المنقول والمحصل على فريتها المستفاد
 من الكتاب والسنة المتواترة معنى ولو لم يخلط فله اقل من كون المتيقن ذلك
 وان امكن القول بوجوب المباداة اليها في عام الاستطاعة او في عام حجها
 على وجه لا يكون اعتا الا اذا اضطررنا ذلك العام الذي لو اضطررنا كان اعتا

انه قد خالف ما نجا به متقربا الى اية غير مشتمل على ذلك عند مشاؤنا
 ان في ترك الامتنال بالمشاور ونحن ما قد تقتضي الضرورة فضلا عن الاجماع
 بحسب الامتنال لمخالفته وان خالفنا ما لا يصح في الخلافه بعد كتابنا الذي
 قد عيّن ما اعطاه حقه انه لو نذر العمرة المندوبة وجبت فيه وسقط امتثال
 بالمندوبة في ذمته ولو قصدا كما اشار اليه بقوله وهي مستحبة قصدا والفرقة
 التي قد ذكرنا ان في التقييد بقصدا استادة الى عموم جوازها بدفع قطعها
 بذمته وجواز الامتنال الاستطاعة للفرقة ندبا بقصص الاستطاعة وجوازها لبا
 ثم قال ومع ذلك يمكن محتمل تخلفه لقطعها حيث يقتضي المنة لقطعها
 وهي مفقودة وكذا الاستطاعة اليها والوجه ان لم تدخل اشهر الحج فانه لا يجزى
 في الواجب فكيف بمنع من المندوب اذا لم يمكن فعلها واجبا الى بعد فصل الحج
 انتهى قد لا يخلو من الاشكال خصوصا قوله اذا لم يمكن فعلها واجبا الى بعد فصل الحج
 الذي لم يعلم من الاول وجوب تأخر عمره الاسلام عند اذا كانت الاستطاعة
 لها في زمان صحيح فيه تقدم الحج عليها كما لم يعلم منها وجوب تقدمها عليها
 اذا كان ناسيا واستطاع لها قبل اشهره وان وجبت عليه مرة اخرى من المنة
 المتوقفة عليها صحته بخلاف حج القران والافراد الذين لا يتوقف صحتهما
 على تقدم العمرة ولا على تأخرها كما قدم مستند ودعى الاجماع على عدم
 وجوب عمرتين بالاصالة قد يتبع وعلى تقدير ثبوتها كما هو ظاهر من حجة
 لما في الاشكال بعد ما عرفت من عدم توقف غير المتيقن على العمرة التي لا وجب
 في لاطلاق من قال انها لا تستغرق ذمة فاستطاع لها والحج اذا اضطررنا الى الحج

من دون خلاف وان اجازت عنه كما يجزى لو فعلها في عامه ولو في اخر يوم وان اثم
 بالتأخير عن الحج واطلاق اسم قضاء على ما اخبرنا عن كاطلاق اسم قضاء
 على ما استند به او قوت او قوت القوة التي لم يستطع الاطاف في عام الاستطاعة
 التي لا يربح وجوب الاتيان بالعمرة المندوبة في عامها فولا وان اجازت عنه
 في الواجب لها فله مع الاثم الذي قد يقوى هنا عدمه بالتأخير عن اتم
 الامتنال في عام الاستطاعة ولو الى آخر يوم منه وان كان الاحتياط شيئا من هذا
 تفويتا في زمانه قد علم منه انه لو جاء بالعمرة التي لم يستطع الاطاف في عام
 الحج لم تكن واجبة عليه بالاصالة وان حثت على التناهي بالعام من كان توقف
 صحته على سبقها وانه لا تتعين العمرة المفردة بالاصالة بزمان مخصوص
 واجبة ومنذوبه وان كان افضل لان وجبة المندوبة نفسا وفري و
 وجبة الفورية على الفور الذي قد يتعين فاعلمنا بتقدمه وبنه
 يفري الاتيان بها في غيره وعمره الاسلام ولا يجزى عن نذره وان توهم
 من كلام غير واحد منهم كشارع ان تقييد زمانها بنذر ونحوه قاصر بعهد
 الامتنال بها معة في غير ذلك الزمان الذي قد علم من الاول العتلية و
 التقييد ان تقييده بنذر ونحوه لا يقتضي تعيين المأمورية مطافيه وان توقف
 الامتنال بالثمن ونحوه على الاتيان بالفعل فيه كاذنة الفور الذي لا يتوقف
 الامتنال على الاتيان في غرضه قطعا وان توقف رفع الاثم على ذلك في
 لذات نذر ونحوه الصلوة في زمان او مكان او بعضا من اوقانه مخصوص
 في صلوة او ذكر او مخصوصا في حقه او صومه او نحو ذلك من العبادات فانفق

انه قد

اواسمه فزال الاستطاعة وخصوصاً بعد ملاحظة ما ذكره امثال المقام
الى الكتاب العزيز والاحكام الذي قد يكون منقول متواتراً كالنصوص ومما
مالا بعد ومثله وحسية القاطعة والناس بالمعلوم من فعل ذوي شرف
ان ما عدا الواجب من العرة بالخو المتقدم مندوب اليه وان بلغ ما بلغ كالحج
المعلوم ان فعل مندوبه في العقل والكتاب وكنته وعند المسلمين كناد
عليه السلام فصل ما ينبغي عليه الاسلام من واجبه وان اختلفوا في ما يجب من
الفصل بين العزيم وعدمه على احوال كالتصريح منها ما ذهب اليه كثير
منهم شيخ الطائفة وفاضلها في حق ولدت وابن حجة في ذلك والجليان في
الكافي والعينه والملة في س والتابع من انه يعبر في كل شهر مرة استناد الى
قولهم في الاخبار المتظاهرة المشبهة على غير واحد من القواحي والموقوف
لكل شهر مرة كما في حمله منها وفي كل شهر كما في حمله اخرى ومنها ما هو
من انه يعبر في كل سنة مرة لقولهم في صحيح الحلبي العرة في كل سنة مرة و
قول الصادق في صحيحه حزين ووزارة لا تكون عريان في سنة ومنها ما حكم
عزيلة منها الا حد وب ومع ويق وعنه من كتب فاضل وسائر كتب
الشيخ والاصحاب من انه يعبر بعد مضي عشرة ايام من عرته الاولى لقولهم
عليه السلام ان عرته لكل عرته ايام مع الاصل وعدم المعارضة باخبار
ولذا قال له اول كل شهر عرته فلما قال له ان يكون اقل من ذلك قال كل عرته
ايام عرته كما قيل والحكمة خبر المنع ضرورة انه مع الايمان عن سماعه واه
ابن حجة وعدم الجاهل من الاصل الذي قد يمنع ويعارض بامثاله لا
يقوم

ما بين العزيم



يقوم بعض ما دل على الفصل بما نادى العشرة من مثل الصغار الدالة على
اعتبار الفصل بالسنه ومما في المتن وغيره من المعينة الظاهرة في اعتبار
الفصل بالشهر المؤتبر بما ذكره نصوص في حق على ان من دخل مكة فحج حرم
لم يجز عليه الا حرام اذ لم يكن معنى شهره وبان من افاض عرته فضاها في شهرها
وبالاصول والقواعد ولو على بعض الوجوه بل قد يكون ذلك كالحج من
بعضها على وجه قد يكره على يدعي انها غير معارضة لخبر ابن ابي عمير الضعيف
نفسه ومما قد ظهر من هذه النصوص فضل عن المرجح الصحيح وخصوصاً قول
الصادق عليه السلام في صحيحه حزين ووزارة الذين قد عارضوا سائر الاخبار المرحية بعد
اعتبار الفصل بالسنه ولا سيما انها لا يقاومان بعضها وان اعتضدا بصحيح الحلبي
المشار اليه وما دل على مساواتها للحج بعد ملاحظة الكثرة التي قد تصل الى حجة
التوازي معنى الاعتضاد بحج كقولهم في حق منها الدجاء كظاهر نقله على لسان
غير واحد وتخصيصه كاد يصل الى حد يكره على من لا يحصله بعد انقراضهما في
الذي لا قد عرته لو كان ثابتاً موجباً لم يطهر به واجابته لا بد من تعميم القول
الذي قد يصل اليهم بما دونه الى حد الضرورة التي قد تدعى على جلاله ولذا قد علمها
وعدا لولي على خصوص العرة المتعبر بها كما قد علمون على وجوه منها التقية لانه
راي لبعض من الرشد في خلافهم وعلى تأكد الاستصحاب الذي قد يحمل على رايه
سائر النصوص المختلفة التي لا يثبت عدم صحتها في اشتراط العزيم فوجود
احد القواصل المذكورة فيها كالتاوي المعيرة بخلافها في الاخبار الآما سمعة من
قول الصادق عليه السلام في صحيحه المتفق من عدا الحسن على تأويلها وقد سئل لذلك

يستفاد منها الاستقبال الى عرته التمتع اذا زاد الى بعد ففراق منها وان ينقل
قبل ففراق وسئل عنه في معتبر ابراهيم بن عمر فبان عن رجل عن في شهر الحج
معتبراً ثم خرج الى بلاده قال لا بأس وان حج من عامه ذلك واورد في حديثه عليه
دم ومذلوله جواز حج معها وان احتله بدونها بعداً وان لا تقع في شهر الحج
فله يحج نقلها الى عرته التمتع للشرطة بوقوعها فيها كما لا يجوز نقل التمتع
بها الى المفردة الا لفروقه للادوية والقواعد دون معارض الكتاب وكنته
المستفاد منها ان ذلك كما يظهر من حديثه عليه من كبر قد يكون حجاً من غير واحد
منهم ولا يبعد تخصيصه وفي جواز نقل المفردة الواحدة بنذروهم او باصل
الشرع كما لو كان مستطعاً لها خاصة الى عرته التمتع اشكال لا ينج منه وجوب
العدول من المفردة الى التمتع فيها في مثل ما لو نذر حج فتمتع في عامه واستطاع
فقد ان تلبس بها فلا تقفل وعليك بما حجة ما له من يدفع في المقام الذي
قد ذكر مسائله وفروعه في مباحات الاحكام والعمق المطلقة والكفارات و
خلال المباحات التي قد ذكرنا ما اعقله الله في خلافها كإتمام السن والاحكام
بالطه وجوه وحرصه بقاء فتأمل وآتة تعالى هو العالم بما فيها من احكامه
التي مثل ان يبعثها من الخطاة القول والعمل وبقوتها الى مرحلة التمتع وطريقه
الامثل ويردنا اتمام هذا الشرع المستطاع وتعليقه بغيره لنا في المرجع والمآب
كما وقد قتنا لنا اتمام الحج والعمرة الذين مثل انه يحرم والد ان يوفنا لنقلها في
للعام بما نقوله منها في الاسلام ونقول في هذا كمال الاعمال ولا يخفى بعد ذلك
في حرج عارضة على الفضل سيامع من يتقرب اليه الجهد والكد الظاهر ويدعوهم

كثير من الوجوه التي منها ما ذكره حزين ابن حجة الذي قال له الامام اول كل شهر
عره فلم يفهم المنع من الزيادة المبركة في الذيل بعد شواله منها على
حجة مع انه قد قرر على ما يحجبت ويستفاد منه ان ذلك كالمعلوم في حق
صند وبالاخبار التي قد ثبتت خلافها الى ذلك المستدل عليه بعض
الفاصل بينهم اوله التذنب اليها من غير معارض من الاخبار التي عاينها
تأكد استحباب كما اعتز به غيره واحد سوى صحيح حزين ووزارة وقد عرفت
معناها ولذا قيل لاحد تلك بين العزيم من الجوده كمنته المبرورة واد
وعزيمها بل يجوز له اعتدال في كل يوم من فصلاً عداً والقائل بذلك جماعة منهم
منهم علم الهدى والديلمي والجلي وكثير من المتأخرين وعناه في كتابه راي
الى اصحابنا مؤذنا بدعوى اجماع عليه واستدل عليه بالنسب الى العرة الى العرة
كثافة لما فيها وهو حسن سبها بعد كساح في امثال المقام الذي قد منع
من السباح كقول في الياض لوجود القائل بالمنع الذي لا وجه له الا من جهة
التشريح الذي لا يمتنع في قاعدة السباحة ادلة السن التي قد ثبتت كساح
في ادلتها العقل والاحتياط في جلب المنافع الاحزوية المعلوم من العقل
والنقل ان الاحتياط في جلبها اولى منه في جلب كدنيته وكانه قد يتردد قد
اشتبه على المنافع باذنه الحجة الثانية كما قد اشتبه قله كشره فيكون محقق
حزين ووزارة المشار اليها صحيحة واحدة فتدبر فيما قد علمتم من امثال جواز
نقل العرة المفردة الى عرته التمتع ان وقت في شهر الحج ولا يجزى كل هذا بالاجماع
الذي قد يكون مرجحاً من غيره واحد وهو المذهب وقواعد ونصوصهم التي

نقل العرة الى عرته



تقدمت عليهم عليه من لادن بئر القسم فيه اشرف اسماء وكرم خلفه لديه محمد الله
 في اشرف الكرمات وكمالات عند راس ولاية اللاديين بقية امير المؤمنين الذي
 قد اعرض عليه بعض اخوانه العالم الذي من رايهم فيه فكانوا رايهم حجة في هذا الشرح
 المستطافا على ان نظرا اليه بعين كرمه استاءة فبقيت منها علم من الرايون من قبله
 فكتبت معظم احوال الدول من العبادات الى انعام الحج والعمرة التي قدمت منها الحاجة
 المتعلق عليها الجزء الرابع من اجزاء الحج والعمرة بعد معنى كرمه في المسئلة المتعلق بها
 عشر من جملة الاول من ثمانية من العشر الخامس من ثمانية ثاني الاول من العشر
 على ضابطها التي الاصلوة ونحوه وهي البلية المباركة التي وقع في يومها الابرار بما
 احسبنا ابراره ثم لم يبق لي الا ان اقول في بعض من فضل مكة المشرفة والمدينة المنورة و
 الخيف لا يزداد وكريلوسا اثر المائدة العظيمة والمساجد وزيارة النبي و
 والائمة المعصومين وسائر الدنياء والمسلمين احياء وامواتا وطرقا ما يتعلق بنوا ذلك
 والادوية في مثل روضة وسهر رمضان وغيره ونبذة من التواريخ اما الاماكن التي كان لها
 فالاحبار يربون فضلها تزيد على عدد التواريخ سيما مكة المشرفة التي ينبغي ان تذكر حجة
 وموضعها زيادة على غيرها لان المقام لها فيها ما رواه غير قليل من فضيلة عن من قال
 كما عندنا في حجة في المسطاة طخوا من حنين ربه فقال لنا اندرون ابي القبايع اهل
 عند الله منزلة فلم تكلم احد فكان هو الراء على نفسه فقال تلك مكة الحرام التي
 ربيها الله نفسه حرمها وجعل بيوتها ثم قال اندرون ابي بقيقة في مكة افضل حرمه
 فلم تكلم احد فكان هو الراء على نفسه فقال ذلك المسجد الحرام ثم قال اندرون ابي
 في المسجد فلم تكلم احد فكان هو الراء على نفسه فقال ذلك من الزين لا يزداد
 الاربعة

بيان فضل مكة والمدينة المنورة
 وبعض الزيارات والادوية

من سائر التواريخ والادوية
 في الدنياء والادوية



[The bottom half of the manuscript shows two facing pages that are mostly blank or contain extremely faint, illegible text. The paper is aged and discolored.]

